الجمهورية التونسية
RÉPUBLIQUE TUNISIENNE
وزارة الاقتصاد و المالية
و دعم الاستثمار
MINISTÈRE DE L'ÉCONOMIE, DES FINANCES
ET DE L'APPUI À L'INVESTISSEMENT

المشروع السنوي للأداء
لمهمة الإقتصاد والمالية ودعم
الإستثمار
لسنة 2021

نوفمبر 2020

الفـهـــــرس

الإطار العام.....2

- التقديم العام 3

- تقديم إستراتيجية المهمة.....4

- الميزانية وبرمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط.....18

تقديم البرامج العملياتية للمهمة جزء المالية..... 23

1- البرنامج عدد 1: الديوانة.....24

- تقديم البرنامج وإستراتجيته.....25

- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج الديوانة.....35

- نفقات برنامج الديوانة.....56

2- البرنامج عدد2: الجباية.....59

- تقديم البرنامج وإستراتجيته.....60

- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج الجباية.....63

- نفقات برنامج الجباية.....69

3- البرنامج عدد3: المحاسبة العمومية 76

- تقديم البرنامج وإستراتجيته..... 77

- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج المحاسبة العمومية.....84

- نفقات برنامج المحاسبة العمومية.....100

4- البرنامج عدد4: مصالح الميزانية 115

- تقديم البرنامج وإستراتجيته.....116

- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج مصالح الميزانية.....118

- نفقات برنامج مصالح الميزانية.....127

5- البرنامج عدد5: الدين العمومي.....130

- تقديم البرنامج واستراتجيته.....131

- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاص ببرنامج الدين العمومي.....133

- نفقات برنامج الدين العمومي.....138

تقديم البرامج العملياتية للمهمة جزء التنمية والإستثمار والتعاون الدولي.....139

1- البرنامج عدد 1: التوازنات الجملية والإحصاء.....140

- تقديم البرنامج وإستراتجيته.....141.

- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج التوازنات الجملية والإحصاء.....143

- نفقات برنامج التوازنات الجملية والإحصاء.....150
2- البرنامج عدد2: دعم التنمية القطاعية والجهوية.....152
- تقديم البرنامج وإستراتجيته.....153
- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية.....156
- نفقات برنامج الجباية.....161
3- البرنامج عدد3: التعاون الدولي.... 169
- تقديم البرنامج وإستراتجيته.....170
- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج المحاسبة العمومية.....172
- نفقات برنامج المحاسبة العمومية.....177
4- البرنامج عدد4: الإحاطة بالإستثمار 180
- تقديم البرنامج وإستراتجيته.....181
- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج مصالح الميزانية.....184
- نفقات برنامج مصالح الميزانية.....192

البرنامج عدد9: القيادة والمساندة.....195
- تقديم البرنامج وإستراتجيته.....196
- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاص ببرنامج القيادة والمساندة.....198
- نفقات برنامج القيادة والمساندة.....225
الملاحق.....230

الجمهورية التونسية
REPUBLIQUE TUNISIENNE
وزارة الاقتصاد و المالية
و دعم الاستثمار
MINISTÈRE DE L'ÉCONOMIE, DES FINANCES
ET DE L'APPUI À L'INVESTISSEMENT

المشروع السنوي للأداء

لمهمة الإقتصاد والمالية ودعم الإستثمار

لسنة 2021

نوفمبر 2020

الإطـــار العـــــام

تم إعداد المشروع السنوي للأداء لمهمة الإقتصاد والمالية ودعم الإستثمار لسنة 2021 بالإعتماد على هيكلة جديدة موحدة مخصّصة للمهمّات المعنية بالتحوير الحكومي بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 84 مؤرّخ في 02 سبتمبر 2020 والمتعلّق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها.

حيث تم إحداث وزارة جديدة تعنى بشؤون الإقتصاد والمالية ودعم الإستثمار بمقتضى الأمر الحكومي عدد 789 لسنة 2020 المؤرخ في 21 أكتوبر 2020 والذي بموجبه تم:

- ✓ إدماج كل من وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي سابقا ووزارة المالية سابقا وجميع الهياكل المركزية والجهوية التابعة لهما صلب وزارة الإقتصاد والمالية ودعم الإستثمار.
- ✓ المحافظة على جميع الهياكل المنصوص عليها بالأمر الحكومي عدد 1164 لسنة 2016 المؤرخ في 10 أوت 2016 المتعلق بتنظيم وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي والأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أفريل 1991 المتعلق بتنظيم وزارة المالية إلى حين صدور الأمر الحكومي المتعلق بتنظيم وزارة الإقتصاد والمالية ودعم الإستثمار.

وعلى هذا الأساس وبناءا على كل ما تقدم يحتوي هذا المشروع السنوي للأداء محورين هما: محور المالية ومحور التنمية والإستثمار والتعاون الدولي.

المحور الأول: التقديم العام للمهمة

1- تقديم إستراتيجية المهمة :

الإطار العام:

شهدت الأولويات الإستراتيجية لقطاع الإقتصاد والمالية ودعم الإستثمار لسنة 2021 تعديلا يستجيب لمتطلبات المرحلة القادمة على المدى المتوسط وما تحمله من تحديات للتداعيات الإقتصادية والمالية الناجمة عن أزمة كورونا الصحية.

التوجهات الإستراتيجية للمهمة:

تظطلع مهمة الإقتصاد والمالية ودعم الإستثمار بصفة عامة بمهامالمساهمة في إعداد السياسات الإقتصادية والإجتماعية والتنمية الجهوية والإشراف على إعداد الإستراتيجيات والمخططات التنموية والموازين الإقتصادية كما تساهم في إعداد وإقتراح السياسات والآليات لدفع التعاون الدولي بما يمكن من تعبئة موارد التمويل الخارجي في الميادين الإقتصادية والمالية والفنية كما تضطلع بتنمية الإستثمار الوطني والأجنبي.كما تتمثل أولوياتالمهمة في التحكم في التوازنات الجملية وضمان ديمومة الميزانية وإضفاء نجاعة أكبر على مستوى السياسات المالية وتدعيم الحوكمة.

وعليه فإن التوجهات الإستراتيجية لمهمة الإقتصاد والمالية ودعم الإستثمار تتمثل في:

- **التحكم في التوازنات الجملية وضمان ديمومة الميزانية**
- **إضفاء نجاعة أكبر على مستوى السياسات الإقتصادية والمالية**
- **دفع الإستثمار وتحسين مناخ الأعمال**
- **دعم التنمية الجهوية والحد من التفاوت الجهوي**
- **تدعيم الحوكمة**

1. التحكم في التوازنات الجملية وضمان ديمومة الميزانية:

تتمثل أبرز التوجهات الإستراتيجية للمهمة فيالتحكم في التوازنات الجملية وضمان ديمومة الميزانية وذلك من خلال تدعيم تعبئة الموارد مع التحكم في التوازنات والعمل على تمويل الميزانية والسعي للتحكم في المديونية وترشيد التصرف في نفقات الدولة.

1. 1- تدعيم تعبئة الموارد مع التحكم في التوازنات:

- تنفيذ خطة عمل تهدف إلى التحكم في التوازنات المالية بالنسبة للسنوات الثلاث المقبلة 2021-2023والعمل على تقليص عجز الميزانية دون التخصيص والهبات والمصادرة إلى 7.3% سنة 2021 و5.4% سنة 2022 و4.4% سنة 2023،
- مواصلة خطة الإصلاح الشامل للمنظومة الجبائية قصد تبسيط النظام الجبائي وتخفيف العبء الجبائي وتحقيق العدالة الجبائية عبر تطوير الخدمات الجبائية وتدعيم سياسة الإتصال بين الإدارة والمطالب بالأداء وإنفتاح الإدارة،
- مواصلة توسيع قاعدة الضريبة من خلال إدماج الأشخاص الناشطين في القطاع الموازي ضمن الدورة الاقتصادية المنظمة ومقاومة التهرّب الجبائي ودعم الشفافية وكذلك تحسين رقمنة الإدارة وتمكينها من تطوير قاعدة بياناتها،
- دعم مجهود الإستخلاص من خلال الإستخلاصات الفورية والمثقلة أخذا بعين الإعتبار للوضعية الصعبة للمؤسسات على إثر الجائحة الصحية وذلك بمساندتها وإتخاذ جملة من الإجراءات التخفيفية في الغرض،
- تعزيز دور الديوانة في مقاومة ظاهرة التهريب والغش التجاري من خلال تجسيد برنامج تعصير الديوانة الذي يترجم التوجهات والأهداف الإستراتيجية لبرنامج الديوانة وهو يهدف إلى:
  - ✓ مكافحة التهريب والتقليص من نسبة الاقتصاد الموازي،
  - ✓ الرفع من نسبة لامادية الإجراءات،
  - ✓ إصلاح منظومة الأداءات والمعاليم وتبسيط الإجراءات الديوانية،

- ✓ مراجعة المنظومة الترتيبية لبعض القطاعات أو البضائع التي تغذي تيارات التهريب،
- ✓ وضع نظام معلوماتي جديد ومبسط،
- ✓ تأمين الإجراءات الديوانية بالموانئ إلى جانب مراجعة التنظيم الإداري وإحكام انتشار الحرس الديواني وتطوير منظومة الموارد البشرية والتكوين والرّسكلة.

- مواصلة دعم الجهود لتعبئة الموارد الخارجية بهبات وقروض بشروط ميسرة،
- تكثيف الجهود لإستقطاب الإستثمارات الخارجية المباشرة.

1. 2- تمويل الميزانية والسعي للتحكم في المديونية:

يتم السعي للتحكم في المديونية من خلال العمل على التحكم في كلفة الدين العمومي وتحسين آليات التصرف في المخاطر المرتبطة به والعمل على ضمان إستقرار نسبة المديونية في مستوى يؤمن ديمومة المالية العمومية.هذا وتهدف إستراتيجية التصرف في الدين العمومي إلى:

- ✓ تعبئة موارد الإقتراض اللازمة لتمويل حاجيات ميزانية الدولة وضمان سيولة الخزينة العامة،
- ✓ التحكم في كلفة الدين العمومي وتحسين آليات التصرف في المخاطر المرتبطة به والسعي إلى تحقيق إستقرار نسبة المديونية في مستوى يضمن استمرارية المالية العمومية،
- ✓ العمل على تطوير وتنشيط السوق الداخلية لرقاع الخزينة بهدف التقليص من مخاطر اعادة التمويل وخاصة تعزيز مناب الدين الداخلي بهدف التقليص من مخاطر الصرف.

وفي إطار برنامج إصلاحات المالية العمومية يعتزم إنجازالتوجه الحكومي الرامي إلى إرساء الوكالة التونسية للخزينة قصد ضمان نجاعة ومردودية الهيكل المتصرف في الدين من الناحية العملياتية والإجرائية.

1. 3- ترشيد التصرف في نفقات الدولة:

- توجيه نفقات ميزانية 2021 نحو القطاعات ذات الأولوية بما يستجيب لمتطلبات المرحلة القادمة وما تحمله من تحديات لتجاوز جائحة COVID 19،
- مواصلة تركيز مقتضيات القانون الأساسي للميزانيةمن خلال:
  - ✓ مواصلة العمل على التكريس الفعلي لمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف من الناحية العملية وفقا للمخطط الزمني المضبوط في الغرض،
  - ✓ إستكمال ضبط وتركيز آليات التصرف الميزانياتي والمحاسبي،
  - ✓ التكريس العملي لأسس وركائز منهجية الأداء بما يمكن من ضمان نجاعة وفاعلية تنفيذ السياسات العمومية للدولة (ميثاق التصرف،الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي، نظام معلوماتي للأداء...)،
  - ✓ مواصلة أشغال تطوير منظومة المحاسبة العمومية،
  - ✓ الانتهاء من تطوير النظام المعلوماتي للتصرف المالي وإدخاله حيز الاستغلال بما يمكن من ضبط القوائم المالية للدولة والمصادقة على صحتها،
  - ✓ ملائمة منظومة الرقابة مع مقتضيات القانون الأساسي للميزانية،
- مواصلة تكريس الإطار الموحد لتقييم وإدارة الإستثمارات العمومية،
- الشروع في إعتماد منظومة "ترتيب" لترتيب المشاريع المرشحة للإدراج بميزانية الدولة،
- تصويب الإستثمارات العمومية وتوجيهها نحو المشاريع ذات المردودية الإجتماعية والإقتصادية،
- تطوير النظام المحاسبي الجديد للدولة: من خلال مواصلة أشغال تركيز المحاسبة العامة ذات القيد المزدوج وتطوير النظام المعلوماتي الخاص لمسك حسابية الدولة على ضوء مقتضيات القانون الأساسي للميزانية.

2. إضفاء نجاعة أكبر على مستوى السياسات الإقتصادية والمالية ودفع الإستثمار وتحسين مناخ الأعمال:

- تحسين مناخ الأعمال ودفع المبادرة الخاصة من خلال:
  - ✓ تقييم منظومة الإستثمار ومراجعة النقائص المسجلة
  - ✓ تيسير شروط وإجراءات الحصول على الحوافز المالية
  - ✓ العمل على تحسين ترتيب تونس في التقرير السنوي لممارسة الأعمال DoingBusiness
  - ✓ تحرير المبادرة الخاصة في إطار برنامج مراجعة تراخيص تعاطي الأنشطة الإقتصادية ضبط دفعة ثانية من التراخيص (25 ترخيص) التي سيتم حذفها أو تعويضها بكرسات شروط

- تدعيم منظومة المتعامل الإقتصادي المعتمد وسحب طريقة إعتماد لامادية الوثائق على إجراءات النقل (الإضبارة الوحيدة) حيثربلغ العدد الجملي للمؤسسات المنتفعة بصفة المتعامل الإقتصادي المعتمد 79 مؤسسة مقابل 66 مقدرة بقانون المالية لسنة 2020 ومن المتوقع أن تكون 89 مؤسسة بالنسبة لسنة 2021
- تبسيط إجراءات التوريد والتصدير من خلال:
  - ✓ إقتناء وتركيز نظام معلوماتي جديد يمكن من تطوير وتحسين نوعية الخدمات وتعصيرها
  - ✓ التقليص فيآجال عبور البضائع بالموانئ بإعتماد التبادل الإلكتروني للمعطيات وحذف الطابع المادي للوثائق عبر النظام الآلي المندمج
- توفير خدمات عن بعد عبر موقع الواب للإدارة العامة للديوانة:خدمة وضعيتي وخدمة أمتعتي وخدمة الإطلاع على التصنيفة الديوانية وخدمة الإطلاع على معاليم وأداءات السيارات وتطبيقة Smart Traveller والمحادث الآلي (دخوله حيز الخدمة بداية 2021) وتطبيقة المتعامل الإقتصادي المعتمد تمكن من تقديم الترشحات عن بعد (بداية الخدمة خلال سنة 2021)

- شروع الصندوق التونسي للإستثمار في ممارسة نشاطه وضبط إستراتيجية تدخلاته للفترة القادمة في القطاعات الواعدة والجهات ذات الأولوية
- الإحاطة ومساندة المؤسسات ومساعدتها من مرحلة الإعداد للتكوين القانوني إلى مرحلة الدخول في الإنتاج وخلال مرحلة الإستغلال
- إعتماد سياسة نشيطة لإستقطاب الإستثمارات الخارجية وتحسين تموقع تونس كوجهة إستثمارية لدى أوساط الأعمال العالمية ودعم اليقظة الاقتصادية
- متابعة تجسيم الإجراءات المالية الإستثنائية التي تم إقرارها لمساندة المؤسسات المتضررة من تفشي فيروس كورونا لإسترجاع نسق نشاطها والمحافظة على مواطن الشغل
- دفع المبادرة الخاصة ودعم المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة من خلال تفعيل صندوق الصناديق (fonds des fonds) لتيسير إحداث المشاريع في المجالات المتجددة والمبتكرة.
- التقدم في تجسيم الإصلاحات الجديدة في المجال المالي على غرار التمويل التشاركي ورأس مال الإستثمار
- متابعة تجسيم خطة عمل الإستراتيجية الوطنية للإدماج المالي (2018-2022) بهدف تحسين النفاذ وإستعمال الخدمات المالية خاصة فيما يتعلق بـ:
  - ✓ دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة بهدف تنسيق تدخلات منظومة التمويل العمومي للمؤسسات الإقتصادية وتوفير منتجات وخدمات تتلاءم وحاجيات المؤسسة وتواكب مراحل نموها
  - ✓ حماية الفئات الهشة من خلال تنفيذ برنامج إعادة هيكلة جمعيات القروض الصغيرة
- إحالة مشروع قانون يتعلق بتنشيط الإقتصاد وإدماج القطاع الموازي ومقاومة التهرب الجبائي إلى مجلس نواب الشعب

3. دعم التنمية الجهوية والحد من التفاوت الجهوي:

-الإنطلاق في إعداد الرؤية المستقبلية تونس 2030

-الإنطلاق في إعداد المخطط الخماسي للتنمية 2021-2025

- دعم التنمية الجهوية والحد من التفاوت وترسيخ مبدأ التمييز الإيجابي

-إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية الجهوية

- إعداد التقرير الوطني الطوعي الثاني لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2021

- إعتماد مقاربة جديدة على مستوى إحتساب مؤشر التنمية الذي يتم ضبطه على مستوى البلديات

- وضع إستراتيجية لتنمية المناطق الحدودية

- تفعيل مخرجات وتوصيات الدراسة التقييمية للبرنامج الجهوي للتنمية

4. تدعيم الحوكمة من خلال رقمنة الإدارة تعصير المنظومات المعلوماتية:

وذلك من خلال إرساء منظومات معلوماتية متطورة تكون أداة للتصرف الناجع وللمساعدة على أخذ القرار وتمكّن من تكريس الشفافية والحوكمة الرشيدة:

-النظام المعلوماتي للتصرف المالي:

-تطوير النظام المعلوماتي للمالية العمومية على ضوء مقتضيات القانون الأساسي للميزانية.ويشمل المشروع المكونات المتعلقة بإعداد الميزانية وتنفيذها، مسك الحسابية وإعداد القوائم المالية باعتماد القيد المزدوج، وإحكام التصرف في الخزينة ومتابعة السيولة. (في طور اعداد الدراسات وتكون بداية تطوير النظام المعلوماتي مارس 2021).

-مواصلة تطوير منظومات جديدة خاصة بالتصرف في عمليات الخزينة بقباضات المالية من خلال تعميم أجهزة الدفع TPE، وترشيد عمليات المقاصة الالكترونية

لأوامر السحب (Ordres de prélèvements) بالتعاون مع البنك المركزي التونسي(جانفي 2021).

- النظام المعلوماتي للجباية والاستخلاص:

تم الانطلاق في تجديد النظام المعلوماتي للجباية والاستخلاص. ويشمل في مرحلة أولى المكونات الخاصة بتطوير قاعدة البيانات المرجعية الموحدة وعمليات التصرف فيها، الانخراط عن بعد في الخدمات الجبائية، الحساب الجبائي (ديسمبر 2020).

-مشروع «RASSEM » لحوسبة عمليات التعريف بالإمضاء وتجريدها من طابعها المادي (بداية التجربة 2021).

-مشروع «NACEF» للتصرف في أجهزة تسجيل العمليات ولاستغلال الفواتير والمعاينة الاتوماتيكية للمخالفات الجبائية (تم الإعلان على طلب العروض للمرة الثانية).

- النظام المعلوماتي للديوانة:

-تجديد النظام المعلوماتي للديوانة: مشروع إرساء نظام معلوماتي جديد متطور ومندمج يمكّن من رقمنة الأعمال والإجراءات الديوانية وتحديثها (في المرحلة الثانية من طلب العروض الدولي المتعلقة بتقييم وفرز العروض المالية).

-النظام المعلوماتي للتصرف في الدين:

-دخول منظومة رقاع الخزينة حيز الإستغلال (جوان 2020)

-الإنطلاق في مشروع تجديد النظام المعلوماتي للتصرف في الديون الخارجية "SIADE" (أكتوبر 2021)

-الإعداد لمنظومة (موظفة) لمتابعة تأدية نفقات التنمية المحمولة على الموارد الخارجية الموظفة لتمويل مشاريع الدولة (ديسمبر 2021)

- تطوير المنظومة الإحصائية الوطنية

- تطوير الإنتاج الإحصائي حسب المعايير الدولية ومزيد الإنفتاح على مستعملي الإحصائيات والإعلام وتأمين النشر حسب التصنيفات الوطنية والدولية

-إستكمال منظومة رقمنة الخدمات الموجهة للمستثمرين عبر تعميم المنصة الإلكترونية للهيئة التونسية للإستثمار لتشمل مختلف الهياكل المتداخلة في مجال الإستثمار

2- تقديم برامج المهمة :

تحتوي المهمة على 11 برنامجا:

- 6 برامج لمحور المالية
- 5 برامج لمحور التنمية والإستثمار والتعاون الدولي

كما يساهم في تحقيق أهداف المهمة 15 فاعلا عموميا موزعين كالتالي:

- 05 فاعلين عموميين لمحور المالية
- 10 فاعلين عموميين لمحور التنمية والإستثمار والتعاون الدولي

تمّ ضبط جزئي المهمة والبرامج التي تساهم في تحقيق إستراتجيتها وأدائها كما يلي:

محاور المهمة	برامج المهمة	البرامج
محور المالية	برامج محور المالية	برنامج عملياتي1(الديوانة)
		برنامج عملياتي 2(الجباية)
		برنامج عملياتي 3 (المحاسبة العمومية)
		برنامج عملياتي 4(مصالح الميزانية)
		برنامج عملياتي5 (الدين العمومي)
محور التنمية والإستثمار	برامج محور التنمية والإستثمار والتعاون	برنامج عملياتي1(التوازنات الجملية والإحصاء)
		برنامج عملياتي 2(دعم التنمية القطاعية والجهوية)

والتعاون الدولي	**الدولي**	برنامج عملياتي 3 (التعاون الدولي)
		برنامج عملياتي 4(الإحاطة بالإستثمار)
دعم البرامج العملياتية (الوظائف الأفقية للمهمة)	**برنامج القيادة والمساندة**	قيادة ومساندة محور 1(المالية)
		قيادة ومساندة محور 2(التنمية والإستثمار والتعاون الدولي)

3- تقديم أهداف ومؤشرات أداء المهمة برامج المهمة:

تتمثل أهداف ومؤشرات البرامج لمهمة الإقتصاد والمالية ودعم الإستثمار في ما يلي:

جدول عدد1:

حوصلة أهداف المهمّة ومؤشرات الأداء

المحاور	البرامج	الأهداف	مؤشرات الأداء
المحور الأوّل: المالية	**البرنامج عدد1: الديوانة**	**الهدف1:** تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع	المؤشّر 1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع
			المؤشّر 2: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين
			المؤشّر 3: نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني.
			المؤشّر 4: عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني
		الهدف 2: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة	المؤشّر 1: عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري
			المؤشّر 2: عدد المحاضر للحدّ من التهريب
			المؤشّر 3 : نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة
		الهدف 3: تحسين التصرّف في المحجوز	المؤشّر 1: عدد البيوعات بالمزاد العلني
			المؤشّر 2: عدد الإحالات
			المؤشّر 3: عدد محاضر الإتلاف
		الهدف 4: تحسين نسبة استخلاص الديون	المؤشّر 1: نسبة إستخلاص الديون المثقلة
			المؤشّر 2: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها

	البرنامج عدد2: الجباية	**الهدف 1:** تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات	المؤشر1: نسبة الأجوبة الفورية على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد االجبائي عن بعد
			المؤشر 2: عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيقة الإعلامية للتصرف في الشهائد الجبائية
		الهدف 2: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي	المؤشر 1: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة
			المؤشر 2: تطوّر عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائية
			المؤشر 3: تطوّر عدد عمليات المراجعة الجبائية
		الهدف 3: رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة	المؤشر 1 : مردود المراقبة الجبائية
			المؤشر 2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.
			المؤشر 3: موسطسلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية
	البرنامج عدد3: المحاسبة العمومية	**الهدف 1:** ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص	المؤشر 1: نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية
			المؤشر 2: نسبة تطور استخلاص الموارد غير الجبائية
			المؤشر 3: نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة
			المؤشر 4: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات
		الهدف 2: إحكام تأدية النفقات العمومية	المؤشر1: معدل آجال تأدية النفقات العمومية
		الهدف الثالث 3: تحسين مطابقة حسابات المراكز المحاسبية	المؤشر 1: نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة
		الهدف الرابع 4: تحسين جودة الخدمات	المؤشر 1: معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية
			المؤشر2: عدد القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الالكتروني
	البرنامج عدد4: مصالح الميزانية	**الهدف 1:** تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة	المؤشر 1: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية
			المؤشر 2: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار
		الهدف 2: تطبيق مقتضيات	المؤشر1: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم

		أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد	نفقاتها مع طبيعة مواردها
			المؤشر 2: نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات
		الهدف 3:تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية	المؤشر1: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية
			المؤشر 2: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة
	البرنامج عدد5: الدين العمومي	**الهدف 1.1.5:** تحسين التصرف في كلفة ومخاطر الدين العمومي	المؤشر1.1.1.5: معدل تكلفة الدين العمومي
			المؤشر.2.1.1.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي
			المؤشر 3.1.1.5: معدل مدة سداد الدين العمومي
			المؤشر4.1.1.5: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة
		الهدف 2.1.5: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة	المؤشر 1.2.1.5: عدد المناقصات في السنة
			المؤشر 2.2.1.5: حجم التداول في السوق الثانوية
		الهدف 3.1.5: تحسين نسق تسوية النفقات على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع	المؤشر1.3.1.5: نسبة النفقات المنجزة غير المسواة من النفقات المنجزة
المحور الثاني: التنمية والإستثمار والتعاون الدولي	**البرنامج عدد1:برنامج التوازنات الجملية والإحصاء**	الهدف 1.1تطوير منظومة التقديرات والتحاليل الاقتصادية والمالية	المؤشر1.1.1.1عدد الوثائق المنتجة بصفة دورية
		الهدف2.1 النجاعة في دعم القرار العمومي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي	المؤشر 1: عدد الدراسات
			المؤشر 2: النفاذ إلى موقع المعهد
			المؤشر3: التكوين وتنمية الكفاءات
		الهدف 3.1 تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي	المؤشر 1:انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة
		الهدف 4.1 تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة	المؤشر 1:احترام روزنامة النشر
			المؤشر 2: الدورات التكوينية المنجزة
	البرنامج عدد2:برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية	الهدف 1.2: إعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذه	المؤشر 1: إعداد الرؤية الاستراتيجية 2030

			المؤشر 2: صياغة وثيقة المخطط
			المؤشر 3: عدد تقارير متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط
			المؤشر 4: إعداد تقرير وطني حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة
		الهدف2: التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع المدرجة بميزانية الدولة	المؤشر 1 : قائمة المشاريع التي حضيت بموافقة باللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية
		الهدف3: المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص	المؤشر 1: إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية
			المؤشر 2 : عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن البرامج الخصوصية للتنمية
			المؤشر 3 : عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار إعتماد الإنطلاق
			المؤشر 4: عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها
	البرنامج عدد3:التعاون الدولي	الهدف 1: تطوير تعبئة الموارد المالية الخارجية وتحسين حجم السحوبات	المؤشر 1:حجم التعهدات المالية المبرمة
			المؤشر 2: حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة
		الهدف 2 : تطوير التعاون الفني	المؤشر 1:تطور عدد المتعاونين المنتدبين
			المؤشر 2: تطور عدد مشاريع التعاون جنوب-جنوب
	البرنامج عدد4:الإحاطة بالاستثمار	الهدف 1: تطوير السياسات العامة للاستثمار وتحسين مناخ الأعمال	المؤشّر 1: عدد الوثائق القانونية والاستشارات وتقارير التقييم المنجزة
			المؤشّر 2: عدد الملفات المدروسة في إطار دعم التعاون الدولي في مجال الإستثمار
		الهدف 2: دعم الاستثمار في المشاريع الكبرى	المؤشّر 1: نسبة فض الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى المعروضة للمتابعة
		الهدف 3: الإحاطة بالمستثمرين	المؤشّر 1: نسبة تدخلات المخاطب الوحيد لمساعدة المستثمرين
			المؤشّر 2: نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار
		الهدف 4: الترويج للاستثمار	المؤشّر 1: نسبة الاتصالات الهامة مع

		الخارجي	المستثمرين الاجانب
			المؤشّر 2: تطور حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات المعنية بالترويج (الصناعة والفلاحة والخدمات)
		الهدف 5: تشجيع وتحفيز الاستثمار من خلال الحوافز المالية المسندة	المؤشّر 1: حجم الحوافز المالية المسندة سنويا
برنامج القيادة والمساندة	**قيادةومساندة: محور المالية**	**الهدف 1:**تحسين التصرّف في الموارد البشريّة	المؤشر1: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال
			المؤشر2: نسبة انجاز الخطط المخصّصة للترقية في الآجال
			المؤشر3: نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية
			المؤشر 4: نسبة مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية للعنصر النسائي مقارنة بالعنصر الرجالي
		الهدف 2: ترشيد حوكمة النفقات العمومية	المؤشر1: آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات
			المؤشر2: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية
			المؤشر3: آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات
			المؤشر4: نسبة تنفيذ (دراسة وأشغال) المشاريع المتعلقة بالبناءات
		الهدف 3: تدعيم مساهمة هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة	المؤشر 1: نسبة مهمات الرقابة المنجزة أو التي تم الشروع في إنجازها والتي تتضمن محاور تتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمات المتعلقة بتدقيق الأداء
			المؤشر2: نسبة التوصيات المصادق عليها أو المتعهد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة
	قيادةومساندة: محورالتنمية والإستثمار والتعاون الدولي	**الهدف 1: تنمية كفاءة الموارد البشرية**	المؤشّر 1: نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الأعوان
		الهدف 2:إحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات	المؤشّر 1: نسبة التقيد بروزنامة البرمجة السنوية للنفقات
		الهدف 3: تطوير النظام المعلوماتي	المؤشر 1: نسبة تطور النظام المعلوماتي

4- الميزانية وبرمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط:

1-4 تقديم ميزانية المهمة لسنة2021 :

تم ضبط نفقات التصرف والتنمية وصناديق الخزينة لسنة 2021 في حدود 2065300أ.د مقابل 1802919 أ.د سنة 2020 أي بنسبة تطور قدرها 15%.

جدول عدد 2:

توزيع ميزانية المهمة* لسنة2021حسب البرامج وطبيعة النفقة

(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

محاور المهمة	الأقسام / البرامج	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	المجموع
المحور الأوّل: المالية	البرنامج 1: الديوانة	321975	21408	369	42775	–	386527
	البرنامج 2: الجباية	174470	8036	120	8103	–	190729
	البرنامج 3: المحاسبة العمومية	251921	12595	23	16095	–	280634
	البرنامج 4: مصالح الميزانية	8042	654	–	235	–	8931
	البرنامج 5: الدين العمومي	1656	269	–	17	–	1942
المحور الثاني: التنمية والإستثمار والتعاون الدولي	برنامج عدد1: التوزنات الجملية والإحصاء	30603	3465	10776	–	–	44844
	برنامج عدد 2: دعم التنمية القطاعية والجهوية	19340	1350	670009	–	–	690699
	برنامج عدد 3: التعاون الدولي	7047	768	630	–	45520	53965
	برنامج عدد 4: الإحاطة بالإستثمار	9592	3213	76894	–	–	89699
مجموع البرامج العملياتية		**824646**	**51758**	**758821**	**67225**	**45520**	**1747970**
القيادة والمساندةلمحورالمالية		33848	3538	268076	775	–	306237
القيادة والمساندةلمحورالتنمية والإستثمار والتعاون الدولي		5328	5021	412	330	–	11093
مجموع القيادة والمساندة للمهمّة		**39176**	**8559**	**268488**	**1105**	**-**	**317330**
المجموع العامّ		**863822**	**60317**	**987311**	**68330**	**45520**	**2065300**

*** دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.**

رسم بياني عدد 1:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2021 حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

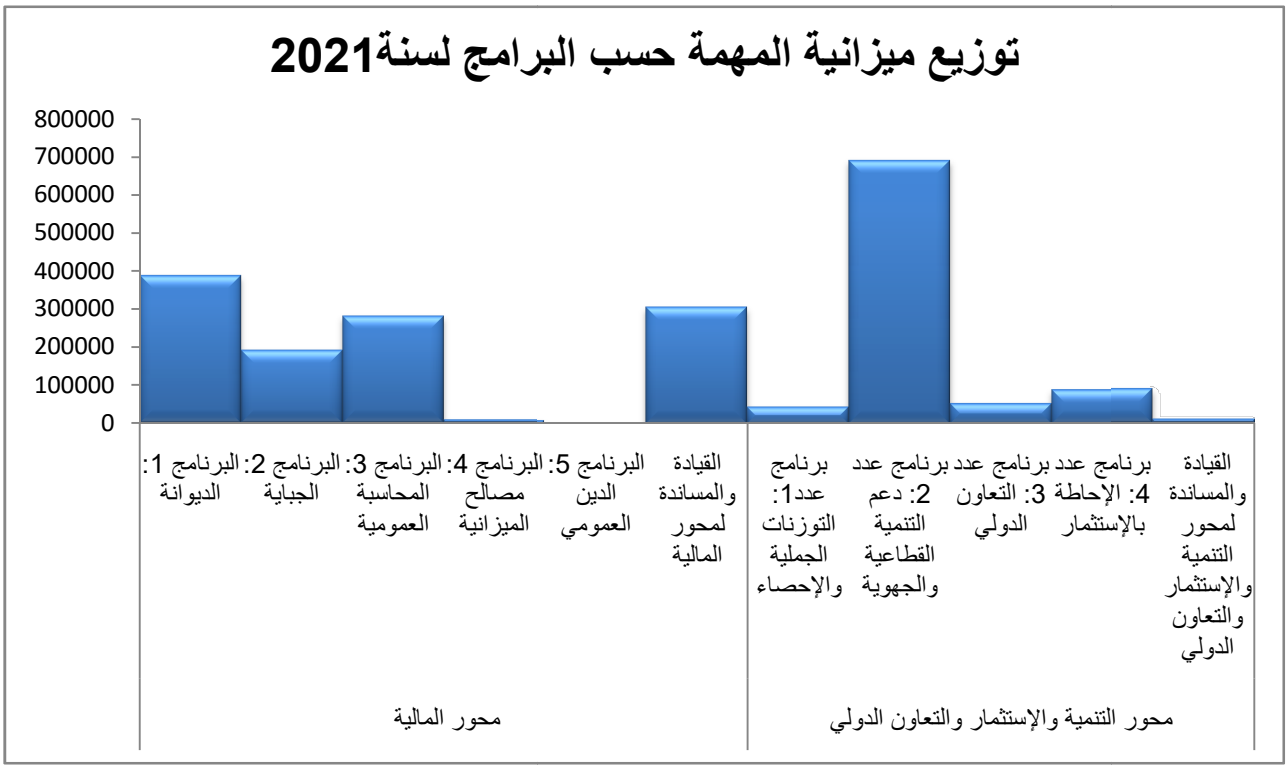

2.4 تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) للمهمة:

ستبلغ جملة النفقات لمختلف البرامج لسنة 2021 قيمة 2065300 ألف دينار مقابل 1951000ألف دينار خلال سنة 2022 أي بتراجع سلبي يقدر بـ6%.

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) للمهمة:

التوزيع حسب طبيعة النفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

المحور	بيان طبيعة النفقات	إنجازات 2017	إنجازات 2018	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023
المحور المالية	نفقات التأجير	556625	592899	683979	730000	791912	802517	827000
	نفقات التسيير	43718	44137	75924	46500	46500	47895	49412
	نفقات التدخلات	5334	2293	70222	68588	268588	68588	68588
	نفقات الإستثمار	61530	62820	36292	68000	68000	69000	71000
	نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0	0	0
	بقية النفقات	78504	85721	0	0	0	0	0
	مجموع نفقات المحور 1 دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**745711**	**787870**	**866417**	**913088**	**1175000**	**988000**	**1016000**
	مجموع نفقات المحور 1 بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**755680**	**797298**	**877875**	**926240**	**1188045**	**1001045**	**1029045**
محور التنمية والإستثمار والتعاون الدولي	نفقات التأجير	51611	56883	61 941	68 828	71 910	77 807	79 986
	نفقات التسيير	8937	7950	10 103	13 340	13 817	14 950	15 369
	نفقات التدخلات	1488	1538	1 974	757 433	758 723	820 824	844 245
	نفقات الإستثمار	20056	7470	7 588	230	330	400	400
	نفقات العمليات المالية				50 000	45 520	49 019	50 000
	بقية النفقات	499 851	537 897	703 929				
	مجموع نفقات المحور 2 دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**581943**	**611738**	**785535**	**889831**	**890300**	**963000**	**990000**

	مجموع نفقات المحور 2 بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	583593	613693	786709	890928	891307	963660	990500
المجموع العامّ للمهمّة دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات		1327654	1399608	1651952	1802919	2065300	1951000	2006000
المجموع العامّ للمهمّة بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات		1339273	1410991	1664584	1817168	2079352	1964705	2019545

جدول عدد4:

إطار النفقات متوسط المدى(2021-2023)للمهمة:

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

بيان المحور	بيان البرامج	إنجازات 2017	إنجازات 2018	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023
محور المالية	برنامج الديوانة	304091	316121	342426	364598	386527	392110	403983
	البرنامج الجباية	131317	140488	164627	169979	190730	193426	199307
	البرنامج المحاسبة العمومية	201968	215713	239924	262562	280634	284623	293277
	البرنامج القيادة والمساندة	6065	6901	8124	8751	8931	9062	9337
	برنامج الدين العمومي	1319	1380	1553	1703	1941	1973	2030
محور التنمية والإستثمار والتعاون الدولي	برنامج التوزنات الجملية والإحصاء	32349	30535	35263	42926	44844	48521	49880
	برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية	461267	511204	711936	689614	690699	747222	768582
	برنامج التعاون الدولي	53699	46630	12083	58168	53965	58390	60025
	برنامج الإحاطة بالإستثمار	7826	9253	10202	88295	89699	97054	99672
قيادة ومساندة محور المالية		100951	107267	109763	105495	306237	106806	108066
قيادة ومساندة محو التنمية والإستثمار والتعاون الدولي		26802	14116	16051	10828	11093	11813	11841
مجموع القيادة والمساندة للمهمّة		**127753**	**121383**	**125814**	**116323**	**317330**	**118619**	**119907**
المجموع العام للمهمّة		**1327654**	**1399608**	**1651952**	**1802919**	**2065300**	**1951000**	**2006000**

تقديم البرامج العملياتية للمهمة

جزء المالية

برنامج الديوانة

تم تعيين السيد يوسف الزواغي مديرا عـــاما للديوانة ورئـــيس برنامج الديوانة بتاريخ 12 جانفي2018.

1- التقديم البرنامج وإستراتيجيته:

1.1- التعريف بالبرنامج وهيكلته ومشمولاته:

1.1.1- تعريف البرنامج:

تحتل الديوانة التونسية موقعا استراتيجيا بالاقتصاد الوطني، وتعتبر عنصرا فاعلا في مجال التبادل التجاري للبلاد التونسية وموازنة الأموال العمومية، لذا فإنها تلعب دورا كبيرا بالنسبة للتنمية الاقتصادية للبلاد وحمايتها.

الديوانة التونسية جهاز إداري تابع لوزارة المالية منظم حسب:

- الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أفريل 1991 (المتعلق بتنظيم وزارة المالية كما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة) مكلفة بالسهر على تطبيق التشريعات والقوانين المرتبطة بتحركات الأشخاص، البضائع والمنقولات عند الدخول والخروج من التراب الوطني،
- الأمر عدد 1845 لسنة 1994 بتاريخ 06 سبتمبر 1994 المنظم للإدارة العامة للديوانة كما تمّ تنقيحه بالأمر عدد 2128 لسنة 2004 مؤرخ في 2004/09/06،
- الأمر عدد 2703 لسنة 2004 مؤرخ في 2004/12/21،
- الأمر عدد 2800 لسنة 2013 مؤرخ في 2013/07/01 والأمر عدد 772 لسنة 2014 مؤرخ في 2014/01/23 الذي أحدث تصورا ورؤية جديدة لهذا الجهاز الإداري وذلك بـ:

▪ تنظيم الإدارات المركزية التي أصبحت تتكوّن من إدارات تقنية وإدارات مراقبة وإدارات إسناد ومكاتب مختصة.

▪ إعادة هيكلة المصالح والإدارات حسب تقسيم التراب الديواني إلى 08 مناطق جغرافية تسمى الإدارات الجهوية بما تشمله من مكاتب حدودية وجهوية.

▪ إحداث المدرسة الوطنية للديوانة والمجلس الأعلى للديوانة والرقابة العامة للديوانة.

- إحداث إدارة حرس ديواني كهيكل مراقبة وحراسة ليغطي كامل التراب الديواني برا وبحرا.

2.1.1- هيكلة البرنامج:

الإدارة العامة للديوانة:

تضمّ الإدارة العامة للديوانة الهياكل التالية:

- مجلس الديوانة
- كتابة الديوانة
- الرقابة العامة للديوانة
- الإدارات المركزية (12 إدارة مركزية: 4 إدارات فنية و4 إدارات مراقبة و4 إدارات إسناد و9 مكاتب مختصة)
- الإدارات الجهوية (8 إدارات)
- الحرس الديواني
- المدرسة الوطنية للديوانة

وذلك طبقا للمخطط التالي:

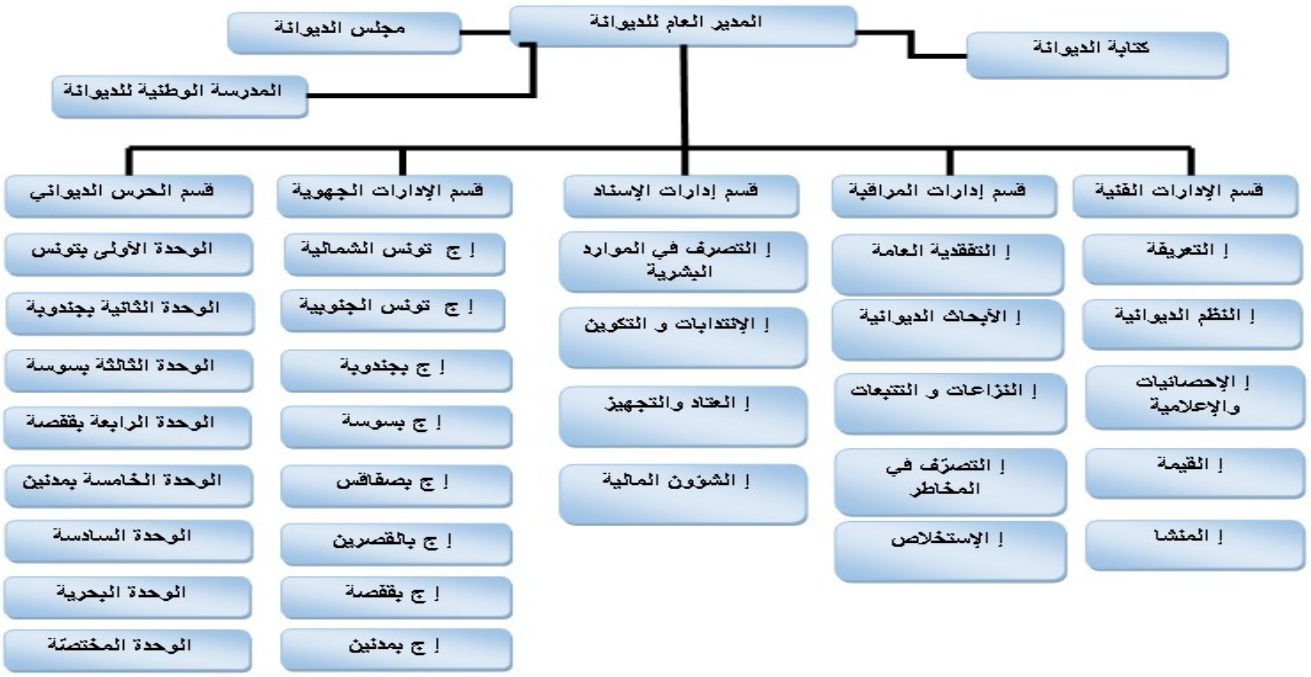
مجلس الديوانة
المدير العام للديوانة
كتابة الديوانة
المدرسة الوطنية للديوانة
قسم الحرس الديواني
الوحدة الأولى بتونس
الوحدة الثانية بجندوبة
الوحدة الثالثة بسوسة
الوحدة الرابعة بقفصة
الوحدة الخامسة بمدنين
الوحدة السادسة
الوحدة البحرية
الوحدة المختصّة
قسم الإدارات الجهوية
إ ج تونس الشمالية
إ ج تونس الجنوبية
إ ج بجندوبة
إ ج بسوسة
إ ج بصفاقس
إ ج بالقصرين
إ ج بقفصة
إ ج بمدنين
قسم إدارات الإسناد
إ التصرف في الموارد البشرية
إ الإنتدابات و التكوين
إ العتاد والتجهيز
إ الشؤون المالية
قسم إدارات المراقبة
إ التفقدية العامة
إ الأبحاث الديوانية
إ النزاعات و التتبعات
إ التصرّف في المخاطر
إ الإستخلاص
قسم الإدارات الفنية
إ التعريفة
إ النظم الديوانية
إ الإحصائيات والإعلامية
إ القيمة
إ المنشأ

المركز الطبي للديوانة:

يتولى المركز الطبي تقديم خدمات متعلقة بالوقاية والتشخيص والإسعافات الإستعجالية والعلاج لفائدة أعوان الديوانة وأزواجهم وأبنائهم والذين في كفالتهم.

يشتمل المركز الطبي على:

- إدارة فرعية للشؤون الإدارية والمالية والتجهيز يديرها طبيب اختصاصي أول يعيّن بمقتضى أمر.
- إدارة فرعية طبية يديرها أطباء مختصون.

يسير المركز الطبي للديوانة مدير يعيّن بمقتضى أمر يتمتع برتبة وامتيازات مدير للديوانة.

3.1.1خارطة التنزيل العملياتي لبرنامج الديوانة:

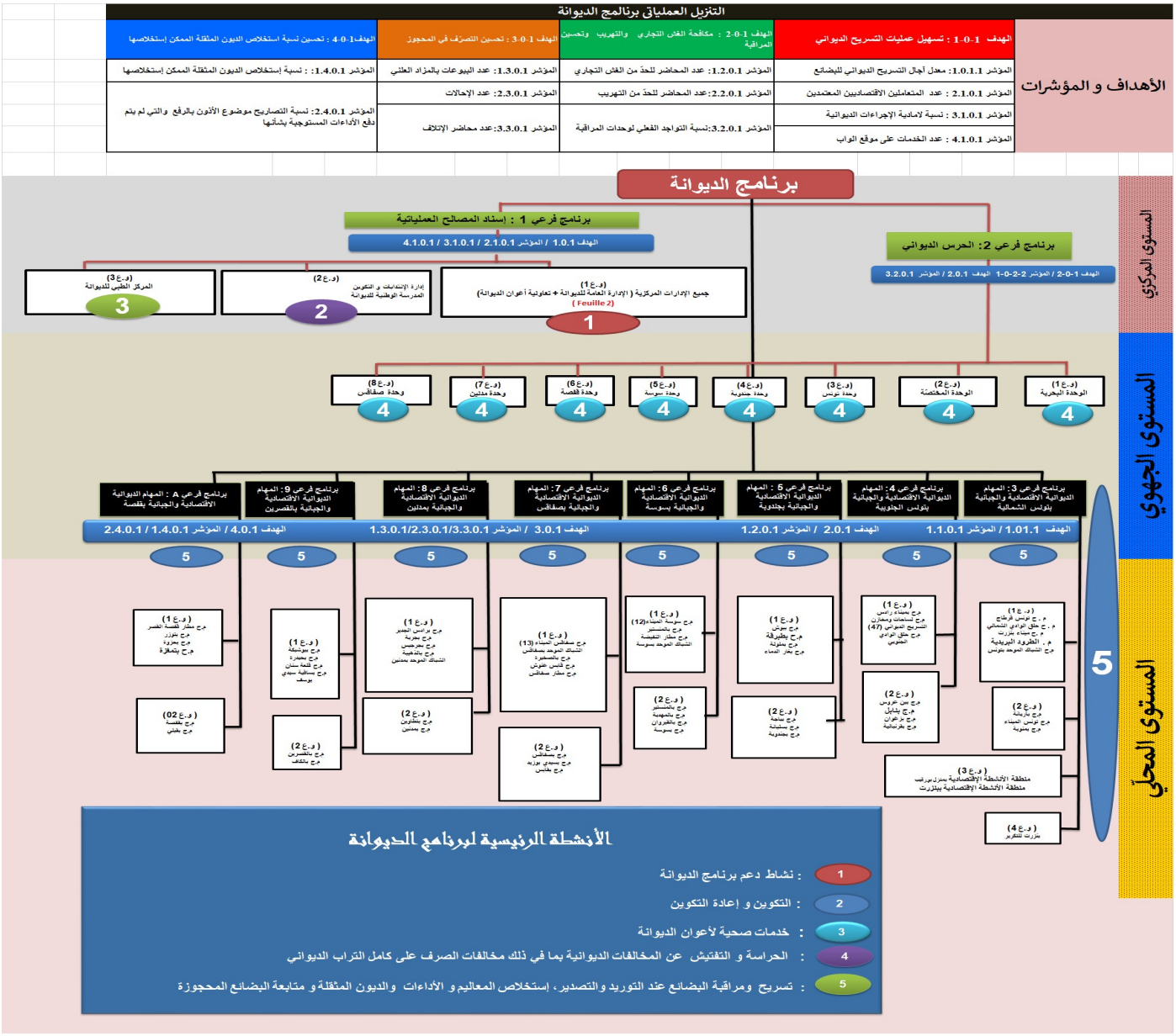

4.1.1-مهام البرنامج (الإدارة العامة للديوانة):

يضطلع البرنامج بثلاث مهام رئيسية تتمثل في:

- **المهمة الجبائية:**

تقوم الديوانة باستخلاص المعاليم والآداءات والرسوم الموظفة على البضائع عند التوريد والتصدير لفائدة ميزانية الدولة وأيضا الرسوم شبه الجبائية لصالح صندوق الدعم أو صناديق الحرفيين. وتسهر على ضمان الاستخلاص الصحيح لتلك المعاليم والآداءات وعلى المساهمة الفعالة في مقاومة التهرّب الجبائي.

- **المهمة الاقتصادية:**

يعتبر الدور الاقتصادي للديوانة امتدادا طبيعيا لدورها الجبائي التقليدي باعتبار أن المعلوم الديواني إضافة لكونه أداة لتمويل خزينة الدولة فهو كذلك يهدف لحماية الصناعة الوطنية والموارد الفلاحية.

غير أن التحولات الاقتصادية العميقة للتجارة الدولية واختيار تونس لاقتصاد السوق أفضى تطورا في نسق المبادلات التجارية بما يستدعي من الديوانة ضرورة التفاعل مع هذه المتغيرات وتطوير طرق عملها لتكون في مقدمة الهياكل التنموية للاقتصاد التونسي.

وفي هذا الصدد، تسعى الإدارة باستمرار إلى تبسيط وتسهيل الإجراءات الديوانية عند التوريد والتصدير وخلق نظم ديوانية اقتصادية تستجيب لتطلعات المؤسسات فضلا عن المساهمة في تدعيم القدرة التنافسية للمنتوج التونسي وخلق بيئة ملائمة للاستثمار من خلال إرساء علاقة شراكة وتعاون مع المتعاملين الاقتصاديين والتشاور معهم حول السبل الكفيلة برفع التحديات والعراقيل. وتسهر الديوانة على ضمان سلامة التنافس النزيه من الممارسات غير الشرعية مثل الإغراق والتقليد إلى جانب مراقبة المواصفات والجودة كما تقوم بضبط الإحصائيات المتعلقة بالمادة الديوانية والتجارة الخارجية والمداخيل والتي تمثل أداة مساعدة على اتخاذ القرار لدى السلط العمومية

- **المهمة الأمنية:**

تساهم الديوانة في حراسة وضمان أمن وسلامة الحدود من خلال مراقبة حركة البضائع والأفراد والأموال والبضائع بكامل التراب الوطني والنطاق الديواني، حيث تسهر الديوانة على:

- مكافحة التهريب لاسيما البضائع التي تمس من سلامة وأمن الوطن (أسلحة مخدرات مواد مشعة..)
- منع غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.
- حماية الملكية الفكرية والتصدّي لتهريب الآثار والتحف الفنيّة
- حماية الثروة الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض،
- حماية المستهلك من المواد غير المطابقة للمعايير الصحية ومعايير السلامة.

ولهذا، يتمّ الأخذ بعين الاعتبار لهذه المهام في الإستراتيجية العامة لعمل الديوانة.

2.1-إستراتيجية البرنامج:

أخذا بعين الاعتبار للمهام المنوطة بعهدة الديوانة وللمتطلبات الاقتصادية والتنموية والأمنية للبلاد التونسية والتي تم تجسيمها ببرنامج تعصير الديوانة المصادق عليه خلال المجلس الوزاري المضيّق بتاريخ 07 سبتمبر 2015، المتمثلة أهدافه الإستراتيجية في مكافحة التهريب والتقليص من نسبة الاقتصاد الموازي من ناحية وتطوير الاقتصاد والرفع من نسبة لامادية الإجراءات من ناحية أخرى وذلك عبر وضع مخطط عمل يضبط جملة من الإجراءات المتمثّلة في إصلاح منظومة الآداءات والمعاليم وتبسيط الإجراءات الديوانية ومراجعة المنظومة الترتيبية لبعض القطاعات أو البضائع التي تغذي تيارات التهريب ووضع نظام معلوماتي جديد وتبسيط وتأمين الإجراءات الديوانية بالموانئ إلى جانب مراجعة التنظيم الإداري وإحكام انتشار الحرس الديواني وتطوير منظومة الموارد البشرية والتكوين والرّسكلة وضبط المستلزمات الضرورية للغرض من بنية تحتية ووسائل وتجهيزات.

وفي ذات السياق والتوجهات، تضمّن برنامج الديوانية 4 أهداف إستراتيجية،تولّت الإدارة بغرض تحقيقها إنجاز جملة المشاريع والآليات، منها المكتملة الإنجاز ومنها ما يتواصل تفعيلها وتنفيذها من خلال جدولتها ضمن المخطط الاستراتيجي لتعصير الديوانة الممتد من 2020- 2024 الذي يتضمن في نفس الوقت برامج ومبادرات مستجدة تتماشى مع متطلبات المرحلة وتمكّن من تحقيق الأهداف الإستراتيجية المرسومة.
حيث أنه في ضل المصادقة على اتفاقية كيوطو المعدلة التي تهدف إلى تبسيط الإجراءات الديوانية واعتماد المعايير الدولية بما يتوافق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للجمارك وفي ضل المصادقة على اتفاقية تسهيل التجارة AFE للمنظمة العالمية للتجارة التي تهدف إلى التسريع في تسريح البضائع بالاعتماد على تقنيات التصرف في المخاطر والمراقبة اللاحقة والقرارات المسبقة،وسعيا منها لدعم دورها الاقتصادي من خلال الحفاظ على سيولة حركة البضائع وتأمين السلسلة اللوجستية

للمبادلات التجارية ومعاضدة مجهود المؤسّسات والمنتوج التونسي للتموقع محليا ودوليا وتحسين جاذبية تونس للاستثمارات الخارجية، جعلت إدارة الديوانة من **تسهيل الإجراءات الديوانية (هدف1) هدفا استراتيجيا**،اتخذت بغاية تحقيقه جملة من الإجراءات ، تتلخص أبرزها في:

- تطوير تطبيقات جديدة بالنظام المعلوماتي " سند "
- إقرار إجبارية إيداع بيان الحمولة المسبق بالصفة الالكترونية وصدور الأمر الحكومي عدد 1005 لسنة 2018 المتعلق بضبط طرق إعداد وإيداع بيان الحمولة المسبق بالطرق الالكترونية
- تفعيل منظومة المتعامل الاقتصادي المعتمد.
- برنامج لامادية الإجراءات والربط مع الشباك الموحد الالكتروني لإجراءات التجارة الخارجية وإجراءات النقل،
- متابعة مؤشرات النجاعة المتعلقة بمعدل آجال مكوث البضائع بالميناء وآجال التسريح الديواني عبر إعداد دراسات إحصائية دورية وفق منهجية معتمدة من قبل خبير معتمد لدى البنك الدولي،
- تسهيل الإجراءات الديوانية بكافة المعابر الحدودية وبالخصوص ميناء رادس التجاري ومعبر رأس جدير،
- تعميم لامادية الإجراءات لتمكين المتعاملين والعموم من الحصول على خدمات وإتمام جملة من الإجراءات عن بعد وذلك عبر موقع الواب الجديد للديوانة الذي تم إطلاقه موفى سنة 2018 فضلا عما يتضمنه من معلومات لفائدة جميع أصناف المتعاملين والمطبوعات على الخط وما يتميز به من تفاعلية من خلال المكتب الالكتروني للعلاقة مع المواطن المخصص لاستقبال التساؤلات والاستفسارات والرد عليها من قبل الهياكل المختصة.
- انطلاق أعمال وضع نظام معلوماتي جديد في إطار البرنامج الثالث لتطوير الصادرات PDE3 الممول من قبل البنك الدولي، وهو نظام متكامل يغطي جميع مجالات النشاط الديواني كتسريح البضائع وقواعد التعريفة والقيمة والمنشأ والتصرف

في المخاطر والمراقبة اللاحقة والنزاعات والاستخلاص والديون المثقلة والإمضاء الالكتروني والدفع الالكتروني.

كما أنه أمام تفاقم ظاهرة التهريب، لا سيما بعد الثورة التي عرفتها البلاد سنة 2011 وعدم الاستقرار الجيوسياسي على المستوى الإقليمي الذي ساهم في بروز عصابات التهريب المنظم خاصة على مستوى المناطق الحدودية البرية وانخراط قطاعات واسعة من الشباب في التجارة الموازية، إلى جانب التهريب عبر المنافذ الحدودية وخاصة الموانئ البحرية وباستغلال نظام العبور البري ومنظومة مخازن ومساحات التسريح الديواني واستغلال الأنظمة الديوانية الخاصة بالمستودعات الديوانية وتنامي عمليات الغش التجاري، ممّا ساهم في نمو السوق الموازية وتبعاتها السلبية على النسيج الاقتصادي والضرر الملحق بالمؤسسات المنتصبة بصفة شرعية، وباعتبار الدور الذي تلعبه الديوانة في هذا المجال، فقد تم تحديد **مكافحة الغش التجاري والتهريب ثاني الأهداف الإستراتيجية لبرنامج الديوانة (الهدف 02)**،

وعملت الديوانة في هذا الصّدد على تعصير آليات وأساليب العمل إلى جانب الإصلاحات التشريعية، قصد تحقيق الهدف المنشود والتي نذكر ضمنها:

- تطوير منظومة التصرف في المخاطر،
- إحداث وحدة مراقبة الحاويات،
- إعداد خطة إستراتيجية لمكافحة التهريب والتجارة الموازية،
- تطوير وانطلاق العمل بالتطبيقة الإعلامية للنزاعات الديوانية خلال سنة 2018 تتمثّل أبرز أهدافها في تألية النزاعات ومتابعته في مختلف أطواره، وكذلك في تكوين قاعدة بيانات حول تيارات الغش الديواني والتهريب تسمح من خلال تحليل المعطيات وإحكام برامج مقاومة الغش واستشراف المخاطر.

ومن ناحية أخرى، فإن تكدّس البضائع المحجوزة بمستودعات الحجز شكّل عائقا كبيرا أمام سيولة حركة البضائع فضلا عن العبئ الذي تشكله لدى قباض الديوانة والتكلفة المترتبة عن عملية حفظها وتأمينها، فضلا عن تعرّض بعضها للتلف بحكم طول مدّة مكوثها وتدهور قيمتها، وبغاية تجاوز هذه الإشكاليات وبما يتلاءم ويتناسق مع الأهداف

الإستراتيجية الآنفة الذكر، فقد تحتّم على الديوانة أن تجعل من **التصرّف في هذه البضائع المحجوزة** سواء بالبيع أو الإحالة أو الإتلاف هدفها الاستراتيجي الثالث**(هدف 3)** وقامت للغرض بوضع آليات تصرف عمليّة بغاية تحسين النتائج وتحقيق الهدف المنشود.

كما تبيّن أن عمليات استخلاص الديون المثقلة متعثرة ودون المستوى المنشود، وهي تشكل موارد هامة لخزينة الدولة، وباعتبار أهمية تلك المبالغ والانتعاشة التي ستترتب عن استخلاصها، فقد جعلت الديوانة من الرفع من مردود **استخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها (هدف 4)**.

وللغرض اتخذت الإدارة جملة من الآليات لتنشيط عمليات الاستخلاص من خلال وضع مخطط تنفيذي تضمن إحداث خلايا الاستخلاص بمكاتب الديوانة والتركيز على تنمية قدرات الموارد البشرية في المجال مع تنفيذ برنامج عمل مشترك مع الإدارة العامة للمحاسبة العمومية وتطوير تطبيقات إعلامية لمتابعة الديون المثقلة.

وفي إطار الأزمة الصحية العالمية إتخذت الديوانة عديد الإجراءات في مجال تدخلها للتوقي من فيروس كورونا:

- إعطاء الأولويّة القصوى لتسريح شحنات الإغاثة والشحنات ذات الطّابع الإنساني عند التوريد والتصدير والعبور.
- إمكانيّة تسريح هذه الشحنات بتصاريح مبسّطة أو مؤقّتة، وإن كان ذلك خارج أوقات العمل.
- الإكتفاء بالحدّ الأدنى المطلوب من إجراءات المراقبة.
- التمديد بصفة إستثنائيّة في بطاقات الجولان ومنح رخص المغادرة بدون عربة وإعفاء المطلب من إجراءات التعريف بالإمضاء، كما تمّ إتخاذ جملة من الإجراءات لضمان إستمراريّة الخدمات الإداريّة عن بعد والتواصل عن بعد مع المواطنين عبر البريد الإلكتروني.
- إصدار مذكّرات إلى كافة المصالح الديوانيّة بالخطّ الأوّل والثاني من المراقبة ممّا سمح بحجز كميّات من المواد شبه الطبيّة منتهية الصلوحيّة وحاملة لعلامات تجاريّة مقلّدة سواء عند التوريد أو عند مراقبة الجولان.
- مراقبة وتفتيش المسافرين بالنسبة لرحلات الإجلاء سواء في القدوم أو المغادرة.
- إحالة مجموعة هامة من المعدات الطبية والتجهيزات المختلفة المحجوزة لفائدة وزارة الصحة والمؤسسات الإستشفائية والإدارات والمصالح العمومية المتدخلة في هذا المجال كما تولّت

المساهمة في تجهيز عدد من مراكز الحجر الصحي بمختلف جهات البلاد وتمثّلت أهم هذه الإحالات في معدات وقاية طبية صالحة للاستعمال.

- المساهمة في عمليّات إجلاء المواطنين الأجانب العالقين بتونس أثناء فترة الحجر الصحّي حيث تمّ بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجيّة في تسهيل مغادرة الأجانب الذين دخلوا إلى التراب التونسي على متن سياراتهم، حيث تمّ تمكينهم من المغادرة استثنائيا بدون عربة بعد إلتزامهم بتسوية وضعياتهم في أجل لاحق وبدعم معنوي من تمثيليّاتهم الدبلوماسية بتونس.
- السماح للمؤسسات المصدرة كليا بالترفيع خلال سنة 2020 في نسق التسويق المحلي من رقم معاملاتها المحقق من التصدير
- مراجعة الأداءات والمعاليم المستوجبة على بعض منتجات الحماية الفردية ومدخلاتها للتوقي من إنتشار الإصابة بفيروس كورونا

وعلى المستوى التشريعي تم إصدار:

- الأمر الحكومي عدد 421 لسنة 2020 مؤرخ في 14 جويلية 2020 يتعلق بتعليق الآجال الخاصة ببعض الإجراءات الديوانية
- مرسوم من رئيس الحكومة عدد 6 لسنة 2020 مؤرخ في 16 أفريل 2020 يتعلق بسن إجراءات جبائية ومالية للتخفيف من حدّة تداعيات إنتشار فيروس كورونا
- مرسوم من رئيس الحكومة عدد 11 لسنة 2020 مؤرخ في 17أفريل 2020 يتعلق بمراجعة الأداءات والمعاليم المستوجبة على منتجات الحماية الفردية ومدخلاتها للتوقي من إنتشار الإصابة بفيروس كورونا.

2-أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

بناء على متطلبات التنمية الاقتصادية للبلاد التونسية وعلى المهام المنوطة بعهدة الديوانة وعلى إثر عملية تشخيص بيّنت مواطن القوة ومواطن الضعف بالإدارة، تم تحديد 4 أهداف إستراتيجية و12 مؤشر لقيس الأداء.

الأهداف والمؤشرات

الأهداف	المؤشّرات
الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع	المؤشّر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع
	المؤشّر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين
	المؤشّر 3.1.0.1: نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني.
	المؤشّر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني
الهدف 2.0.1: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة	المؤشّر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري
	المؤشّر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من التهريب
	المؤشّر 3.2.0.1 : نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة
الهدف 3.0.1: تحسين التصرّف في المحجوز	المؤشّر 1.3.0.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني
	المؤشّر 2.3.0.1: عدد الإحالات
	المؤشّر 3.3.0.1: عدد محاضر الإتلاف
الهدف 4.0.1: تحسين نسبة استخلاص الديون	المؤشّر 1.4.0.1: نسبة إستخلاص الديون المثقلة
	المؤشّر 2.4.0.1: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها

وتجدر الإشارة إلى أن القيم المنشودة لكافة المؤشرات المتعلقة بتحسين أداء البرنامج قد تم تعديلها على ضوء عملية إعادة تقييم لطريقة الاحتساب المعتمدة للمؤشرات تبعا لإنجازات سنة2017، 2018 و2019.

جدول ملخّص للأهداف ومؤشّرات قيس الأداء

مؤشّرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع								
المؤشّر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع	**يوم**	0.61	0.60	0.58	0.55	0.54	0.53	0.50
المؤشّر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين	**عدد جملي**	35 **(11+)**	48 **(13+)**	56**(8+)**	66	89	93	111
المؤشّر 3.1.0.1 : نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني	النسبة الجملية	29.26	52	52	73	83	89	94
المؤشّر 4.1.0.1 :عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني	**العدد الجملي**	20	17	17	19	20	21	22
الهدف 2.0.1 : مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة								
المؤشّر 1.2.0.1 :عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري	**عدد**	58420	67256	67320	83026	97017	111078	126413
المؤشّر 2.2.0.1 : عدد المحاضر للحدّ من التهريب	**عدد**	13788	17589	21993	19711	20633	21888	24221

المؤشّر 3.2.0.1 :نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة	نسبة	58	61	68	65	68	71	74
الهدف 3.0.1 : تحسين التصرّف في المحجوز								
المؤشّر 1.3.0.1 : عدد البيوعات بالمزاد العلني	عدد	1087	979	1200	1100	1150	1200	1300
المؤشّر 2.3.0.1 : عدد الإحالات	عدد	1290	878	1102	1320	1350	1400	1500
المؤشّر 3.3.0.1 : عدد محاضر الإتلاف	عدد	166	155	172	180	190	200	230
الهدف 4.0.1 : تحسين نسبة استخلاص الديون								
المؤشّر 1.4.0.1 : نسبة إستخلاص الديون المثقلة	نسبة	0.06	0.12	0.12	0.20	0.25	0.30	0.35
المؤشّر 2.4.0.1 : نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها	نسبة	0.44	0.40	0.62	0.36	0.40	0.35	0.30

ملاحظة: تمّ تحيين تقديرات 2021، 2022 و2023 على ضوء ما تمّ تحقيقه في سنة 2019، مع الإشارة أنّه تمّ تغيير وحدة قيس المؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين من " عدد" إلى "عدد جملي"ممّا سيمكن من متابعة تطوّر المؤشر في السنوات القادمة ومعرفة العدد الجملي للمؤسسات المنتفعة بهذه الصفة.

1.2- تقديم أهداف ومؤشّرات قيس أداء البرنامج:

الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع:

تقديم الهدف:

في ضل احترام التعهدات الدولية للبلاد التونسية في مجال تسهيل التجارة، وباعتبارها الهيكل المكلف بمراقبة حركة البضائع، تواجه الديوانة تحديات كبرى تكمن في ضمان المعادلة بين المقاربة " تسهيل المبادلات التجارية وإحكام المراقبة والتصدي للغش التجاري" وللغرض، هي

تعمل باستمرار من ناحية على تبسيط الإجراءات الديوانية وتأليتها وتقليص آجالها وتوفير خدمات تستجيب لحاجيات ولتطلعات المتعاملين الاقتصاديين وخلق علاقة شراكة مع المؤسسات مبنيّة على الثقة والشفافية مما من شأنه الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة وخلق مناخ مشجّع للاستثمار، كما تعمل الديوانة من ناحية أخرى وفي ذات السياق على ترشيد عمليات المراقبة الديوانية والرفع من مردوديّتها وفق منهج التصرف في المخاطر.

مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار تبسيط الإجراءات ورقمنتها والضغط على الآجال وذلك من خلال اعتماد التألية ومنح تسهيلات للمتعاملين

مبررات اعتماد المؤشّرات:

المؤشّر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع: إن هذا المؤشّر يمكّن من تحديد المدة التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولا إلى تاريخ منح الإذن بالرفع وبالتالي فإن الضغط على هذه المدة يساهم بصفة كبيرة في تحقيق الهدف المنشود.

وفي هذا الإطار قامت الديوانة بـ:

- تطوير تطبيقة الإمضاء الإلكتروني،
- تطوير تطبيقة النقل الجوي السريع (Fret Express)،
- تطوير تطبيقة لمراقبة وحدات الشحن عن طريق GPS/GPRS،
- متابعة إنجاز مشروع نظام المراقبة بالكاميرا لمصالح الديوانة، والعمل على تعميمها بكافة المعابر.
- تجريد تطبيقة الدفع بالسندات المدفوعة من طابعها اللامادي obligation cautionnée،
- إستمكال إجراءات التصدير ضمن برنامج إضبارة النقل (d'Export procédures)،
- تعميم تطبيقة إستخراج وصل الخروج عبر منظومة TTN.

- تطوير منظومة التصرّف في المخاطر،
- اعتماد إجراءات مكتوبة في إطار دليل إجراءات لمختلف العمليات الديوانية ونشرها على موقع الواب الخاص بالديوانة خلال سنة 2019.
- استكمال أغلب مكونات منظومة المراقبة اللاحقة، ومواصلة الأعمال والأنشطة الضرورية لتركيزها.
- إقرار إجبارية إيداع بيان الحمولة المسبق بالصفة الالكترونية وإصدار الأمر الحكومي عدد 1005 لسنة 2018 والمتعلق بضبط طرق إعداد وإيداع بيان الحمولة المسبق بالطرق الإلكترونية،
- إمكانية إيداع التصاريح المفصلة بصفة مسبقة والحصول على وثيقة الإذن بالرفع المتعلقة بها وذلك قبل وصول وسيلة النقل بالاعتماد على المعطيات المدرجة ببيان الحمولة المسبق، وتعمل الإدارة في هذا الصدد على توسيع قائمة المتعاملين المنتفعين بهذا الإجراء
- العمل على استكمال منظومة الدفع الالكتروني للآداءات والمعاليم والخطايا.

- **المؤشّر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين:**

يمكّن هذا المؤشر من قيس نوعية الخدمات المسداة والتسهيلات الممنوحة كما يكشف عن مستوى العلاقة التشاركية بين الإدارة والمتعاملين الاقتصاديين وشفافية المعاملات وذلك من خلال تحديد عدد الشركات المنتفعة بصفة المتعامل الاقتصادي المعتمد والتي حضيت بثقة الإدارة باعتبار لتوفر الشروط اللازمة لديها.

وفي هذا الإطار قامت الإدارة العامة للديوانة بـ:

- تنقيح مجلة الديوانة بموجب قانون المالية لسنة 2016 وذلك بإضافة الفصل 121 مكرر والذي نصّ على صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد، مع إصدار مذكرة نص توزيع عام عدد 69 لسنة 2016 والمتعلقة بالإنتفاع بالصفة المذكورة،

- تفعيل خلية المتعامل الاقتصادي المعتمد المكلفة بدراسة ملفات طلب الانتفاع بهذه الصفة لغاية منح تسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين وفق ما نصت عليه مجلة الديوانة (الفصل 118)،
- إصدار الأمر حكومي عدد 612 لسنة 2018 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات وطرق منح وتعليق وسحب صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد
- تمّ إعداد دليل إرشادي يتعلق بهذه الصفة ونشره على موقع واب الديوانة التونسية،
- متابعة المؤسسات المنتفعة بصفة المتعامل الاقتصادي المعتمد والإحاطة بها ومراقبة مدى تقيدها بالتزاماتها تجاه تطبيق البرنامج ومدى إسهامه في تحسين المردودية وعقد سلسة من الاجتماعات للاستماع للمشاغل وتذليل الصعوبات والتباحث في سبل تطوير المنظومة
- تعيين مخاطب وحيد على المستوى المحلي والمركزي للمؤسسات المتحصلة على صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد يتولى الإحاطة بها والتدخل الفوري لتذليل الصعوبات التي تعترضها.
- تم الانتهاء من إعداد كراس شروط تطبيقة إعلامية وإصدار طلب عروض، وهي حاليا في طور التجربة في انتظار وضعها قيد الاستغلال وهي تهدف لتألية إجراءات منح ومتابعة صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد بغرض تقليص آجال دراسة المطالب وتطوير آليات المتابعة والإحاطة بالمؤسسات
- منحت الإدارة العامة للديوانة لحدود جويلية2020 صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لفائدة 64 مؤسسة

المؤشّر 3.1.0.1: نسبة لامادية الإجراءات الديوانية المتعلقة بالتسريح الديواني: تمّ اختيار المؤشّر الثالث لأنه يمكن من قيس مجهودات الإدارة في مجال تبسيط الإجراءات الديوانية وتقليص آجالها وتأمينها بما يسمح باختصار آجال التسريح الديواني والضغط على الكلفة وتفادي التنقّل.

ويشمل التبادل الإلكتروني التصاريح المفصلة للبضائع وسند للتجارة الخارجية ووثائق المراقبة الفنية والفاتورة وبيان الحمولة وسندات المدفوعة مسبقا.

المؤشّر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني:

يمكّن هذا المؤشر من قيس مجهودات الإدارة في مجال الانفتاح ورقمنة الخدمات وتقريبها من المتعاملين بما يساهم في تقليص الآجال، وفي هذا السياق تم خلال سنة 2018 إطلاق موقع واب جديد يتميز بالتفاعلية سهولة النفاذ والإبحار، يتوفّر على فضاءات خاصة بمختلف أصناف المتعاملين مع الإدارة، يحتوي على المعلومات المحيّنة بخصوص القوانين والتراتيب والإجراءات المعمول بها ،كما يوفّر جملة من الخدمات عن بعد تمكن من الاسترشاد وإتمام الإجراءات، وتتمثل أبرز الخدمات عن بعد المتوفرة لفائدة المسافرين والتونسيين المقيمين بالخارج في :

- خدمة رخصتي،
- خدمة أمتعتي،
- خدمة التصريح بالعملة،
- خدمة احتساب مدة الإقامة،
- خدمة وضعيتي،
- خدمة احتساب مبلغ الآداءات والمعاليم الموضفة على سيارة،

قيما تتمثل الخدمات عن بعد الموجهة للمتعاملين الاقتصاديين:

- خدمة الإطلاع على التّصنيفة الديوانية،
- خدمة متابعة ملفّات في مجال القيمة لدى الديوانة،
- خدمة متابعة ملفات في مجال المنشأ،

كما يتميز موقع الواب بالتفاعلية بفضل خدمة المكتب الالكتروني للعلاقة مع المواطن الذي يمكّن العموم ومختلف المتعاملين منتوجيه استفساراتهم وتساؤلاتهم وتبليغ تشكياتهم ومقترحاتهم عبر منصة التراسل الالكتروني وتلقّي الإجابات في شأنها، هذا إلى جانب إطلاق التطبيقة المحمولة المسافر الذكي SMART TRAVELLER للديوانة التونسية.

مؤشّرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع								
المؤشّر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع	يوم	0.61	0.60	0.58	0.55	0.54	0.53	0.50
المؤشّر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين	العدد الجملي	35	48	56	66	78	93	111
المؤشّر 3.1.0.1 : نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني	النسبة الجملية	29.26	52	52	73	83	89	94
المؤشّر 4.1.0.1 :عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني	العدد الجملي	20	17	17	19	20	21	22

الهدف 2.0.1: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة:

1- تقديم الهدف:

ترتبط ظاهرة التهريب ارتباطا عضويا بعنصر الحدود الفاصلة بين البلدان أو المجموعات الاقتصادية وقد شهدت أشكاله ومجالاته اتساعا كبيرا يظاهي تطور المبادلات التجارية على الصعيد العالمي، ليشمل علاوة على تهريب السلع عبر مسالك موازية أو رسمية، تبييض الأموال،وكذلك"قرصنة"المنتجات الفكريّة والأدبيّة والثقافية.

ويعتبر التهريب من مكبلا تنمو الاقتصاد التونسي حيث يتسبب في نقص في موارد خزينة الدولة كماى شكل عائقا أمام الاستثمار ويخلّ بقواعد المنافسة بالنسبة للصناعيين والتجار الذين ينشطون في أطر قانونية ومنظمة ويساهم في تنامي ظاهرة التشغيل الهش، ولهذه الاعتبارات جعلت الديوانة من مقاومة التهريب والغش هدفا استراتيجيا، وعملت للغرض على تطوير أساليب وآليات العمل ومزيد دعمها إلى جانب القيام بجملة من الإصلاحات التشريعية:

- إقرار عقوبة إدارية على كل من يثبت ضده سوء إستغلال أو سوء تسيير لمخزن ومساحة تسريح ديواني ومخزن ومساحة تصدير وذلك بحرمانه من هذا النظام بمقتضى الفصل 31 من قانون المالية لسنة 2018.

- تعديل العقوبة السجنية المستوجبة على جنحة التهريب من الدرجة الثالثة المنصوص عليها بالفصل 388 من مجلة الديوانة لتصبح العقوبة من ثلاث إلى خمس سنوات عوضا عن العقوبة من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، بمقتضى الفصل 35 من قانون المالية لسنة 2018.
- تمّ بمقتضى الفصل 77 من قانون المالية لسنة 2019 تنقيح الفصل 83 من مجلة الديوانة وذلك في اتجاه التنصيص على وضع الإمضاء المجاور لمستغل مخزن ومساحة التسريح الديواني على التصريح المفصّل بالبضائع المودعة بها إذا ما تمّ اكتتاب هذا التصريح من قبل المرسل إليه الحقيقي.
- إصلاح المنظومة التشريعية والترتيبية لبعض القطاعات.
- العمل ضمن مخطّط إستراتيجي لمكافحة التهريب والتجارة الموازية،
- تكثيف دوريات المراقبة والجولان وإحكام الإنتشار والتنسيق بين الوحدات،
- تسيير دوريات مشتركة مع مختلف الهياكل (التجارة الأمن الدفاع...)
- اعتماد منظومة غلق القطاعات وتنظيم الحملات الموسمية والقطاعية،
- تنشيط العمل الإستعلامي والإستطلاعي،
- إحكام الانتشار الميداني لفرق الحراسة والتفتيشات الديوانية وضمان الاستغلال الأمثل للأجهزة والمعدات،
- لتركيز قاعة العمليات المركزية والجهوية التابعة للحرس الديواني
- تطوير تطبيقة لمراقبة الأشخاص والسيارات ومراقبة وحدات الشحن والبضائع عن بعد SINDA MOBILE.
- تطوير أساليب وآليات استهداف الحاويات والمجرورات،
- تألية النزاعات الديوانية خلال سنة 2018 عبر تطوير تطبيقة إعلامية توفر قاعدة بيانات المخالفات والقضايا الديوانية المسجلة،
- إبرام اتفاقيات تبادل المعطيات مع العديد من الهياكل.

- إحداث وحدة مراقبة الحاويات ودخولها حيز النشاط خلال سنة 2018 بميناء رادس وتم لاحقا توسيع نشاطها بميناء سوسة وصفاقس
- إحكام معايير الانتقائية الخاصة بمنظومة التصرف في المخاطر.
- تنشيط الاستعلام والبحث الرقمي وذلك في إطار مواكبة تطور الجرائم الديوانية والصرفية المرتبطة بالتجارة الالكترونية وإحداث خلية في الغرض.
- تدعيم قدرات أعوان الديوانة وتشريكهم الفعال في دورات تكوينية مستمرّة ورسكلتهم سواء بالداخل أو بالخارج ليواكبوا عن قرب التطوّرات الحاصلة في العالم خاصة في مجال مكافحة الغش التجاري والتهريب.

مرجع الهدف: يتنزل هذا الهدف في إطار تدعيم الحوكمة ومقاومة التهريب وإدماج القطاع الموازي بالإقتصاد المنظم.

3- مبررات اعتماد المؤشرات:

المؤشّر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري:

يعكس هذا المؤشر من قيس آداء وفاعلية مصالح الديوانة في مجال الكشف عن مخالفات الغش التجاري بشتى أنواعه بهدف التفصي من دفع الآداءات والمعاليم وتطبيق الإجراءات(التصريح المغلوط في نوع البضاعة– التصريح المغلوط في قيمة البضاعة – التصريح المغلوط في أصل البضاعة منشأ البضاعة – التوريد بدون إعلام...)،كما يكشف هذا المؤشر على نجاعة التدخل الإستباقي.

المؤشّر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من التهريب: تمّ اختيار المؤشّر الثاني لأنه يسمح بقيس أداء إدارة الديوانة وبالتحديد فرق الحراسة والتفتيشات الديوانية في مجال التصدي لعمليات التهريب ومدى نجاعة انتشارها وتدخلاتها الميدانية والتوزيع المحكم للوسائل والمعدات الموضوعة على الذمة

المؤشر 3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة: يستعمل لقيس التواجد الفعلي لمصالح ووحدات الحراسة التابعة للحرس الديواني. وترتكز طريقة إحتساب هذا المؤشّر أساسا على المعطيات التي تقدمها هذه الوحدات وهي عدد الدوريات المنجزة والتي تساهم في تقييم انتشار فرق الحراسة والتفتيشات الديوانية ونجاعة التدخلات الميدانية وبلورة مخططات العمل بما يكفل تحسين النتائج في مجال مكافحة التهريب.

مؤشّرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
الهدف 2.0.1 : مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة								
المؤشّر 1.2.0.1 :عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري	**عدد**	58420	67256	67320	83026	97017	111078	126413
المؤشّر 2.2.0.1 : عدد المحاضر للحدّ من التهريب	**عدد**	13788	17589	21993	19711	20633	21888	24221
المؤشّر 3.2.0.1 : نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة	**نسبة**	58	61	68	65	68	71	74

الهدف 3.0.1: تحسين التصرّف في المحجوز:

1- تقديم الهدف:

أسفرت المجهودات التي تقوم بها مصالح الديوانة في مجال مكافحة التهريب والغش التجاري عن حجز كميات هامّة للبضائع ووسائل النقل ممّا أدى إلى تراكم البضائع داخل مستودعات الحجز.

وعملا على تلافي ذلك تولت الإدارة العامة للديوانة وضع وتنفيذ خطة إستراتيجية لتحسين التصرف في المحجوز عبر إحداث فرق جهوية بتونس 1و2، سوسة، مدنين، صفاقس، قفصة، القصرين لإستحثاث نسق التصرف في المحجوز بالإظافة إلى وضع تطبيقات إعلامية ملائمة وتكليف أعوان مختصين وأكفاء لهم القدرة على حسن التصرّف للتمكن من:

- التخفيض في كلفة ونفقات التصرّف،
- تحسين وترفيع عائدات الخزينة،
- حماية المستهلك،
- حسن التصرّف في الفضاءات والمخازن المعدة لإيداع المحجوز،
- دعم المنظمات والجمعيات الخيرية ذات الطابع الاجتماعي.

وسيتم العمل في هذا المجال على:

- تحيين تطبيقة التصرف في البضائع قيد الإيداع وربطها بنظام سندا،
- وضع حيز الإستغلال لتطبيقة التصرف في المحجوز.

2- مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار تدعيم نجاعة أداء الإدارة.

3- مبررات اعتماد المؤشّرات:

المؤشّر 1.3.0.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني: يعكس المؤشر ولو بصفة غير مباشرة ارتفاع أو انخفاض عدد عمليات الحجز التي تقوم بها مصالح الديوانة رغم أن هناك نسبة من البضائع التي تباع بالمزاد العلني ليست موضوع مخالفات ديوانية (بضائع متخلى عنها ومرّ على مكوثها بفضاءات ومخازن الديوانة أكثر من 60 يوما).

المؤشّر 2.3.0.1:عدد الإحالات: يمكن المؤشر من التحكم في المحجوز بتحديد العدد الصحيح للإحالات، يكون للإدارة حرية التصرف وذلك حسب ما تراه صالحا وعلى ضوء الوضعية التي تمرّ بها. ففي حالة البت النهائي من طرف المحاكم المختصة أو التخلي نهائيا عن البضائع من طرف أصحابها لفائدة الإدارة فإن قابض الديوانة بالمكتب الذي يوجد به المحجوز، يمكنه اقتراح إحالتها إلى جمعيات أو منظمات خيرية أو اجتماعية.

المؤشّر 3.3.0.1: عدد محاضر الإتلاف: يعتبر الانخفاض التدريجي لعدد محاضر الإتلاف معطى إيجابيا في تعامل إدارة الديوانة مع المحجوزات بصفة عامة، لكنها وفي بعض الحالات تكون ضرورية وذلك لتقليص تكاليف (ربوض الحاويات والمجرورات وحسن

التصرّف واستغلال الفضاءات لتخزين وحدات الشحن وإمكانية استعمال هذه الوحدات من طرف الناقلين البحريين في عمليات أخرى).

مؤشّرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
الهدف3.0.1 : تحسين التصرّف في المحجوز								
المؤشّر 1.3.0.1 : عدد البيوعات بالمزاد العلني	**عدد**	868	1087	979	1250	1100	1150	1200
المؤشّر 2.3.0.1 : عدد الإحالات	**عدد**	1120	1290	878	1350	1320	1350	1400
المؤشّر 3.3.0.1 : عدد محاضر الإتلاف	**عدد**	180	166	155	175	180	190	200

الهدف 4.0.1: تحسين نسبة استخلاص الديون:

1- تقديم الهدف:

نظرا للنسبة الضعيفة لاستخلاص الديون المثقلة وجب العمل على تلافي هذا النقص باتخاذ الإجراءات الضرورية للرفع من نسبة استخلاص الديون المثقلة والسعي إلى تحسين المردودية والحرص على جعل هذه الديون مصدر مداخيل لخزينة الدولة ويتمّ ذلك بـ:

- ترتيب وحفظ وتحسين الملفات الخاصة بالديون المثقلة،
- حصر الديون التي أوشكت على السقوط بموجب التقادم والقيام بمباشرة إجراءات التتبّع القاطعة له،
- تأطير أعضاء خلية الاستخلاص على مستوى القباضات والإدارات الجهوية والإدارة العامة وتكوينهم وتأطيرهم،

- تفعيل مصلحة التفقّد بالإدارات الجهوية عبر القيام بزيارات ميدانية بتكليف من المدير الجهوي قصد الإطلاع على سير أعمال خلايا الاستخلاص ومتابعة نشاطها عبر تأطير الأعوان قصد إضفاء المزيد من النجاعة على عملية الاستخلاص،
- مواصلة أعمال التتبع والتنفيذ إلى حين الاستخلاص.

2- مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار التحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية.

3- مبررات اعتماد المؤشرات:

المؤشّر 1.4.0.1نسبة إستخلاص الديون المثقلة: يدل المؤشر على مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمّة استخلاص الديون المثقّلة بقباضات الديوانة، لذا فإن مزيد التركيز والاهتمام بهذا المؤشّر يعتبر ضروريا.

المؤشّر 2.4.0.1نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها: يمكّن قيس نجاعة إدارة الديوانة فيما يتعلق بمجال تصفية التصاريح الديوانية.وكغيره من المؤشرات فإنه شكل معطى لدى الإدارة للاتخاذ الإجراءات اللازمة لإدخال الإصلاحات الضرورية الكفيلة بالضغط على هذا المؤشر لتحسين الآداء.

مؤشّرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
الهدف4.0.1 : تحسين نسبة استخلاص الديون								
المؤشّر 1.4.0.1 : نسبة إستخلاص الديون المثقلة	نسبة	0.06	0.12	0.12	0.20	0.25	0.30	0.35
المؤشّر2.4.0.1 : نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها	نسبة	0.44	0.40	0.62	0.36	0.40	0.35	0.30

2.2- تقديم تدخلات وأنشطة البرنامج:

تتلخص أنشطة وتدخلات البرنامج لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشّر في:

الأهداف	المؤشّرات	تقديرات المؤشّر 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات (ألف دينار)
الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع	**المؤشّر 1.1.0.1:** معدل آجال التسريح الديواني للبضائع	0.54	مواصلة بذل المجهودات للتحكم في آجال تسريح البضائع (تقليص المدة) وذلك بـ: **- إجراء دراسة معمّقة لمنظومة الإنتقائية من أجل تحسين مردوديتها عبر التخفيض في عدد التصاريح المنضوية تحت نظام الوضع للإستهلاك الموجهة المسلك الأحمر والبرتقالي بالإعتماد على تقنيات التصرف في المخاطر** **- تركيز وتدعيم منظومة المراقبة اللاحقة ممّا سيمكّن من الإنتقال من مرحلة المراقبة الحينية للبضائع إلى مرحلة الإفراج السريع وإجراء عمليات مراقبة لاحقة لتصاريح التوريد** **- العمل على تركيز منظومة القرارات المسبقة في مجال التصنيف التعريفي أو المنشأ والتي تهدف إلى إسناد المتعاملين الراغبين في ذلك قرارات ملزمة لكافة المصالح الديوانية شريطة أن يلتزم المورد بالمعطيات المصرّح بها عند طلب القرار المسبق** - تدعيم العديد الديواني بالمكاتب الحدودية وخاصّة المكتب الحدودي للعمليات التجارية رادس الميناء (16) والمكتب الحدودي لمخازن ومساحات التسريح الديواني (47) - تعميم بصفة تدريجية التصريح المسبق على جميع المتعاملين الإقتصاديين المنصوص عليه بالأمر الحكومي عدد 1005 لسنة 2018 - القيام بحملات تحسيسية للضباط المكلفين بدراسة التصاريح من طرف رؤسائهم المباشرين لدعوة أصحاب التصاريح لإتمام إجراءات المعاينات والاستظهار بالوثائق اللازمة في أقرب الآجال - القيام بمتابعة مردودية الضباط المصفين من قبل منظوريهم. - العمل على إتمام تنقيح القرار المتعلق بتنظيم التوقيت الإداري الخاص بمصالح الإدارة العامة للديوانة. **- العمل التدريجي على استعمال الطريقة المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للديوانة في إحتساب الآجال (Etude sur le temps nécessaire pour la mainlevée)**	**دعم برنامج الديوانة** **التكوين وإعادة التكوين** **الخدمات الصحية لأعوان الديوانة** **الحراسة والتفتيش عن المخالفات الديوانية بما في ذلك مخالفات الصرف على كامل التراب التونسي** **تسريح و مراقبة البضائع عند التوريد والتصدير ،** **إستخلاص المعاليم والأداءات والديون المثقلة ومتابعة البضائع المحجوزة**	

		– **العمل على تركيز النظام المعلوماتي الجديد والذي سيمكّن من رقمنة جميع الإجراءات الديوانية** – اقتناء أجهزة إعلامية ومستلزماتها بحساب عدد الضباط المكلفين بدراسة التصاريح في كل المكاتب (تجهيز الأعوان بالمعدات الإعلامية لتحسين مردودية العمل).			
	المؤشّر 2.1.0.1: عددا لمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين	89	– تمكين خلية المتعامل الإقتصادي المعتمد من الموارد البشرية والمادية الضرورية والتي ستمكّن من تحسين مردوديّتها. **–التنسيق مع مختلف المكاتب الجهوية والإدارات المركزية قصد تذليل الإشكاليات والصعوبات التي تعترض الشركات المنتفعة بهذه الصفة.** – القيام بسلسلة إجتماعات مع المؤسسات وذلك بهدف تذليل الصعوبات والإستماع إلى مشاغلها. – تأليف إجراءات منح ومتابعة صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد. – دعوة المؤسسات المصدرة كليا التي تستجيب للشروط الواجب توفرها إلى تقديم طلب قصد الإنتفاع بصفة المتعامل الإقتصادي المعتمد وذلك بهدف تعميم هذه الصفة على هذا النوع من الشركات. **–الإستجابة إلى طلبات الشركات الصناعية والتجارية للحصول على صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد** **–العمل على ابرام إتفاقياتالإعتراف المتبادل مع البلدان الأخرى للشركات المنتفعة بهذه الصفة ممّا سيمكن من الرفع في القدرة التنافسية للمؤسسات التونسية،** – القيام بدورات تكوينية ميدانية في التدقيق القبلي واللاحق لضباط خلية المتعامل الاقتصادي المعتمد. – إجراء دورات تكوينية حول إستعمالالتطبيقة الإعلامية الجديدة الخاصّة بالمتعامل الإقتصادي المعتمد – إقتناء معدّات وتجهيزات إعلامية في إطار برنامج تنمية الصادرات PDEIII		
	المؤشّر 3.1.0.1: نسبة لامادية	83			

	الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني				
	المؤشّر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني	20	– إضافة خدمات أخرى على موقع وابالإدارة. – **تحيين البيانات والمعطيات المدرجة بموقع الواب صفة دورية** – تفعيل التراسل الإلكتروني الداخلي عبر موقع الأنترنات – **الردّ على تساؤلات ومشاغل المواطنين والمتعاملين الإقتصاديين الواردة على موقع الواب في أحسن الآجال** – إعداد كتيب إشهاري للتعريف بالديوانة التونسية –توفير الموارد البشرية و المادية الضرورية لخلية الإتصال.		
الهدف 2.0.1: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة	**المؤشّر 1.2.0.1:** عدد المحاضر للحد من الغش التجاري	97017	– تدعيم العديد في المكاتب الحدودية وخاصة التي تقوم بمعالجة عدد كبير من التصاريح الديوانية مثل المكتب الحدودي للعمليات التجارية رادس الميناء والمكتب الحدودي لمخازن ومساحات التسريح الديواني والمكتب الحدودي بسوسة. –الإستغلال الحيني لبرمجية **تسجيل المحاضر الديوانية** – اقتناء أجهزة إعلامية ومستلزماتها بحساب عدد الضباط المكلفين بدراسة التصاريح في كل المكاتب الديوانية وخاصّة الحدودية (تجهيز الأعوان بالمعدات الإعلامية لتحسين مردودية العمل المتعلقة بعدد ونسب المخالفات المرفوعة وقيمة المعاليم والأداءات الإضافية. – **إحداث هيكل مكلف بالمراقبة اللاحقة وتوفير الموارد البشرية والمادية لذلك،** – العمل على إستصدار الإطار القانوني المنظم لعمليات المراقبة اللاحقة,		
	المؤشّر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحد من التهريب	20633	**– تحديد خارطة منابع التهريب والتجارة الموازية (نقاط العبور الحدودية، المسالك المتبعة، التخزين، التوزيع...) مع الأخذ بعين الإعتبار العوامل الخارجية (الإقتصادية والإجتماعية...)** **- إعداد قائمات في المخازن والمستودعات المعدّة لتخزين البضائع المهربة (النقاط السوداء).** **- إرساء قاعدة بيانات التهريب والتجارة الموازية تتضمن خاصة المواد المهرّبة حسب القطاعات، المواقع، المسالك، المهربين و المخالفات المرفوعة من قبل كافة الأسلاك.** **- التمكين من التكنولوجيات الضرورية لتعقّب لوسائل النقل المستعملة في التهريب**		

				- تنظيم الدوريات المشتركة **- تنظيم عمليات مداهمة المخازن والمحلات المستهدفة** **- إحداث نقاط مراقبة مشتركة بأهم نقاط تقاطع مسالك التهريب الحدودية.** **- تنظيم حملات كبرى تستهدف التهريب على المستوى الوطني** **- تعميق الأبحاث على المستوي الديواني، الجبائي والتجاري في أهم عمليات التهريب المحبطة.** **-الإنخراط في المنظومات الدولية المتعلقة بمكافحة التهريب والإرهاب المدارة من قبل المنظمة العالمية للديوانة(AIRCOP،GLOBAL SHIELD ،CCP ، الخ)** **- توفير المزيد من فضاءات الحجز المجهّزة.** **- منع عمليات العبور البري بالنسبة لبعض البضائع الحساسة والمغذية للتهريب والتجارة الموازية.** **- وضع آلية تقفي الأثر بالنسبة لبعض المواد الحساسة (المواد الكحولية المستوردة)** **- إجراء دورات تكوينية مستمرّة مشتركة في مجالات الإستعلام، المراقبة المرورية و التدخل ،مكافحة التهريب، الجرائم المالية و الجرائم المنظمة.** – تعزيز أعمال مكافحة التهريب بدعم الإمكانيات المادية والبشرية. – إقتناء أجهزة لمراقبة وحدات الشحن (GPS/GPRS) (برنامج تعصير الديوانة) –إقتناء أجهزة كشف بالأشعّة – إقتناء وتركيز القسط الأول من الشبكة الراديوية – بناء مركز مشترك للشرطة والديوانةب حزوة – بناء مركز مشترك للشرطة والديوانة بغار الدماء – بناء مقر الإدارة الجهوية ومقر الحرس الديواني بالقيروان – تهيئة مقر الفرقة المختصّة للحرس الديواني بقرنبالية – هدم وبناء مقر الحرس الديواني بمجاز الباب – بناء المقر الفصيل البحري بالمهدية – صيانة مقر الوحدة الثالثة بسوسة – بناء المقر الفصيل البحري بقابس – بناء المقر الإدارة الجهوية للديوانة بتونس الجنوبية – بناء المقر الإدارة الجهوية للديوانة بالكاف – هدم وبناء المقر الإدارة الجهوية للديوانة بصفاقس		

			– بناء المقر الإدارة الجهوية للديوانة بنابل – بناء مقر الإدارة الجهوية وفرقة الحراسة والتفتيشات بجندوبة –بناء مقر فرقة الحراسة والتفتيشات ومستودع بالمنستير – اقتناء وسائل دارجة رباعية الدفع وسيارات نفعية وسيارات مصلحة وسيارات مطاردة وسيارات مصفحة وشاحنات لنقل البضائع المحجوزة من أماكن الحجز إلى مخازن الحجز (برنامج تعصير الديوانة).		
	المؤشّر 3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة	68	الرفع من نسبة تواجد وحدات المراقبة الميدانية: **–إحداث نقاط مراقبة مشتركة بأهم نقاط تقاطع مسالك التهريب الحدودية.** **-- تحديد خارطة منابع التهريب والتجارة الموازية (نقاط العبور الحدودية، المسالك المتبعة، التخزين، التوزيع...) مع الأخذ بعين الإعتبار العوامل الخارجية (الإقتصادية والإجتماعية...)** – اقتناء سيارات استطلاع. **– اقتناء الوسائل مع انتداب أعوان لتدعيم الرصيد البشري للرفع من نسبة تواجد وحدات المراقبة الميدانية وذلك بالرفع في عدد الدوريات مع الحرص على حسن إنتشارها على كامل التراب التونسي.**		
الهدف 3.0.1: تحسين التصرّف في المحجوز	**المؤشّر 1.3.0.1 :** عدد البيوعات بالمزاد العلني	1150	– إعداد الأمر المتعلق بالبيع بالمزاد العلني والتفويت في البضائع المتنازل عنها والمتصالح بشأنها. – في نطاق تنشيط التصرف في المحجوز، إحداث لجان على مستوى الجهات تحت إشراف المديرين الجهويين وذلك بتكوين فرق عمل تعاضد القباض بالتصرف في المحجوز سواء بالبيع، بالإحالة أو بالإتلاف. – الحرص على متابعة الإجراءات المتعلقة بالبيع بالمزاد العلني والتي تمّ إتخاذها في إطار تحسين ترتيب تونس في تقرير "Doing Business". –المتابعة الحينية للبضائع التي تجاوز أمد مكوثها 60 يوما من تاريخ وصولها والتي لم يتمّ التصريح بها. – بناء مستودع الحجز بسيدي بوزيد – تهيئة و صيانة مقر مستودع الحجز ببن عروس		
	المؤشّر 2.3.0.1 : عدد الإحالات	1350	– إحالة كل البضائع القابلة للإحالة لفائدة الهياكل المنتفعة بعد الحصول على الموافقات اللازمة. – ضمان حسن التصرف في المحجوزات عبر توفير مقرات ملائمة لتخزينها والتصرف فيها في الآجال في إطار إنجاز مركب الحبيبية (برنامج تعصير الديوانة)		

	المؤشّر 3.3.0.1 : عدد محاضر الإتلاف	190	– إتلاف البضائع القابلة للتلف أو المتعفنة والمتضررة دون تأخير وعلى نفقة صاحب البضاعة.		
الهدف 4.0.1: تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة	**المؤشّر 1.4.0.1 :** نسبة إستخلاص الديون المثقلة	0.25	– حث قباض الديوانة على متابعة استخلاص الديون المثقلة والحيلولة دون ضياعها بالتقادم. – الحرص على إعداد البرنامج السنوي لكل إدارة جهوية فيما يخص الإستخلاص ويتضمن، الإجتماعات الدورية، عقود الأهداف مع القباض، إستراتيجيةالإستخلاص السنوي مع متابعة تنفيذها –إستهداف الديون الهامة التي تتجاوز قيمتها 100000 دينار باللجوء إلى منظومة صادق ورفيق – برنامج لربط قباض الديوانة بمنظومة صادق ورفيق – التراسل الإلكتروني بين إدارة الإستخلاص وكافة القباض عن طريق المنظومة الإلكترونية FTP – تدعيم القباضات بإعادة توزيع الأعوان. – اللجوء إلى مأموري المصالح المالية لاستخلاص الديون المثقلة (في إطار البرنامج التشاركي مع مصالح الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص). – إحداث خلية استخلاص الديون المثقلة بالقباضات. – التفكير في إحداث منظومة إعلامية لمتابعة استخلاص الديون المثقلة.		
	المؤشّر 2.4.0.1 : نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتمّ دفع الأداءات المستوجبة بشأنها	0.40	– متابعة التصاريح الديوانية موضوع إذن بالرفع لاستخلاصها باللجوء إلى غلق المعرف الجبائي بصفة مؤقتة في صورة عدم خلاص عدد 02 أو 03 تصاريح ديوانية بعد صدور الإذن بالرفع (بالنسبة للتصاريح المبسطة DAE). – حرص إدارة الإستخلاص على إستخراج قائمة التصاريح التي صدر في شأنها إذن بالرفع ولم يتم إستخلاصالأداءات المستوجبة ومتابعة تسويتها مع كافة القباض.		

3- نفقات البرنامج:

تقدر جملة إعتمادات برنامج الديوانة **386527** ألف دينار خلال سنة 2021 مقابل **364598** ألف دينار خلال سنة 2020 أي بنسبة تطور تبلغ 6%.

جدول عدد 7

ميزانية برنامج الديوانة حسب طبيعة النفقة*

(اعتمادات الدفع)

الوحدة ألف دينار

البيان	إنجازات 2019	ق.م 2020	تقديرات 2021	الفارق	النسبة %
نفقات التأجير	283049	300 046	321975	21 929	7%
نفقات التسيير	30 755	21 408	21408	0	0
نفقات التدخلات	4 797	369	369	0	0
نفقات الإستثمار	23825	42 775	42775	0	0
نفقات العمليات المالية	–	–	–	–	
بقية النفقات	–	–	–	–	
المجموع	342426	364 598	386527	21929	6%

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 8

ميزانية برنامج الديوانة حسب مآل النفقة*

(حسب البرامج الفرعية والأنشطة)

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2019	قانون المالية (1) 2020	تقديرات (2) 2021	نسبة التطور 2020-2019	
					المبلغ (2)-(1)	النسبة (%) (2)-(1)/(1)
البرامج الفرعية المركزية	الأنشطة المركزية	—	—	—	—	—
برنامج فرعي 1	النشاط 1	—	338 911	367 108	28 197	% 8.31
	النشاط2	—	366	622	256	% 69.94
	النشاط3	—	1 672	1 836	164	% 9.80
برنامج فرعي 2	النشاط 4	—	10 056	9 191	-865	% -8.60
مجموع البرامج الفرعية المركزية و الأنشطة			351 005	378 757	27 752	% 7.90
البرامج الفرعية الجهوية	الأنشطة الجهوية	—	—	—	—	—
برنامج فرعي 3	النشاط 5	—	1361	1 303	-58	% -4.26
برنامج فرعي 4	النشاط 5	—	3786	1 711	-2075	%-54.80
برنامج فرعي 5	النشاط 5	—	935	551	-384	% -41.06
برنامج فرعي 6	النشاط 5	—	1570	1 028	-543	% -34.58
برنامج فرعي 7	النشاط 5	—	1488	972	-516	% -34.67
برنامج فرعي 8	النشاط 5	—	1060	682	-378	% -35.66
برنامج فرعي 9	النشاط 5	—	2637	1 008	- 1 629	% -61.77
برنامج فرعي A	النشاط 5	—	755	514	-241	% -31.92
مجموع البرامج الفرعية الجهوية و الأنشطة		—	13592	7 768	-5 824	% -42.94
مجموع البرامج		342426	364 598	386527	21 927	% 6.01

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

ستبلغ الإعتمادات المقدرة لبرنامج الديوانة لسنة 2021 ما قدره **386527** ألف دينار أي بنسبة تطور تقدّر بـ 6% بالمقارنة مع سنة 2020. أما بالنسبة لسنة 2022 فمن المقدر أن تبلغ الإعتمادات المرصودة لبرنامج الديوانة ما قدره **392109.7** ألف دينار.

جدول عدد 9

إطار نفقات متوسّط المدى 2021-2023 لبرنامج الديوانة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات2017	إنجازات 2018	إنجازات 2019	ق .م 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023
نفقات التأجير		243 282	283049	300 046	321975	326287	336241
نفقات التسيير		18 536	30 755	21 408	21408	22050,2	22711,7
نفقات التدخلات		1 452	4 797	369	369	368,5	368,5
نفقات الاستثمار		52 851	23825	42 775	42775	43404	44662
نفقات العمليات المالية		0	0	0	0	0	0
بقية النفقات		0	0	0	0	0	0
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات		316 121	342426	364 598	386 527	392 109,7	403 983,2
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات		316771	343226	365 598	387527	393 109,7	404 983,2

برنامج الجباية

تم تعيين السيد سامي الزوبيدي المدير العام للأداءات رئيسا لبرنامج الجباية بداية من شهر أكتوبر 2016.

1- تقديم البرنامج وإستراتجيته:

يساهم برنامج الجباية في رسم وتنفيذ السياسة الجبائية للبلاد وتعبئة موارد الخزينة وتتمثل إستراتيجيته في دعم القيم التي تلتزم بها إدارة الجباية تجاه المطالب بالأداء والمتمثلة في النزاهة والشفافية والحياد والعمل على الارتقاء بمصالحها إلى أفضل مستويات حوكمة التصرف الإداري والمالي وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها.

يعمل برنامج الجباية على تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات من خلال تطوير الخدمات الجبائية وتدعيم سياسة الاتصال والتواصل بين الإدارة والمطالب بالأداء.
- مقاومة التهرب الجبائي من خلال إعادة هيكلة وتنظيم مصالح الإدارة العامة للأداءات وتطوير منظومة تبادل المعلومات لأغراض جبائية.
- رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة من خلال تدعيم استغلال نظام المعلومات وتطوير منظومة التصرف الإداري وتوفير وسائل العمل البشرية والمادية

1.1-خارطة برنامج الجباية:

يضم برنامج الجباية الإدارة العامة للأداءات والتي تسهر على تحقيق أداء البرنامج من خلال مخطط التنزيل العملياتي الموالي:

التنزيل العملياتي لبرنامج الجباية

المسؤول على برنامج الجباية : السيد المدير العام للأداءات

المستوى المركزي

البرنامج الفرعي على المستوى المركزي: القيادة و التأطير والمساندة و حوكمة التصرف في المخاطر الجبائية

هياكل المراقبة المكلفة بالتعهد والتصرف في الملفات ذات االأهمية الجبائية الفائقة	
1	إدارة المؤسسات الكبرى
2	إدارة المؤسسات المتوسطة
3	وحدة المراقبة الوطنية و الأبحاث الجبائية
4	فرقة الأبحاث و مكافحة التهرب الجبائي

المصالح المركزيّة للإدارة العامّة للأداءات	
1	المدير العام و الكتابة
2	إدارة الإعلام والإرشاد الجبائي
3	مركز الإرشاد الجبائي عن بعد
4	خليّة التدقيق الدّاخلي والجودة
5	وحدة القيادة وتعصير الإدارة
6	وحدة تفقد المصالح الجبائيّة
7	وحدة المتابعة والتنسيق والدراسات الجبائية
8	وحدة الاستقصاءات والبرمجة و والتصرف في المخاطر
9	وحدة التّبادل الدولي للمعلومات
10	وحدة النزاع الجبائي والمصالحة الجبائية
11	وحدة التّطبيقات الإعلاميّة ونظام المعلومات؛
12	وحدة نظام سلامة المعلومات
13	وحدة المصالح المشتركة والتكوين والتعاون الدولي

المستوى بين الجهات

المستوى الجهوي

البرنامج الفرعي الجهوي عدد.....: حوكمة التصرف الجبائي بجهة .....

البرنامج الفرعي الجهوي عدد 02	.....	البرنامج الفرعي الجهوي عدد 28	البرنامج الفرعي الجهوي عدد X1

المستوى المحلي

المصالح المكلفة بمراقبة الإمتثال الجبائي	
1	فريق العمل المكلف بمراقبة الملفات الجبائية
2	فريق العمل المكلف بمراقبة معالم التسجيل و الطابع الجبائي
3	مكاتب مراقبة الأداءات

مصالح المركز الجهوي	
1	رئيس المركز و الكتابة
2	مكتب الإستقبال و الإرشاد
3	مكتب الأرشيف و التصرف في العقود
4	فريق العمل المكلف بالصلح و النزاع الجبائي
5	فريق العمل المكلف بمتابعة نشاط المكاتب
6	فريق العمل المكلف بمتابعة الإمتيازات الجبائية
7	مكتب الإستقصاءات و تجميع المعطيات
8	مكتب الشؤون الإدارية و المالية

الأنشطة

أ1: قيادة وتأطير ومساندة مصالح الأداءات
أ2 : التحكم في التصرف في الملفات الجبائية ذات الانعكاس المالي الهام
أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي
أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي

2-1 أهم الإصلاحات الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج:

تضمنت قوانين المالية لسنوات 2019 و 2020إجراءات لتبسيط النظام الجبائي وتحقيق العدالة الجبائية وتخفيف العبء الجبائي عن المؤسسات والأفراد والتصدي للتهرب الجبائي ودعم شفافية المعاملات المالية وتعصير الإدارة الجبائية. كما تم في هذا الإطار اتخاذ جملة من الإجراءات تساهم في دعم الأهداف الإستراتيجية لبرنامج الجباية وخاصّة منها:

*إعادة هيكلة وتنظيم مصالح الإدارة العامة للأداءات وتوحيد مهام التصرف والمراقبة والاستخلاص على المدى المتوسط وإحداث الهيئة العامة للجباية والمحاسبة العمومية والاستخلاص.

*تطوير منظومة تبادل المعلومات لأغراض جبائية عند الطلب وتطوير منظومة التبادل الآلي للمعلومات لأغراض جبائية.

* الإعداد لتفعيل التبادل الآلي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية مع البلدان الأعضاء بالمنتدى العالمي للشفافية والتبادل المعلومات لأغراض جبائية المنضمة إلى الاتفاقية المتعددة الأطراف بين السلطات المختصة.

* تطوير الخدمات الجبائية وتدعيم سياسة الاتصال والتواصل بين الإدارة والمطالب بالأداء.

*توسيع مجال واجب إيداع التصاريح الجبائية والدفع عن بعد ليشمل المطالبين بالأداء الذين يحققون أرقام معاملات تفوق 100 ألف دينار

*إعداد منظومة لانتقاء الملفات في إطار المراجعة الجبائية مبنية على التصرف في المخاطر تمكّن من اختيار الملفات الأكثر مردودية.

*وضع خطة عمل لتطوير منظومة إعلامية تمكّن مصالح الجباية من النفاذ لمختلف المنظومات الوطنية (ب.ت.و /.وزارة الداخلية / منظومة الملكية العقارية / وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية).

*إعداد برنامج لاقتناء أو بناء مقرات، مع الأخذ بعين الاعتبار لتجميع المصالح وتقريبها من المطالب بالأداء.

- تنفيذ جملة من الإجراءات في إطار مراسيم أو نصوص ترتيبية رامية إلى المحافظة على النسيج الإقتصادي والنهوض بالمؤسسات المتضررة من تداعيات الأزمة الصحية ومن أهمها:

– تعليق آجال التقادم وكافة الآجال المتعلقة بإجراءات المراجعة الجبائية وبالتوظيف الإجباري؛

– تيسير إجراءات استرجاع فائض الأداء،

– تمكين المؤسسات المتضررة من الحصول بصفة استثنائية على شهادات توقيف العمل بالأداء والمعاليم الموظفة على رقم المعاملات بصفة حينية دون الإدلاء بالوثائق اللازمة شريطة التعهد بتقديمها لاحقا،

- هذا وقد كان لجائحة كورونا تأثير سلبي على مستوى قدرة الأداء لبرنامج الجباية خلال سنة 2020 حيث تمّ إلى موفى شهر أوت من هذه السنة ومقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، تسجيل تراجع على مستوى:

*المردود المالي بنسبة 21,4%.

*المبالغ المدفوعة بالحاضر بنسبة 61,2%.

*عدد عمليات المراجعة المعمقة المنجزة بنسبة 64,5%.

*عدد عمليات المراجعة الأولية المنجزة بنسبة 59,5%.

*عدد التنابيه لعدم إيداع التصاريح الجبائية الصادرة بنسبة 48,8%.

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج

2-1 تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء

- **الهدف 1.0.2: تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات:**

تقديم الهدف: يرمي الهدف إلى الوقوف على مدى تحسين جودة الاستقبال وتيسير عملية القيام بالواجبات الجبائية من خلال تطوير الخدمات الجباية الموضوعة على الخط وتيسير النفاذ إلى المعلومة الجبائية

مرجع الهدف : يتنزل هذا الهدف في إطار تدعيم جودة الخدمات المسداة من قبل مصالح المهمة ويتعلق بتطبيق إستراتيجية البرنامج فيما يخص علاقة الإدارة بالمطالب بالأداء

مبررات اعتماد المؤشرات:تم إعتماد هذه المؤشرات بالنظر لأهمية دور الإدارة في توجيه وإرشاد المتعاملين معها لحثهم على الإمتثال التلقائي للقيام بواجباتهم الجبائية من ناحية وتوفير أحسن ظروف إسداء الخدمات الإدارية من خلال تطوير جودة الإسقبال والتقليص في آجال إسداء الخدمات من ناحية أخرى.

وعلى هذا الأساس تتمثل مؤشرات قيس أداء الهدف في:

المؤشر 1:نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد االجبائي عن بعد.

المؤشر 2:عدد الخدمات الإدارية المشمولة بالتطبيقة الإعلامية للتصرف في الشهائد الجبائية.

نتائج مؤشرات تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر.1.1.0.2: : :نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد االجبائي عن بعد	%	97.95	99.93	99.98	100	100	100	100
المؤشر 2.1.0.2 : عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيقة الإعلامية للتصرف في الشهائد الجبائية	عدد	5	8	7	5	5	5	*

- **الهدف 2.0.2 الحد من ظاهرة التهرب الجبائي:**

تقديم الهدف:يمكن هذا الهدف من تقييم درجة نجاعة سياسة إدارة الجباية للحد من ظاهرة التهرّب الجبائي وآثارها في دفع المطالبين بالأداء لإحترام واجباتهم الجبائية وحثهم على الإمتثال التلقائي.

مرجع الهدف: يتنزل هذا الهدف في إطار لتحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية.

مبررات اعتماد المؤشرات: تمكن هذه المؤشرات من تحديد مدى نجاعة تدخلات مصالح المراقبة الجبائية للحد من ظاهرة التهرب الجبائي:

المؤشر1:عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة.

المؤشر2: تطوّر عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائية.

المؤشر3: تطوّر عدد عمليات المراجعة الجبائية.

نتائج مؤشرات الحد من ظاهرة التهرب الجبائي

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 1.2.0.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة	عدد	13.7	18.1	18.6	22	23	24	25
المؤشر 2.2.0.2: تطوّر عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائية	عدد	83.780	44.050	46.166	105.000	50.000	55.000	60.000
المؤشر 3.2.0.2.: تطوّر عدد عمليات المراجعة الجبائية	عدد	11.667	15.690	15.477	18.000	20.000	25.000	30.000

بالنّسبة للمؤشر المتعلّق بعدد معاينات المخالفات الجبائيّة الجزائية تمّ التخفيض في مستوى تقديرات الإنجاز نظرا لإدخال تغييرات على مكوّنات إحتساب المؤشّر،حيث تمّ التخلي على إحتساب المخالفات المتعلقة بمعاليم الجولان.

- **الهدف 3.0.2: ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مردوديتها:**

تقديم الهدف: توجيه تدخلات مصالح المراقبة الجبائيّة نحو القطاعات والأنشطة والمطالبين بالأداء الذين لم تبلغ مساهمتهم الجبائيّة المستوى المطلوب بالمقارنة مع أهميّة وحجم النشاط.

مرجع الهدف: يتنزل هذا الهدف في إطار التحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية.

مبررات اعتماد المؤشرات:تمكن هذه المؤشرات من قيس نسبة تطور المردود المالي لمصالح المراقبة بصفة عامة وبصفة خاصة من قيس قدرة هذه المصالح على إقناع المطالب بالأداء لإبرام صلح بخصوص عمليات المراقبة من خلال توفير كافة الضمانات التشريعية وتفادي الشطط عند إعادة ضبط أسس الأداء.كما تمكن هذه المؤشرات من تحديد موسط

سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية.

المؤشر 1: مردود المراقبة الجبائية.

المؤشر 2: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.

المؤشر 3: موسط سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية.

نتائج مؤشرات رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 1.3.0.2 : مردود المراقبة الجبائية	مليون دينار	1.720	2.729	3.200	2.800	3.500	3.750	4.000
المؤشر 2.3.0.2 : نسبة الدفع بالحاضر منمردود الصلح.	%	47.8	31.8	35.3	52.0	35.0	38.0	40.0
المؤشر 3.3.0.2 : موسط سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية	%	69.75	70.35	70.40	73	74	75	76

2-2 – تقديم أنشطة البرنامج:

جدول عدد 06 : بيان الأنشطة والتدخلات

الاهداف	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة	
			تقديرات 2021	النسبة %
تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات	المحافظة على شهادة المطابقة لمواصفات نظام الجودةISO 9001المتحصل عليها بالنسبة 25 مكتب مراقبة أداءات.	أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	*50 392225*	26%
	استكمال الأعمال المتعلقة بمشروع الحصول شهادة المطابقة لمواصفات نظام الجودة بإدارة المؤسسات الكبرى.			
	إدراج عدد من الخدمات الإدارية بالتطبيقة الإعلامية للتصرف في الشهائد الجبائية			
	إنجاز المرحلة الأولى من مشروع تجديد النظام المعلوماتي للجباية والاستخلاص الذي يشمل بشكل أساسي إحداث الحساب الجبائي للمطالب بالضريبة (compte fiscal)؛			
	القيام بسبر آراء حول مدى رضاء المتعاملين مع مكاتب مراقبة الأداءات المعنية بإرساء منظومة جودة التصرف ISO 9001			
	تدعيم سياسة الاتصال والتواصل بين الإدارة والمطالب بالأداء وتطوير عدد من الخدمات الجبائية لوضعها على الخط.			
الحد من ظاهرة التهرب الجبائي	تركيز وتفعيل مراكز مراقبة أداءات إظافية	أ1 : القيادة و التأطير ومساندة مصالح الأداءات	*17 061833*	67%
	إستكمال الأعمال المتعلقة بمشروع نظم التبادل الحيني والآلي للمعلومات مع الهياكل التابعة لوزارة المالية وإبرام اتفاقيات مع الهياكل الحكومية التابعة لوزارات أخرفي نفس الغرض			
	صياغة جذاذة وطنية خاصة بالمتهربين الجبائيين؛			
	إقرار برنامج لدعم مصالح المراقبة الجبائية بالموارد البشرية في إطار الحراك الوظيفي لتشمل 500 عونا.			
	إجراء بحث نوعي يخص بعض الأنشطة ذات المخاطر الجبائيّة والماليّة			
	إقرار برنامج استثنائي لتدعيم مصالح الجباية والاستخلاص بتجهيزات ومعدّات إعلامية.			
	مواصلة الحملة التحسيسية خارج إطار المراقبة، بهدف ترسيخ الوعي الجبائي للمطالبين بالأداء وحثهم على تسوية وضعيتهم تلقائيا دون تدخل مصالح المراقبة.	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	*110513013*	
ترشيد تدخلات مصالح المراقبةوالرفع من مردوديتها	استكمال الأعمال المتعلقة بمشروع تعصير إدارة الجباية (Tunisia First) يهدف إلى الارتقاء بمصالح الجباية إلى مستوى أفضل الممارسات الدولية (برنامج عمل 2018 – 2020) ،	أ2 : التحكم في التصرف في الملفات الجبائية ذات الانعكاس المالي الهام	*12 763 133*	7%
	الشروع في إعداد الأدلة القطاعية: تحديد القطاعات المعنية وفريق العمل			
	تعزيز الإجراءات بالنسبة لعمليات المراجعة الجبائية ووضع تطبيقة إعلامية لتحسين انتقاء الملفات حسب أهمية المخاطر (Scoring) .			

تنمية مؤهلات الموارد البشرية وتمكينها من مواكبة المستجدات على مستوى التشريع الجبائي بالتنسيق مع المدرسة الوطنية للمالية بالنسبة للبرنامج الخصوصي و مع بعض المنظمات الدّولية (OCDE, FMI, CREDAF, DGFiP, CREDAF)(DGFiP) فيما يخص التّعاون الدولي.			
مجموع البرنامج	190 730 204	100%	

3. نفقات البرنامج:

3-1 - ميزانية البرنامج:

تمّ ضبط مجموع نفقات ميزانية برنامج الجبائية لسنة 2021 في حدود 190729.7 ألف دينار أي بنسبة تطور تقدر بـ12.2 % مقارنة بسنة 2020.

جدول عدد 07 :

ميزانية برنامج الجبائية حسب طبيعة النفقة

(اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجا زا ت 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	الفارق	النسبة %
ـ نفقات التأجير	152 396 237	153 720 000	174 470 003	20 750 003	13,42%
ـ نفقات التسيير	7 859 605	8 036 000	8 036 702	702	0,01%
ـ نفقات التدخلات	1 274 218	120 000	120 500	500	0,42%
ـ نفقات الاستثمار	3 314 235	8 103 000	8 103 000	0	0,00%
ـ نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	
بقية النفقات	0	0	0	0	
المجموع	164 844 295	169 979 000	190 730 204	20 751 204	12,13%

رسم بياني عدد 2: توزيع ميزانية برنامج الجباية لسنة 2021 حسب طبيعة النفقة

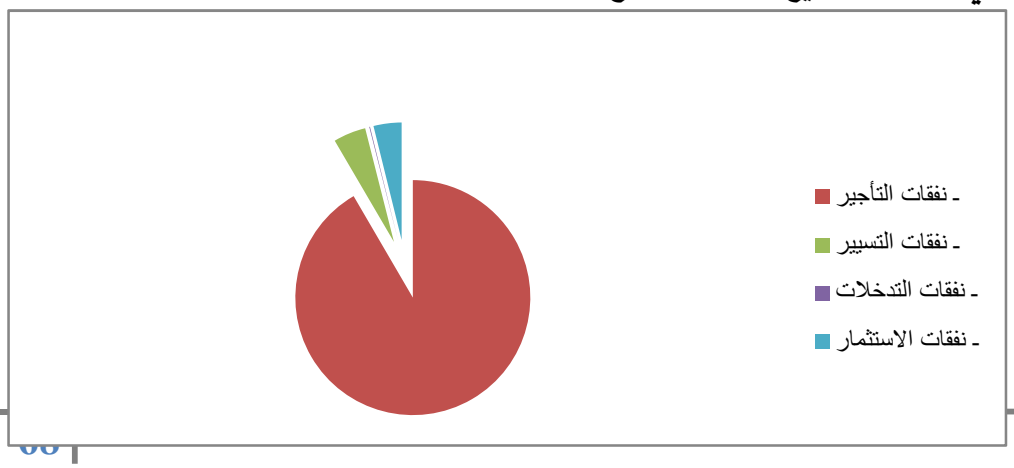

جدول عدد 08 :
ميزانية برنامج الجبائية حسب مآل النفقة
حسب البرامج الفرعية والأنشطة

بيان البرنامج	الأنشطة	ق م 2020	ق م 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة تطور 2021-2020	
					المبلغ (2-1)	نسبة (2-1)/(1)

عدد البرنامج الفرعي	البرامج الفرعية المركزية	الأنشطة المركزية	إنجازات 2019	ق م 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة تطور 2021-2020	
						المبلغ (2-1)	نسبة (2-1)/(1)
1	القيادة و التأطير والمساندة و حوكمة التصرف *في المخاطر الج*بائية	أ1 : القيادة و التأطير ومساندة مصالح الأداءات	***	161 213	17 062	***	***
		أ2 : التحكم في التصرف في الملفات الجبائية ذات الانعكاس المالي الهام	***	1 290	12 763	***	***
		مجموع	***	162503	29 825	***	***
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة		مجموع	***	*162 503*	29 825	***	***

عدد البرنامج الفرعي	البرامج الفرعية الجهوية	الأنشطة الجهوية	إنجازات 2019	ق م 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة تطور 2021-2020	
						المبلغ (2-1)	نسبة (2-1)/(1)
2	حوكمة التصرف الجبائي بجهة أريانة 1	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	191	3 643	***	***
		أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	22	1 953	***	***
		مجموع	***	213	5 597	***	***
3	حوكمة التصرف الجبائي بجهة القصرين	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	227	2 750	***	***
		أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	17	2 449	***	***
		مجموع	***	244	5 199	***	***
4	حوكمة التصرف الجبائي بجهة القيروان	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	574	4 289	***	***
		أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	15	1 831	***	***
		مجموع	***	589	6 121	***	***
5	حوكمة التصرف الجبائي بجهة الكاف	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	171	1 998	***	***
		أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	14	1 927	***	***

		مجموع	***	185	3 925	***	***
6	حوكمة التصرف الجبائي بجهة المنستير	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	209	5 713	***	***
		أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	18	2 024	***	***
		مجموع	***	227	7 737	***	***
7	حوكمة التصرف الجبائي بجهة المهدية	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	151	3 645	***	***
		أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	14	1 290	***	***
		مجموع	***	165	4 935	***	***
8	حوكمة التصرف الجبائي بجهة باجة	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	308	2 806	***	***
		أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	14	1 119	***	***
		مجموع	***	322	3 925	***	***
9	حوكمة التصرف الجبائي بجهة بن عروس	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	289	7 151	***	***
		أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	24	2 158	***	***
		مجموع	***	313	9 309	***	***
A	حوكمة التصرف الجبائي بجهة بنزرت	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	209	5 001	***	***
		أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	15	1 803	***	***
		مجموع	***	224	6 804	***	***
B	حوكمة التصرف الجبائي بجهة تطاوين	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	101	1 482	***	***
		أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	16	788	***	***
		مجموع	***	117	2 269	***	***
C	حوكمة التصرف الجبائي بجهة توزر	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	108	1 222	***	***
		أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	17	1 270	***	***
		مجموع	***	125	2 492	***	***
D	حوكمة التصرف الجبائي بجهة جندوبة	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	181	3 932	***	***
		أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	114	1 259	***	***

		مجموع	***	195	5 191	***	***
E	حوكمة التصرف الجبائي بجهة زغوان	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	138	1 610	***	***
		أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	13	758	***	***
		مجموع	***	151	2 368	***	***
F	حوكمة التصرف الجبائي بجهة سليانة	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	175	1 910	***	***
		أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	16	1 407	***	***
		مجموع	***	191	3 317	***	***
G	حوكمة التصرف الجبائي بجهة سوسة	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	253	7 927	***	***
		أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	16	2 524	***	***
		مجموع	***	269	10 451	***	***
H	حوكمة التصرف الجبائي بجهة سيدي بوزيد	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	107	2 182	***	***
		أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	15	2 189	***	***
		مجموع	***	122	4 371	***	***
I	حوكمة التصرف الجبائي بجهة صفاقس -1-	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	229	5 226	***	***
		أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	27	2 837	***	***
		مجموع	***	256	8 063	***	***
J	حوكمة التصرف: الجبائي بجهة صفاقس - 2-	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	316	5 220	***	***
		أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	72	1 818	***	***
		مجموع	***	388	7 038	***	***
K	حوكمة التصرف الجبائي بجهة قابس	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	287	3 932	***	***
		أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	67	1 954	***	***
		مجموع	***	354	5 886	***	***
L	حوكمة التصرف الجبائي بجهة قبلي	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	83	1 278	***	***
		أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	10	1 303	***	***

		مجموع	***	93	2 582	***	***
M	حوكمة التصرف الجبائي بجهة قفصة	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	141	3 577	***	***
		أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	28	2 063	***	***
		مجموع	***	169	5 640	***	***
N	حوكمة التصرف الجبائي بجهة مدنين	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	567	5 652	***	***
		أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	23	1 948	***	***
		مجموع	***	590	7 600	***	***
O	حوكمة التصرف الجبائي بجهة منوبة	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	188	3 991	***	***
		أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	22	1 969	***	***
		مجموع	***	210	5 960	***	***
P	حوكمة التصرف الجبائي بجهة نابل	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	305	6 674	***	***
		أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	30	3 332	***	***
		مجموع	***	335	10 006	***	***
Q	حوكمة التصرف الجبائي بجهة تونس I	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	519	6 770	***	***
		أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	86	2 160	***	***
		مجموع	***	605	8 930	***	***
R	حوكمة التصرف الجبائي بجهة تونس II	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	321	5 143	***	***
		أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	50	2 109	***	***
		مجموع	***	371	7 252	***	***
S	حوكمة التصرف الجبائي بجهة تونس III	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	279	4 028	***	***
		أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	37	2 036	***	***
		مجموع	***	316	6 064	***	***
T	حوكمة التصرف الجبائي بجهة أريانة II	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	137	1 760	***	***
		أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	0	113	***	***

	مجموع	***	137	1 873	***	***
مجموع البرامج الفرعية الجهوية والأنشطة	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي	***	*6 765*	110 513	***	***
	أ4 :إسداء الخدمات و متابعة و مساندة مصالح المركز الجهوي	***	*711*	50 392	***	***
	مجموع	***	7 476	160 905	***	***
مجموع البرنامج		***	169 979	190 730		

تجدر الإشارة إلى انه لم يتم إحتساب نسبة التطور بين سنتي 2020 و2021 نظرا لأن نفقات التأجير بالنسبة للبرنامج خلال سنة 2020 تم تضمينها ضمن البرنامج الفرعي المركزي والنشاط أ1 المتعلق بالقيادة والتأطير ومساندة مصالح الأداءات نظرا لعدم إمكانية تجزئتها خلال هذه السنة أما بالنسبة لسنة 2021 فقد تم تجزئة نفقات التأجير حسب مختلف البرامج الفرعية للبرنامج بإعتبار جاهزية التحيين المتعلق بالمنظومة المعتمدة للتأجير وعليه لا يمكن المقارنة بين الإعتمادات المخصصة للأنشطة حسب البرامج الفرعية للبرنامج خلال هاتين السنتين نظرا لأهمية كتلة التأجير وبالتالي حجم الإعتمادات المخصصة للكافة أنشطة البرنامج لسنة 2021 مقابل ما تم تضمينة خلال سنة 2020.

3-2 - إطار النفقات متوسط المدى لبرنامج الجباية (2021- 2023):

قدرت إعتمادات البرنامج المخصصة لسنة 2022 ماقدره 193425.786أ د مقابل 190729.7 أد لسنة 2021 أي بنسبة تطور تقدر بـ 1.41%.

جدول عدد 09 :

إطار النفقات متوسط المدى لبرنامج الجباية (2021-2023)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة ب ألف دينار

البيان	إنجا زا ت 2017	إنجا زا ت 2018	إنجا زا ت 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022(*)	تقديرات 2023(*)
. نفقات التأجير	122 503	131 089	152364	153 720	174 470	176806	182200
. نفقات التسيير	6 890	7 459	7785	8 036	8 036,2	8277,3	8525,6
. نفقات التدخلات	19	78	1 274	120	120,5	120,5	120,5
. نفقات الاستثمار	1 905	1 862	3204	8 103	8 103	8222	8461
. نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0	0	0
بقية النفقات	0	0	0	0	0	0	0
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	131 317	140 488	164627	169980	190 729,7	193 425,8	199 307,1
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	131 317	140 488	164627	169980	190 729,7	193 425,8	199 307,1

(*)= +5% (n-1)

برنامج المحاسبة العمومية

تمّ تعيين السّيد رفيق شوشان المدير العام للمحاسبة العمومية والاستخلاص رئيسا لبرنامج "المحاسبة العمومية" منذ سنة 2019.

1-تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

يسعى برنامج المحاسبة العمومية، إلى تطوير طرق التصرّف وإرساء الآليّات والإجراءات الكفيلة بتحسين مهام استخلاص الموارد وترشيد مسالك تأدية ودفع النفقات العموميّة ومسك وتقديم الحسابات العموميّة وفق معايير الشفافيّة والدقّة والمصداقيّة.

ويرتكز برنامج المحاسبة العمومية على ثلاث مجموعات من الإجراءات الجوهرية تتمثل في:

- متابعة الأداء وذلك بتحديد أهداف قابلة للقيس ومتابعة مدى تحقيقها بالاستناد إلى مؤشرات،
- تطوير منهجية عقود الأهداف والبرامج بين رئيس البرنامج ورؤساء البرامج الفرعية ثم بين رؤساء البرامج الفرعية والمتدخلين على المستوى العملي،
- اعتماد حوار التصرف في ضبط الأهداف والمؤشرات التابعة لها.

ويتولى رئيس برنامج المحاسبة العمومية:

- ملاءمة إستراتيجية البرنامج مع الإستراتيجية القطاعية للحكومة ولوزارة المالية،
- قيادة وتنسيق أعمال المتدخلين في تنفيذ البرنامج،
- مسؤولية التصرف في موارد البرنامج،
- متابعة تنفيذ ميزانيته وتوجيه الخيارات وفق الأنشطة قصد تحقيق أهداف القدرة على الأداء المرجوة،

ويعتمد في ذلك تنشيط مختلف مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية بمعيّة مسؤولي البرامج الفرعيةوتفعيل حوار التصرف مع مختلف المتدخلين في البرنامج على المستويين المركزي والجهوي.

- **المصالح المركزية للإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص**

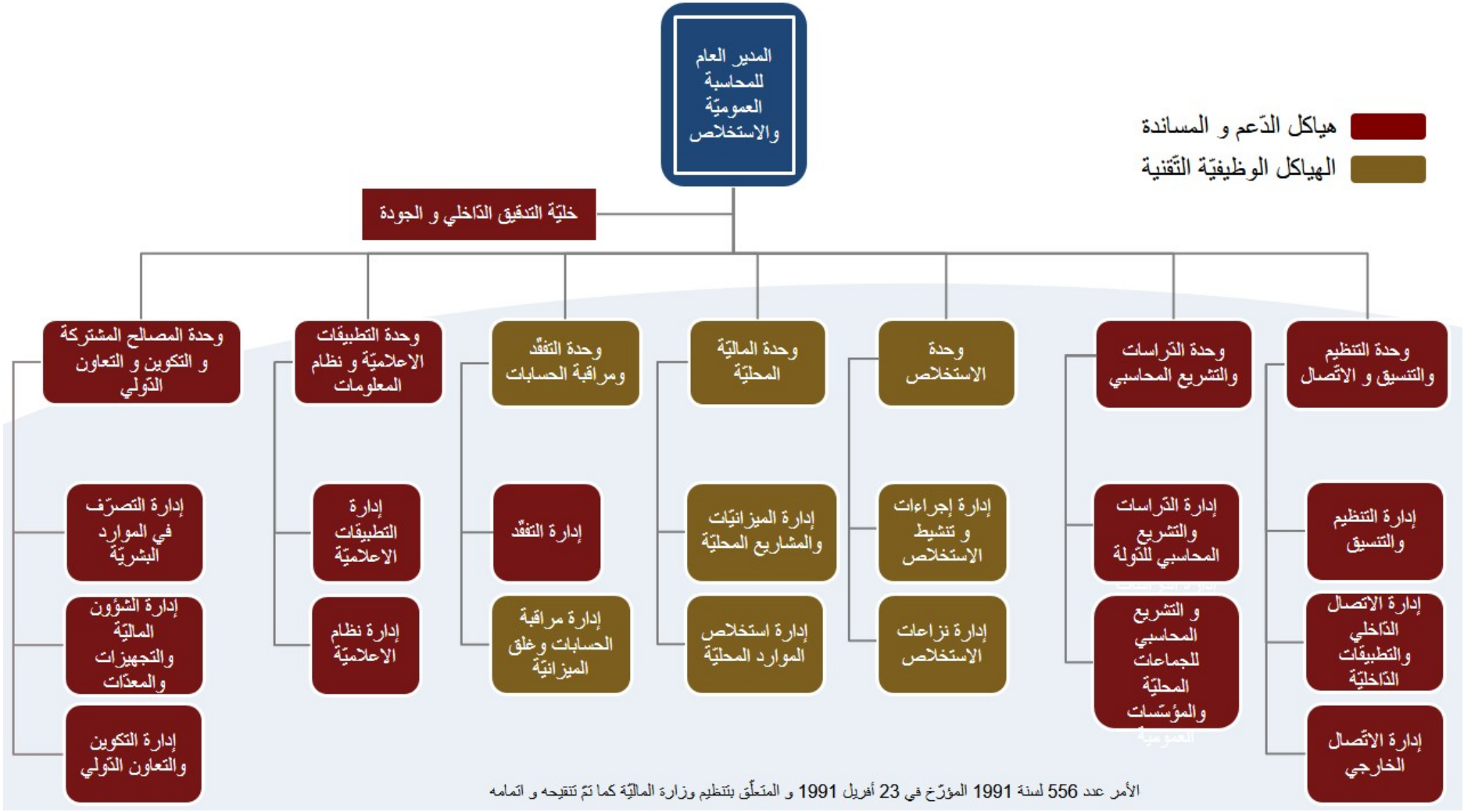
المدير العام للمحاسبة العموميّة والاستخلاص
هياكل الدّعم و المساندة
الهياكل الوظيفيّة التّقنية
خليّة التدقيق الدّاخلي و الجودة
وحدة التنظيم والتنسيق و الاتّصال
وحدة الدّراسات والتشريع المحاسبي
وحدة الاستخلاص
وحدة الماليّة المحليّة
وحدة التفقّد ومراقبة الحسابات
وحدة التطبيقات الاعلاميّة و نظام المعلومات
وحدة المصالح المشتركة و التكوين و التعاون الدّولي
إدارة التنظيم والتنسيق
إدارة الدّراسات والتشريع المحاسبي للدّولة
إدارة إجراءات و تنشيط الاستخلاص
إدارة الميزانيّات والمشاريع المحليّة
إدارة التفقّد
إدارة التطبيقات الاعلاميّة
إدارة التصرّف في الموارد البشريّة
إدارة الاتصال الدّاخلي والتطبيقات الدّاخليّة
و التشريع المحاسبي للجماعات المحليّة والمؤسّسات العموميّة
إدارة نزاعات الاستخلاص
إدارة استخلاص الموارد المحليّة
إدارة مراقبة الحسابات وغلق الميزانيّة
إدارة نظام الاعلاميّة
إدارة الشؤون الماليّة والتجهيزات والمعدّات
إدارة الاتّصال الخارجي
إدارة التكوين والتعاون الدّولي
الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرّخ في 23 أفريل 1991 و المتعلّق بتنظيم وزارة الماليّة كما تمّ تنقيحه و اتمامه

المصالح الخارجية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستظلص	
المراكز المحاسبية للدّولة ذات الاختصاص الوطني	◆ الخزينة العامّة للبلاد التونسيّة. ◆ الأمانة العامّة للمصاريف. ◆ أمانات المصاريف لدى الوزارات ◆ مستودع الطابع الجبائي. ◆ مركز النداء والتصرّف في المخالفات المروريّة والخطايا والعقوبات المالية. ◆ قباضة البيوعات والتصرف في المحجوزات بسيدي رزيق.
المراكز المحاسبية للدّولة ذات الاختصاص الجهوي	◆ أمانات المال الجهويّة . ◆ قباضات المجالس الجهويّة. ◆ أمانة المصاريف لدى بلدية تونس.
المراكز المحاسبية للدّولة ذات الاختصاص المحلّي	◆ القباضات الماليّة . ◆ قباضة التصرف في المؤسسات العمومية. ◆ قطب استخلاص أداءات المؤسسات الكبرى . ◆ قطب استخلاص أداءات المؤسسات المتوسطة. ◆ مركز استخلاص الموارد العمومية عن بعد . ◆ قباضات تسجيل عقود الشركات ◆ القباضات البلديّة ◆ المراكز المحاسبية لاستخلاص محاصيل مواد الإختصاصات

في إطار الحرص على تقريب الخدمات من المواطنين وتمكينهم من أداء واجباتهم بأيسر السبل وسعيا لإضفاء المزيد من النجاعة والفاعلية على مردودية المراكز المحاسبية يتم توسيع شبكة القباضات المالية والقباضات البلدية بهدف:

- تعميمها على المناطق العمرانية التي تشهد نموّا هامّا.
- مساعدة البلديات على القيام بدورها في إرساء الحكم المحلي.
- تخفيف العبء على بعض المراكز المحاسبية بإحداث أخرى مختصة.

غير أنّه من الملاحظ أنّه رغم المساعي لإيجاد المقرات اللّازمة وتهيئتها حسب المواصفات لجودة الخدمات وتجهيزها بالمعدات الإعلامية يبقى توفير الموارد البشرية الضرورية من أصعب المراحل نظرا للنقص الكبير المسجل في عدد الأعوان في بعض المناطق.

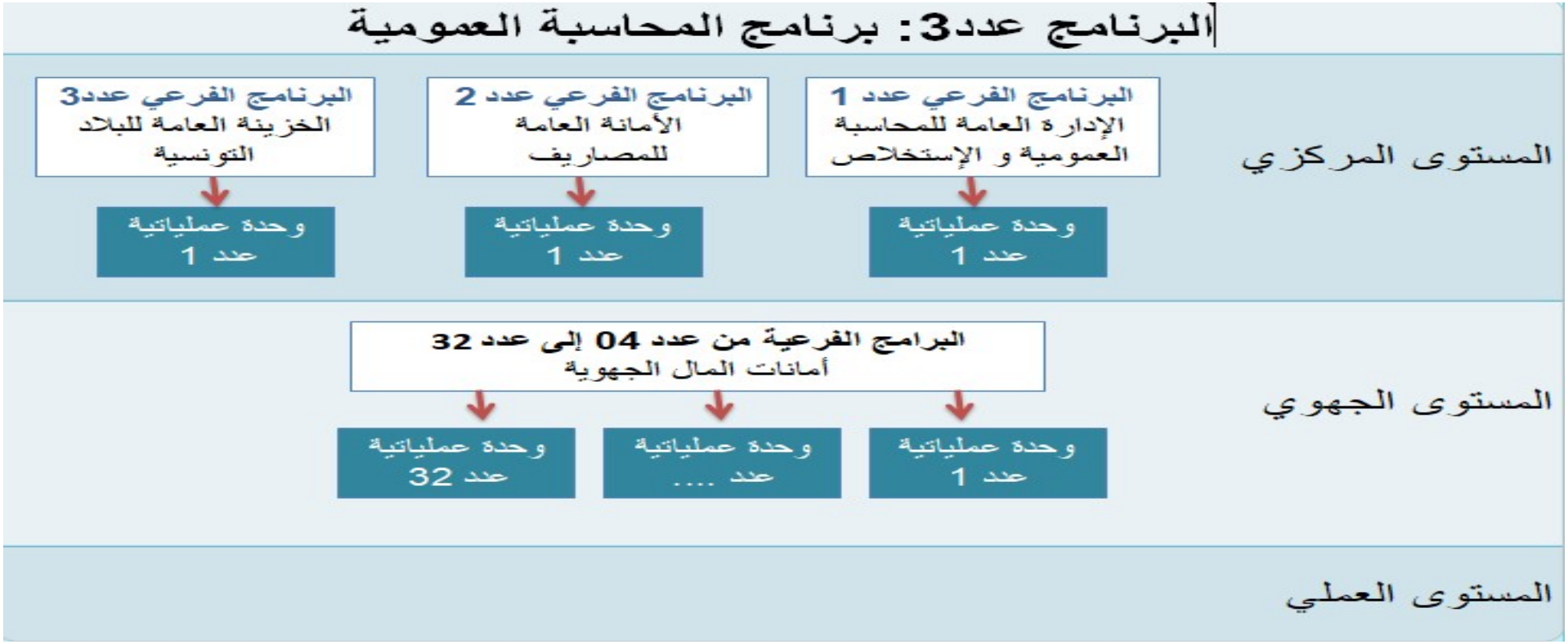
البرنامج عدد3: برنامج المحاسبة العمومية
المستوى المركزي
البرنامج الفرعي عدد 1
الإدارة العامة للمحاسبة العمومية و الإستخلاص
البرنامج الفرعي عدد 2
الأمانة العامة للمصاريف
البرنامج الفرعي عدد3
الخزينة العامة للبلاد التونسية
وحدة عملياتية عدد 1
وحدة عملياتية عدد 1
وحدة عملياتية عدد 1
المستوى الجهوي
البرامج الفرعية من عدد 04 إلى عدد 32
أمانات المال الجهوية
وحدة عملياتية عدد 1
وحدة عملياتية عدد ....
وحدة عملياتية عدد 32
المستوى العملي

التوجهات الإستراتيجية للبرنامج:

تسعى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص إلى **تدعيم تعبئة موارد الدولة** وذلك باتخاذ جميع الإجراءات التنظيمية والإجرائية اللازمة قصد **استخلاص الموارد العمومية المبرمجة بميزانية الدولة وميزانية الجماعات المحلية** سواء تلك المستخلصة فوريا أو عن طريق القيام بإجراءات التتبع الخاصة بالديون العمومية المثقلة والحد من الاقتراض الذي أصبح يشكّل عبئا ثقيلا على الدّولة.

ونظرا للظروف الطارئة التي شهدها العالم وتونس بالخصوص مع انتشار الوباء العالمي COVID-19الذي أضر بالقطاع الاقتصادي، كان لا بد من الأخذ بعين الإعتبار للوضعية الصعبة التي تمر بها الشركات وذلك **بمساندتها واتخاذ جملة من الإجراءات التخفيفية في الغرض**.

كما تساهم الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص في **ترشيد النفقات العمومية** حيث تعمل على إحكام مسار تأدية النفقات العمومية المرخصّ وخاصة تقليص الآجال وذلك بتطوير دور المحاسب العمومي في تأدية نفقات الميزانية وفق المنظور البرامجي عن طريق مراجعة طرق المراقبة والوثائق المؤيّدة للنفقات والمساهمة في إعداد تبويب جديد يستجيب لمتطلبات التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

كما تحرص الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص بمصالحها المركزية والخارجية على **توفير معلومة محاسبية موثوق بها ذات جودة** تمكّن مستعمليها ومن بينهم مجلس نواب الشعب من الاطلاع وتقييم الانجازات مقارنة بما تم ترسيمه على مستوى قانون المالية. كما تواصل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص **أشغال تطوير النظام المحاسبي الجديد للدولة** والذي سيمكن من تقديم قوائمها المالية والإفصاح بشفافيّة عن الوضعيّة الماليّة للهياكل العموميّة ومكاسبها هذا بالإضافة إلى متابعة تنفيذ الميزانيّة.

كما تسهر الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص على **الارتقاء بجودة خدمات القباضات المالية ومستوى أداء أعوانها** إلى مستوى أفضل ودعم قدرتهم على تطبيق مفاهيم الأداء الحديثة والمتطورة وذلك بالأساس من خلال حسن استقبال المطالبين بالأداء والاستجابة لطلباتهم في أسرع الآجال والسعي إلى تعميم استعمال الوسائل الإلكترونية للدفع بمختلف القباضات المالية.

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

يمكن حوصلة أهداف برنامج المحاسبة العموميّة لسنة 2021 بما يلي:

الأهداف	المؤشرات
ضمان توفير الموارد المكلفة باستخلاصها الادارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص	- نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية - نسبة تطور استخلاص الموارد غير الجبائية. - نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة. - نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات.
إحكام تأدية النفقات العمومية	- معدل آجال تأدية النفقات العمومية لدى المحاسبين العموميين.
تحسين مطابقة حسابات المراكز المحاسبية	- نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة.
تحسين جودة الخدمات	- معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية. - عدد القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني.

تجدر الملاحظة أنه ولئن كانت مصالح المحاسبة العمومية عبر شبكة المحاسبين العموميين هي المؤهلة الوحيدة لاستخلاص موارد الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية غير أنّه يجدر التذكير أن مسار الاستخلاص ينطلق منذ المراحل الإدارية الموكولة إلى آمري القبض. كما أن تطور الاستخلاصات يرتبط بالإجراءات الجبائية الجديدة وكذلك بالنمو الاقتصادي بصفة عامّة وخاصة ما طرأ على الوضع العالمي من تأثيرات نتيجة COVID-19.

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

- **الهدف 1.0.3: ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص**

تقديم الهدف:تسعى الإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص لضمان توفير الموارد العمومية المبرمجة بميزانية الدولة وميزانيات الجماعات المحلية.

وتعتبر عمليّة استخلاص الدّيون العموميّة المهمّة الأساسيّة للإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص نظرا لمساهمتها الرئيسيّة في تحقيق المداخيل المبرمجة بميزانيّة السّنة.وبالتالي تسعى الإدارة إلى ضمان توفير هذه الموارد بتركيز كل الآليات اللازمة التي تخول للمحاسب العمومي أن يقوم بكلّ ما يلزم من إجراءات تؤدّي إلى استخلاص المبلغ المضمن بإذن الاستخلاص. وتختلف مهمّة المحاسب العمومي حسب نوعية الموارد التي كلّف بجبايتها: استخلاص الأداءات والمعاليم بصفة فورية أو استخلاص بعنوان ديون مثقلة.

مرجع الهدف: يتنزّل هذا الهدف في إطار التحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية فيما يخص الجانب المتعلّق بضمان توفير الموارد العمومية.

مبررات إعتماد المؤشرات:

المؤشر 1.1.0.3:نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية

تسعى الإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص لضمان تطوّر المداخيل الجبائية بما يفوق أو يساوي تطوّر المداخيل المبرمجة بميزانية الدولة للفترة المعنية. وتنقسم المداخيل الجبائية إلى مداخيل فورية يتم تحصيلها أساسا عن طريق إيداع التصاريح الجبائية وديون مثقّلة يتم استخلاصها بعد اتخاذ مختلف إجراءات التتبع من قبل المحاسب العمومي وذلك قصد تسوية الوضعيات وتفادي تراكم التثقيلات وتمويل ميزانية الدولة.

المؤشر 2.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الموارد غير الجبائية

تسعى الإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص لضمان تطوّر المداخيل غير الجبائية بما يفوق أو يساوي تطوّر المداخيل المبرمجة بميزانية الدولة للفترة المعنية. وتشمل المداخيل غير الجبائية بالأساس الخطايا المحكوم بها قضائيا وديون أملاك الدولة.

المؤشر 3.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة

تفضي نجاعة عملية استخلاص الديون المثقلة إلى تفادي تراكم التثقيلات وتمويل ميزانية الدولة من ناحية وإلى ضمان تأدية كل مواطن وكل مؤسسة للواجب الجبائي على الوجه الأكمل طبقا لما اقتضاه القانون من ناحية أخرى. فالمحاسب العمومي مكلف بالقيام بكل الإجراءات القانونية لضمان الاستخلاص والتصدي لكل تهاون في تسوية الوضعيات، وذلك من منطلق العدالة الجبائية والحد من ظاهرة التهرب الجبائي وحث المطالبين بالأداء على الأداء التلقائي.

المؤشر 4.1.0.3:نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات

إن مجهود جباية الموارد المحلية أساسي للتصرف المالي الناجع في ميزانيات الجماعة المحلية بما أنه يوفّر الموارد التي تمكّن من ضمان توازناتها المالية والإيفاء بتعهداتها السنوية.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات			تقديرات الانجازات 2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 1.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية	**مليون دينار[1]**	21186.5	24503.3	28901.1	**10%**	**15%**	–	–
	نسبة مائوية	13,3	15.65	17.9			11	11
المؤشر 2.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الموارد غير الجبائية	**مليون دينار[1]**	2704,9	3439	3465.9	**9%**	**15%**	–	–
	نسبة مائوية	6,36	27	0.78			8,5	8,5
المؤشر 3.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة	**مليون دينار**	917.4	997.5	1583.2	**15%**	**15%**	–	–
	نسبة مائوية	14.41	8.73	58			15	15
المؤشر 4.1.0.3: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات	**مليون دينار**	921,3	1046,4	1168.9	**1253,8**	–	–	–
	نسبة مائوية[2]	95,52	–	100	**100**	**100**	100	100
	نسبة مائوية[3]	94,24	100,51	100.1	–	–	–	–

(1) :تم اعتماد النتائج النهائية للمبالغ المستخلصة الفورية والمثقلة.

(2):تم احتساب مؤشرات الانجازات مقارنة بالتقديرات الأولية.

(3): تم احتساب مؤشرات الانجازات مقارنة بالتقديرات النهائية.

- **الهدف 2.0.3: إحكام تأدية النفقات العمومية**

تقديم الهدف:تعمل الإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص على تأدية النفقات العمومية المرخصّ فيها بقانون المالية في أسرع الآجال إلى مستحقيها.

كما تتولى الإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص مهمّة تنفيذ النفقات العمومية وتحرص على التوظيف الأمثل لمسالك تأديتها قصد التحكم في المخاطر واحترام الآجال القانونية من جهة والسّعي إلى تقليص آجال خلاص دائني الدّولة بما يضمن عدم الإضرار بوضعيتهم المالية من جهة أخرى.وباعتبار أنّ مرحلة تأدية النفقة تمثل آخر حلقة لتنفيذ النفقة، أوكل المشرّع إلى المحاسب العمومي مهمّة رقابية شاملة، للحدّ من مخاطر الإضرار بمصالح الخزينة في صورة تأدية نفقات تشوبها اخلالات تمس من صحتها.

مرجع الهدف:يتنزّل هذا الهدف في إطار تنفيذ إستراتيجية البرنامج فيما يخص الجانب المتعلّق بإحكام تأدية النفقات العمومية من خلال التحكّم في المخاطر واحترام الآجال القانونية.

مبررات اعتماد المؤشرات:

المؤشر 1.2.0.3: معدل آجال تأدية النفقات العمومية

يمكّن هذا المؤشّر من احتساب معدل الآجال الفعلية للتأشير على أوامر الصرف (بالنسبة لجميع النفقات العمومية)ابتداء من تاريخ إحالتها من قبل المصالح الآمر بالصرف. وقد تطلّب احتساب هذا المؤشر إدراج تاريخ وصول أمر الصرف إلى المحاسب المعني بتأدية النفقة على مستوى المنظومة الإعلاميّة "أدب" وتاريخ التأشير عليها منذ سنة 2015.

مع العلم أن المحاسب العمومي مطالب بانجاز الأعمال الرقابية ثم التأشير على الأمر بالصرف في صورة ثبوت صحّة النفقة أو رفضه في صورة معاينة إخلال أو نقص قبل انتهاء الأجل الأقصى المخصص لفترة المراقبة والمحدد بقرار وزير المالية المؤرخ في 13 أكتوبر 1986 بـ 5 أيام لنفقات التأجير وبـ15 يوما بالنسبة لباقي النفقات. وينبغي على المحاسب العمومي أن يحرص على تأدية النفقة في أسرع الآجال وعدم تجاوز الأجل الأقصى.

جدول عـدد 5: الجدول الزمني لمؤشرات الهدف "إحكام تأدية النفقات العمومية"

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات			تقديرات 2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشـــر 1.2.0.3: معـــدل آجال تأدية النفقات العمومية	**يوم** (1)	5	4,72	5	5	5	5	5

(1) : الآجال الفاصلة بين إحالة الأمر بالصرف ومؤيداته من قبل الآمر بالصرف وبين تاريخ التأشير من قبل المحاسب العمومي

▪ الهدف الثالث 3.0.3: تحسين مطابقة حسابات المراكز المحاسبية

تقديم الهدف: يتمثل دور الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص في توفير معلومة محاسبية موثوق بها أي أنه يتم إعداد حسابيّات مختلف المراكز المحاسبية وفق الإجراءات القانونية والترتيبية الجاري بها العمل مع ضمان خلوّها من الأخطاء والإغفالات التي من شأنها أن تخلّ بجودة المعلومة المحاسبية.

يتمّ استغلال المعلومات المحاسبية بما يتناسب مع مسالك اتخاذ القرار ومختلف نظم الرّقابة الإدارية والقضائية والسياسية.

مرجع الهدف: يتنزّل هذا الهدف في إطار تدعيم جودة المعلومة المالية في جميع مراحلها من الإعداد إلى الإفصاح والتدقيق.

مبررات إعتماد المؤشرات:

المؤشر 1.3.0.3: نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة

يقوم المحاسبون العموميون بمسك حسابات الدولة والجماعات المحليّة والمؤسسات العموميّة الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية.

وتهدف هذه المهّمة إلى مسك حسابية صحيحة مع العمل على تقليص الأخطاء المجسدة في الواقع من خلال مقارنة نسبة الحسابات المطابقة إثر عمليّات المراقبة من طرف المصالح الجهويّة والمركزيّة لمراقبة الحسابات الشهريّة والسنويّة المقدمة من المحاسبين العموميين مقارنة بالعدد الجملي للحسابات.

يمكن احتساب هذا المؤشر حسب صنف المركز المحاسبي(قباضة مالية، أمانة مال جهوية،...).

جدول عـدد 5: الجدول الزمني لمؤشرات الهدف" تحسين مطابقة حسابات المراكز المحاسبية"

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات			تقديرات 2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 1.3.0.3: نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة	نسبة مائوية	93	94.10	94	95	96	96	96

▪ الهدف الرابع 4.0.3: تحسين جودة الخدمات

تقديم الهدف: يتمثل هذا الهدف في تحسين جودة الخدمات المسداة والارتقاء بأداء الإدارة إلى مستوى أفضل من خلال تحسين استقبال المواطنين وتقليص وقت انتظارهم أمام شبابيك القباضات وتوفير وسائل الدفع الالكتروني لتسهيل القيام بالعمليات المالية للمطالبين بالأداء بمختلف القباضات المالية.

مرجع الهدف: يتنزّل هذا الهدف في إطار تدعيم نجاعة أداء الإدارة وكذلك تحسين جودة الخدمات المسداة من قبل مصالح المهمة والذي يندرج ضمن إستراتيجية الدولة للتحول الرقمي.

مبررات إعتماد المؤشرات:

المؤشر 1.4.0.3: معدل مدّة الانتظار بالقباضات المالية

يعتبر الاستقبال المباشر مهمّا بالنسبة لمصالحنا إذ نحرص على الاقتراب أكثر ما يمكن من المواطن وإسداء الخدمة بالجودة المطلوبة ويبرز ذلك تواجد قباضات المالية بكامل تراب الجمهورية وتوزعها على كافة التجمعات السكنية والاقتصادية. ومن أهمّ المؤشرات التي يمكن أن تقيس نجاعة خدماتنا هو مؤشر سرعة تأديتها على مستوى شبابيك القباضات وخاصة تقليص وقت انتظار المواطنين وسعيا إلى تقديم خدمة جيدة وسريعة. في هذا الإطار تمّ تجهيز أهمّ القبضات التي لها علاقة كثيفة مع المواطنين بمنظومات إعلامية تتصرف في قصاصات الأسبقية لتنظيم طوابير الانتظار من ناحية وقيس آجال الانتظار بمختلف شبابيك الخدمات من ناحية أخرى.

المؤشر 2.4.0.3: عدد القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع

يمثل تطوير طرق الدفع الالكتروني بالقباضات المالية من المشاريع التي انخرطت بها المحاسبة العمومية خلال سنة 2019 قصد تحسين الخدمات المقدمة وتسهيل التعامل مع المطالبين بالأداء، وذلك بإعتماد البطاقات البنكية كوسيلة جديدة للدفع حيث يمكن للمطالبين بالأداء استعمال بطاقاتهم البنكية لخلاص جميع الخدمات التي تقدّمها القباضة المالية ما عدى الديون المثقلة.

جدول عدد 5: الجدول الزمني لمؤشرات الهدف " **تحسين جودة الخدمات**"

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات			تقديرات 2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 1.4.0.3: معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية	**دقيقة**	5	4.7	5	5	**5**	5	5
المؤشر 2.4.0.3: عدد القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الالكتروني	**العدد**	-	-	104	+104 (208)	**+104 (312)**	50+ (362)	-

2.2- تقديم أنشطة البرنامج:

قصد تحقيق القيم المنشودة لأهداف برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2021، تمّت برمجة جملة من الأنشطة والإجراءات. ويبيّن الجدول التالي أهمّ الأنشطة المبرمج تنفيذها لتحقيق الأهداف:

جدول عدد6: بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج المحاسبة العمومية

الأهداف / الأهداف الفرعيّة	المؤشرات	تقديرات 2021	الأنشطة المبرمجة(*)	الأنشطة	الاعتمادات
الهدف الأوّل 1.0.3:ضمان توفير الموارد المكلفة باستخلاصها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص	**المؤشـــــر 1.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية** **المؤشـــــر 2.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الموارد غير الجبائية** **المؤشـــــر 3.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة**	**15%**	• **مواصلة تطبيق الإجراءات المتخذة في إطار معاضدة المؤسسات ومرافقتها نظرا لتداعيات الأزمة الوبائية العالمية كورونا على الاقتصاد الوطني:** مواصلة أعمال متابعة احترام الروزنامات المبرمة في إطار: 1-**العفو الجبائي** تطبيقا لمقتضيات الفصل 7 من المرسوم عدد 30 المؤرخ في 12 جوان 2020 الذي بمقتضاه تم تنقيح الفصل 73 من قانون المالية لسنة 2019 **(التمديد إلى 7 سنوات عوضا عن 5 سنوات)**، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحث المنخرطين للالتزام بها. 2-تطبيق أحكام الأمر الحكومي عدد 308 المؤرخ في 08 ماي 2020 المتعلق بضبط مقاييس تعريف **المؤسسات المتضررة** وشروط انتفاعها بأحكام المرسوم عدد 6 لسنة2020 المؤرخ في 16 أفريل 2020؛المتعلق بسن إجراءات جبائية ومالية للتخفيف من حدة تداعيات انتشار فيروس كورونا كوفيد -19.وتطبيقا لذلك صدر قرار السيد وزير المالية **لتحديد مبالغ جدولات الديون والتي يمكن ان تمتد الى 7 سنوات.** • **الأنشطة الدورية لمتابعة وتنشيط الاستخلاص:** - تنظيم ورشات تقييم النتائج المحققة بعنوان الاستخلاصات الفورية والدّيون المثقلة والمضمنة بلوحات القيادة لاتخاذ التدابير الضرورية لتحسين عملية الاستخلاص. - تكثيف الزيارات الميدانية للتنشيط والمتابعة. - تنظيم ملتقيات ودورات تكوينية لخلايا الاستخلاص وعدول الخزينة والمفوضين المكلفين باستخلاص الديون العمومية. - دفع عملية استخلاص الخطايا والعقوبات المالية والعمل على تذليل الصّعوبات التي قد تعترض عدول الخزينة أثناء عملية التبليغ. - تقديم الدعم والمساندة في مهمة الاستخلاص لقباضات الديوانة وتكليف وتخصيص عدول الخزينة للقيام بأعمال تتبع الديون الديوانية.	**-القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الوطني** **-القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على مستوى أمانة المال الجهوية**	**لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات**

	المؤشـــــر 4.1.0.3: نســبة تحقيــق مــوارد الجماعـــات المحليـــة مقارنة بالتقديرات	**%100**	- متابعة سير استخلاصات موارد الجماعات المحلية عبر تنشيط عمليات استخلاص الموارد الاعتيادية والمتابعة الدورية للنتائج المحققة على مستوى المعاليم المثقلة بالتنسيق مع مصالح البلديات. - المساهمة في تركيز مسار اللامركزية بتوضيح الجوانب التقنية للأحكام الجديدة المضمنة بمشروع قانون مجلة المحاسبة العمومية في الباب المتعلق بالجماعات المحلية وخاصة فيما يتعلق بالتغييرات المنتظرة حول التصرف المالي و المحاسبي للجماعات المحلية. - تنظيم أيام تكوينية لفائدة أمناء المال الجهويين ومحاسبي الجماعات المحلية للتعريف بمضمون مجلة الجماعات المحلية خاصة فيما يتعلق بأدوارهم الجديدة.		

الهدف الثاني2.0.3:إحكام تأدية النفقات العمومية	**المؤشر1.2.0.3: معدل آجال تأدية النفقات العمومية**	**5 أيام**	- مواصلة أعمال تطوير عمليات التّحويل الالكتروني التي تمكن من: o تحسين وسائل متابعة عمليّات الرّفض للتّحويلات البريديّة "RAP-RV o تقليص أجال التّحويلات. - فتح دورات تكوينية لمزيد تأطير الأعوان والإطارات المكلفة بتأدية النفقات العمومية في مجال الشراءات العمومية. - إنشاء قاعدة معطيات للتوثيق الإلكتروني لوثائق تأهيل آمري الصرف. - الربط الآلي عن طريق البريد الإلكتروني مع المركز المحاسبي للقنصليات و السفارات بالخارج وذلك بهدف التقليص في أجال إرسال مذكرات الرفض و الإجابة على مذكرات الرفض من قبل المحاسبين. - التنسيق مع مركز الإعلامية لوزارة المالية لتضمين موجبات الرفض ضمن المنظومة **"أدب"**. - استكمال وتجربة مرجعية الرقابة الداخلية المحاسبية . - العمل مع فريق من مركز الإعلامية لوزارة المالية قصد وضع برمجة تتعلق بالتسبيقات المسندة لوكلاء الدفوعات بالتطبيقة الداخلية للأمانة العامة المصاريف و أمانات المصاريف لدى الوزارات. - إضافة وظيفة جديدةعلى مستوى المنظومات الداخلية لأمانات المصاريف لدى الوزارات بالتنسيق مع مركز الإعلامية لإدراج "عمليات التسوية"بالمنظومة الإعلامية والإستغناء عن العمليات اليدوية. - التنسيق مع مصالح مركزية الإعلامية و مصالح البنك المركزي قصد وضع برمجة تتعلق بإرسال وثائق أذون بالتحويل عبر شبكة إلكترونية تتضمّن كل المعطياتالخاصة بالتحويل.	**-تأدية نفقات ميزانية الدولة**	**لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات**

الهدف الثّالث 3.0.3: تحسين مطابقة حسابات المراكز المحاسبية	**المؤشر 1.3.0.3: نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة**	**94%**	- تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعوان وإطارات المراكز المحاسبية للدّولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية في مجال مسك المحاسبة. - **مواصلة أشغال تطوير النظام المحاسبي للدولة و من بينها:** – الأعمال التحضيرية لإعداد الموازنة الافتتاحية للدولة:Bilan d'ouverture. – إعداد شرح المخطط المحاسبي للدولة (تفصيل البنود الرئيسية إلى بنود فرعية وكيفية ترسيم العمليات المحاسبية). - إعداد أدلة الإجراءات للعمليات المحاسبية طبقا للمعايير المحاسبية المصادق عليها. - الإنطلاق في إرساء النظام المحاسبي الجديد بالخزينة العامة. - تحيين المحاسبة الميزانياتية (الحالية) وجميع الوثائق المتعلقة بها بما يتماشى مع مقتضيات القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019. - مراجعة الجذاذية المحاسبية (nomenclature comptable) المعتمدة حاليا حسب مقتضيات القانون الأساسي للميزانية الصادر في 2019 (موارد الميزانية، نفقات الميزانية وعمليات الخزينة). - إصدار التعليمات الخاصة بترسيم عمليّات الدين العمومي بحسابية الدّولة خلال الفترة الإنتقاليّة التي تمتد من 01 جانفي 2020 إلى 31 ديسمبر 2021 - تحيين حساب التصرف لأمين المال العام لسنة 2020 حسب التبويب الجديد للعمليات المحاسبية.	**–التجميع المحاسبي وضبط حسابية الدولة لآخر السنة.** **–القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على مستوى أمانة المال الجهوية**	**لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات**

الهدف الرابع4.0.3: تحسين جودة الخدمات	**المؤشر 1.4.0.3:معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية**	**5 دقائق**	-مواصلة العمل على تطبيق المرجعية الخصوصية للاستقبال على مجموعة من القباضات المالية. -تكوين قباض المالية والأعوان حول تقنيات التصرف في منظومة الجودة (متابعة المؤشرات، تركيز ومتابعة آليات الإصغاء، التحكم في المنظومة الوثائقية للجودة...)، -مواصلة أعمال تهيئة مقرات القباضات المالية لتستجيب لمقومات الاستقبال الحسن للمواطنين وتوفير ظروف عمل حسنة، -مواصلة تجهيز القباضات المالية بموزعات قصاصات الأولوية ومواصلة تعميم التطبيقة الخاصة لاحتساب المؤشر على باقي القباضات المالية. -تجديد التجهيزات والمعدات الإعلامية، -إحداث مراكز محاسبية جديدة قصد تقريب الخدمات من المواطنين.	**-القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الوطني،** **-القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على مستوى أمانة المال الجهوية،**	**لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات**
	المؤشر2.4.0.3: عدد القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع	**208 قباضة**	✓ مواصلة العمل على تجهيز الدفعة الثالثة من المراكز المحاسبية من قباضات مالية ومراكز استخلاص مواد الاختصاص بمطرفيات الدفع الالكتروني والذي سيساهم في تقليص السيولة المتداولة نقدا بالمراكز المحاسبية. ✓ تنويع وسائل الدفع الالكتروني عبر إمكانية استعمال "المحفظة الالكترونية" لخلاص بعض المعاليم عن بعد. ✓ برمجة اقتناء 1000 جهاز كمبيوتر لفائدة القباضات المالية. ✓ مواصلة أنشطة تكوين وتأطير قباض المالية والأعوان حول استعمال مطرفيات الدفع. ✓ متابعة نجاح التجربة وتجاوز الإشكاليات المعترضة .	**-القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الوطني** **-القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على مستوى أمانة المال الجهوية**	**لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات**

3. نفقات البرنامج:

1.3- ميزانية البرنامج:

تم ضبط ميزانية برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2021 في حدود 280634 أ.د. أي بفارق إيجابي قدره 7% مقارنة بالإعتمادات المرصودة بقانون المالية لسنة 2020 والمقدرة بـ264288أ.د. ويبيّن الجدول الموالي تطوّر اعتمادات برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2021:

جدول عدد7: ميزانية تطوّر برنامج المحاسبة العمومية حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: الألف دينار

البيان	إنجازا ت 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	الفارق	النسبة %
. نفقات التأجير	216761	233 849	251 921	18 072	7,73%
. نفقات التسيير	12819	12 595	12 595	0	0,00%
. نفقات التدخلات	1764	23	23	0	0,00%
. نفقات الاستثمار	8580	16 095	16 095	0	0,00%
. نفقات العمليات المالية		0	0	0	0%
بقية النفقات		0	0	0	0%
المجموع	239924	262 562	280 634	18 072	7%

ملاحظة: يتم رصد اعتمادات سنوية تقدر بـ **1724 أ.د** تتعلق بصفقة لاقتناء العلامات الجبائية على الخمور المعبأة في قوارير على حساب أموال المشاركة2 .

رسم بياني عدد2: **توزيع مشروع ميزانية برنامج المحاسبة العمومية لسنة** 2021 حسب طبيعة النفقة

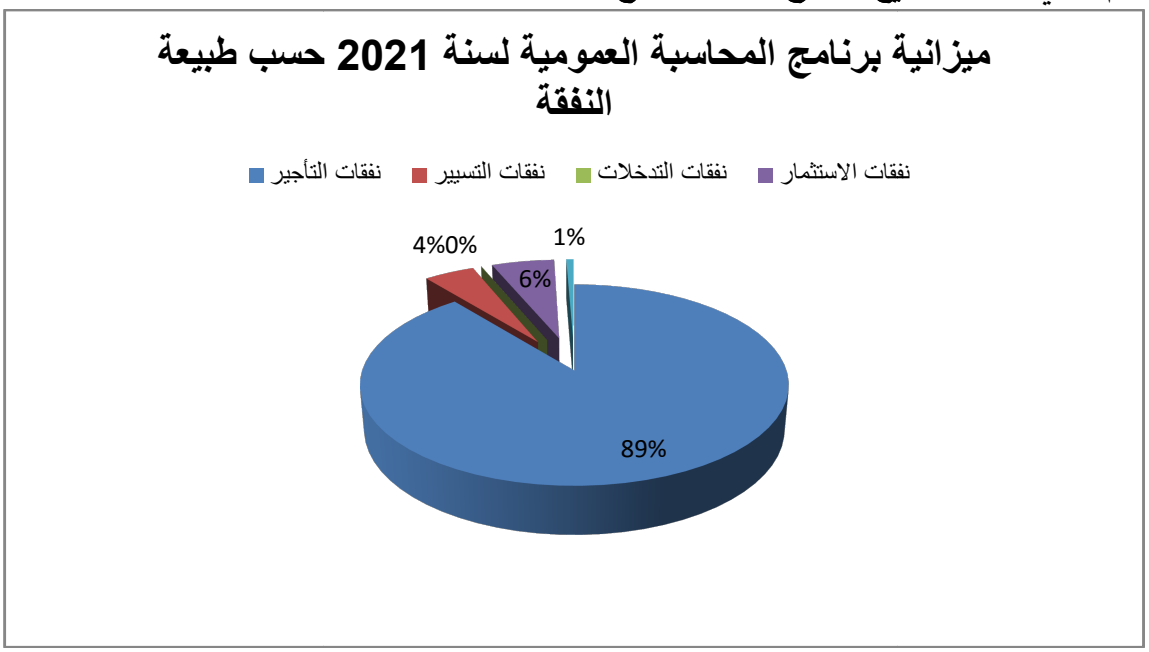

يتبين من خلال الرسم البياني المتعلق بتوزيع مشروع ميزانية برنامج المحاسبة العمومية لسنة**2021** حسب طبيعة النفقة أن نفقات التأجير تمثل النسبة الأهم من حيث حجم الإعتمادات المخصصة لها ثم تليها نفقات الاستثمار ثم نفقات التسيير.

جدول عدد8: ميزانية برنامج المحاسبة العمومية حسب مآل النفقة "حسب البرامج الفرعية والأنشطة"

البيان		الأنشطة		إنجازات	قانون المالية	تقديرات		نسبة التطور 2020-2021	
				2019	2020	2021		المبلغ	النسبة
						اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع		
البرامج الفرعية المركزية		الأنشطة المركزية							
برنامج فرعي عدد 1	الإدارة العامة للمحاسبة العمومية و الاستخلاص	النشاط عدد 1	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الوطني	224 952	242 859	26754	29226	-213633	-88%
برنامج فرعي عدد 2	الأمانة العامة للمصاريف	النشاط عدد 2	تأدية نفقات ميزانية الدولة	295	306,85	7 526	7 484	7 177	2339%
برنامج فرعي عدد 3	الخزينة العامة	النشاط عدد 3	التجميع المحاسبي وضبط حسابية الدولة لآخر السنة	259	338,55	5 350	5 327	4 989	1474%
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة				**225 507**	243504,07	39630	42037	-201 467	-83%
البرامج الفرعية الجهوية		الأنشطة الجهوية							
برنامج فرعي عدد 4	أ المال الجهوية تونس 1	النشاط عدد 4	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	676	605,79	12 384	12 792	12 186	2012%

1679%	8 447	8 950	9 113	503,14	248	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية أريانة	برنامج فرعي عدد 5
3134%	8 511	8 783	8 761	271,54	366	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية بن عروس	برنامج فرعي عدد 6
1975%	10 827	11 375	11 225	548,11	697	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية بنزرت	برنامج فرعي عدد 7
2737%	11 493	11 913	11 963	419,90	721	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية نابـل	برنامج فرعي عدد 8
480%	5 573	6 733	6 552	1160,25	1 079	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية باجـة	برنامج فرعي عدد 9
778%	7 056	7 963	7 867	907,49	1 003	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية الكـاف	برنامج فرعي عدد A

1046%	5 800	6 355	6 305	554,68	961	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية سليانــة	برنامج فرعي عدد B
780%	7 669	8 652	8 507	982,61	552	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية جندوبــة	برنامج فرعي عدد C
805%	4 251	4 779	4 809	527,84	291	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية زغـوان	برنامج فرعي عدد D
3391%	15 425	15 880	15 966	454,90	362	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية سوســة	برنامج فرعي عدد E
1692%	12 324	13 052	12 992	728,32	572	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية المنستيــر	برنامج فرعي عدد F
1779%	9 044	9 553	9 583	508,44	953	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية المهديــة	برنامج فرعي عدد G
539%	6 645	7 877	7 857	1232,55	844	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية القيــروان	برنامج فرعي عدد H

برنامج فرعي عدد I	أ المال الجهوية القصرين	النشاط عدد 4	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	290	454,61	9 399	9 539	9 084	1998%
برنامج فرعي عدد J	أ المال الجهوية سيدي بوزيد	النشاط عدد 4	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	380	327,16	7 276	6 799	6 472	1978%
برنامج فرعي عدد K	أ المال الجهوية صفاقس2	النشاط عدد 4	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	703	938,31	15 403	9 611	8 672	924%
برنامج فرعي عدد L	أ المال الجهوية قفصة	النشاط عدد 4	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	382	944,57	8 720	9 180	8 235	872%
برنامج فرعي عدد M	أ المال الجهوية توزر	النشاط عدد 4	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	255	176,77	4 460	4 410	4 233	2395%
برنامج فرعي عدد N	أ المال الجهوية قابس	النشاط عدد 4	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	1 032	1481,54	6 857	6 917	5 435	367%

614%	7 040	8 186	8 126	1145,79	1 001	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية مدنيـن	برنـامج فرعي عدد O
525%	3 899	4 641	4 376	742,67	316	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية تطاويـن	برنـامج فرعي عدد P
1287%	4 380	4 720	4 740	340,40	479	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية قبلـي	برنـامج فرعي عدد Q
2832%	7 586	7 854	8 152	267,90	310	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية منوبة	برنـامج فرعي عدد R
755%	6 857	7 765	7 807	907,90	551	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية تونس 2	برنـامج فرعي عدد S
1667%	7 700	8 162	8 720	461,86	313	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية صفاقس1	برنـامج فرعي عدد T

334%	5 459	7 093	7 146	1633,27	349	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية تونس 3	برنامج فرعي عدد U
692%	4 998	5 719	6 395	721,67	0	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية بن عروس 2	برنامج فرعي عدد V
672%	2 912	3 345	3 330	433,00	0	القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	النشاط عدد 4	أ المال الجهوية نابل 2	برنامج فرعي عدد W
	218 215	238 598	244 791	20382,94	**15 681**	مجموع البرامج الفرعية الجهوية والأنشطة			
7%	**18070**	**280634**	**284420**	**262 562**	**241 187**	مجموع البرنامج			

ملاحظة:يتم رصد اعتمادات سنوية تقدر بـ **1724 أ.د** تتعلق بصفقة لاقتناء العلامات الجبائية على الخمور المعبأة في قوارير على حساب أموال المشاركة2 .

ويبينالرسمالبيانيالتاليتطورمشروعميزانيةبرنامجالمحاسبةالعموميةحسبطبيعةالنفقةلسنتي2020-2021(إعتماداتالدفع) حسب البرامج الفرعية والأنشطة:

رسم بياني عدد3: ميزانية برنامج المحاسبة العمومية حسب البرامج الفرعية

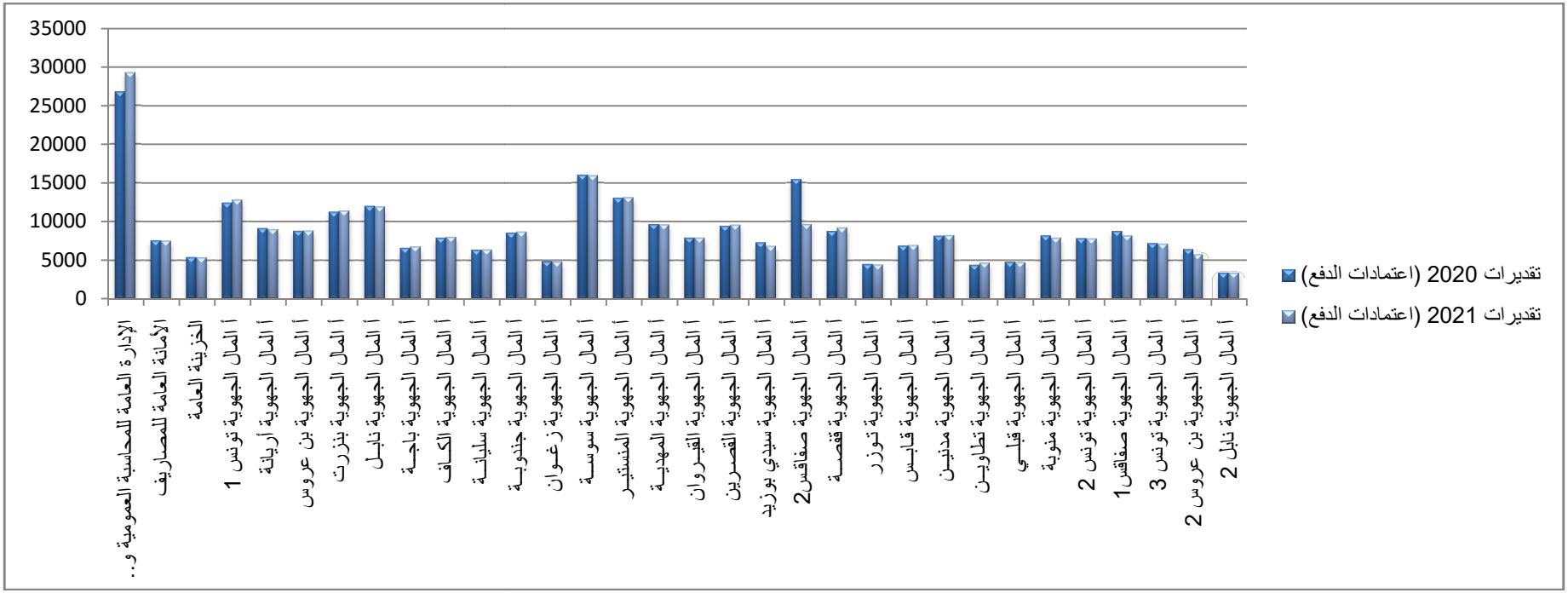

يلاحظ من خلال الرسم البياني تطوّر ضئيل جدا لإعتمادات الدّفع المخصّصة لنفقات التأجير ووسائل المصالح والاستثمار لبرنامج المحاسبة العمومية لسنة 2021 مقارنة بالإعتمادات المرصودة بقانون المالية لسنة 2020 ويعود ذلك لـ:

- ✓ **تطوّر نفقات التأجير:** بلغت تقديرات الأجور لبرنامج المحاسبة العمومية لسنة 2021، 251921 أ.د بزيادة قدرها18072أ.د.أي بنسبة 8% ويعود أساسا إلى:
  - الانعكاس المالي الجملي للزيادة في الأجور.
  - الترقيات والتسميات و التدرج.
  - تسوية وضعية الأعوان العرضيين منذ سنة 2020.
  - منح المحاسبين العموميين.

- ✓ **عدم تطور نفقات التسيير لسنة 2021:**

تطبيقا لمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 16 المؤرخ في 14 ماي 2020 والمتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2021، وتبعا لجلسات العمل مع مصالح الإدارة العامة للتجهيزات والمعدات بوزارة المالية، تم تقدير اعتمادات نفقات التسيير لسنة 2021بمبلغ قدره **12594,735** أ.د **وذلك دون أن يشهد أي زيادة مقارنة بسنة 2020**مع العلم و أن الحاجيات الفعلية برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2021 تقدر بـ **18615,310أ.د** . ولم تشمل التعديلات سوى بعض النفقات الحتمية والمؤكدة من بينها:

- **نفقات الأكرية والمعاليم البلدية** تم تقدير النفقات الحتمية لسنة 2021 والمقدرة بـ **2492,717 أ.د** على ضوء عقود الكراء المبرمة وتقارير اختيار المصالح المختصة بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.
- **نفقات المراسلات الإدارية** بمبلغ قدره **244,00أ.د** مقابل **232,00** أ.دسنة 2020.
- **نفقات تعهد وصيانة المعدات والأثاث** بمبلغ قدره **194,00أ.د** مقابل **180,00** أ.د سنة 2020.

- **نفقات صيانة الإعلامية** بمبلغ قدره **90,600أ.د** مقابل **70,000 أ.د** سنة 2020.
- **نفقات الخاصة بشراء الوقود لفائدة الإطارات المتمتعة بخطط وظيفية** بمبلغ قدره **463,882أ.د** مقابل **429,000 أ.د**سنة 2020.

✓ **عدم تطور نفقات الاستثمارات المباشرة حيث بلغت سنة 2021 16095,000أ.د (دفعا) ولم تشهد أية زيادة مقارنة بسنة 2020** . وتتوزع كما يلي:

- نفقات إرساء نظام الجودة بمبلغ88 أ.د،
- نفقات إقتناء الأراضي بمبلغ315 أ.د،
- نفقات الدراسات بمبلغ 1472 أ.د،
- نفقات تعهد وترميم بمبلغ 325 أ.د،
- نفقات تهيئة وصيانة القباضات المالية ومكاتب مراقبة الأداءات بمبلغ3125 أ.د،
- نفقات بناء مباني إدارية بمبلغ8250 أ.د،
- نفقات وسائل النقل بمبلغ270 أ.د،
- نفقات الإعلامية بمبلغ2000 أ.د،
- نفقات إقتناء المباني بمبلغ250 أ.د،

2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2021-2023 لبرنامج المحاسبة العمومية:

قدّرت إعتمادات الدّفع المبرمجة لبرنامج المحاسبة العمومية بـ **280634**أ. د. خلال سنة 2021 و **284623**أ. د. سنة 2022 و **293277**أ. د. سنة 2023.

بالألف دينار

البيان	إنجا زا ت 2017	إنجا زا ت 2018	إنجا زا ت 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022(*)	تقديرات 2023(*)
. نفقات التأجير	-	194 362	216791	233 849	251 921	255295	263087
. نفقات التسيير	-	13 744	12819	12 595	12 595	12972,8	13362
. نفقات التدخلات	-	7	1764	23	23	23	23
. نفقات الاستثمار	-	7 600	8580	16 095	16 095	16332	16805
. نفقات العمليات المالية	-	0		0	0		
بقية النفقات	-	0		0	0		
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	201 968	215 713	239924	262 562	280 634	284 622,8	293 277
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	201 968	215 713	239924	262 562	280 634	284 622,8	293 277

ملاحظة:يتم رصد اعتمادات سنوية تقدر بـ **1724 أ.د** تتعلق بصفقة لاقتناء العلامات الجبائية على الخمور المعبأة في قوارير على حساب أموال المشاركة2

←نفقات التأجير:

بلغت جملة **إعتمادات نفقات التأجير** التي تمت برمجتها **بمشروع ميزانية برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2021**مبلغا قدره **251921**أ. **د** ومن المأمول أن يبلغ سنة 2022، **255295**أ.**د** و **263087** أ.**د** خلال سنة 2023.

←نفقات التسيير:

قدرت **نفقات تسيير وسائل المصالح** المبرمجة لسنة 2021بمبلغ قدره **12595** أ.د دون تسجيل أية زيادة مقارنة بسنة 2020ومن المأمول أن تبلغ خلال السنوات 2022 و 2023، **12972,85** أ.دو**13362,035**أ.د .

- **تطور نفقات الأكرية والمعاليم البلدية:** قدرت بالنسبة لسنة 2021 بـ **2492,717 أ.د** و بـ 2568أ.د بالنسبة لسنة 2022 و بـ 2645أ.د لسنة 2023.

- **تطور نفقات المراسلات الإدارية** قدرت بالنسبة لسنة 2021 بـ **244,00أ.د** و بـ **251,32أ.د** بالنسبة لسنة 2022 و2023 على التوالي.
- **نفقات تعهد وصيانة المعدات والأثاث** قدرت بالنسبة لسنة 2021 بـ **194,00أ.د و 199,82أ.د سنة 2022 و 205,814أ.د سنة 2023.**
- **نفقات صيانة الإعلامية** قدرت بالنسبة لسنة 2021 بـ **90,600أ.د** و بـ 93,318أ.د لسنة 2022 و 2023 على التوالي.

←نفقات التدخل العمومي:

قدرت جملة **نفقات التدخل العمومي** لسنة 2021بمبلغ 23 أ. د. منها 10 أ. د. بعنوان التكاليف الناجمة عن التشريعات حول حوادث الشغل و13 أ. د. بعنوان مساهمات لدى منظمات ذات صبغة خصوصية (الجمعية العالمية لمصالح الخزينة) مع الحفاظ على نفس المبلغ بالنسبة لسنتي 2022 و2023.

←نفقات الإستثمارات المباشرة:

تم ضبط إعتمادات نفقات الإستثمارات المباشرة لبرنامج المحاسبة العمومية لسنة 2021 في حدود 19881 أ.د. تعهدا و16095أ.د. دفعا ، كما تم رصد إعتمادات دفع تقدر بـ **16332 أ. د لسنة 2022و 16805 أ. د. لسنة 2023** لإتمام المشاريع والبرامج التي هي بصدد الإنجاز والمشاريع والبرامج الجديدة وستوظف هذه الإعتمادات كما يلي:

✓ **إرساء نظام الجودة بالقباضات: 06603/0006/00**

يقترح رصد إعتمادات دفع قدرها 88أ.د بالنسبة لسنة 2021 و63 أ.د بالنسبة لسنة 2022 و22 أ.د بالنسبة لسنة 2023.

✓ **إقتناء الأراضي:**

تم رصد إعتمادات دفع قدرها 315 أ. د.بالنسبة لسنة 2021 قصد اقتناء أرض بجلمة بسيدي بوزيد.

✓ **الدراسات: 06603/0011/00**

تم ضبط برنامج المشاريع والبرامج المتواصلة والجديدة والتي هي في مرحلة الدراسات حيث تم رصد إعتمادات تقدر بـ 4646 أ. د. تعهدا و 1472 ألف دينارا دفعا سنة 2021 والتي تهم عدة مشاريع بعدة مناطق موزعة على كامل تراب الجمهورية.

أما بالنسبة لسنة 2022، فيقترح رصد 1648 أ.د و 3528 أ.د لسنة 2023 لمواصلة اتمام الدراسات اللازمة.

✓ **تعهد وترميم البناءات الإدارية: 06603/0012/00**

تم ضبط برنامج المشاريع والبرامج المتواصلة والجديدة حيث تم رصد إعتمادات تقدر بـ 273 أ. د. تعهدا و 325 أ.د دفعا سنة 2021 .:

- مواصلة إتمام إنجاز أشغال التهيئة والصيانة بمقر **الإدارة العامة** والأمانة العامة للمصاريف والخزينة العامة للبلاد التونسية: **208 أ.د دفعا.**
- برمجة أشغال جديدة بمقري والأمانة العامة للمصاريف والخزينة العامة للبلاد التونسية برصد إعتمادات تقدر بـ 250 أ. د. تعهدا و 117 أ.د دفعا.

أما بالنسبة لسنة 2022، فيقترح رصد 293 أ.د لإتمام انجاز الأشغال المتواصلة.

✓ **بناء المقرات الإدارية:**

تم ضبط برنامج المشاريع والبرامج المتواصلة والجديدة حيث تم رصد إعتمادات تقدر بـ 10978 أ. د. تعهدا و8250 أ.د دفعا سنة 2021. أما بالنسبة لسنة 2022، فيقترح رصد 12828 أ.د و 12905 أ.د لسنة 2023 لمواصلة إنجاز الأشغال.

✓ **تهيئة وصيانة القباضات المالية:**

تم ضبط برنامج تهيئة وصيانة المقرات حيث تم رصد إعتمادات تقدر بـ 3194 أ. د. تعهدا و 3125 أ.د دفعا سنة 2021. أما بالنسبة لسنة 2022، فيقترح رصد 1080 أ.د حتى يتسنى خلاص المشاريع المتواصلة.

✓ **إقتناء وسائل النقل:**

تم ضبط برنامج اقتناء وسائل النقل حيث تم رصد إعتمادات تقدر بـ 135 أ. د. تعهدا و 270 ألف دينارا دفعا سنة 2021.لاقتناء وسائل نقل لفائدة بعض أمانات المال الجهوية لتدعيم أسطولها بسيارة ثالثة على غرار بقية الجهات أو لتعويض السيارات التي تستوجب التغيير.

✓ **إقتناء معدات الإعلامية:**

تم ضبط برنامج اقتناء معدات الإعلامية حيث تم رصد إعتمادات تقدر بـ 2000 ألف دينارا دفعا سنة 2021 و1500 أ.د سنة 2022 لخلاص الصفقة.

✓ **إقتناء مباني:**

تم رصد إعتمادات دفع قدرها 250 أ.د بالنسبة لسنة 2021 قصد اقتناء مبنى بالشرارة.

برنامج مصالح الميزانية

تم تكليف السيدة درصاف الكويس برئاسة الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة بداية من 28 جويلية 2020 وتشرف على متابعة ميزانية برنامج مصالح الميزانية عوضا عن السيد زهير عطاء الله الذي تم تكليفه منذ 30 أكتوبر 2014 برئاسة البرنامج المذكور.

1. تقديم البرنامج وإستراتجيته:

1.1 تقديم البرنامج وخارطة التنزيل العملياتي

تتمثل **سياسة برنامج مصالح الميزانية** في إعداد ميزانية الدولة ومتابعة تنفيذها في إطار التوازنات العامة للمالية العمومية وتضمن ديمومة الميزانية وتماسكها وذلك في إطار تقديرات تضبط على المدى المتوسط.

يضم برنامج مصالح الميزانية الهياكل التالية:

الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة	**الإدارة العامة للموارد والتوازنات**	**الإدارة العامة للتأجير العمومي**	**وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف**	**الإدارة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص**	**الإدارة العامة للتدقيق ومتابعة المشاريع الكبرى**

التنزيل العملياتي لبرنامج مصالح الميزانية

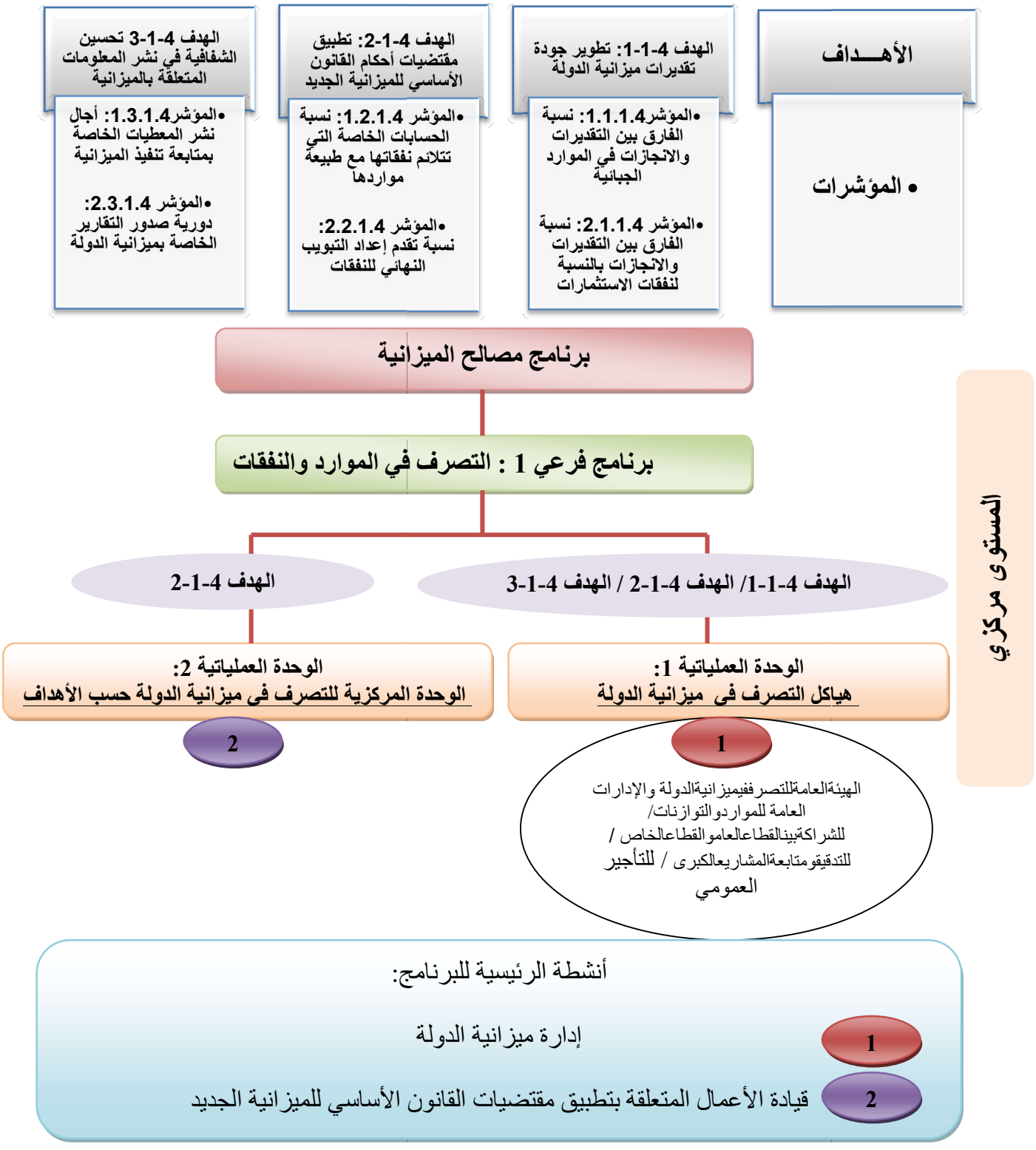

أنشطة الرئيسية للبرنامج:

1 إدارة ميزانية الدولة

2 قيادة الأعمال المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد

2. إستراتجية البرنامج:

يضطلع برنامج "مصالح الميزانية" بدور أساسي في وضع السياسات الاقتصادية والمالية للبلاد وضبط تقديرات ميزانية الدولة والسهر على متابعة تنفيذها. ويتم ذلك في إطار قانون المالية وبالاستناد إلى مخططات التنمية والميزان الاقتصادي وعلى أساس برمجة متوسطة المدى. ويساهم في إرساء الركائز والأسس القانونية لمنظومة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف.

تم الانطلاق منذ سنة 2018 في تنفيذ خطة وبرنامج عمل لإعداد كل ما يتطلبه تطبيق الأحكام الجديدة للقانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 مؤرخ في 13 فيفري 2019 والمتعلق بالقانون الأساسي للميزانية من وثائق وتبويب وقواعد تصرف ونظام معلوماتي.

وترتكز إستراتيجية برنامج مصالح الميزانية على المحاور التالية:

- مزيد التحكم في التوازنات العامة للمالية العمومية من خلال تطوير جودة تقديرات موارد ونفقات الدولة على المدى المتوسط لإعطاء رؤية شاملة وواضحة.
- العمل على تعبئة موارد الدولة وترشيد النفقات بهدف توظيفها لدعم مسار التنمية الجهوية وتمويل المشاريع ذات القيمة المضافة بالجهات.
- تطبيق الأحكام التي جاء بها القانون الأساسي للميزانية الجديد بكل دقة وفي الآجال
- مزيد تكريس الشفافية بنشر كل المعطيات والبيانات المتعلقة بالميزانية مما يمكن من تقييم حسن توظيف الأموال العمومية لتحقيق الأهداف المرسومة ومقارنتها بالنتائج المحققة فعليا.

3. أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج مصالح الميزانية

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

تتمثل أهداف برنامج "**مصالح الميزانية**" في:

الهدف 1.1.4 : تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة

الهدف 2.1.4 : تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد

الهدف 3.1.4 : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية

	الوحدة	إنجازات				قانون مالية	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الهدف 1.0.4 : تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة								
المؤشر 1.1.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية	%	2,1	4,2	6.3	2	**3**	3	2
المؤشر 2.1.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار	%	-	2,7	5,2	(0,10)	**(0,10)**	(0,10)	(0,10)
الهدف 2.0.4 : تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد								
المؤشر1.2.1.4: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها	%	-	50	50	50	**60**	80	100
المؤشر 2.2.1.4: نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات	%	-	57	80	80	**100**	-	
الهدف 3.0.4:تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية								
المؤشر1.3.1.4: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية	يوم	48	58	58	38	**35**	35	35
المؤشر 2.3.1.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة	شهر	3,5	5,8	4.8	3	**3**	3	3

الهدف 1.1.4 : تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة

تقديم الهدف:

نظرا لما يكتسيه ضبط تقديرات ميزانية الدولة من أهمية بالغة لضبط الإمكانيات والموارد المالية المتاحة والتي يمكن تعبئتها لتحديد مستوى الإنفاق وتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية في إطار قانون المالية والميزان الاقتصادي، فقد تم اختيار هدف " **تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة**" حفاظا على سلامة التوازنات المالية للدولة وديمومة الميزانية.

مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار الالتزام بالمعايير الدولية حول جودة ودقة التقديرات.

مبررات اعتماد المؤشرات:

سيتم قيس هذا الهدف عن طريق المؤشرات التالية:

- **المؤشر 1.1.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية:**

تنقسم الموارد الذاتية لميزانية الدولة إلى مداخيل جبائية وأخرى غير جبائية. وتمثل المداخيل الجبائية الجزء الأهم من هذه الموارد حيث بلغت 89% في 2019. وهو ما يفسر اختيار هذا المؤشر.

مناب المداخيل الجبائية من جملة الموارد الذاتية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
%	86	81	80	82	91	92	88	89	88	89

ويعكس هذا المؤشر المجهودات المبذولة بهدف التقليص في الفوارق بين التقديرات والانجازات مما يمكن من المحافظة على سلامة التوازنات المالية للدولة.

- **المؤشر 2.1.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار:**

إن الرفع من نسق الاستثمار العمومي وانجاز مشاريع وبرامج تنموية بالجهات هو الذي سيسمح من تحقيق معدلات نمو تمكن من استعادة عافية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة بالجهات وخلق فرص جديدة للتشغيل وضمان التوازنات العامة. لذلك فإن أهمية نفقات الاستثمار ومتابعة انجازها يعتبر مؤشرا هاما لقياسها بقطع النظر عن مصادر تمويلها.

	الوحدة	إنجازات			قانون مالية	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المؤشر 1.1.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية	%	2,1	4,2	6,3	2	**3**	3	2
المؤشر 2.1.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار	%	-	2,7	5,2	(0,10)	**(0,10)**	(0,10)	(0,10)

الهدف 2.1.4 : تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد

تقديم الهدف:

باعتبار أنه تمت المصادقة على للقانون الأساسي للميزانية عدد 15 مؤرخ في 13 فيفري 2019، تم وضع خطة متكاملة استعدادا لتطبيق جميع ما جاء به من أحكام سواء بالنسبة إلى التي دخلت حيز التطبيق مباشرة أو التي ستدخل بصفة تدريجية طبقا للأحكام الانتقالية.

وتبعا لذلك، فإن هذا الهدف يرمي إلى متابعة تطبيق مقتضيات هذا القانون.

مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار إستراتيجية تطوير التصرف في ميزانية الدولة بما يساهم في دعم الشفافية ومقروئية وثائق الميزانية ونجاعة التصرف العمومي.

مبررات اعتماد المؤشرات:

باعتبار أن بعض الأحكام الواردة بالقانون الأساسي للميزانية سيتم تطبيقها على مراحل، فقد تم الاختيار لقيس ومتابعة هذا الهدف المؤشرين التاليين:

- **المؤشر1.2.1.4: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها:**

ويقصد بهذا المؤشر عدد الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة التي توظف مداخيلها قصد تغطية نفقات ذات صلة بمصدر هذه المداخيل (الفصل29من القانون الأساسي للميزانية).

- **المؤشر 2.2.1.4 : نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات:**

نص **الفصل 16** من القانون الأساسي للميزانية على أنه"يضبط تبويب مداخيل ميزانية الدولة ونفقاتها بمقتضى قرار من الوزير المكلف بالمالية".

وفي هذا الإطار صدر قرار وزير المالية المؤرخ في 10 أفريل 2019 والمتعلق بالتبويب الانتقالي لنفقات ميزانية الدولة في انتظار استكمال أشغال إعداد التبويب النهائي للنفقات الذي سيتم تطبيقه ابتداء من سنة 2022 طبقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية.

وباعتبار أنه تم اعتماد المرحلية في تطبيق التبويب الجديد للنفقات (البرامجي والميزانياتي والمحاسبي)، تم اختيار مؤشر نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات لمتابعة وتقييم مدى تطبيق أحكام هذا القانون.

	الوحدة	إنجازات			قانون مالية 2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر1.2.1.4: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها	%	-	**50**	50	50	**60**	80	100
المؤشر 2.2.1.4 : نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات	%	-	**57**	80	80	**100**	-	-

الهدف 3.0.4:تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية:

تقديم الهدف:

تتولى مصالح وزارة المالية وبصفة دورية نشر جملة من المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالنتائج المسجلة على مستوى تنفيذ الميزانية من موارد ونفقات وتصرف في الدين العمومي، ويتم وضعها على البوابة الرسمية لوزارة المالية للإطلاع عليها من طرف كل المهتمين بالأمر.

ويمكن التذكير بأهمها:

- البيانات الشهرية لتطور الوضع المالي.ويتم في نشرها اعتماد المعيار الخاص لنشر البيانات (NSDD) لصندوق النقد الدولي.
- النشرية الشهرية لتنفيذ ميزانية الدولة تحوصل النتائج المسجلة على المستوى الموارد والنفقات. وتتضمن بيانات ورسومات تتعلق بتطور المالية العمومية حسب التبويب الوارد بالقانون الأساسي للميزانية وكذلك حسب التبويب الدولي لصندوق النقد الدولي (GFS).
- التقرير نصف السنوي حول تطور المالية العمومية (تم الانطلاق في نشره ابتداء من سنة 2014). الذي يقدم نتائج تنفيذ ميزانية الدولة على مدى السداسية لمقارنتها مع

التقديرات بعنوان نفس الفترة، كما يبين الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها قصد المحافظة على التوازنات العامة.

وقصد مزيد تعزيز الشفافية خاصة بعد صدور المرسوم عدد 41 بتاريخ 26 مارس2011، ثم في ما بعد القانون الأساسي عدد 22 سنة2016المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، علاوة على انخراط تونس في المبادرة الدولية لدعم الشفافية، تسعى الهياكل المتدخلة في برنامج مصالح الميزانية إلى نشر كل المعطيات الإحصائية في آجال مقبولة تمكن المستعملين من الحصول على معلومة ذات جودة عالية وفي آجال معقولة.

مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار التزامات الدولة تجاه المواطن والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية والجهات المانحة.

مبررات اعتماد المؤشرات:

لتحقيق هذا الهدف تم اختيار المؤشرين المواليين:

- **المؤشر1.3.1.4: أجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية**
- **المؤشر 2.3.1.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة**

	الوحدة	إنجازات			قانون مالية 2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
الهدف 3.0.4:تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية								
المؤشر1.3.1.4: أجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية	يوم	42	48	58	40	**38**	35	35
المؤشر2.3.1.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة	شهر	3.8	3.5	5.8	3	**3**	3	2.5

2.2 تقديم أنشطة البرنامج:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2021	التدخلات	الأنشطة	تقدير الاعتمادات للانشطة لسنة 2020
الهدف 1.0.4 : تطوير جودة تقديرات الموارد الجبائية	المؤشر 1.1.1.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات في الموارد الجبائية	**3**	- تطوير أدوات التنبؤ والنمذجة على المدى القصير و المتوسط (في إطار تعاون فني مع الاتحاد الأوروبي)، - إعداد قاعدة بيانات متكاملة للمؤشرات المالية، - إعداد وتطوير أنموذج اقتصادي كلي يمكن من تطوير إطار الميزانية متوسط المدى (في إطار تعاون فني مع USAID)، - تطوير أدوات تحليل السياسات المالية و القيام بسيناريوهات محاكاة مصفرة من خلال استغلال نماذج التوازن العام المحسوب (في إطار تعاون فني مع USAID)،	1. إدارة ميزانية الدولة	

			- إعداد لوحة قيادة تضم أهم المؤشرات الاقتصادية و المالية، - برمجة جملة من الدورات التكوينية للإطارات المسؤولة عن إعداد التقديرات في مجال البرمجة المالية وأدوات التنبؤ والنمذجة.		
	المؤشر 3.1.1.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار	**-0.10**	- إرساء متابعة دورية لتقدم انجاز المشاريع (بمعدل...) - تنظيم دورات تكوينية للأعوان في تقنيات التقدير والتصرف في المشاريع - ضبط برنامج لزيارات ميدانية للمشاريع الهامة بالتنسيق مع القطاعات (المشاريع الكبرى - إعداد دليل إجراءات حول التصرف ومتابعة المشاريع	2. إدارة ميزانية الدولة	
الهدف 2.0.4 : تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد	المؤشر 1.2.1.4: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها	**60**	- مواصلة أشغال فريق العمل المكلف بإصلاح منظومة الحسابات الخاصة وتدعيمه. - القيام بدراسة في إطار التعاون الفني لتقييم جدوى هذه الصناديق وانعكاساتهاعلى القطاعات الممولة (USAID)	1. إدارة ميزانية الدولة 2. قيادة الأعمال المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد	
	المؤشر 2.2.1.4 : نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات	**100**	– مواصلة أشغال فريق العمل المكلف بإعداد التبويب النهائي للنفقات – الاستعانة بخبراء في إطار التعاون الفني خاصة مع الاتحاد الأوروبي (Expertise France) – تنظيم دورة تكوينية خاصة لفائدة فريق العمل حول المقاييس العالمية للتبويب _ مواصلة أشغال فرق العمل المكلفة بإعداد جملة من المعطيات ذات العلاقة بإرساء نظام معلوماتي جديد للتصرف في المالية العمومية (مشروع FAST)	1. إدارة ميزانية الدولة 2. قيادة الأعمال المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد	

		Fiscal and Accounting System of Tunisia (FAST)			
الهدف 3.0.4 : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية	المؤشر 1.3.1.4 : آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ	**38**	1.عقد جلسات دورية مع الإدارات المعنية بتوفير المعطيات للمتابعة والتنسيق، 2.توفير برنامج تكوين للأعوان المكلفين بنشر المعطيات قصد تحسين قدراتهم التقنية، 3.تطوير أنظمة معلوماتية (interface) تقوم بإعداد المعطيات بصفة آلية قصد تقليص عدد المتدخلين و إضفاء أكثر جودة للمعطيات.	1. إدارة ميزانية الدولة	
	المؤشر 2.3.1.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة	**3**	2.توفير برنامج تكوين للأعوان المكلفين بنشر المعطيات قصد تحسين قدراتهم التقنية، 3.تطوير أنظمة معلوماتية (interface) تقوم بإعداد المعطيات بصفة آلية قصد تقليص عدد المتدخلين و إضفاء أكثر جودة للمعطيات 4.تركيز فريق دائم ممثل من كل المتدخلين للنظر في التقارير لتقييمها والمصادقة عليها وإصدارها في الآجال.	1. إدارة ميزانية الدولة	

3. نفقات البرنامج:

1.3 ميزانية البرنامج:

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج مصالح الميزانية لسنة 2021 والمحمولة على الموارد العامة للميزانية في حدود 8931 ألف دينار مقابل 8751 ألف دينار سنة 2020 وتوزع كما يلي:

جدول عدد 7

ميزانية برنامج "مصالح الميزانية" حسب طبيعة النفقة*

(بحساب أ د)

البيان	إنجازا ت 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	الفارق	النسبة %
. نفقات التأجير	6997	7 862	8 042	180	2,29%
. نفقات التسيير	761	654	654	0	0,00%
. نفقات التدخلات	47	0	0	0	0,00%
. نفقات الاستثمار	319	235	235	0	0,00%
. نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0,00%
بقية النفقات	0	0	0	0	0,00%
المجموع	8124	8 751	8 931	180	2,06%

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

الرسم البياني عدد 2

توزيع مشروع ميزانية برنامج مصالح الميزانية لسنة 2021 حسب طبيعة النفقة

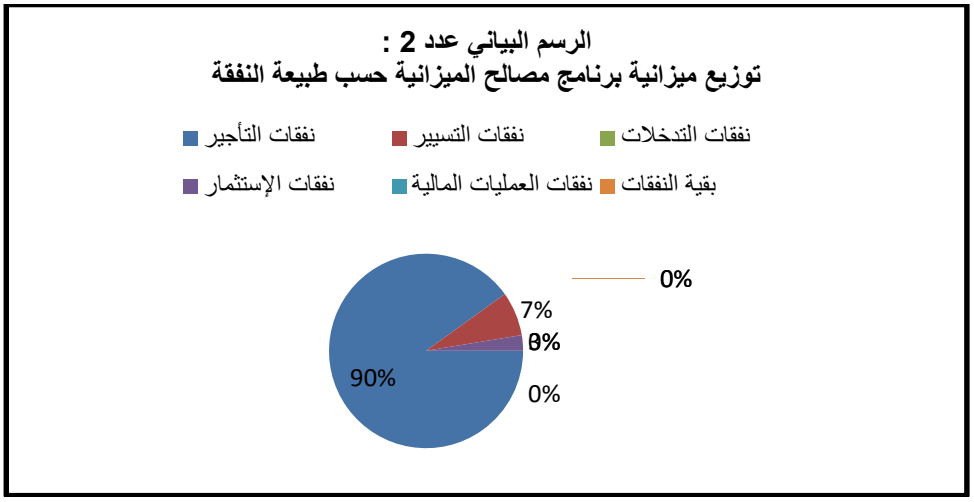

جدول عدد 8:

ميزانية برنامج مصالح الميزانية لسنة 2021 حسب مآل النفقة

"حسب البرامج الفرعية والأنشطة"

بحساب أ.د

بيان البرنامج الفرعية	الأنشطة	انجاز2019	قانون المالية 2020(1)	تقديرات 2021 (2)	الفارق	النسبة (%)
البرامج الفرعية المركزية	الأنشطة المركزية					
برنامج فرعي 1: التصرف في الموارد والنفقات	النشاط 1: إدارة ميزانية الدولة	8081	8580	8235	-345	-%4
	النشاط 2: قيادة أعمال تطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد		171	696	525	%307
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة		**8081**	**8751**	**8931**	**180**	%2
البرامج الفرعية الجهوية	الأنشطة الجهوية					
-	-	-	-	-	-	-
مجموع البرنامج		**8081**	**8751**	**8931**	**180**	%2

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

2.3 إطار النفقات على المدى المتوسط لبرنامج مصالح الميزانية 2021- 2023:

قدرت الإعتمادات المخصصة لبرنامج مصالح الميزانية بعنوان سنة 2021بـ8931 أ د في حين تم تقديرها بالنسبة لسنوات 2022 و2023 على التوالي بـ 9061.6 أ د و 9336.8 أ د بنسبة تطور ستبلغ 1.46 % و4.54 %مقارنة بالإعتمادات المخصصة للبرنامج بعنوان سنة 2021.

جدول عدد 9:

إطار النفقات متوسط المدى لبرنامج مصالح الميزانية لسنة 2021 و 2022 و2023

بيان طبيعة النفقة	إنجازات	إنجازات	ق م	تقديرات	تقديرات	تقديرات
	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نفقات التأجير	6196	6997	7862	8042	8150	8398
نفقات التسيير	566	761	654	654	673,6	693,8
نفقات التدخلات	**0**	47	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	140	319	235	235	238	245
نفقات العمليات المالية	**0**	0	0	0	0	0
بقية النفقات	**0**	0	0	0	0	0
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**6902**	**8124**	**8751**	**8931**	**9061,6**	**9336,8**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**6902**	**8124**	**8751**	**8931**	**9061,6**	**9336,8**

برنامج الدين العمومي

تم تكليف السيدة **كوثر بابية** المديرة العامة للتصرّف في الدين والتعاون المالي برئاسة برنامج الدين العمومي منذ جانفي2015.

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

1.1 تقديم البرنامجومخطّط التنزيل العمليّاتي:

تتمثل سياسة البرنامج في المشاركة في إعداد ميزانية الدولة فيما يتعلق بالدين العمومي من خلال وضع تقديرات موارد الاقتراض وخدمة الدينوقائم الدين العمومي، هذا إضافة إلى العمل على الاستجابة لحاجيات الميزانية من موارد الاقتراض بأدنى كلفة وأقل مخاطر في إطار التوازنات العامة للمالية العمومية بما يضمن ديمومة الميزانية.

ويتمثل الهدف الأساسي لبرنامج الدين العمومي في السعي لمتابعة المديونية ومزيد التحكم فيها،غيرأن هذا الهدف لا يرتبط فقط بعوامل ذات العلاقة المباشرة بالتصرف في الدين العمومي وإنما أيضا بعوامل خارجية ذات العلاقة بسياسة المالية العمومية وبالسياسة النقدية للبنك المركزي التونسي وبالظرف الاقتصادي المحلي والعالمي.

وتنضوي تحت برنامج الدين العمومي الهياكل التالية:

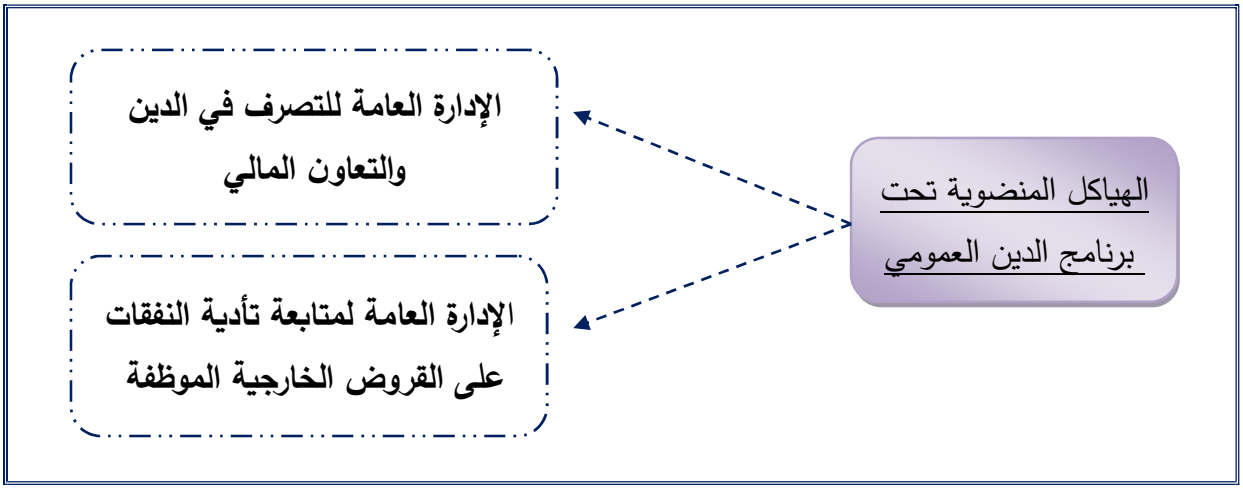

1.1. خارطة التنزيل العملياتي لبرنامج الدين العمومي:

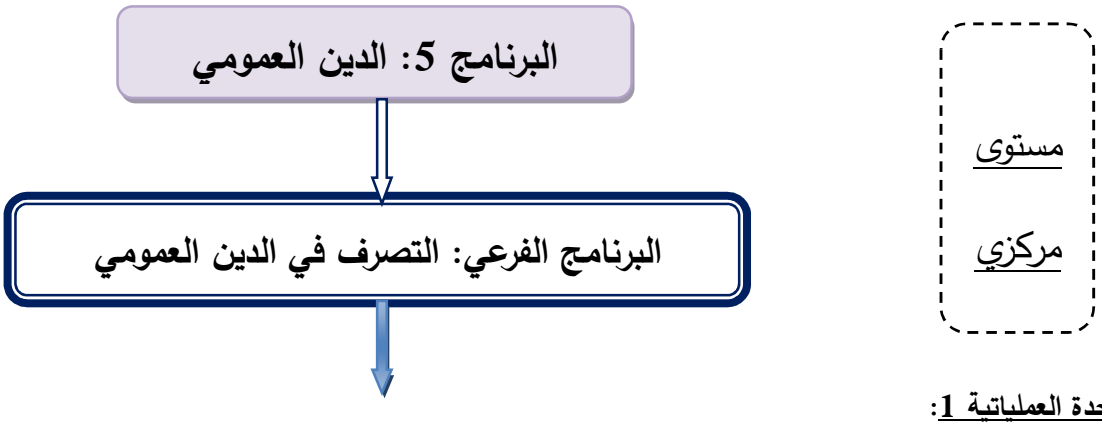

الوحدة العملياتية 1:

الإدارة العامة للتصرف في الدين العمومي والتعاون المالي / الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة

نشاط البرنامج: التصرف في الدين وسيولة الخزينة وتأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع

2.1 إستراتيجية البرنامج :

يضطلع برنامج الدين العمومي بدور أساسي في تنفيذ السياسة الاقتصادية والمالية للبلاد وذلك من خلال تعبئة موارد الاقتراض الداخلية والخارجية المنصوص عليها بقانون المالية للسنة لتمويل حاجيات الميزانية وتوفير السيولة للحساب الجاري للخزينة، ويتم ذلك بالاعتماد على مخططات التنمية والميزان الاقتصادي وعلى أساس الإطار الاقتصادي المتوسط المدى.

وترتكز **إستراتيجية برنامج الدين العمومي** أساسا على تنويع مصادر الدين وآلياته وآجال سداده قصد الضغط على كلفته والمخاطر المتعلقة به، إضافة إلى العمل على تطوير السوق المحلية لسندات الدولة وإحكام التصرف في الحساب الجاري للخزينة،إلى جانب السعي إلى إرساء تصرف نشيط في الدين العمومي بهدف التقليص من مخاطر إعادة التمويل وخفض ذروة التسديدات والتخفيف من حدة الضغوطات التي تشهدها المالية العمومية.

وفي هذا الإطار وسعيا لتنفيذ إستراتيجية البرنامج،يُعتزم في نهاية سنة 2020 إنجاز قرار الحكومة الرامي إلى إرساء وكالة الدين والخزينة للبلاد التونسية والتي تعتبر إحدى أهم النقاط

التي تم إدراجها بالبرنامج الوطني للإصلاحات والتي تسعى الحكومة لتجسيدها في أقرب الآجال.

أولويات البرنامج والإشكاليات المتصلة به:

لا يزال هيكل الدين العمومي يسعي إلى إكتساب التقنيات والآليات المعمول بها عالميا في مجال التصرف النشيط في الدين وتطوير النظم والبرمجيات الخاصة به من خلال مواصلة العمل على تجديد وتحديث النظام المعلوماتي للتصرف في الدين وتوسعة مجاله الوظيفي ليشمل التصرف في الدين الداخلي.

هذا إلى جانب العمل على ضبط إستراتيجية واضحة للتصرف في الدين على المدى المتوسط والسعي الحثيث لتطوير السوق الداخلية لسندات الدولة خاصة في ظل تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي وتراجع حجم موارد الدولة نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الناجمة عن إنتشار وباء فيروس كورونا المستجد وتداعياته السلبية على الاقتصاد الوطني وعلى المالية العمومية والتوازنات العامة، مما يتطلب العمل على تعبئة موارد وتمويلات إضافية يصعب توفيرها خارجيا خاصة في هذه الظرفية

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء البرنامج:

تتمحور **أهداف برنامج الدين العمومي** حول:

- ✓ تحسين التصرف في كلفة ومخاطر الدين العمومي
- ✓ تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
- ✓ تحسين نسق تسوية النفقات على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع

مما يؤدي إلى تحسين التحكم في مستوى المديونية

تجدر الإشارة إلى أنه تم تحيين القيم المنشودة وتقديرات المؤشرات لسنوات 2021-2022-2023 على ضوء نتائج الأداء لسنة 2019، هذا ويُتوقع أن يُسجَّل تراجع لنسب إنجاز أغلب المؤشرات لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة نظرا لتداعيات جائحة كورونا على تعبئة موارد الدولة الذاتية وما سينجم عنه من إرتفاع لحاجيات تمويل الميزانية وبالتالي من إرتفاع للمديونية.

- **الهدف1.1.5: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره**

تقديم الهدف:

يعتبر تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره من أهم أولويات برنامج الدين العمومي الذي يسعى إلى تلبية حاجيات تمويل ميزانية الدولة من خلال المراوحة بين مختلف مصادر التمويل المتوفرة وذلك بهدف الموازنة بين كلفة الاقتراض والمخاطر المتعلقة به في آن واحد. وتعد حافظة الدين العمومي عرضة لعديد المخاطر التي يمكن أن تؤثر سلبا على تطور حجم الدين وكلفته ويتعين على هيكل الدين العمومي السهر على حسن التصرف في هذه المخاطر وذلك أساساعن طريق:

– التحكم في مخاطر الصرف عبر السعي إلى التخفيض من مناب الدين الخارجي إضافة إلى تنويع عملات التداين الخارجي مع مراعاة مطابقة عملات القروض الجديدة لحاجيات ميزان المدفوعات من العملة.

– التخفيض من مخاطر نسب الفائدة المرتبطة بالقروض ذات نسب الفائدة المتغيرة.

– التحكم في مخاطر إعادة التمويل من خلال الترفيع قدر الإمكان في مدة السدادومحاولة تفادي الدين قصير المدى.

مرجع الهدف: يتنزل هذا الهدف في إطار التحكم في التوازنات المالية العمومية وخاصة ضمان ديمومة الدين العمومي من خلال تنويع مصادره وتحسين آليات التصرف في مخاطره وإرساء إستراتيجية للدين على المدى المتوسط.

مبررات اعتماد المؤشرات: بإعتبار تعدد المخاطر المحيطة بمحفظة الدين العمومي، فقد تم إختيار المؤشرات التالية لقيس ومتابعة هذا الهدف:

المؤشر1: معدل تكلفة الدين العمومي

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور كلفة الدين قصد السعي للضغط عليها.

المؤشر2: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور مناب الدين الداخلي من الدين العمومي باعتبار أن الدين الداخلي يتميز بأقل مخاطر مقارنة بالدين الخارجي،أساسا المخاطر المتعلقة بسعر الصرف.

المؤشر3:معدل مدة سداد الدين العمومي

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور معدل مدة سداد الدين قصد إحكام التصرف في مخاطر إعادة التمويل وخفض ذروة التسديدات.

المؤشر4:مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة قصد التقليص من المخاطر المصاحبة للتغيرات في أسعار الفائدة.

جدول عدد5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.1.5

"تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره"

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر1.1.1.5: معدل تكلفة الدين العمومي	%	4.04	4.1	3.89	4.3	4.5	4.8	4.9
المؤشر2.1.1.5:مناب الدين الداخلي من الدين العمومي	%	31.3	26	29.01	25	31	31	31
المؤشر 3.1.1.5: معدل مدة سداد الدين العمومي	سنة	6.9	6.77	6.36	7≤	7≤	7≤	7≤
المؤشر 4.1.1.5: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة	%	31	35	36.1	40≥	40≥	40≥	40≥

- **الهدف 2.1.5: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة**

تقديم الهدف: يرتبط تطوير السوق المحلية لسندات الدولة بالسعي إلى توفير التمويلات اللازمة لتغطية حاجيات الميزانية من موارد الاقتراض وتفادي قدر الإمكان اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، خاصة في ظل الظرفية المالية العالمية على إثر انتشار وباء فيروس كورونا المستجد وما ينتج عنها من شح للسيولة على مستوى الأسواق العالمية وارتفاع كبير لأسعار الفائدة.

مرجع الهدف:يتنزل هذا الهدف في إطار السعي لتنشيط السوق الداخلية لرقاع الخزينة والحد من المديونية الخارجية بهدف التقليص من مخاطر إعادة التمويل ومخاطر الصرف.

مبررات إعتماد المؤشرات: تم اعتماد هذه المؤشرات بالنظر لأهمية الدور الذي تضطلع به السوق المحلية لسندات الدولة في تدعيم تعبئة موارد الدولة،وعلى هذا الأساس تتمثل مؤشرات قيس أداء الهدف في:

المؤشر1: عدد المناقصات في السنة

تم اعتماد هذا المؤشر لأنه يبرز مدى إنتظام الإصدارات بالسوق الأولية لرقاع الخزينة وذلك مع محاولة إعتماد آجال سداد مختلفة تأخذ بعين الاعتبار تسديدات أقساط الدين العمومي.

المؤشر2: حجم التداول في السوق الثانوية

يمكن هذا المؤشر من إبراز مستوى سيولة السوق الثانوية لرقاع الخزينة وهو دليل على مدى تطورها.

جدول عدد 5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2.1.5 "تطوير السوق المحلية لسندات الدولة"

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر1.2.1.5: عدد المناقصات في السنة	مناقصة	28	25	36	**48**	**48**	**48**	**48**
المؤشر 2.2.1.5: حجم التداول في السوق الثانوية	%	25.46	24.18	15.52	**28**	**25**	**25**	**25**

- **الهدف 3.1.5: تحسين نسق تسوية النفقات على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع**

تجدر الإشارة إلى أنه تم تعديل الهدف3.1.5 ليصبح تحسين نسق تسوية النفقات على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع عوض عن تحسين تسوية النفقات على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع.

تقديم الهدف:

يعنىهذاالهدفبتحسينىنسقتسويةالسحوباتالمنجزةبعنوانالقروضالخارجيةالموظفةعلىمنظومة"أدب".

مرجع الهدف:يتنزل هذا الهدف في إطار تنفيذ المشاريع التنموية المرسمة في ميزانية الدولة وفي الميزان الاقتصادي ومخطط التنمية والتحكم في توازنات المالية العمومية.

مبررات إعتماد المؤشرات :تم اعتماد هذا المؤشر في إطار تنفيذ الأحكام الواردة بالقانون الأساسي للميزانية ويمكن من إبراز نسبة النفقات غير المدفوعة على منظومة "أدب" بعنوان قروض خارجية موظفة من جملة النفقات المنجزة ويتم قيس أداء الهدف بالمؤشر الموالي:

المؤشر1:نسبة النفقات المنجزة غير المسواة من النفقات المنجزة.

جدول عدد5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 3.1.5 " تحسين نسق تسوية النفقات على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع"

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر1.3.1.5: نسبة النفقات المنجزة غير المسواة من النفقات المنجزة	%	23	42	44.2	≥7	**≥20**	**≥20**	**≥20**

2.1. تقديم أنشطة البرنامج:

تتلخص تدخلات وأنشطة البرنامج لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر في:

جدول عدد6:

بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج الدين العمومي

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2021	التدخلات	الأنشطة	الإعتمادات
الهدف 1.1.5 تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي ومخاطره	**المؤشر 1.1.1.5:**معدل كلفة الدين العمومي	%4.5		التصرف في الدين وسيولة الخزينة وتأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة	1941.8
	المؤشر2.1.1.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي	%31	– تعزيز آليات تطوير السوق المالية الداخلية. –العمل على تنويع منتوجات الإصدارات الخاصة بالدين الداخلي.		
	المؤشر3.1.1.5: معدل مدة سداد الدين العمومي	7≤	–المباعدة بين أجال تسديد القروض الجديدة وإصدار قروض على الأسواق العالمية طويلة المدى إذا أمكن.		
	المؤشر4.1.1.5: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة	%40≥	– استعمال آليات التغطية لتثبيت نسب الفائدة العائمة.		
الهدف2.1.5 تطوير السوق المحلية لسندات الدولة	**المؤشر1.2.1.5:** عدد المناقصات في السنة	48 مناقصة	– تعزيز آليات تطوير السوق المالية الداخلية. – استكمال الأعمال المتعلقة بتحديث النظام المعلوماتي للتصرف في الدين وتوسعة مجاله الوظيفي ليشمل التصرف في الدين الداخلي.		
	المؤشر2.2.1.5: حجم التداول في السوق الثانوية	%25	–الحرص على تطبيق كراس الشروط الخاص بالمختصين في رقاع الخزينة.		

الهدف 3.1.5 تحسين نسق تسوية النفقات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع	**المؤشر 1.3.1.5:** نسبة النفقات المنجزة غير المساواة من النفقات المنجزة	≥20%	– العمل على حث منفذي المشاريع وآمري الصرف على تسوية هذه النفقات على منظومتي "سياد" و"أدب". وذلك طبقا لمنشور السيد وزير المالية المؤرخ في 20 سبتمبر 2008 ومراجعته عند الاقتضاء بما يتناسب مع مقتضيات القانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والعمل على إرساء منظومة "موظفة الخاصة بتأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة، والتنقيحات المزمع إدخالها على مجلة المحاسبة العمومية		

3. نفقات البرنامج:

1.3 ميزانية البرنامج:

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج الدين العمومي ما قدره 1941.8 أد لسنة 2021 أي بنسبة تطور بلغت 16.87 % مقارنة بسنة 2020 وتتوزع كما يلي:

جدول عدد7:

ميزانية برنامج الدين العمومي حسب طبيعة النفقة *

(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

	إنجازا ت 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	الفارق	النسبة %
. نفقات التأجير	1305	1 417	1 656	239	16,87%
. نفقات التسيير	222	269	268.8	0	
. نفقات التدخلات	9	0	0	0	
. نفقات الاستثمار	17	17	17	0	
. نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	
بقية النفقات	0	0	0	0	
المجموع	1553	1 703	1 941.8	239	16.87%

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومي

رسم بياني عدد2:

توزيع مشروع ميزانية برنامج الدين العمومي لسنة 2021 حسب طبيعة النفقة

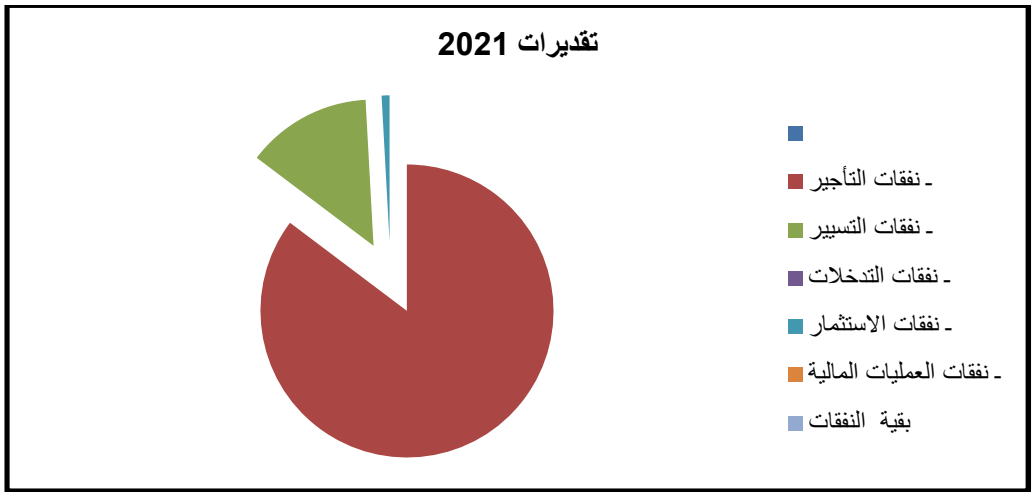

جدول عدد8:

ميزانية برنامج الدين العمومي حسب مآل النفقة
حسب "البرامج الفرعية والأنشطة"

الوحدة: ألف دينار

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2019	قانون المالية 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطور 2021-2020	
					المبلغ (2)-(1)	النسبة (%) (2)-(1)/ (1)
البرامج الفرعية المركزية	**الأنشطة المركزية**	-	1703	1941.8	238.8	14.02
برنامج فرعي 1	النشاط 1	-	1703	1941.8	238.8	14.02
مجموع البرنامج			1703	1941.8	238.8	14.02

1.2 إطار النفقات متوسط المدى 2021-2023 لبرنامج الدين العمومي:

قدرت نفقات برنامج الدين العمومي لسنوات 2021 و2022 و2023 على التوالي بـ 1941.8 أد و1972.9 أد و 2030.2أد أي بنسب تطور تقدر بـ14.02%

جدول عدد9:

إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) لبرنامج الدين العمومي

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازا ت 2017	إنجازا ت 2018	إنجازا ت 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022(*)	تقديرات 2023(*)
. نفقات التأجير	-	1 149	1305	1 417	1 656	1678	1726
. نفقات التسيير	-	177	222	269	268,8	276,9	285,2
. نفقات التدخلات	-	0	9	0	0	0	0
. نفقات الاستثمار	-	54	17	17	17	18	19
. نفقات العمليات المالية	-	0	0	0	0	0	0
بقية النفقات	-	0	0	0	0	0	0
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1 319	1 380	1553	1 703	1 941,8	1 972,9	2 030,2
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1 319	1 380	1553	1 703	1 941,8	1 972,9	2 030,2

تقديم البرامج العملياتية للمهمة

جزء التنمية والإستثمار والتعاون الدولي

برنامج التوازنات الجملية

والإحصاء

برنامج التوازنات الجملية والإحصاء

رئيس البرنامج: السيد علية بالشيخ مدير عام التقديرات
تاريخ التعيين: 05 أكتوبر2020

1-تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

يعنى برنامج التوازنات الجملية والإحصاء بجانب هام من مشمولات المهمة باعتبار دورها الأفقي في بلورة منوال التنمية لا سيّما فيما يتعلق بضبط التقديرات ورسم التوازنات الجملية والمساهمة في إعداد الإصلاحات الهيكلية وضبط السياسات الاقتصادية والمالية.

يضمّ هذا البرنامج الإدارة العامة للتقديرات والإدارة العامة لتمويل الاقتصاد ومتابعة القطاع المالي والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية والمعهد الوطني للإحصاء.

وقد تم ضبط إستراتيجية البرنامج بالنسبة لسنة 2021 على ضوء التوجهات العامة للسياسات التنموية والأهداف المعلن عنها ضمن برنامج الحكومة، وتتمحور إستراتيجية البرنامج بالأساس حول:

إعداد وثيقة الميزان الاقتصادي والمتضمنة لتقديرات منوال النمو ومضمون السياسات الكلية والإصلاحات على المدى القصير،

إعداد مذكرات متابعة وتحليل للوضع الاقتصادي والإشكاليات الراهنة على المستويين الاقتصادي والمالي،

المساهمة في إعداد المخطط الخماسي للتنمية 2021-2025،

إثراء الدراسات والبحوث في مجالات القدرة التنافسية والتنمية الاقتصادية والإجتماعية فضلا عن تقييم أثر السياسات العمومية من قبل المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية،

تطوير المنظومة الإحصائية وتعزيز الدور المحوري للمعهد الوطني للإحصاء في إنتاج وتطوير جودة الإحصائيات ونشرها بما يتوافق مع الحاجيات الجديدة وأفضل الممارسات المعمول بها.

ويضمّ برنامج التوازنات الجملية والإحصاء برنامج فرعي وحيد: التقديرات والسياسات الاقتصادية والمالية.

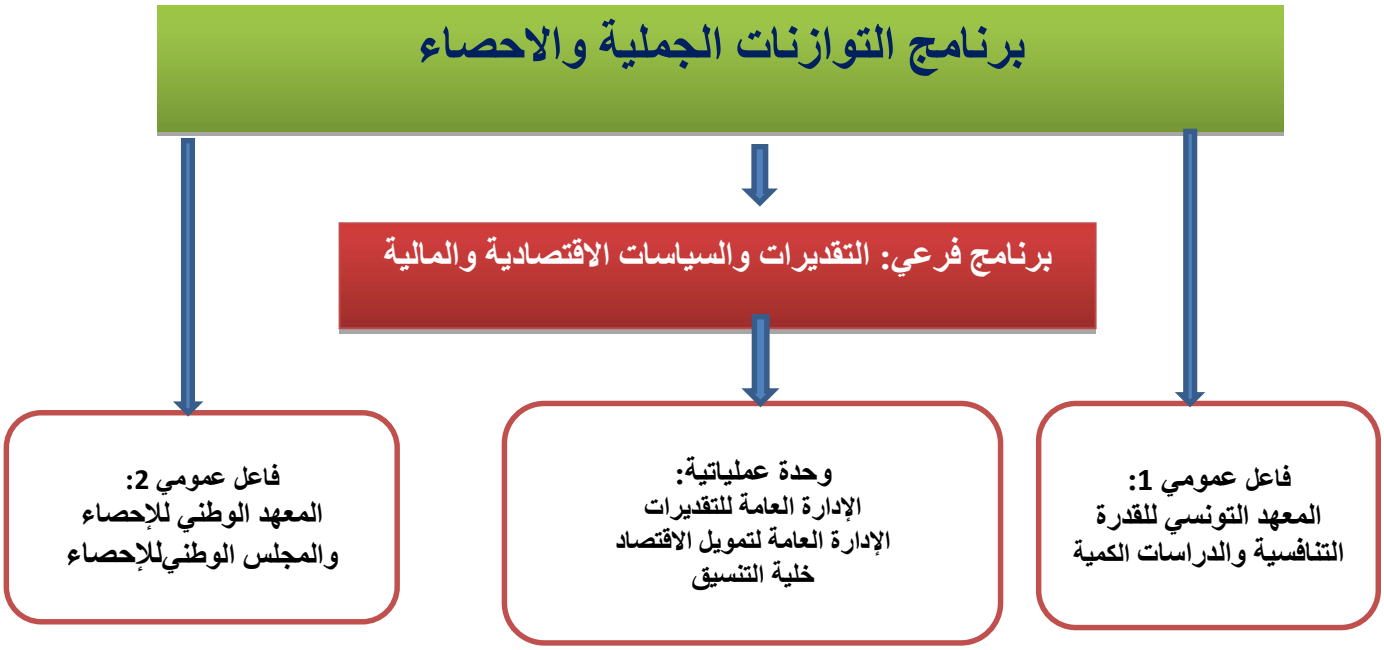

2-أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج

ويتكّون المحور الاستراتيجي لبرنامج التوازنات الجملية والاحصاء من أربعة أهداف استراتيجية تتمثل في تطوير منظومة التقديرات والتحاليل الاقتصادية والمالية وتطوير قدرات الإنتاج الاحصائي وتحسين جودته والمتعلقة أساسا بإعداد الاستراتيجيات التنموية ومخططات التنمية والميزان الاقتصادي والتحاليل الظرفية وذلك بالتنسيق مع مختلف المتدخلين. كما يرمي البرنامج إلى تطوير الدراسات والتحاليل لدعم القرار العمومي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بالعلاقة مع التوجهات العامة للدولة وتوفير السند لاتخاذ الإجراءات المناسبة. وبالتوازي يشمل البرنامج تدعيم إنتاج ونشر الإحصائيات بغرض توفير المعطيات الموثوقة والمحيّنة للأعوان الاقتصاديين طبقا للمعايير الدولية المتعارف عليها.

2-1- تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

❖ الهدف الاستراتيجي1: تطوير منظومة التقديرات والتحاليل والدراسات الاقتصادية

- **تقديم الهدف:** تطوير منظومة التقديرات والتحاليل الاقتصادية والسياسات المالية مع تحسين إعداد الميزان الاقتصادي والتحاليل الظرفية والمتابعة والتقييم.
- **مرجع الهدف:** الإدارة العامة للتقديرات والإدارة العامة لتمويل الاقتصاد ومتابعة القطاع المالي وخلية التنسيق.
- **مبررات اعتماد المؤشرات:** قيس حجم الأعمال الدورية المنجزة في مجالات إعداد التقديرات والتحاليل المتعلقة بالميزان الاقتصادي وتدقيق متابعة الوضع الاقتصادي وتقييمه وكذلك متابعة تنفيذ مخطط التنمية.

جدول عدد 5:
الجدول الزمني لمؤشرات الهدف1-1-1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 1-1-1: عدد الوثائق المنتجة بصفة دورية	**العدد**	7	8	9	7	9	10	10

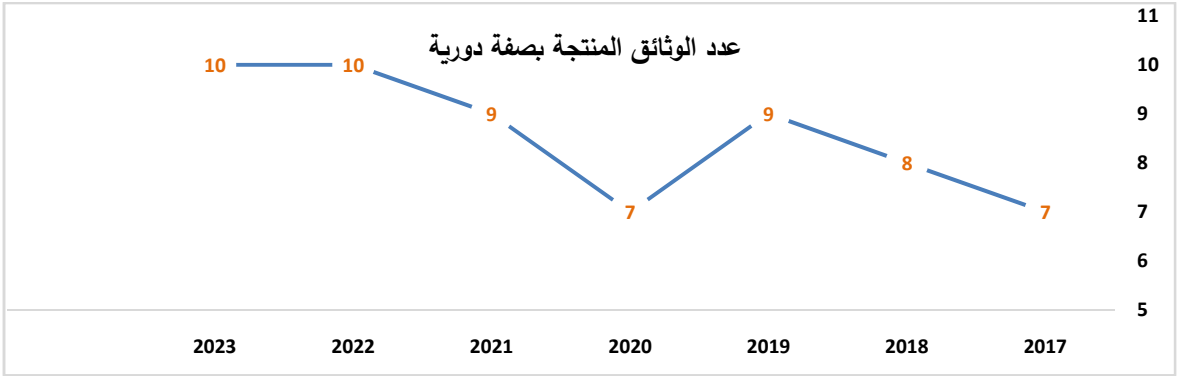

❖ **الهدف الاستراتيجي2: النجاعة في دعم القرار العمومي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي:**

- **تقديم الهدف:** دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من خلال إنجاز الدراسات والتحاليل المندرجة ضمن التوجهات العامة للدولة والمستجيبة لمشاغل التنمية في القطاعين العام والخاص
- **مرجع الهدف:** المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية،
- **مبررات اعتماد المؤشرات:**عدد الدراسات المنجزة ونوعيتها تساهم في إنارة صانعي القرار وتوفير السند لاتخاذ الإجراءات المناسبة بالإضافة إلى ضرورة تبليغ نتائجها إلى المعنيين وتطوير جودتها من خلال الرقي بالموارد البشرية وتحسين مناخ العمل.

جدول عدد 5:
الجدول الزمني لمؤشرات الهدف

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
عدد الدراسات(*)	العدد	20	26	23	20	20	22	22
النفاذ إلى موقع المعهد	العدد	17100	16200	15800	16000	17000	18000	19000
التكوين وتنمية الكفاءات	معدل أيام النشاط	6.0	8.6	13.5	10	10	10	10

(*) يتم احتساب الدراسات التي لها قيمة علمية مرضية والقابلة إلى أن تساهم في دعم القرار
(**) يتم احتساب عدد الأنشطة الإعلامية والاتصالية والتشاركية الأخرى

❖ الهدف الاستراتيجي 3: تدعيم الركائز الأساسية للعمل الاحصائي

- **تقديم الهدف:** إنجاز المسوحات المبرمجة والنهوض بالإحصائيات الجهوية: يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى التزام المعهد بإنجاز البرنامج السنوي للمسوحات وذلك في إطار تحسين الجودة وطرق وأساليب العمل الإحصائي خاصة على مستوى الجهات.
- **مرجع الهدف:** المعهد الوطني للإحصاء.
- **مبررات اعتماد المؤشرات:** قيس مدى إنجاز برنامج عمل المعهد.

جدول عدد 5:
الجدول الزمني لمؤشرات الهدف

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 1-1-2: انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة	نسبة	86	88	90	100	100	100	100

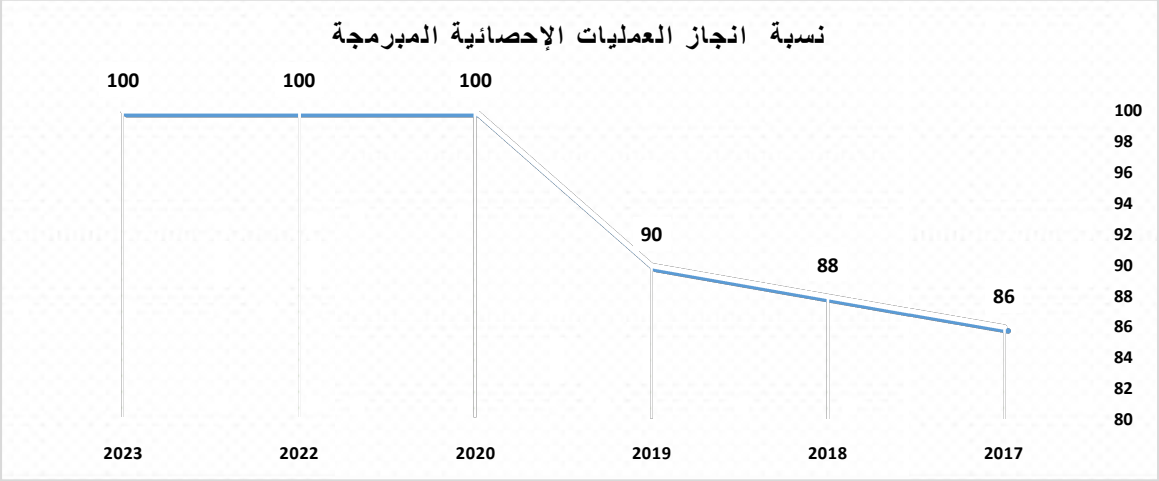

❖ الهدف الاستراتيجي 4: تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة

- **تقديم الهدف:** العمل على تحسين جودة المعلومة الإحصائية واستغلالها.
- **مرجع الهدف:** المعهد الوطني للإحصاء.
- **مبررات اعتماد المؤشرات:** لقياس مدى إحترام روزنامة النشر وتطوير المؤهلات البشرية.

جدول عدد 5:
الجدول الزمني لمؤشرات الهدف

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 1-2-2: احترام روزنامة النشر	نسبة	48.7	49.2	55.8	100	100	100	100
المؤشر 2-2-2: الدورات التكوينية المنجزة:	عدد	62	39	38	50	60	65	67

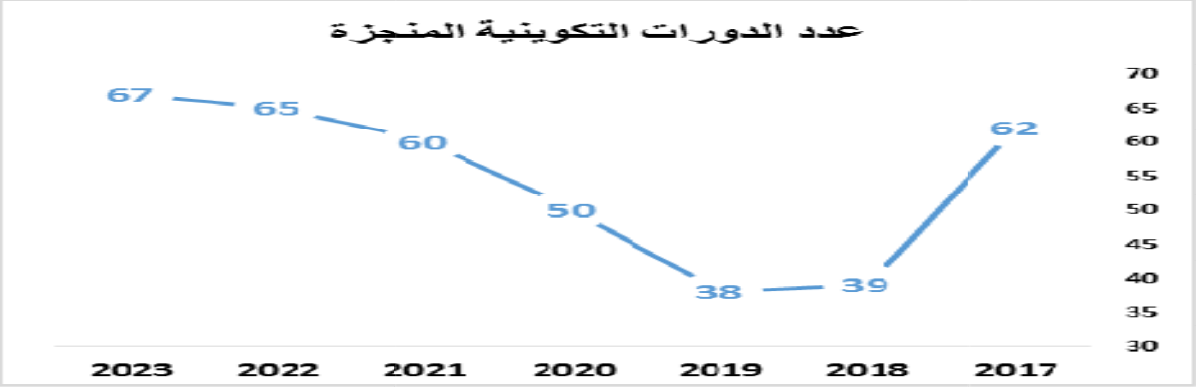

2-2- تقديم أنشطة البرنامج

يحوصل الجدول التالي مختلف الأنشطة التي تساهم في تحقيق القيمة المنشودة للمؤشرات لسنة 2021 مع بيان تأثيرها المالي.

جدول عدد 6:
بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج التوازنات الجملية والإحصاء

بحساب الألف دينار

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
التوازنات الجملية والاحصاء	تطوير منظومة التقديرات والتحاليل الاقتصادية	عدد وثائق المنتجة بصفة دورية:9	إعداد الوثائق التالية : ✓ وثيقة الظرف الإقتصادي الوطني والعالمي، ✓ الوثيقة الإطارية للتقديرات الأولية لمنوال النمو (جويلية)، ✓ مشروع الميزان الإقتصادي الأولي (جويلية)، ✓ مشروع الميزان الإقتصادي النهائي (أكتوبر)، ✓ مذكرات تحليلية (الاقتصاد الكلي، تمويل الاقتصاد، متابعة القطاع المالي،تنفيذ ميزانية الدولة)	- ضبط التقديرات الكلية ومضمون السياسات الاقتصادية المتعلقة بمخطط التنمية والميزان الاقتصادي - إنجاز التحاليل والدراسات المتعلقة بتمويل الاقتصاد ومتابعة القطاع المالي	642
	النجاعة في دعم القرار العمومي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي	1-عدد الدراسات :20	- إنجاز الدراسات التالية : ✓ مناخ الأعمال وتنافسية المؤسسة ✓ الاقتصاد الريعي ✓ القدرة الشرائية ✓ بناء نموذج متكامل لإعداد سيناريوهات تتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية ✓ التنمية الجهوية ✓ دراسات بالتعاون مع الهياكل الوطنية والدولية ✓ إنجاز مذكرات وتحاليل ومساهمات في مواضيع مختلفة تبعا للمستجدات الطارئة على الساحة الوطنية والدولية أو التي تطرح على	- إنجاز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية وتقارير التنافسية	5805

		المعهد حسب الطلب - إنجاز الأعمال الدورية التالية: ✓ لوحة قيادة شهرية حول الظرف الاقتصادي ✓ لوحة قيادة نصف سنوية حول القدرة التنافسية ✓ متابعة الإنتاجية والدراسات القطاعية كل ثلاثية			
		- تطوير موقع واب المعهد، - تنويع منتوجات المعهد ووضعها بالموقع،	2-النفاذ إلى موقع المعهد: 17 ألف زيارة		
		- إنجاز عمليات تكوين وتأهيل، - المشاركة في الندوات والملتقيات الدراسية،	3-التكوين وتنمية الكفاءات:10يوم /للإطار		
	تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة	- توفير كل المستلزمات المادية والبشرية لإنجاز المسوحات، -إعداد الملفات الفنية لمختلف المسوحات، - إنجاز عمليات تكوين خصوصية تتعلق بالعمل الميداني والعمل المكتبي، - إنجاز عمليات المعالجة الإحصائية للبحوث، - نشر النتائج ووضعها على ذمة المستعملين، - إستغلال المصادر الإدارية والتنسيق مع الشركاء في هذا الإطار	انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة:100%	إنتاج الإحصائيات الوطنية ونشرها وتحسين جودتها	38397

		احترام رزنامة النشر:100%	- إنجاز الأشغال الميدانية في أجالها والقيام بالمعالجة الإحصائية حسب برنامج العمل والجذاذات الفنية للمسح، - التنسيق بين كل المتدخلين بالمعهد للإيفاء بالتعهدات		
		الدورات التكوينية المنجزة:60	- إعداد البرنامج السنوي للتكوين بالتنسيق مع الإدارات المعنية وتنفيذه، - توفير الموارد المادية والبشرية الضرورية لتنفيذ البرنامج، - تقييم البرنامج وتعديله عند الإقتضاء		

3-نفقات البرنامج

1.3 ميزانية البرنامج

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج التوازنات الجملية والاحصاء لسنة 2021 في حدود **44844** أد وتتوزع كما يلي:

جدول عدد 7:
ميزانية برنامج التوازنات الجملية والإحصاء حسب طبيعة النفقة*
(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	الفارق	النسبة (%)
نفقات التأجير	26380	28976	30603	1627	5,6%
نفقات التسيير	2392	2784	3465	681	24,5%
نفقات التدخلات	6491	11166	10776	-390	-3,5%
نفقات الاستثمار	-	-	-	-	-
نفقات العمليات المالية					-
بقية النفقات	-	-	-	-	-
المجموع	35263	42926	44844	1918	4,5%

* دون اعتبار الموارد المالية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 8
ميزانية برنامج التوازنات الجملية والاحصاء حسب مآل النفقة
"حسب البرامج الفرعية والأنشطة"

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2019	قانون المالية 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطور 2021-2020	
					المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (1)/(1)-(2)
البرامج الفرعية المركزية: التقديرات والسياسات الاقتصادية والمالية	**النشاط1:** ضبط التقديرات الكلية ومضمون السياسات الاقتصادية المتعلقة بمخطط التنمية والميزان الاقتصادي	534	297	335	38	12.8%
	النشاط2: انجاز التحاليل والدراسات المتعلقة بتمويل الاقتصاد ومتابعة القطاع المالي	0	280	307	27	9.6%

	النشاط3: انتاج الاحصائيات الوطنية ونشرها وتحسين جودتها	29353	36154	38397	2243	6.2%
	النشاط4: انجاز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية وتقارير التنافسية	5377	6195	5805	-390	-6.3%
مجموع البرنامج		**35263**	**42926**	**44844**	**1918**	**4.5%**

الوحدة: ألف دينار

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2020- 2023 لبرنامج التوازنات الجملية والإحصاء :

جدول عدد 9:

إطار النفقات متوسط المدى 2020- 2023 لبرنامج التوازنات الجملية والإحصاء:
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2017	إنجازات 2018	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023
نفقات التأجير	21935	24 074	26380	28976	30603	31 953	32 698
نفقات التسيير	2981	2 341	2392	2784	3465	3 717	3 838
نفقات التدخلات	7433	4120	6491	11166	10776	12851	13344
نفقات الاستثمار	-	-	-	-	-	-	-
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-	-	-
بقية النفقات	-	-	-	-	-	-	-
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية	**32349**	**30 535**	**35263**	**42926**	**44844**	**48521**	**49880**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية	**33094**	**31 432**	**35963**	**43482**	**45215**	**48721**	**50020**

برنامج دعم
التنميةالجهوية والقطاعية

برنامج دعم التنمية الجهوية والقطاعية

رئيس البرنامج: **السيد رئيس الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية**

تاريخ التعيين: 01 مارس2020

1-تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

يعتبر دعم التنمية القطاعية والجهوية ركيزة من الركائز الأساسية لعمل الوزارة حيث تشكل محورا أساسيا في تحديد مشمولاتها، باعتبار أن وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار(محور التنمية) تضطلع بمهمة التنسيق بين مختلف المتدخلين على المستوى الوطني والجهوي نظرا لدورها الأفقي ، وعلى هذا الأساس تم ضبط برنامج دعم التنمية الجهوية والقطاعية الذي يضم كل من الإدارة العامة للبرامج الجهوية الخصوصية ودعم التنمية المحلية والإدارة العامة لسياسات التنمية الجهوية والإدارة العامة للبرمجة والمصادقة ومتابعة إنجاز المشاريع العمومية والإدارة العامة للبنية الأساسية والإدارة العامة لقطاعات الإنتاج والإدارة العامة لتنمية الرأسمال البشري، علاوة على المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية بكل من الشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب.

ويهدف برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية بالأساس إلى:

1. تطوير عملية التخطيط والتقييم والمتابعة،
2. التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع التي سيتم إدراجها بميزانية الدولة

3. المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص،
4. متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية والأجندة الإفريقية 2063.

وعلى هذا الأساس تم تحديد برنامج فرعي واحد لبرنامج دعم التنمية الجهوية والقطاعية يتضمن 5 أهداف و6 أنشطة حدد لها 9 مؤشرات لقيس الأداء.

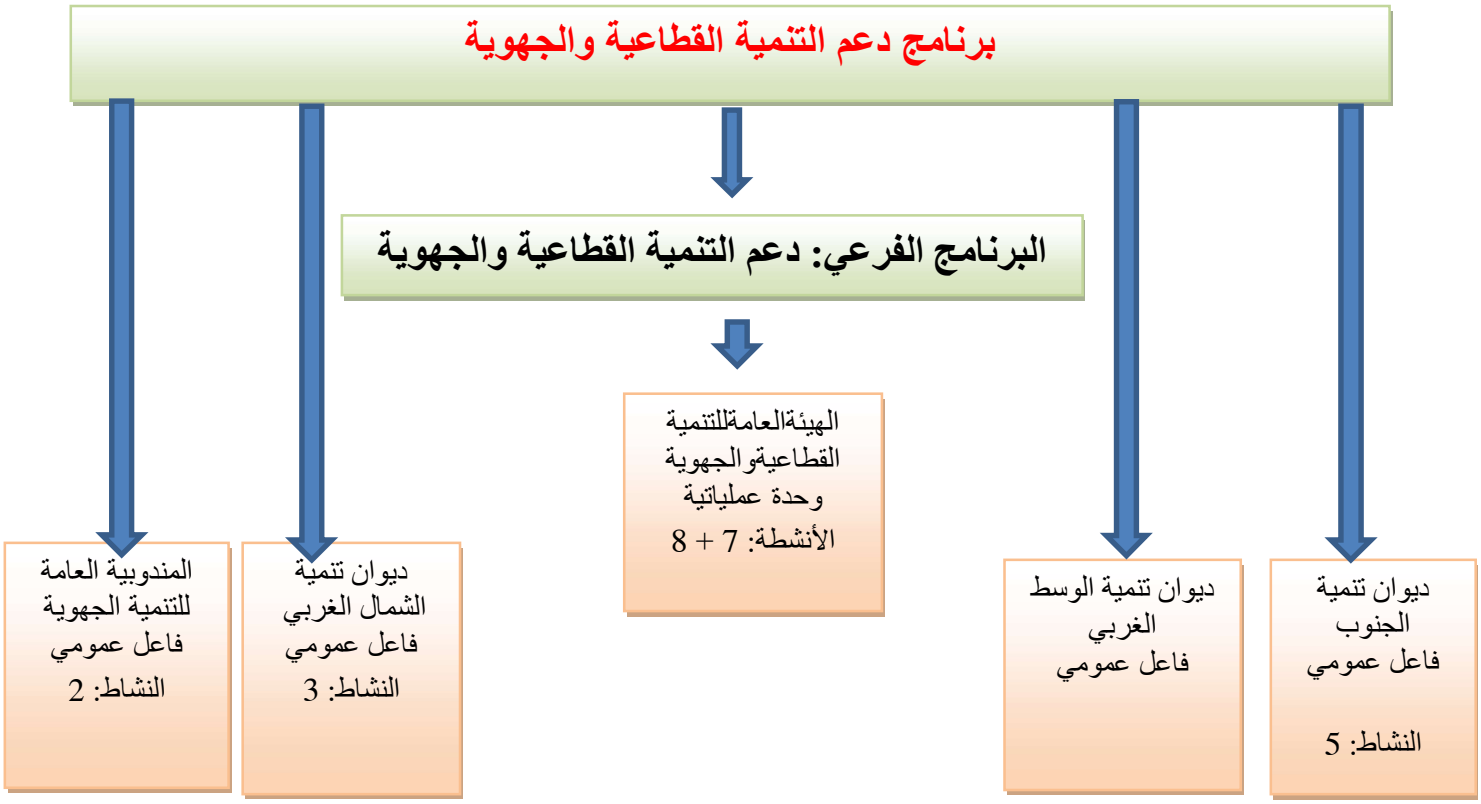

يهدف برنامج دعم التنمية الجهوية والقطاعية إلى:

- برمجة مشاريع تهدف لتحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص عبر فتح الاعتمادات لفائدة المجالس الجهوية ضمن البرنامج الجهوي للتنمية،
- بعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بالمعتمديات المشمولة ببرنامج التنمية المندمجة (PDI) وبرنامج التنمية الحضرية المتكاملة،
- مساندة الاستثمار القطاعي والجهوي من خلال تقديم المساعدة الفنية لمختلف المتدخلين العموميين والخواص على المستوى الوطني والجهوي بما يسهم في تنشيط التنمية والتي تتضمن بالخصوص متابعة انجاز الدراسات القطاعية والإستراتيجية ووضع نتائجها على

ذمة طالبيها والتنسيق مع مختلف المتدخلين على المستوى القطاعي لدفع الاستثمار وتنظيم الندوات والتظاهرات والورشات وإعداد محامل للتسويق الجهوي وعقد اتفاقيات تعاون ضمن آلية التعاون الدولي اللامركزي،

- قيادة عملية التخطيط على المستوى المحلي والجهوي والوطني وتطوير تقنيات التخطيط،
- متابعة تنفيذ مخطط التنمية والمشاريع العمومية،
- المساهمة في تطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية،
- ضبط مناهج إعداد الاستراتيجيات التنموية وتركيز المتابعة الدورية للوضع الاقتصادي والاجتماعي بالجهات، علاوة على التحليل الموضوعي للإشكاليات المعترضة وللآفاق والإمكانيات المتوفرة لدعم التنمية القطاعية والجهوية،
- تفعيل الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية،
- متابعة تنفيذ الالتزامات الوطنية لتجسيم أهداف التنمية المستدامة Agenda 2030 ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية.

2-أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

الأهداف	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة العملياتية
1- إعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	- إعداد الرؤية الإستراتيجية - صياغة وثيقة المخطط	الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية
2- التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع التي سيتم ادراجها بميزانية الدولة	-إعداد قائمة المشاريع المصادق عليها من طرف اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية	الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية
3- المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص	-إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية -عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن البرامج الخصوصية للتنمية -عدد المشاريع الخاصة المنجزة -عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها	الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية

البرامج	الأهداف	علاقة الهدف باستراتيجيةالبرنامج
دعم التنمية	إعداد مخطط التنمية الاقتصادية	تجسيم الدور الأفقي لمهام الوزارة والهياكل الراجعة لها بالنظر في المسار الاستشرافي

الجهوية والقطاعية:	والاجتماعية ومتابعة تنفيذه	والتنموي ومتابعة تنفيذ المخطط القطاعي والجهوي من خلال تقييم انجاز المشاريع التي تم إقرارها بالمخطط واقتراح الحلول والتدابير الممكنة للتسريع في تنفيذ المشاريع والبرامج ذات المردودية العالية ومشاريع البنية التحتية التي تساهم في دفع التنمية.
	التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع التي سيتم ادراجها بميزانية الدولة	مواصلة تفعيل وتعميم الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية بصفة تشاركية مع مختلف المتدخلين والذي يهدف الى تصويب الاعتمادات المرصودة بالعنوان الثاني لميزانية الدولة لإعطاء الأولوية لمشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية الجاهزة للتنفيذ وذات المردودية الاقتصادية والاجتماعية.
	المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص	تساهم المشاريع الخصوصية للتنمية (PRD+PDI) في تعزيز مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية ودعم التشغيل بمناطق التدخل.

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج:

❖ الهدف 1 إعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذه

- **تقديم الهدف:** تجسيم الدور الأفقي لمهام الوزارة والهياكل الراجعة لها بالنظر في المسار الاستشرافي والتنموي ومتابعة تنفيذ المخطط القطاعي والجهوي من خلال تقييم انجاز المشاريع التي تم إقرارها بالمخطط واقتراح الحلول والتدابير الممكنة للتسريع في تنفيذ المشاريع والبرامج ذات المردودية العالية ومشاريع البنية التحتية التي تساهم في دفع التنمية.
- **مرجع الهدف:**مهام الوزارة
- **مبررات اعتماد المؤشرات:** يقتضي إعداد المخطط التنموي اعتماد مقاربة تشاركية أفقيا وعموديا. وتتم حوصلة مختلف الأشغال القطاعية والجهوية في إطار وثيقة موحدة. كما ينبغي الحرص على ضمان تنفيذ المشاريع في آجالها من خلال تحقيق أكبر نسبة استهلاك فعلي للاعتمادات لبلوغ الأهداف المرسومة بالمخطط.

جدول عدد 5:
الجدول الزمني لمؤشرات الهدف

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
- إعداد الرؤية الاستراتيجية 2030	عدد	–	–	–	–	1	–	–
- صياغة وثيقة المخطط	عدد	–	–	–	–	1	–	–
- متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط	تقرير	1	1	1	1	1	1	1
تقرير وطني حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة	تقرير				1	1	1	1

❖ الهدف 2 التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع المدرجة بميزانية الدولة:

-**تقديم الهدف:** تحسين مردودية الاستثمارات العمومية من خلال حسن انتقاء المشاريع من القطاعات قبل إدراجها بالميزانية باعتماد درجة التقدم في الدراسات والتصفية العقارية

-**مرجع الهدف:** الأمر الحكومي عدد 394 لسنة 2017 مؤرخ في 29 مارس 2017 المتعلق بإحداث إطار موحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية

-**مبررات اعتماد المؤشرات:** قائمة المشاريع التي وافقت عليها اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية وإحالتها لرئاسة الحكومة ووزارة المالية.

جدول عدد 5:
الجدول الزمني لمؤشرات الهدف

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	انجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية	قائمة	1	1	1	1	1	1	1

❖ الهدف 3 المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص:

-**تقديم الهدف:** برمجة مشاريع ضمن البرامج الخصوصية لدفع التنمية بالجهات.

-**مرجع الهدف:** مشمولات الوزارة.

-**مبررات اعتماد المؤشرات:** مساهمة مختلف البرامج والمشاريع الجهوية في تحسين مؤشرات البنية الأساسية والبشرية.

جدول عدد 5:
الجدول الزمني لمؤشرات الهدف

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	انجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
- إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية	تقرير	1	1	1	1	1	1	1
- عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن البرامج الخصوصية للتنمية	عدد	688	1368	1400	1650	1820	1820	-
- عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق	عدد	4404	3396	2246	2400	3000	3400	4000
- عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها	عدد	644	595	630	660	685	690	690

2.2 تقديم أنشطة البرنامج

جدول عدد 6:

بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج دعم التنمية الجهوية والقطاعية

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2021		التدخلات	الأنشطة	الاعتمادات م د
دعم التنمية الجهوية والقطاعية	**الهدف** 1: إعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	إعداد الرؤية الاستراتيجية 2030	1	- صياغة وثيقة أولية على مستوى الوزارة وعرضها للنقاش والإثراء على كل الأطراف في إطار جلسات وملتقيات - صياغة الوثيقة النهائية وعرضها على الحكومة وتنظيم ملتقى وطني حولها.	- تخطيط التنمية	0.460
		صياغة وثيقة المخطط	1			
		عدد تقارير متابعة المشاريع المدرجة بالمخطط	1	- مراسلة مختلف الوزارات والمجالس الجهوية لإعداد تقارير المتابعة طبقا لمنوال يعد في الغرض - عقد جلسات عمل - حوصلة التقارير القطاعية والجهوية وإعداد تقرير تأليفي	-متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج العمومية	0.561

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2021		التدخلات	الأنشطة	الاعتمادات م د
		إعداد تقرير وطني حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة	1	– وضع قاعدة بيانات، – تصنيف أهداف التنمية المستدامة حسب الأولويات، – – تكوين فرق عمل حسب الأهداف، – – صياغة التقرير الوطني،		
	الهدف 2: التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع المدرجة بميزانية الدولة	إعداد قائمة المشاريع المصادق عليها من طرف اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية	1	– عقد اجتماعات اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية ودراسة كل المشاريع المقترحة للإدراج بميزانية الدولة والمؤسسات العمومية	–إدارة وتقييم الاستثمارات العمومية	0.641
	الهدف3: المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص	إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية	1	– عقد جلسات مع مختلف الهياكل المتدخلة – احداث مشاريع فردية منتجة في إطار برنامج التنمية المندمجة – فتح الاعتمادات للمؤسسات المالية المتصرفة في إطار اعتماد الانطلاق – إعداد دراسات جدوى لفائدة الباعثين	–إدارة وتمويل البرنامج الجهوي للتنمية –إدارة وتمويل برنامج التنمية المندمجة –مساندة التنمية الجهوية والمحلية	603.847 73.276 11.914
		عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن البرامج الخصوصية للتنمية	1820			
		عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق	3000			
		عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها	685			

3-نفقات البرنامج

1.3- ميزانية البرنامج

تبلغ نفقات برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية لسنة 2021 في حدود 699 690 أد تعهدا ودفعا مقابل614 689 أد تعهدا ودفعا سنة 2020 وتتوزع كما يلي:

جدول عدد 7:

ميزانية برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية حسب طبيعة النفقة*

الوحدة : ألف دينار

البيان	انجازات 2019	قانون المالية 2020 دفع	تقديرات 2021	الفارق	% النسبة
نفقات التأجير	17 315	18 579	19 340	761	4,10%
نفقات التسيير	1 666	1 696	1 350	- 346	-20,40%
نفقات التدخلات	692 954	669 339	670009	670	%0,1
نفقات الإستثمار					
نفقات العمليات المالية					
بقية النفقات					
المجموع	**711 936**	**689 614**	**690 699**	**1085**	**0,2%**

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 2

توزيع مشروع ميزانية برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية لسنة 2021حسب طبيعة النفقة

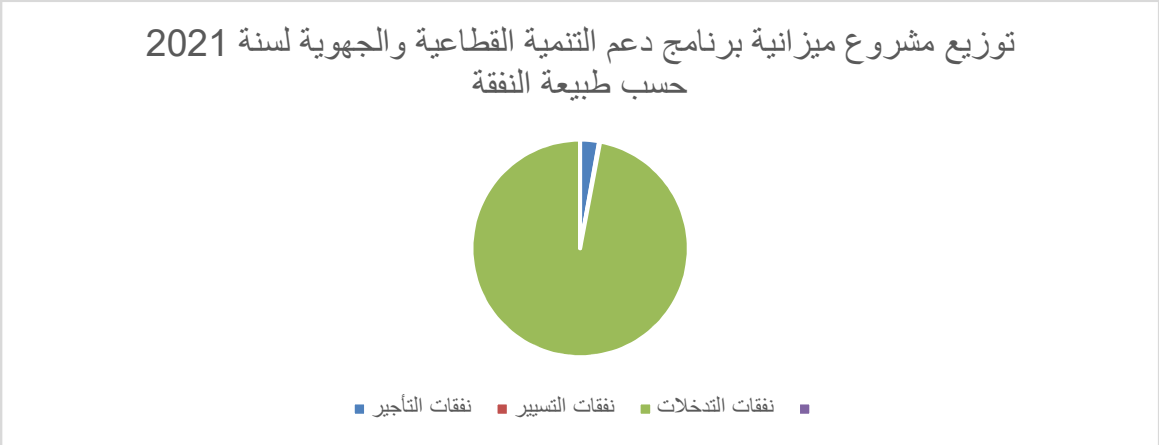

جدول عدد 8

ميزانية برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية حسب مآل النفقة

"حسب البرامج الفرعية والأنشطة"

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2019	قانون المالية 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطور 2021-2020	
					المبلغ (2)-(1)	النسبة (%) (1)/(1)-(2)
البرامج الفرعية المركزية: دعم التنمية القطاعية والجهوية	**النشاط1**:تخطيط التنمية	1 555	430	460	30	7,0%
	النشاط2: متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج العمومية	397	524	561	37	7,0%
	النشاط3: إدارة وتقييم الاستثمارات العمومية	0	599	641	42	7,0%
	النشاط4: إدارة وتمويل البرنامج الجهوي للتنمية	645 567	603 178	603 847	669	0,1%
	النشاط5:إدارة وتمويل برنامج التنمية المندمجة	53 048	73 276	73 276	0	0,0%
	النشاط6:مساندة التنمية الجهوية والمحلية	11 368	11 607	11 914	369	3,2%
مجموع البرنامج		711 936	689 614	690 699	1085	0,2%

2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2021-2023 لبرنامج دعم التنمية الجهوية والقطاعية:

نص منشور السيد رئيس الحكومة عدد 16 بتاريخ 14 ماي 2020 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2021 والتي تمثل السنة الثانية لتطبيق القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019، على ضرورة تقديم مشروع الميزانية باعتماد برمجة تمتد على ثلاث سنوات للفترة 2021-2023 حسب البرامج وذلك بتحيين الإطار متوسط المدى 2020-2022 وإعطاء الأولوية للنفقات الإلزامية والتعهدات السابقة والمشاريع المتواصلة والقرارات والإجراءات الحكومية المعلن عنها.

وإستنادا إلى المهام المناطة بعهدة الإدارات والمؤسسات تحت الإشراف المعنية ببرنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية، تم ضبط مشروع إطار النفقات متوسط المدى للفترة 2021-2023 بتوخي المنهجية التالية:

➢ نفقات التأجير

- التقيد بعدم إقرار إنتدابات جديدة بعنوان سنة 2021 مع اقتراح تدعيم مختلف الإدارات المعنية بالبرنامج عبر الترخيص في اعتماد آليتي الإلحاق والتعاقد وذلك لتجاوز النقص الكبير المسجل على مستوى الموارد البشرية في بعض الإختصاصات ذات الأولوية باعتبار عدم القيام بانتدابات جديدة منذ سنوات وحتى يتسنى تحقيق الأهداف المرجوة،
- السعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة مع توفير الدورات التكوينية اللازمة،
- الأخذ بعين الاعتبار للانعكاس المالي لتطور الحياة المهنية للأعوان ولبرنامج الترقيات السنوية والتسميات في الخطط الوظيفية مع الالتزام بتفعيل برنامج ترقيات سنة 2020 في سنة 2021 وتأجيل برنامج ترقيات سنة 2021 إلى سنة 2022
- اقتراح إنتدابات جديدة بداية من سنة 2022 تستجيب للنقص المسجل على مستوى الموارد البشرية في بعض المهام والاختصاصات ذات الأولوية القصوى.

➢ نفقات التسيير

- الحرص على التقيد بمقتضيات المنشور عدد 16 بتاريخ 14 ماي 2020 وذلك بمزيد التحكم في نفقات التسيير وترشيدها وإحكام توزيعها على ألا تتجاوز نسبة التطور 3% مع الأخذ بعين الاعتبار الإنجازات الفعلية لميزانية سنة 2019 وتوقعات تنفيذ ميزانية سنة 2020
- برمجة الحاجيات الفعلية للوزارة والمؤسسات تحت الإشراف المعنية ببرنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية وضمان تغطية النفقات المترتبة عن نشاطها بالأخذ بعين الاعتبار التوجهات المتعلقة بترشيد استهلاك الطاقة وإحكام التصرف في أسطول السيارات.
- وفي هذا الإطار ستشهد نفقات التسيير بالنسبة لبرنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية تراجعا هاما مقارنة بالسنوات الفارطة ويعود ذلك إلى الاستغناء عن دفع معاليم الكراء بالنسبة للمندوبية العامة للتنمية الجهوية وذلك بعد انتقالها إلى مقر جديد تابع لأملاك الدولة (كان مخصصا لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي).

➢ نفقات التدخلات

✓ **الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية**

- **مواصلة توطين الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية:** يعتبر الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية من أهم الإصلاحات التي تم أحداثها في سبيل تطوير التصرف في نفقات الاستثمار وانتقاء المشاريع للرفع في نسب الاعتمادات المبرمجة وضمان الشروط الأساسية للتقدم في انجاز المشاريع.

وقد شمل الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية منذ إحداثه مختلف الوزارات واهم المؤسسات العمومية ويتم توطينه تدريجيا ليغطي كافة المؤسسات والجماعات المحلية كما سيتم خلال الفترة المقبلة الشروع في تطبيق منظومة "ترتيب" التي تم تطويرها بالتعاون مع كافة المتدخلين ليتسنى ترتيب المشاريع المرشحة للإدراج بميزانية الدولة والمؤسسات حسب الأفضلية بما سيمكن من تصويب الاستثمارات العمومية وتوجيها نحو المشاريع ذات المردودية الاجتماعية والاقتصادية الأفضل.

وتجدر الإشارة الى انه تم تصنيف منظومة "ترتيب" ضمن أفضل المشاريع التي قام البنك الدولي بدعمها خلال سنة 2019 وقد طلبت بعض الدول وخاصة الافريقية الاستفادة من التجربة التونسية في المجال.

- **دعم التخطيط الوطني:** ستتميز سنة 2021 بإعداد الرؤية المستقبلية تونس 2030 والمخطط الخماسي للتنمية 2021-2025
- **دعم التخطيط الجهوي:** الشروع في اعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الجهوية باعتماد المقاربة التشاركية الكلية والتي ستكون اول دراسة من نوعها في مجال التنمية الجهوية
- **وضع استراتيجية لتنمية المناطق الحدودية:** تتميز المناطق الحدودية بنسب فقر وبطالة مرتفعة مقارنة بالنسب الوطنية كما تشهد هذه المناطق تراجعا هاما في نسب النمو الديموغرافي نتيجة النزوح بما من شأنه أن يمثل تهديدا للأمن القومي. وتعتبر المناطق الحدودية فضاء هاما للتبادل والتجارة البينية وجب توظيفها لذلك تعتزم وزارة التنمية والاستثمار التعاون الدولي وضع إستراتيجية لتنمية المناطق الحدودية.
- **متابعة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة2030 والأجندة الافريقية 2063:** تمثل الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية نقطة الاتصال الوطنية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 والاجندة الافريقية 2063 وعلى هذا الأساس تتولى وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي التنسيق بين مختلف المتدخلين والفاعلين من وزارات ومؤسسات ومجتمع مدني الى

جانب المنظمات الوطنية للتعريف ونشر هذه الأهداف وتحديد مؤشرات القيس وضبط الأولويات.

وسيتم خلال سنة 2021 إعداد التقرير الوطني الطوعي الثاني لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وعرضه على المنتدى السياسي رفيع المستوى خلال شهر جويلية المقبل إلى جانب متابعة تنفيذ مخرجات مؤتمر القاهرة حول السكان والتنمية.

- **مقاومة الفقر:** وذلك باعتماد مقاربة جديدة على مستوى احتساب مؤشر التنمية الذي سيتم احتسابه على مستوى البلديات.
- **البرنامج الجهوي للتنمية**

– الحرص على تسوية وضعية عملة الحضائر وفق آليات واضحة بما يتلاءم مع مختلف التزامات الحكومة بخصوص التحكم في كتلة الأجور وذلك من خلال:

✓الأخذ بعين الاعتبار لقرار السيد رئيس الحكومة المتعلق بالترفيع في الأجر الأدنى الصناعي المضمون وسحب ذلك على المنح المسندة لعملة الحضائر مع تمتيعهم بالتغطية الاجتماعية.

✓تفعيل الأمر الحكومي المتعلق بإحداث برنامج خصوصي لتسوية وضعية بعض عملة الحضائر المنتدبين بعد سنة 2010 الذين بلغوا سن (60) سنة فما فوق وذلك بتولي مصالح وزارة الشؤون الاجتماعية صرف منحة تعادل منحة العائلات المعوزة لفائدتهم بعد تكفل وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بخلاص هذه المنح منذ شهر فيفري 2018 إلى غاية إصدار هذا الأمر.

✓تفعيل مخرجات وتوصيات الدراسة التقييمية للبرنامج الجهوي للتنمية وذلك بمراجعة منشور السيد رئيس الحكومة عدد 26 بتاريخ 06 أوت 2013 المتعلق بتسريع نسق إنجاز البرنامج الجهوي للتنمية وستشمل هذه المراجعة خاصة مكونات البرنامج ومجالات تدخله وطريقة تسييره وذلك قصد الاستجابة للحاجيات المستجدة للجماعات المحلية وتجاوبا مع الصلاحيات الجديدة التي أصبحت تتمتع بها في إطار التنظيم اللامركزي الجديد بالإضافة إلى تعميم النظام البلدي على كامل التراب الوطني.

✓اقتراح الإبقاء على نفس قيمة الاعتمادات التي تم ترسيمها بعنوان قانون المالية لسنة 2020.

✓ **المندوبية العامة للتنمية الجهوية**

- **الدراسات**

- مواصلة إنجاز الدراسات المقررة (الدراسة الإستراتيجية لتنمية ولاية المنستير في آفاق2030، الدراسة الإستراتيجية لتنمية إقليم تونس الكبرى في آفاق 2050) والتي بصدد الإنجاز (الدراسة الإستراتيجية لتنمية ولاية سوسة والدراسة الإستراتيجية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية للمناطق الحدودية في آفاق 2030) واقتراح إدراج إعداد الدراسة الإستراتيجية لتنمية ولاية نابل في أفاق 2030 وذلك سنة 2021 وبالتالي تعميم الدراسات الإستراتيجية على كل ولايات إقليمي الشمال الشرقي والوسط الشرقي بما يساعد المجالس الجهوية على إحكام إعداد المخططات.
- إعداد دراسة إستراتيجية لتنمية السياحة البديلة بولاية زغوان في إطار التوجهات الصادرة عن الدراسة الإستراتيجية لتنمية الولاية إلى غاية سنة 2030 المنجزة وذلك سنة 2022.
- إعداد دراسة استراتيجية لتنمية الإقتصاد الإجتماعي والتضامني بمناطق التدخل خلال سنة 2023.

- **البناءات**

- إقتراح بناء مقرات لإدارات التنمية الجهوية على مراحل بما يمكن من تحسين وتعصير ظروف العمل وتعزيز دورها ومكانتها والتقليص التدريجي في نفقات التسويغ، مع الإنطلاق بالولايات التي تم بشأنها التخصيص العقاري اللازم من طرف مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية:
  - ✓ بناء مقر لفائدة إدارة التنمية الجهوية بالمهدية.
  - ✓ بناء مقر لفائدة إدارة التنمية الجهوية ببنزرت.
  - ✓ الشروع في إنجاز الدراسات الفنية لبناء مقر إدارة التنمية الجهوية بولاية بن عروس.

- **التجهيزات**

- إقتناء 6 سيارات (عدد 2 سيارات وظيفية و4 سيارات مصلحة) لسنوات 2021 و2022 و2023 بمعدل سيارتين لكل سنة.
- تركيز منظومات إعلامية لتطوير النظام المعلوماتي بالمندوبية واقتناء برمجيات وتطبيقات وذلك في إطار تنفيذالخطة المديرية للإعلامية.

- **برنامج التنمية المندمجة**

- إستكمال إنجاز القسطين الأول والثاني المتوقع لسنة 2021.

- الإنتهاء من تنفيذ مشروعي التنمية الحضرية المتكاملة المتوقعة لسنة 2021.
- تنفيذ القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة (2018-2023) علما وأن هذا القسط شهد تأخيرا نسبيا في الإنطلاق حيث تم إبرام العقود يوم 17 أفريل 2018 والإنطلاق الفعلي في التنفيذ بداية من شهر سبتمبر 2018 وذلك بعد إستكمال إعداد ملاحق العقود. وعليه فإن سنة 2019 تعتبر سنة إعداد الدراسات بالنسبة للعناصر الجماعية وسنة الإنطلاق في تشخيص المنتفعين المحتملين للمشاريع الفردية المنتجة. وأنه بداية من سنة 2020 ينطلق في تنفيذ صفقات الأشغال وإنجاز المشاريع الفردية طبق الروزنامات المدرجة بالعقود.

✓ **ديوان تنمية الوسط الغربي**

- برمجة انجاز دراسة منظومة كاربونات الكلسيوم ومنظومة الطين خلال سنة 2021.
- برمجة إنجاز دراستين لمنظومتين اقتصاديتين خلال سنتي 2022 و2023 .
- إقتراح إقتناء سيارتين نفعيتين لسنة 2021 وسيارتي مصلحة سنة 2022 نظرا لتقادم الأسطول وسيارة كل المسالك سنة 2023.
- تركيز منظومات إعلامية لتطوير النظام الإعلامي بالديوان مرتبطة أساسا بالسلامة المعلوماتية ورقمنة الادارة.
- برمجة إنجاز دراسة لبناء المقر الجديد للإدارة الجهوية للتنمية بالقيروان سنة 2021 (ترسيم التعهد في ميزانية 2021) وبرمجة البناء سنة 2022
- برمجة إنجاز دراسة لبناء الإدارة الجهوية للتنمية بالقصرين سنة 2022 .

✓ **ديوان تنمية الشمال الغربي**

- برمجة دراسة قطاعية بعنوان كل سنة خلال سنوات 2021-2023
- إقتناء سيارة وظيفية وسيارة مصلحة
- إقتناء منظومة إعلامية للتصرف (الموارد البشرية، المحاسبة، المالية، الميزانية...)
- القيام بندوة إقليمية حول دراسة السياحة البديلة
- طباعة نشريات إحصائية وكتب للتعريف بفرص الاستثمار بالشمال الغربي

✓ **ديوان تنمية الجنوب**

- إقتناء 3 سيارت مصلحة لسنة 2021 وسيارتي مصلحة لسنتي 2022 و2023 نظرا لتقادم الأسطول.

- برمجة إنجاز دراستين قطاعيتين حول المواد الإنشائية والفلاحة الجيوحرارية
- مواصلة إرساء برنامج سلامة النظام المعلوماتي والاتصالي للديوان خلال سنتي 2021 و2022
- في إطار برنامج ترشيد استهلاك الطاقة يعتزم الديوان سنتي 2022 و2023 تركيز مشروع إنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية بالإدارة المركزية للديوان والإدارات الجهوية
- تركيز منظومة إعلامية للتصرف (الموارد البشرية، المحاسبة، المالية، الميزانية...)
- القيام بندوة تقييمية للدراسة المتعلقة ببرنامج التخطيط للتنمية الجهوية بالجنوب المنجزة في إطار التعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الفني (JICA).

جدول عدد 9:

إطار النفقات متوسط المدى 2020- 2023 لبرنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية:

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

البيان	إنجازات			قانون المالية لسنة 2020	تقديرات		
	2017	2018	2019		2021	2022	2023
نفقات التأجير	15248	16 530	17 315	18 579	19 340	20 350	21 243
نفقات التسيير	1766	1 596	1 666	1 696	1 350	1 404	1 537
نفقات التدخلات	327	493 078	692 954	669 339	670009	724468	745802
نفقات الاستثمار	–	–	–	–	–	–	–
نفقات العمليات المالية	–	–	–	–	–	–	–
بقية النفقات	443926	–	–	–	–	–	–
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**461267**	**511 204**	**711 936**	**689 614**	**690 699**	**747222**	**768582**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**461972**	**511 726**	**712 830**	**690 105**	**691200**	**747572**	**768832**

برنامج التعاون الدولي

برنامج التعاون الدولي

رئيس البرنامج: السيدة مفيدة جاب الله رئيسة هيئة التعاون الدولي

تاريخ التعيين: 1 مارس 2020

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

يضم البرنامج كل من الإدارة العامة للتعاون العربي والإسلامي والإدارة العامة للتعاون الثنائي والإدارة العامة للتعاون الأورومتوسطي والإدارة العامة للتعاون متعدّد الأطراف بالإضافة إلى الوكالة التونسية للتعاون الفني.

تندرج إستراتيجية برنامج التعاون الدولي في إطار دعم التعاون المالي والتعاون الفني الثنائي والإقليمي ومتعدّد الأطراف.

✓ **على مستوى دعم التعاون المالي:**

ستواصل هياكل التعاون الدولي عملها على تعبئة الموارد اللازمة عبر تقديم طلبات التمويل سواء لدعم ميزانية الدولة أو لتمويل المشاريع والبرامج وذلك في إطار تغطية الحاجيات المالية الخارجية التي يتم تحديدها بالميزان الاقتصادي وتوازنات المالية العمومية لسنة 2021.

وترتكز إستراتيجية التعاون المالي الدولي على العمل على تنويع مصادر التمويل لترشيد التداين الخارجي خاصة من حيث كلفة الدين ومزيد العمل على تخفيضها بالحصول على موارد بنسب فائدة غير مرتفعة مع تحسين وترشيد استعمال موارد الاقتراض.

كما ستعمل هياكل التعاون المالي الدولي على مزيد تعبئة الموارد في شكل هبات للتخفيض في أعباء الاقتراض على ميزانية الدولة 2021 وسيتواصل خلال سنة 2021 متابعة طلبات التمويل التي تم تقديمها خلال سنة 2020 للتفاوض بشأنها وإبرام إتفاقيات التمويل الخاصة بها.

كما سيتم تقديم طلبات تمويل جديدة تتعلق بالمشاريع والبرامج التي سيتم إعطاؤها الأولوية من طرف الحكومة.

✓ **على مستوى دعم التعاون الفني:**

يلعب التعاون الفني دورا فاعلا في الخطة التنموية للبلاد بإعتبار ما يوفره من فرص توظيف بالخارج تدعم المجهود الوطني تشغيل حاملي الشهادات العليا ومساهمته في النهوض بتصدير

الخدمات الفنية وخاصة منها خدمات مكاتب الخبرة العمومية والخاصة في إطار التعاون الثلاثي والتعاون جنوب–جنوب. كما يمثّل أداة هامة لإشعاع تونس في الخارج وتدعيم علاقات التعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة وتنويع أساليبها وفق منهج التضامن والمصلحة المشتركة إضافة إلى رفع الموارد المالية بالعملة الصعبة من تحويلات المتعاونين بالخارج.

في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال التعاون الفني، تسعى الوكالة التونسية للتعاون الفني إلى النهوض بالتعاون الفني التونسي من خلال :

تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج:

تعتبر تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج أحد الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو ما يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية وتمثيلياتها بالخارج على مستويات عدة من إثراء لبنك المعطيات الخاصة بالمترشحين للعمل بالخارج، ومن أنشطة استكشاف واتصال وترويج، ومن أنشطة خاصة باستقبال وتسهيل عمل لجان الانتداب الأجنبية وغيرها من الأنشطة التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة مع هذا الهدف.

تنمية نشاط التعاون جنوب–جنوب:

تعمل الوكالة التونسية للتعاون الفني وتمثيلياتها بالخارج على النهوض بالتعاون جنوب جنوب من خلال استكشاف حاجيات مختلف البلدان والبحث عن شركاء للمساهمة في تمويل وتنفيذ هذه المشاريع وكذلك على مستوى دعم صورة تونس في الخارج كبلد محوري في مجال التعاون جنوب جنوب.

ويضم برنامج التعاون الدولي برنامج فرعي وحيد: التعاون المالي والفني

ويتضمن برنامج التعاون الدولي، حسب التنزيل العملياتي الجديد، على برنامج فرعي وحيد وهو التعاون المالي والفني، وهدفين اثنين هما تطوير تعبئة الموارد المالية الخارجية وتحسين حجم السحوبات وتطوير التعاون الفني.

بخصوص الهدف الأول، يعهد إلى 5 وحدات عملياتية (UO) وهي:

- الإدارة العامة للتعاون متعدد الأطراف
- الإدارة العامة للتعاون الأوروبي
- الإدارة العامة للتعاون العربي والإسلامي
- الإدارة العامة للتعاون الإفريقي والأسيوي و الأمريكي

أما في ما يتعلق بالهدف الثاني، فيعهد للوكالة التونسية للتعاون الفني (فاعل عمومي)

2-أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج

❖ **الهدف 1.3 : تطوير تعبئة الموارد المالية الخارجية وتحسين حجم السحوبات:**

- **تقديم الهدف:** يندرج هذا الهدف في إطار تطوير التعاون المالي من خلال العمل على دعم القيمةالجملية للتمويلات الخارجية المبرمة في إطار الاتفاقيات الموقعة مع الأطراف الممولة وتحسين حجم السحوبات.
- **مرجع الهدف:** التعاون المالي
- **مبررات اعتماد المؤشرات:** توفر المعطيات من جهة والاستدلال على قيمة الاستثمارات المبرمجة من جهة أخرى

جدول عدد 5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.3 تطوير تعبئة الموارد المالية الخارجية وتحسين حجم السحوبات

مؤشرات قيس أداءالهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر1.1.3: حجم التعهدات المالية المبرمة	مليون دينار	7787.7	7538.5	7708	14361	6433	4889	4626
المؤشر2.1.3: حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة	نسبة	66.2	63.1	75	44	92	68	57

❖ **الهدف 2 : تطوير التعاون الفني**

تقديم الهدف: يتعلق هذا الهدف بـ:

- **تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج :**

وهو من أحد الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج على مستويات عدة من إثراء لبنك المعطيات الخاصة بالمترشحين للعمل بالخارج، ومن أنشطة استكشاف واتصال وترويج، ومن أنشطة خاصة باستقبال وتسهيل عمل لجان الانتداب الأجنبية وغيرها من الأنشطة التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة مع هذا المؤشر.

- **تنمية نشاط التعاون جنوب – جنوب:**

وهو ثاني الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج على مستوى النهوض بالتعاون جنوب– جنوب من خلال استكشاف حاجيات مختلف البلدان والبحث عن شركاء للمساهمة في تمويل وتنفيذ هذه المشاريع وكذلك على مستوى دعم صورة تونس في الخارج كبلد محوري في مجال التعاون جنوب جنوب .

وعليه سيتم اعتماد مؤشرين اثنين لقياس تطور هذا الهدف وهما على التوالي:

المؤشر 1.2.3 : تطور عدد المتعاونين المنتدبين :

- مبررات اعتماد المؤشر: تم الاختيار على هذا المؤشر لقياس الأداء الفعلي لجميع مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج وذلك عبر احتساب تطور عدد المنتدبين من سنة إلى أخرى، إذ يعكس هذا المؤشر القدرة على الاستجابة لطلبات العروض الواردة على الوكالة وكذلك القدرة على استكشاف أسواق جديدة في هذا المجال وتطوير بنك الترشحات طريقة احتساب المؤشر: المتعاونون الذين تم انتدابهم خلال السنة / عدد المتعاونين بالسنة السابقة.
- وحدة المؤشر: نسبة مئوية
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المتعاونون الذين تم انتدابهم خلال السنة و عدد المتعاونين بالسنة السابقة.
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات.
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة انتداب المتعاونين.
- تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
- القيمة المستهدفة للمؤشر: زيادة سنوية بـ 3 %

المؤشر 2.2.3 : تنمية نشاط التعاون جنوب – جنوب:

- مبررات اعتماد المؤشرات: تتعلق برامج ومشاريع التعاون جنوب جنوب أساسا بنشاطين اثنين لهما دورا كبيرا في المساهمة في تنمية القدرات الفردية والمؤسساتية لعدد من البلدان المستفيدة خاصة منها العربية والإفريقية في المجالات التنموية التي تحظى بدعم الجهات المانحة.

ولقياس الأداء الخاص بهذين النشاطين تم الاختيار على تطور عدد مشاريع المعونة الفنية المنجزة بالبلدان المستفيدة وهي مهمات يقوم بها خبراء ومستشارون تونسيون عادة في شكل مهام قصيرة المدى من جهة وعلى تطور عدد مشاريع الدورات التدريبية والزيارات الدراسية المنجزة من طرف الوكالة بالشراكة مع الجهات المانحة ومؤسسات التكوين التونسية والتي يستفيد منها إطارات البلدان الشقيقة والصديقة من جهة أخرى.

- طريقة احتساب المؤشر: تطور عدد المشاريع المنجزة في مجالي مهمات المعونة الفنية وتنفيذ برامج تنمية القدرات.
- وحدة المؤشر: نسبة مائوية.
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد مهمات المعونة الفنية ومشاريع تنمية القدرات المنجزة لفائدة مختلف البلدان
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات.
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ادارة البرامج والمشاريع.
- تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
- القيمة المستهدفة للمؤشر: زيادة سنوية بـ 10 %.

نظرا للظرف الطارئ في مطلع سنة 2020 والمتعلق بانتشار جائحة فيروس كورونا هذا إلى جانب الأزمة الاقتصادية العالمية التي انجرت عن هذه الجائحة فإن التقديرات التي تم وضعها في سنة 2019 أصبحت غير ممكنة وبالتالي تم مراجعتها حسب تطورات الوضع ونسق نشاط انتداب المتعاونين المسجل لحد 30 جوان 2020. وبالتالي سيكون تطور المؤشرين على النحو التالي:

جدول عدد 5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2.3: تطوير التعاون الفني

مؤشرات قيس أداءالهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر1.2.3: تطور عدد المتعاونين المنتدبين	عدد	2120	2985	3140	1600	2400	2472	2546
المؤشر2.2.3: تطورعدد مشاريع التعاون جنوب-جنوب	عدد	43	54	60	50	60	66	73

2.2 تقديم أنشطة البرنامج

جدول عدد 6:

بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج التعاون الدولي

	الأهداف الإستراتيجية	المؤشرات	التدخلات	الأنشطة	
	تطوير تعبئة الموارد المالية الخارجية وتحسين حجم السحوبات	حجم التعهدات المالية المبرمة	- تقديم طلبات التمويل للأطراف الممولة بعد الدراسة الأولية التي يحظى بها المشروع أو البرنامج موضوع طلب التمويل والتشاور المسبق مع جميع الهياكل المعنية، - متابعة طلبات التمويل بتوفير المعلومات المستوجبة لدراسته من طرف المموّل في الآجال المطلوبة، - متابعة مهمات الخبراء المتعلقة بتقييم وتشخيص مكوّنات المشاريع والبرامج والعمل على التوافق بين كافة المتدخلين في المشروع حول الهيكلة النهائية، - الإشراف على تسيير المفاوضات حول إبرام اتفاقيات التمويل والعمل على التأكد من جميع الالتزامات والشروط المالية والإدارية، - التنسيق بين جميع الإدارات العامة لحسن تعبئة الموارد المالية وحسن استعمالها، - التنسيق بين جميع الإدارات العامة لحسن تمويل المشروع أو البرنامج من طرف أكثر من مموّل أجنبي	التعاون المالي	
		حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة	- إعداد ملف المصادقة على الاتفاقية وملف طلبات السحب، - متابعة نسق إنجاز المشاريع مع التنسيق بين كافة المتدخلين لتفادي التأخير في إنجازه وبالتالي عدم سحب الموارد المخصصة له، - الإتصال المتواصل مع الهياكل الإدارية والفنية للممولين لمدّهم بكافة الملفات والمعلومات التي من شأنها أن تدفع نسق السحب، - تقديم طلبات تأخير آجال السحب على الموارد الخارجية لتفادي إلغاء المبالغ غير المستعملة، - حضور جميع الإجتماعات والتظاهرات المنظمة حول كل ما يتعلق بالمشروع والمشاركة في الزيارات الميدانية لمواقع المشروع، - عقد إجتماعات دورية لمتابعة نسق السحوبات مع الهياكل المستفيدة، - العمل على إيجاد الحلول للإشكاليات التي تعيق تقدم بعض المشاريع وبالتالي الرفع من نسق السحوبات، - ضبط قائمة المشاريع التي تشكو صعوبات في الإنجاز وإيجاد الحلول لتجاوزها		
	تطوير التعاون الفني	تطور عدد المتعاونين المنتدبين	- تكثيف عمليات الإستكشاف والترويج في الأسواق الجديدة والأسواق التقليدية، - مزيد تفعيل الإتفاقيات التي أبرمت مع مؤسسات كندية متخصصة	التعاون الفني	

			في التنمية الاقتصادية وتوفير الكفاءات الأجنبية للمؤسسات الاقتصادية المحلية مع مزيد العمل على إبرام إتفاقيات جديدة وربط الصلة مع مكاتب التوظيف بكندا وخاصة بمقاطعة الكيبيك إضافة إلى بعض المؤسسات الاقتصادية، - العمل على فتح ممثلية للتعاون الفني بمقاطعة الكيبيك بكندا قصد تسهيل عملية الإستكشاف والترويج من ناحية والإحاطة بالمتعاونين الموجودين حاليا بكندا، - تنظيم يوم إعلامي بالتنسيق مع البعثة الدبلوماسية التونسية بكندا يتمّ خلاله التعريف بخدمات الوكالة وإستعراض أهم مخرجات التعليم التقني والعالي في تونس، - إستغلال الإمكانيات الكبيرة التي سيوفرها الموقع الجديد للوكالة، الذي دخل حيّز الإستغلال الفعلي بداية من أفريل 2019، - تجهيز فضاءات داخل الوكالة بالوسائل والمعدات الضرورية لتمكين المشغلين الأجانب من إجراء مقابلات فنية مع المترشحين عن بعد في أحسن الظروف وذلك إعتمادات على وسائل الإتصال الحديثة، - العمل على إستكشاف السوق الأوروبي (فرنسا، إيطاليا، ألمانيا...) والبحث عن فرص توظيف الإطارات التونسية طبقا للإجراءات المنصوص عليها بالإتفاقيات الممضاة بين تونس وهذه البلدان في مجال الهجرة المنظمة خاصة وأنّ أغلب الدول الأوروبيةتشكو تهرّما سكانيا تسبّب في نقص اليد العاملة الناشطة، - المشاركة في بعض الزيارات التي تنظمها الهياكل الأخرى يمزيد التنسيق بين الهياكل المختصة خاصة بعد إحداث كتابة دولة للدبلوماسية الإقتصادية، - المشاركة في الملتقيات الوطنية والدولية الخاصة بالتوظيف			
		عدد مشاريع التعاون جنوب-جنوب	- مشاركة الوكالة في الاجتماعات الخاصة بالتعاون جنوب-جنوب التي تنظمها المنظمات الدولية والإقليمية وأجهزة التعاون الدولي لبعض البلدان. - تنظيم زيارات لاستكشاف احتياجات بعض البلدان المستهدفة بإفريقيا ومساعدتها على إعداد طلباتها وعلى ايجاد الدعم المالي لها في إطار التعاون الثلاثي أو متعدد الأطراف ، - مواصلة العمل وفقا لآلية تبادل المعارف والخبرات بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية لتنفيذ المشاريع التالية: - مشروع دعم تدريس اللغة العربية بالتشاد، - مشروع تنمية تصدير المنتجات الفلاحية لفائدة غينيا، - مشروع دعم قدرات البريد الموريتاني في مجال الدفع عبر الهاتف الجوال. - تطوير موقع الوكالة على المستوى الدولي في مجال التعاون جنوب – جنوب في اطار التعاون مع الوكالة البرازيلية للتعاون ABCو البنك الاسلامي للتنمية BIDو ذلك في إطار برنامج لتنمية قدرات الوكالةالذي انطلق مارس 2019 . وقد توقف هذا المشروع في سنة 2020 بسبب جائحة كورونا على أن يستأنف النشاط مع رجوع حركة التنقل الجوي الدولي إلى حركيتها الطبيعية	-	-	-

3-نفقات البرنامج

1.3 ميزانية البرنامج

ضبطت نفقات برنامج التعاون الدولي لسنة 2021 في حدود 965 53 أدتعهدا ودفعا مقابل 58 168 أدتعهدا ودفعا سنة 2020 وتتوزع كما يلي:

جدول عدد 7:

ميزانية برنامج التعاون الدولي حسب طبيعة النفقة*

(إعتمادات الدفع)

البيان	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	الفارق	النسبة (%)
نفقات التأجير	6477	6820	7047	227	3,3%
نفقات التسيير	700	718	768	50	7,0%
نفقات التدخلات	365	630	630	-	-
نفقات العمليات المالية	4541	50000	45520	-4480	-9,0%
المجموع	**12083**	**58168**	**53965**	**-4203**	**-7,2%**

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 2

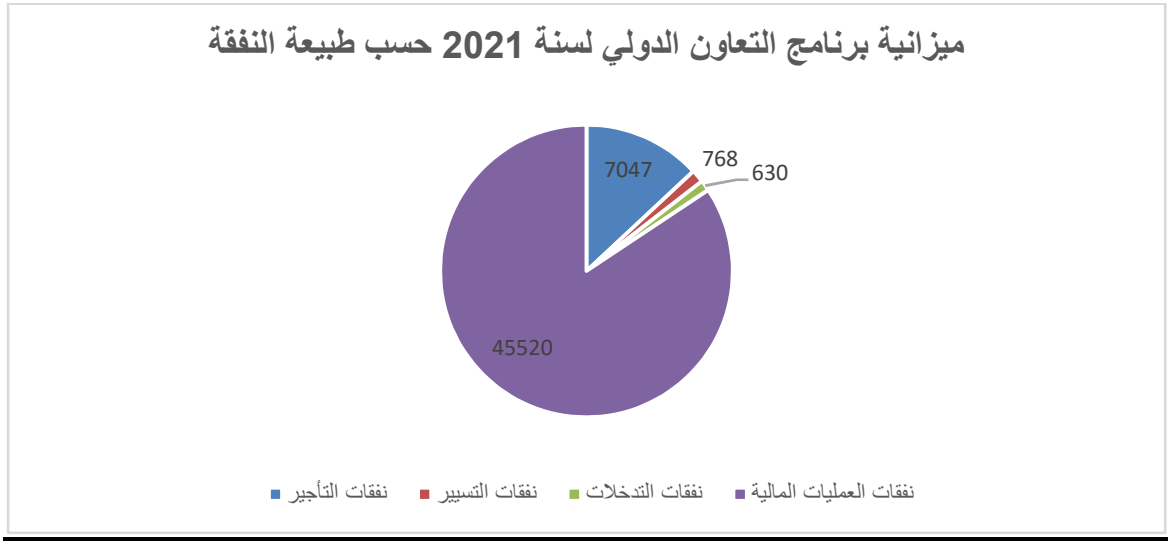

جدول عدد 8:

ميزانية برنامج التعاون الدولي حسب مآل النفقة

" حسب البرامج الفرعية والأنشطة "

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2019	قانون المالية 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطور 2020-2021	
					المبلغ (1)-(2)	(%) (1)/(1)-(2)
البرامج الفرعية المركزية	**الأنشطة المركزية**	12083	58168	53965	-4203	-7.2%
برنامج فرعي: التعاون المالي والفني	النشاط1: التعاون المالي	6304	51908	47561	−4347	−8.4%
	النشاط2: التعاون الفني	5799	6260	6404	144	2.3%
مجموع البرنامج		**12083**	**58168**	**53965**	**−4203**	**7.2-%**

2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2021-2023 لبرنامج التعاون الدولي:

جدول عدد 9:

إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) لبرنامج التعاون الدولي

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

بحساب الألف دينار

البيان	انجازات 2017	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023
نفقات التأجير	4 993	5507	6477	6820	7047	7300	7660
نفقات التسيير	564	538	700	718	768	800	820
نفقات التدخلات	30	315	365	630	630	630	630
نفقات الاستثمار							
نفقات العمليات المالية	47 621	40270	4541	50000	45520	49660	50915
بقية النفقات							
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**53699**	**46630**	**12083**	**58168**	**53965**	**58390**	**60025**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**53899**	**46930**	**12193**	**58278**	**54100**	**58500**	**60135**

برنامج الإحاطة بالاستثمار

برنامج الإحاطة بالاستثمار

رئيس البرنامج: السيد عبد المجيد مبارك
تاريخ تولي المهمة : 28 فيفري 2019

1-تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

في ظل ما يشهده الظرف الاقتصادي الوطني والعالمي من صعوبات كبرى وخطيرة لا سيما في ظل الانعكاسات الخطيرة لجائحة كورونا، تقبل تونس على مرحلة دقيقة في مسيرتها التنموية مليئة بالتحديات والرهانات والاشكاليات التنموية التي تعيق التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وفي صدارتها حدّة البطالة خاصة في صفوف حاملي الشهادات العليا والتفاوت في مستوى التنمية بين جهات البلاد وتواضع مختلف المؤشرات التنموية بالإضافة الى الضغوط الاتي تشهدها المالية العمومية وما يترتب عن ذلك من محدودية خاصة على مستوى الاستثمار العمومي.
في هذا الاطار يكتسي الاستثمار الخاص أهمية واولوية خاصة اعتبارا لدوره الهام في معاضدة المجهود التنموي الوطني من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الوطنية ولا سيما منها المتعلقة بـــ :

- تحقيق نمو اقتصادي مستديم
- توفير مواطن الشغل وخاصة بالنسبة لخريجي التعليم العالي ومراكز التكوين المهني في ظل الضغوطات التي يشهدها هذا المجال
- النهوض بالتصدير وتنويع الأسواق الخارجية
- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية من خلال تأهيلها وانفتاحها الخارجي على المستويين الإقليمي والدولي
- المساهمة في دعم التنمية بالجهات الداخلية في ظل الانتظارات والنقائص المسجلة

إدراج البرنامج ضمن التوجهات والأولويات الوطنية :

يكتسي الاستثمار الخاص الذي يرتكز بالأساس في القطاعات التنافسية المربحة أهمية خاصة في دعم التوجهات الوطنية الاستراتيجيات لتوزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص بما يدعم تركيز الاستثمار العمومي في قطاعات البنية الأساسية والمرافق العمومية.

وتهدف السياسات العمومية في هذا الاطار والتي تم ارساءها خاصة من خلال المنظومة الجديدة للاستثمار الخاص الى :

- تطوير الاستثمار الخاص مواكبة لمتطلبات التنمية،
- توجيه رسائل إيجابية للمستثمرين، خاصة من خلال الانفتاح التدريجي لقطاعات التنافسية،
- تبسيط الإجراءات الإدارية والتقليص من الآجال.
- إرساء حوكمة ناجعة للاستثمار عبر احكام التنسيق بين مختلف الهياكل المعنية خاصة عبر الارساء التدريجي لمنظومة رقمنةالخدمات،
- توضيح وترشيد تدخل الهياكل العمومية في تشجيع الاستثمار
- تبسيط منظومة الحوافز وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية على مستوى الجهات والقطاعات

المحاور الاستراتيجية للبرنامج :

تحرص الوزارة وهياكلها في اطار المهام الرئيسية الموكولة لها على تدعيم نشاطها من اجل المساهمة في تطوير الاستثمار الخاص وذلك عبر العمل على عدة محاور تشمل بالخصوص :

- تحسين المناخ العام للأعمال والاستثمار والتنسيق مع مختلف المتدخلين لتطوير استراتيجيات الاستثمار بالاستئناس بالممارسات والتجارب الفضلى على المستوى الدولي
- تطوير علاقات التعاون الدولي في مجال الاستثمار الخاص
- تطوير الخدمات الموجهة للمستثمرين وتبسيطها ورقمنتها
- متابعة المشاريع والإحاطة بالمؤسسات ومساندة المستثمرين.
- تطوير العمل الترويجي لدعم صورة تونس كموقع متميز للاستثمار لدى أوساط الأعمال العالمية واستهداف القطاعات ذات الأولوية والأنشطة التي توفر فيها بلادنا مزايا تفاضلية مع إرساء توجه يستجيب لمقتضيات الظرف الخصوصي
- الارساء الفعلي للآلية تشجيع الاستثمار ضمن المنظومة الجديدة من خلال التركيز الفعلي الصندوق التونسي للاستثمار

في هذا الاطار و وتماشيا مع التوجهات التي تم ضبطها ضمن برنامج العمل الحكومي،تحرص الوزارة وهياكلها في إطار المهام الموكولة لها على تدعيم نشاطها من اجل المساهمة في تحسين مناخ الأعمال وتنشيط دور القطاع الخاص في دفع الحركة الاقتصادية وإعادة ثقة المستثمرين في الوجهة التونسية الواعدة.

من هذا المنطلق،ترتكز أولويات الوزارة في هذا المجال سنة 2021 على عدة محاور أساسية:

- ضبط استراتيجية دفع الاستثمار الخاص على المدى المتوسط. وذلك ضمن الأشغال المبرمجة للمخطط الخماسي للتنمية للفترة 2021-2025.
- تحسين مناخ الأعمال ودفع المبادرة الخاصة من خلال تطوير المنظومة التشريعية للاستثمار عبر ملائمة قانون الاستثمار مع متطلبات التطورات المستجدة على المستوى الدولي لاسيما في ظل جائحة فيروس كورونا19-COVID ، وتيسير شروط وإجراءات الحصول على الحوافز المالية والعمل على تنفيذ برنامج العمل لتحسين ترتيب تونس في التقرير السنوي لممارسة الأعمال لسنة DoingBusiness2021"
- استكمال منظومة رقمنة الخدمات الموجهة للمستثمرين عبر تعميم المنصة الإلكترونية للهيئة التونسية للاستثمار لتشمل مختلف الهياكل المتداخلة في مجال الاستثمار،
- تسريع مسار تحرير المبادرة الخاصة في إطار برنامج مراجعة تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية في اتجاه ضبط دفعة ثانية من التراخيص (25 ترخيصا) التي سيتم حذفها أو تعويضها بكراسات شروط،
- تيسير النفاذ إلى التمويل لاسيما عبر الانطلاق الفعلي لنشاط الصندوق التونسي للاستثمار منذ شهر سبتمبر 2020 المتعلق بصرف منح الاستثمار ودعم الأموال الذاتية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى جانب ضبط استراتيجية تدخلاته للفترة القادمة في القطاعات الواعدة والجهات ذات الأولوية.
- الإحاطة ومساندة المؤسسات ومساعدتها خلال مختلف المراحل من الإعداد إلى الدخول في الإنتاج وخلال مرحلة الاستغلال
- اعتماد سياسة نشيطة لاستقطاب الاستثمارات الخارجية وتحسين تموقع تونس كوجهة استثمارية لدى أوساط الأعمال العالمية ودعم اليقظة الاقتصادية.

أهم التحديات المطروحة :

ولئن يعتبر تطوير الاستثمار الخاص هدفا استراتيجيا فان تعزيزه للارتقاء بمساهمته في دعم مجهود الدولة في تحقيق الأهداف على مستوى التنمية الاقتصادية والرقي الاجتماعي، يبقى مرتبطا بعدة تحديات واشكاليات وعدة عوامل داخلية وخارجية تتعلق خاصة بـ :

- مدى تواصل الانعكاسات السلبية للوضع الوبائي المرتبط بفيروس covid19
- توفر مناخ سياسي واجتماعي مستقر وملائم
- توفر الحاجيات والمتطلبات الخصوصية لبعض الاستثمارات الهامة خاصة على مستوى الرصيد العقاري والبنية الأساسية والمرافق العمومية والموارد والكفاءات البشرية
- المنافسة الدولية والاقليمية الشرسة خاصة في المنطقة المتوسطية لاستقطاب الاستثمارات

من جهة أخرى، واعتبارا للمهام الأفقية لمصالح الوزارة فان النجاح في تحقيق الأهداف الوطنية لدعم الاستثمار الخاص ليس بالضرورة دورا حصريا للوزارة وانما هو مجهود وطني متكامل يتطلب التنسيق وتكثيف الجهود من قبل مختلف المتدخلين لكسب هذا التحدي (الوزارات القطاعية، الهياكل العمومية، السلط الجهوية، ممثلي القطاع الخاص، ...).

هيكلة البرنامج

تسمية البرنامج: الإحاطة بالاستثمار

رئيس البرنامج: عبد المجيد مبارك

يشمل نشاط هذا البرنامج الهياكل التالية :

- المصالح المركزية الراجعة بالنظر للهيئة العامة للإحاطة بالاستثمار على مستوى الوزارة
- وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي
- الهيئة التونسية للاستثمار
- الصندوق التونسي للاستثمار (هيكل محدث منذ شهر سبتمبر 2020)

وبذلك تكون هيكلة البرنامج على النحو التالي:

البرنامج: الإحاطة بالاستثمار

البرنامج الفرعي (برنامج فرعي وحيد): تنمية الاستثمار الخاص

الأهداف الإستراتيجية :

1. تطوير السياسات العامة للاستثمار وتحسين مناخ الأعمال

2. دعم الاستثمار في المشاريع الكبرى التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني
3. الإحاطة بالمستثمرين
4. الترويج للاستثمار الخارجي
5. تشجيع وتحفيز الاستثمار

مخطط التنزيل العملياتي:

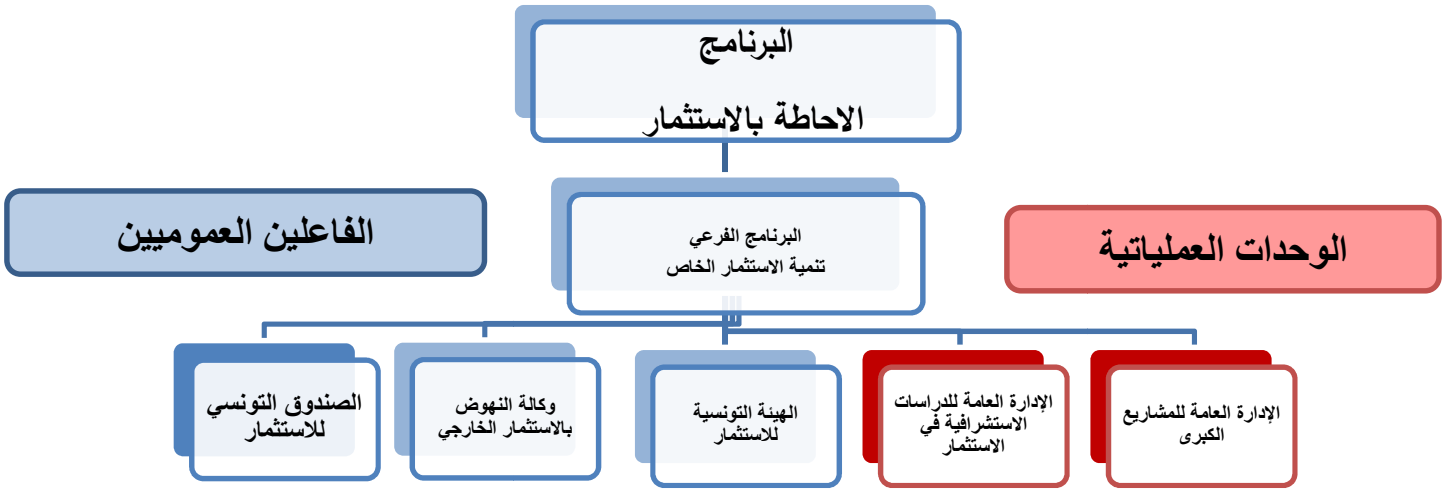

اعتبارا لذلك تضمنت الهيكلة الجديدة للبرنامج 5 أنشطة مبوبة على النحو التالي:

- وضع السياسات وتطوير التعاون الدولي في مجال الاستثمار الخاص.
- متابعة المشاريع الكبرى
- الإحاطة بالمستثمرين
- النهوض بالاستثمار الخارجي
- صرف المنح والمساهمات في رأس المال والاكتتاب في الصناديق المخصصة لدعم الاستثمار

وتم للغرض ضبط مجموعة من المؤشرات تتعلق بـ:

- عدد الوثائق القانونية والاستشارات وتقارير التقييم التي تم إنجازها
- عدد الملفات المدروسة في إطار دعم التعاون الدولي في مجال الاستثمار (الاتفاقيات الدولية

- المشاريع الكبرى المعروضة للمتابعة وفض اشكالياتها
- نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار
- تدخلات المخاطب الوحيد لفض إشكاليات المستثمرين
- مؤشرات تتعلق بنشاط الترويج والاتصالات مع المستثمرين الاجانب
- تطور حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات المعنية بالترويج
- حجم الحوافز المالية المسندة سنويا

2-أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج

❖ الهدف 1.1.4: تطوير سياسات الاستثمار ومناخ الاعمال.

تقديم الهدف: يترجم هذا الهدف اجمالا تدخلات الوزارة والهياكل الراجعة لها بالنظر بخصوص مساهمتها في تطوير الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي وذلك من خلال ضبط سياسات الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال.

مرجع الهدف: الإدارة العامة للدراسات الاستشرافية في الاستثمار.

مؤشرات الهدف :

- الوثائق القانونية والاستشارات وتقارير التقييم المنجزة
- الملفات المدروسة في إطار دعم التعاون الدولي في مجال الاستثمار (الاتفاقيات الدولية)

جدول عدد 5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 4-1-1تطوير سياسات الاستثمار ومناخ الاعمال

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
4-1-1-1: الوثائق القانونية والاستشارات وتقارير التقييم المنجزة	عدد			150	170	200	200	200
4-1-1-2: الملفات المدروسة في إطار دعم التعاون الدولي في مجال الاستثمار	عدد			10	15	20	20	20

❖ الهدف 2.1.4: دعم الاستثمار في المشاريع الكبرى التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني:

تقديم الهدف: يتمثل الهدف خاصة في متابعة المشاريع الكبرى المبرمة بشأنها اتفاقيات استثمار مع مجموعات استثمارية للعمل على فض اشكالياتها والتسريع في إنجازها.

مرجع الهدف: الإدارة العامة للمشاريع الكبرى.

مؤشرات الهدف : نسبة فض الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى

جدول عدد 5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 4-1-2دعم الاستثمار في المشاريع الكبرى

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
4-1-2-1 :نسبة فض الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى المعروضة للمتابعة	نسبة	-	60	60	70	80	80	80

❖ الهدف 3.1.4: الإحاطة بالمستثمرين:

تقديم الهدف: يتمثل هذا الهدف في نشاط الوزارة ومصالحها المعنية في علاقة مباشرة لمتابعة المشاريع الاستثمارية والإحاطة بالمستثمرين من أجل تيسير أعمالهم وذلك خاصة من خلال الخدمات المسداة عبر المخاطب الوحيد بالهيئة التونسية للاستثمار

مرجع الهدف: الهيئة التونسية للاستثمار.

مؤشرات الهدف :

- نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار
- تدخلات المخاطب الوحيد للإحاطة بالمستثمرين

جدول عدد 5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 4-1-3الإحاطة بالمستثمرين

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023

4-1-3-1: تدخلات المخاطب الوحيد لفض إشكاليات المستثمرين	نسبة	-	-	-	60	65	70	75
4-1-3-2:نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار	نسبة	-	-	-	100	100	100	100

❖ الهدف 4.1.4: الترويج للاستثمار الخارجي:

تقديم الهدف: يرتكز الهدف على تقييم العمل التويجي لاستقطاب الاستثمارات الخارجية عبر المجهودات المبذولة على المستوى الوطني والعالمي للتعريف بتونس كموقع متميز وجذاب للاستثمار ومن خلال أنشطة تتعلق بالترويج العام وأخرى تتعلق بالترويج القطاعي وذلك خاصة من خلال مصالح وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي المركزية ومكاتبها المتواجدة بالخارج. كما يهدف الى تقييم المساهمة في تعبئة حجم الاستثمارات الخارجية مع التركيز على الاستثمارات المباشرة المنجزة خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية، ويعني بذلك الاستثمارات الخارجية المنجزة في قطاعات الصناعات المعملية والفلاحة والخدمات وهي الأنشطة التي تعمل مصالح الوزارة أساسا على دعمها وتطوير قدراتها التنافسية.

مرجع الهدف : وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

مؤشرات الهدف :

- المساهمة في تعبئة الاستثمار الخارجي في القطاعات خارج الطاقة والمحفظة المالية
- مؤشر خاص بتقييم نشاط الترويج ويتعلق بنسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين. ويقصد بالاتصالات الهامة: هي كل اتصال مع مستثمر أجنبي ويكون موضع متابعة منتظمة (التفاصيل ببطاقة المؤشر)

جدول عدد 5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 4-1-4الترويج للاستثمار الخارجي

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
4-1-4-1: نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب	نسبة	51.7	83.4	65	70	70	75	80
4-1-4-2: تطور حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات المعنية بالترويج (الصناعة +الفلاحة +الخدمات)	مليون دينار	1342	1832	1570	1500	1500	1800	2000

❖ **الهدف 5.1.4: تشجيع وتحفيز الاستثمار من خلال الحوافز المالية المسندة:**

تقديم الهدف : يتمثل الهدف في تقييم حجم الحوافز المالية المسندة، في اطار مقتضيات قانون الاستثمار، من قبل الصندوق التونسي للاستثمار لفائدة المشاريع الاستثمارية التي تفوق حجم استثماراتها 15 مليون دينار (المشاريع مرجع النظر للهيئة التونسية للاستثمار). ويمثل ذلك مقياسا حقيقيا للاستثمارات المنجزة فعليا.

مرجع الهدف: المهام الصندوق التونسي للاستثمار.

مؤشر الهدف : المبلغ الجملي السنوي للحوافز المالية المسندة من قبل الصندوق التونسي للاستثمار لتحفيز الاستثمار

جدول عدد 5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 4-1-5

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	2020	تقديرات		
			2021	2022	2023
4-1-5-1: حجم الحوافز المالية المسندة سنويا	مليون دينار	14	105	120	120

2.2 تقديم أنشطة البرنامج

جدول عدد 6:

بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج الإحاطة بالمستثمرين

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
الإحاطة بالاستثمار	تطوير تطوير السياسات العامة للاستثمار وتحسين مناخ الأعمال	200	- أشغال إعداد ملفات الإتفاقيات - جولات المفاوضات حول الإتفاقيات المعروضة للدرس	وضع السياسات وتطوير التعاون الدولي في مجال الاستثمار الخاص	496
		20			
	دعم	80	- متابعة ملفات المشاريع موضوع إتفاقيات	متابعة المشاريع	247

	الإستثمار في المشاريع الكبرى		وتعهدات إستثمار، - تنظيم إجتماعات تنسيقية، - التدخل المباشر لدى الإدارات والهياكل العمومية المعنية لمعالجة الإشكاليات التطبيقية التي تعترضها	الكبرى	
	الإحاطة بالمستثمرين	65 100	- الإشراف على عمليات الإستثمار من خلال إستقبال المستثمرين وتوجيههم وإرشادهم بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية، - تأمين خدمات التصريح بالإستثمار المباشر وعملية التكوين القانوني للمؤسسات طبق الإضبارة وحيدة، - القيام لفائدة المستثمر بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسات أو التوسعة وبالحصول على التراخيص المستوجبة في مختلفة مراحل الإستثمار، - إسناد التراخيص في صورة ثبوت سكوت الإدارة المعنية بعد إنقضاء الآجال القانونية للحصول على التراخيص، - دراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية وتقييمها وإقتراح الحوافز لفائدتها وعرضها على المجلس الأعلى للإستثمار للمصادقة، - الإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها على تذليل الإشكاليات التي تواجهها وعلى تنفيذ برامجها الإستثمارية والتنسيق مع هياكل المساندة ومختلف الهياكل العمومية المعنية والهياكل المهنية، - معالجة الملفات الإدارية الخاصة بالمستثمرين والموظفين الأجانب وذلك بالتنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الداخلية (التأشيرات، تصاريح الإقامة...) - دراسة مطالب الإنتفاع بالمنح والحوافز والمساهمات في رأس المال والقروض العقارية الفلاحية وإعداد الملفات في الغرض وعرضها على اللجنة الوطنية للحوافز بالنسبة للمشاريع التي تتجاوز كلفة إستثماراتها 15 م د وذلك في أجل أقصاه شهر من تاريخ تقديم المطلب مستوفى الشروط، - إعلام المستثمر بقرار اللجنة في أجل 7 أيام من تاريخ إمضاء مقرر إسناد الحوافز، - صرف أقساط المنح بناء على الوثائق والمؤيدات وبعد المعاينة الميدانية بالتنسيق مع الهياكل المعنية، - سحب وإسترجاع المنح في صورة إخلال المستثمربالإلتزامات المحمولة عليه بمقتضى قانون الإستثمار، - دراسة مطالب الحوافز المتعلقة بالمشاريع ذات الأهمية الوطنية وعرضها على المجلس الأعلى للإستثمار للمصادقة، - تقييم مردودية إسناد المنح والحوافز ومراقبة تنفيذها التدخلات - تقييم مناخ الأعمال والإستثمار،	4192

			- إقتراح الخيارات الإستراتيجية والإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الإستثمار والأعمال على المجلس الأعلى للإستثمار بعد التشاور مع الهياكل الممثلة للقطاعين العام والخاص، - إقتراح السياسات العمومية والبرامج الملائمة، - متابعة إنجاز الإصلاحات المصادق عليها من المجلس الأعلى للإستثمار وإعداد تقارير تقييمية دورية حول سياسة الإستثمار، - المساهمة في تنفيذ وإرساء الإصلاحات خاصة من خلال صياغة النصوص القانونية ذات العلاقة وإبداء الرأي فيها، - العمل على توحيد الإجراءات المتعلقة بإسناد الحوافز والمنح المنطبقة على مستوى الهياكل القطاعية المعنية بالإستثمار ومتابعة تطبيقها، - العمل على إبرام إتفاقيات تعاون دولية مع المؤسسات النظيرة بالخار لإستشراف فرص الإستثمار الأجنبي بتونس ولتسهيل إنتصاب المؤسسات التونسية بالخارج من خلال توفير المعلومة وتسهيل القيام بالإجراءات والمعاملات المتعلقة بتكوين الشركات وإنجاز الإستثمار، - إبرام إتفاقيات تعاون مع الهياكل الوطنية المعنية بالإستثمار لتوحيد الإجراءات تبادل المعطيات، - معالجة عرائض المستثمرين والعمل على حلّ الإشكاليات بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية وتركيز قاعدة بيانات لتجميع العرائض الواردة ودراستها وإقتراح الحلول الملائمة ونشر الإخلالات والإجراءات المتخذة في الغرض يالتقارير التقييمية للهيئة، تمثيل الدولة التونسية في التظاهرات الإقليمية والدولية المتعلقة بالإستثمار ومناخ الأعمال والتنافسية، - تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية حول مناخ وفرص الإستثمار في تونس، - الإتصال المباشر بالشركات الأجنبية قصد حثها على الإستثمار بتونس		
	الترويج للإستثمار الخارجي	70 1500	- تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية حول مناخ وفرص الإستثمار، - المشاركة في الصالونات المتعددة القطاعات، - تنظيم أيام وملتقيات إعلامية قطاعية، - المشاركة في ملتقيات الشراكة والصالونات القطاعية، - الإتصال المباشر بالشركات الأجنبية قصد حثها على الإستثمار بتونس	النهوض بالاستثمار الخارجي	9754
	تشجيع وتحفيز الإستثمار من خلال	105	القيام بجميع الإجراءات لتهيئة مقر إجتماعي رسمي وتوفير كل وسائل العمل المادية، - تكوين النواة الأولى للمصالح الإدارية للصندوق ومباشرة إجراءات الإنتداب	صرف المنح والمساهمات في رأس المال والإكتتاب في	75010

	الحوافز المالية المسندة		والإلحاق للموظفين، - العمل على الإنطلاق في مشروع تركيز منظومة معلوماتية مندمجة، - التنسيق مع كل الهياكل والمتدخلين في منظومة الإستثمار لضمان إنسجام الأهداف والرؤى حول التحديات الاقتصادية وسبل وآليات تحقيق أهداف قانون الإستثمار، - الشروع في تكوين لجان الإستثمار والتدقيق والمخاطر، - تمثيل الصندوق لدى الغير في جميع الأعمال المدنية والإدارية والقضائية طبقا للتشريع الجاري به العمل، - فتح الحسابات البنكية وتنفيذ ميزانيات التسيير والإستثمار والتأجير، - صرف المنح والمساهمات الموضوعة على ذمة الصندوق	الصناديق المخصّصة لدعم الاستثمار	

3-نفقات البرنامج

1.3 ميزانية البرنامج

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج الإحاطة بالاستثمار لسنة 2021 مبلغ جملي قدره 89699 ألف دينار وتتوزع كما يلي:

جدول عدد 7:

ميزانية برنامج الإحاطة بالاستثمار حسب طبيعة النفقة*

(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	الفارق	النسبة (%)
نفقات التأجير	7016	9198	9592	394	4,3%
نفقات التسيير	2216	3213	3213	-	-
نفقات التدخلات	970	75884	76894	1010	1,3%
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
بقية النفقات	-	-	-	-	-
المجموع	**10202**	**88295**	**89699**	**1404**	**1,6%**

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 8:

ميزانية برنامج الإحاطة بالاستثمار حسب مآل النفقة
" حسب البرامج الفرعية والأنشطة "

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2019	قانون المالية 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطور 2020-2021	
					المبلغ (2)-(1)	النسبة (%) (1)/(1)-(2)
البرامج الفرعية المركزية	**الأنشطة المركزية**	**10202**	**88295**	**89699**	**1404**	**1.6%**
برنامج فرعي: تنمية الإستثمار الخاص	النشاط1: وضع السياسات وتطوير التعاون الدولي في مجال الاستثمار الخاص	643	464	496	32	6.9%
	النشاط2: متابعة المشاريع الكبرى	0	231	247	16	6.9%
	النشاط3: الإحاطة بالمستثمرين	2829	4192	4192	0	0%
	النشاط4: النهوض بالاستثمار الخارجي	6730	9408	9754	346	3.7%
	النشاط5: صرف المنح والمساهمات في رأس المال والاكتتاب في الصناديق المخصصة لدعم الاستثمار	0	74000	75010	1010	1.4%
مجموع البرنامج		**10202**	**88295**	**89699**	**1404**	**1.6%**

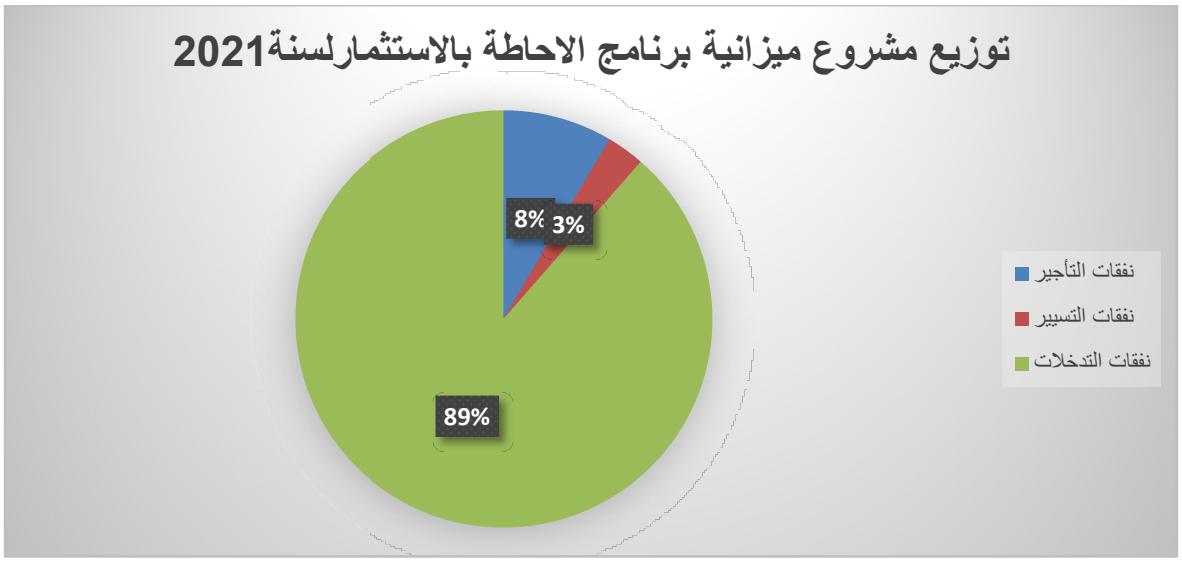

2.3 إطار النفقات متوسط 2021-2023 لبرنامج الاحاطة بالاستثمار

جدول عدد 9:

إطار النفقات متوسط 2021-2023 لبرنامج الاحاطة بالاستثمار

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

البيان	إنجازات 2017	إنجازات 2018	إنجاز 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023
نفقات التأجير	4956	6281	7016	9198	9592	9976	10375
نفقات التسيير	1670	1808	2216	3213	3213	3327	3427
نفقات التدخلات	57	83	970	75884	76894	84360	85870
بقية النفقات	1143	1081	-	-	-	-	-
جملة البرنامج	**7826**	**9253**	**10 202**	**88 295**	**89699**	**97054**	**99672**

برنامج القيادة والمساندة

يضم برنامج القيادة والمساندة لمهمة الإقتصاد والمالية ودعم الإستثمار جزئيا لقيادة والمساندة لمحور المالية ومحور التنمية و الإستثمار والتعاون الدولي.

تولى السيّد عبد الرحمان الخشتالي كاتب عام وزارة الماليّة مهمة "رئيس برنامج القيادة والمساندة" لمحور المالية منذ 15 أفريل 2017.

تولت السيدة سامية العبيدي رئاسة برنامج القيادة والمساندة لمحور التنمية والإستثمار والتعاون الدولي منذ 01 مارس 2020.

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

1.1. خارطة البرنامج:

تم ضبط خارطة التنزيل العملياتي لبرنامج القيادة والمساندة وأنشطته كما يلي:

محور المالية:

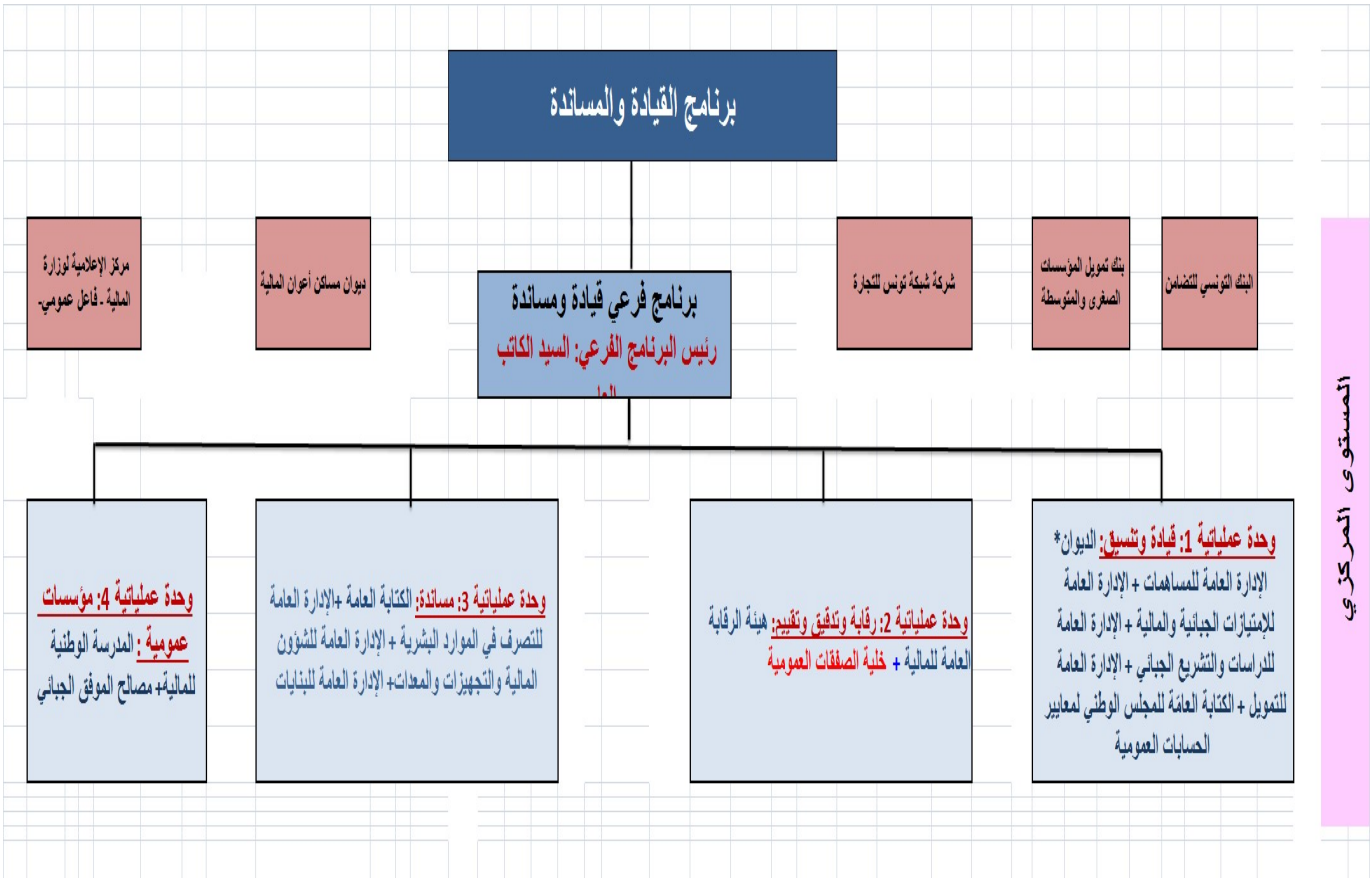

تم تحديد مركز الإعلامية لوزارة المالية وديوان مساكن أعوان المالية وشركة شبكة تونس للتجارة والبنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة كفاعلين عموميين متدخلين في أداء برنامج القيادة والمساندة.

محور التنمية والإستثمار والتعاون الدولي:

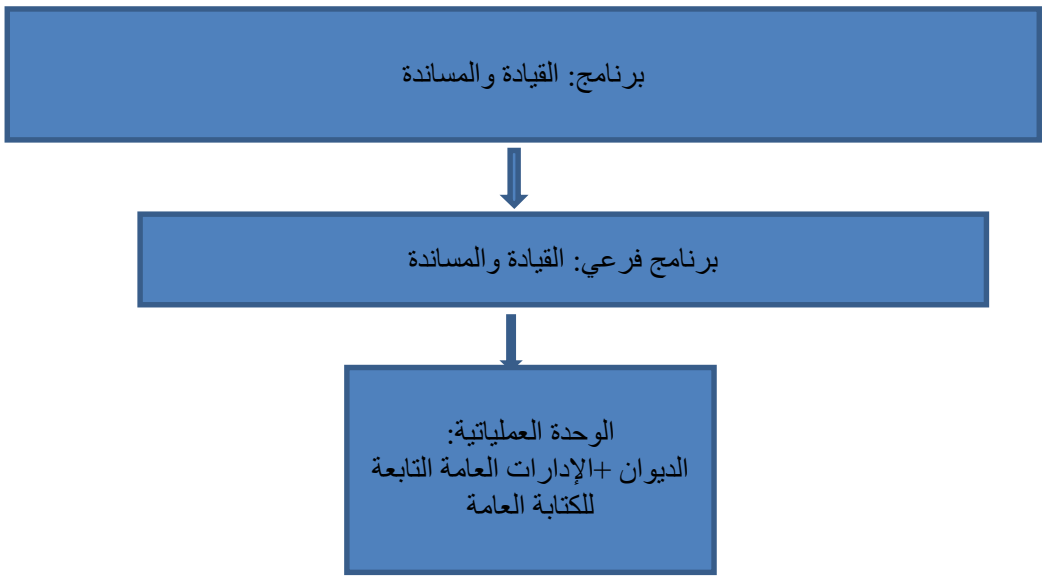

2.1.ضبط إستراتجية البرنامج:

يضطلع برنامج القيادة والمساندة بمهمة مساندة البرامج العملياتية في تحقيق أهدافها، فهو يضم جميع المصالح التي تقوم بتأمين إسداء خدمات ذات الإختصاص وتوفير دعم أفقي لجميع البرامج. وهو يتضمن جملة الأنشطة المتعلقة بإدارة وتسيير الوزارة والمتمثلة أساسا في الموارد البشرية والمنظومات المعلوماتية والقيادة والشؤون العقارية والخدمات اللوجستية والشؤون المالية والقانونية والشراءات والإتصال.

فيما يتعلق بوظائف الدعم والمساندة يتكفل البرنامج بتوفير الإنتدابات لمختلف البرامج إلى جانب التصرّف في المسار المهني للأعوان من مرحلة الإنتداب إلى مرحلة الإحالة على التقاعد مرورا بالتكوين،هذا إضافة إلى توفير الدّعم المادي واللوجستي لكافة البرامج وذلك عبر تأمين الخدمات المتعلّقة بالجانب المالي في تنفيذ الميزانية وإنجاز المشاريع المتعلقة بالبناءات الجديدة وأشغال التهيئة والصيانة، وإعداد مشروع ميزانية المهمة وإنجاز الشراءات العمومية وأشغال التهيئة والصيانة إلى جانب التصرف في الموارد المالية لمختلف الهياكل المركزية والجهوية التابعة للوزارة ومتابعة أسطول السيارات ومختلف التجهيزات والمعدات وتطوير النظام المعلوماتي.

أما فيما يتعلق بمجال القيادة فإن مهام برنامج القيادة والمساندة تتمثل أساسا في عمليات الإشراف والمتابعة والتخطيط والدراسات والتقييم وغيره من الأنشطة التي تتعلق بالحوكمة وحسن التصرف.

وفي إطار إضفاء مزيد الفاعلية والنجاعة لميدان تدخل المهمة، تم إعتبار بعض المنشآت العمومية فاعلين عموميين (أنظر ملحق عدد2).

2.أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2-تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

في إطار التوجهات الإستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة والتي تم العمل على ملائمتها وتوحيد الجانب المتعلق بالمساندة مع مختلف برامج القيادة والمساندة لباقي المهمات، يضم برنامج القيادة والمساندة الأهداف والمؤشرات التالية:

المحاور	الأهداف	المؤشرات
مصالح القيادة والمساندة لمحور المالية	الهدف 1.1.9 :تحسين التصرّف في الموارد البشريّة	المؤشر 1.1.1.9: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال
		المؤشر 2.1.1.9: نسبة انجاز الخطط المخصّصة للترقية في الآجال
		المؤشر 3.1.1.9: نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية
		المؤشر 4.1.1.9: نسبة مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية للعنصر النسائي مقارنة بالعنصر الرجالي
	الهدف 2.1.9 : ترشيد حوكمة النفقات العمومية	المؤشر 1.2.1.9:آجال فتح وإحالة أو تفويض في الاعتمادات
		المؤشر 2.2.1.9:آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات
		المؤشر :3.2.1.9 آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات
		المؤشر 4.2.1.9: نسبة تنفيذ (دراسة وأشغال) مشاريع البناءات المبرمجة
	الهدف3.1.9: تدعيم مساهمة هيئة الرّقابة العامّة للماليّة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي	المؤشّر 1.3.1.9:نسبة مهمّات الرقابة المنجزة التي تتضمّن محاور تتعلّق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمّات المتعلّقة بتدقيق القدرة على الأداء.
		المؤشّر 2.3.1.9: نسبة التوصيات المصادق عليها أو المتعهد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة
مصالح القيادة والمساندة لمحور التنمية والإستثمار والتعاون الدولي	الهدف 1.1.9: تنمية كفاءة الموارد البشرية	المؤشر 1.1.1.9: نسبة المستفدين بالتكوين من مجموع الإطارات
	الهدف 2.1.9: تحسين التصرف في الموارد المادية والتجهيزات	المؤشر 1.2.1.9: نسبة التقيد بروزنامة البرمجة السنوية للنفقات
	الهدف 3.1.9: تطوير النظام المعلوماتي	المؤشر 1.3.1.9: نسبة تطور النظام المعلوماتي

محور المالية:

- **الهدف 1.1.9 :تحسين التصرّف في الموارد البشريّة:**

تقديم الهدف: تحسين التصرّف في الموارد البشريّة يندرج ضمن منظور مستحدث للتصرف عماده الأساسي عقلنة التصور والتوقعات مع ضرورة التكيف مع مجموع المعطيات الداخلية والخارجية التي تحيط بهيكلنا.

ومن هذا المنطلق فإنّ الهدف من تحسين التصرف في الموارد البشرية هو الذّي يمكن من تشخيص الإشكاليات الراهنة وإيجاد الحلول والسبل الناجعة لحسن انتقاء الموارد البشريّة وتوزيعها وتحسين الأداء والبحث عن الآليات الكفيلة لتحفيز الأعوان من خلال احترام الإجراءات والآجال المضبوطة في هذا المجال.

وفي إطار مواصلة تطبيق مقوّمات التصرّف حسب الأهداف وتدعيمه تمّت صياغة إستراتيجيّة خاصّة ببرنامج القيادة والمساندة في الجانب المتمثّل في التصرّف في الموارد البشريّة لوزارة الماليّة وفقا لآليات وأساليب تخدم مصلحة الإدارة من جهة عبر تطوير آليات العمل ومصلحة أعوانها من جهة أخرى عبر التركيز على التكوين والتحفيز المعنوي للرفع من المردودية.

وفي هذا الإطار، يتفرّع عن الهدف المتمثّل في "تحسين التصرّف في الموارد البشرية" ثلاثة (3) محاور أساسيّة متمثّلة في:

- المحور الأول: الانتدابات
- المحور الثاني: الترقيات
- المحور الثالث: التكوين

وعملا على تدعيم الكفاءات والقدرات النسائية من خلال تكريس مقاربة النوع الاجتماعي صلب الوظيفة العمومية، صدر منشور السيّد رئيس الحكومة بتاريخ 14 ماي 2020 الذّي اعتبر وأنّه من أوكد أولويات إطار القدرة على الأداء إدراج مؤشرّات قيس تراعي المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء وتمكّن من التقليص من الفوارق المسجلّة بين الجنسين وضمان نفس الفرص المتاحة للعنصر النسائي لتشغل مناصب عليا وتكلف بخطط وظيفية سامية تمكنّها من ممارسة

دورها القيادي صلب الإدارة لا سيما وأنّ العدد الجملي للإطارات النسائية بوزارة المالية التي تمّ تكليفها بخطط وظيفية قد بلغ 946 وهو ما يعادل نسبة 41.06%مقابل 1365 إطار من الذكور المكلّفين بخطط وظيفية أي ما يعادل نسبة 59.24 %.

هذا وقد شهدت نسبة التسميات في الخطط الوظيفية بالنسبة للعنصر النسائي تطوّرا هامّا خلال السنوات الأخيرة وذلك منذ أحداث ثورة سنة 2011 إلاّ أنّها ورغم ذلك فهي لم ترتقي بعد إلى درجة التناصف بين الجنسين.

وتبعا لذلك، تمّ العمل على إضافة مؤشر قيس أداء جديد يأخذ بعين الاعتبار مبدأ التناصف والمساواة بين الجنسين ويعنى بمتابعة تطوّر نسبة المقترحات في التسميات في الخطط الوظيفية للعنصر النسائي مقارنة بالعنصر الرجالي.

وبالتالي، تمّ إضافة محور رابع جديد إلى المحاور المذكورة أعلاه يحمل العنوان التالي:

- المحور الرابع: التسميات في الخطط الوظيفية للعنصر النسائي

مرجع الهدف: يتنزل هذا الهدف في إطار تحقيق إستراتيجية الوزارة في مجال تحسين التصرف في الموارد البشرية.

مبرّرات اعتماد المؤشرات:

تمكن المؤشرات المضبوطة من قيس مدى قدر الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية على تحقيق الهدف المرسوم والمتعلق بتحسين التصرف في الموارد البشرية إضافة إلى سهولة متابعتها وتحيينها بصفة منتظمة مع توفّر المعلومات المتعلّقة بها اعتمادا على لوحات القيادة وجداول المتابعة والمنظومات الإعلامية المستخدمة في الغرض.

وفي ما يلي جدول يحوصل الإنجازات المسجلة في سنوات 2017 و2018 و2019 مع وضع تقديرات لسنوات 2020 و2021 و2022 و2013، وذلك فيما يتعلق بمؤشرات الانتدابات والترقية والتكوين ومقترح التسمية في الخطّة الوظيفية.

** عملا بمنشور السيّد رئيس الحكومة الصادر بتاريخ 14 ماي 2020، سيتّم إرجاء انجاز الخطط المخصصّة للترقية بعنوان سنة 2020 إلى سنة 2021

* عملا بمنشور السيّد رئيس الحكومة الصادر بتاريخ 14 ماي 2020، سيتّم إرجاء انجاز الخطط المخصصّة للترقية بعنوان سنة 2021 إلى سنة 2022

جدول عدد5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف " تحسين التصرف في الموارد البشرية"

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 1.1.1.9: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال	%	97,8	100	100	100	0	100	100
المؤشر 2.1.1.9: نسبة انجاز الخطط المخصّصة للترقية في الآجال	%	0	0	3	**	*	30	40
المؤشر 3.1.1.9: نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية	%	85	74,7	93.55	50	94	95	-
المؤشر 4.1.1.9: نسبة مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية للعنصر النسائي مقارنة بالعنصر الرجالي	%	-	-	-	-	45	50	60

بالنسبة للمؤشر 1.1.1.9 والمتعلّق بنسبة انجاز الخطط المخصّصة للانتداب في الآجال، تمّ خلال سنة 2019 تجميد الانتدابات الخارجية وذلك قصد التحكم في كتلة الأجور والاكتفاء فقط

على خريجي مدارس التكوين (المدرسة الوطنية للإدارة، معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي بالجزائر، معهد تمويل التنمية للمغرب العربي...). لذلك يمكننا أن نلاحظ أنّه قد سجّل نسبة عموما مرتفعة.

بالنسبة لتقديرات هذا المؤشر لسنة 2020 فقط ضبطت بـ 100%، وذلك عملا بمنشور رئيس الحكومة عدد 09 بتاريخ 29 مارس 2019 حول إعداد مشروع ميزانية الدّولة لسنة 2020 والذي نصّ على مواصلة تجميد الانتدابات الخارجية واقتصار الانتدابات على خريجي مدارس التكوين أمّا التقديرات الخاصة بسنة 2021 فقد نصّ منشور السيد رئيس الحكومة الصادر بتاريخ 14 ماي 2020 والمتعلّق بإعداد ميزانية الدولة لسنة 2021 على عدم إقرار انتدابات جديدة بعنوان سنة 2021 وإرجاء انجاز برامج التكوين بهدف الانتداب إلى غاية سنة 2022 وهو ما يهم عموما خريجي مدارس التكوين.

وينتظر أن يتّم إعادة تفعيل انتدابات خريجي مدارس التكوين بالنسبة لسنتي 2022 و2023 وهو ما يفسّر تقديرات نسبة انجازها بـ100 %.

أمّا فيما يخص المؤشر الثاني 2.1.1.9 والمتعلق بنسبة انجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال، فقد سجّل خلال سنتي 2017 و2018 نسبة انجاز تقدّر بـ0%، علما وأنّه خلال سنة 2018 تمّ الإعلان عن جملة من النتائج النهائية لمناظرات داخلية للترقية بعنوان سنتي 2015 و2016.

أمّا بالنسبة لسنة 2019 فقد سجّل نسبة انجاز تعدّ ضئيلة وتقدّر بـ3 % حيث تمّ خلال هذه السنة التصريح بنتائج عدد من المناظرات الداخلية للترقية بعنوان سنتي 2017 و2018 وفتح مناظرات للترقية في الرتب العليا والتي لا تزال في طور الإنجاز إلى حدّ هذا التاريخ.

ويمكن تبرير متوسط انجاز الخطط المخصصّة للترقية في الآجال إلى طول الفترة التي تستغرقها دارسة ملفات المترشحين للترقية إلى الرتب العليا من جهة، ونظرا كذلك للتأخير الحاصل على مستوى رئاسة الحكومة فيما يتعلّق بنشر قرارات فتح وتنظيم المناظرات الداخلية للترقية.

هذا وقد نصّ منشور السيّد رئيس الحكومة الصادر بتاريخ 14 ماي 2020 على تفعيل برنامج ترقيات سنة 2020 في سنة 2021 وتأجيل برنامج ترقيات سنة 2021 إلى سنة 2022.

أما فيما يخص المؤشر المتعلق بنسبة انجاز مخطط التكوين لفائدة أعوان وزارة المالية، بلغت نسبة إنجاز مخطّط التكوين السنوي لفائدة وزارة المالية(دون اعتبار أنشطة الإدارة العامّة للديوانة) 93.55% خلال سنة 2019، ومن المنتظر أن تتراجع هذه النسبة خلال سنة 2020 وذلك نظرا للتوقف الظرفي الأنشطة التكوينية نتيجة تفشي فيروس "كوفيد – 19".

وعملا على تدارك هذا التراجع المتوقع لمؤشر قيس الأداء خلال سنة 2021، ستعمل المدرسة على اتخاذ الإجراءات التالية:

- مواصلة حوار التسيير أو التصرف " dialogue de gestion " وذلك بمناسبة إعداد مخطّط التكوين السنوي لوزارة المالية الذي انطلق العمل به منذ سنة 2017، تمّ خلاله التشاور مع مختلف مصالح الوزارة قصد الاتفاق على برامج تكوينية قابلة للتنفيذ مهما كانت الظروف وذات مردودية عالية وقابلة للقياس.

وقد مكّن حوار التصرف من ضبط محاور ودورات وأعمال التكوين التي تستجيب فعليا لاحتياجات المصالح والإدارات الفنيّة وكذلك مصالح وإدارات وهياكل المساندة بصورة تمكّن من الالتزام الفعلي من قبل الجميع بتنفيذها بمجرّد تضمينها بمخطّط التكوين.

وحرصت المدرسة على الإعداد الجيّد لمخطّط التكوين لسنة 2020 على أساس برامج عمليّة ذات صلة مباشرة بالأهداف الإستراتيجية وكذلك المرحلية لمسار التكوين كيفما يتمّ ضبطها بالنسبة لوزارة المالية إجمالا في إطار إحترام التوجه الوطني العامّ في مجال تطوير الكفاءات والارتقاء بمردودية الموارد البشرية وكذلك، بالأساس بالنسبة لمختلف الإدارات الفنيّة ومصالح المساندة التابعة للوزارة.

وقد مكّن الالتزام بالدقة والواقعية على مستوى البرمجة من تحقيق نسبة إنجاز هامّة خلال سنوات 2017 – 2019. وتأمل المدرسة تحقيق نسبة أعلى خلال سنة 2021.

- التكوين الأساسي: في إطار إنجاز المهام الموكولة إلى المدرسة الوطنية للمالية في تأمين حاجيات الوزارة من التكوين ومواكبة البرامج والسياسات الحكومية في مجال المحاسبة والجباية والمالية العمومية والقطاع المالي، شرعت المدرسة الوطنية للمالية بتفعيل الدراسة بمرحلة التكوين

الأساسي وفق مقتضيات الأمر عدد 1359 لسنة 2006 المؤرخ في 15 ماي 2006 المتعلق بتنظيم مناظرات الدخول وضبط مراحل التكوين بالمدرسة الوطنية للمالية.

ويقتضي إرساء مراحل التكوين الأساسي:

– تدعيم الموارد المالية للمدرسة وذلك برصد إعتمادات بميزانية المدرسة لسنة 2021 تتعلّق بتنظيم مناظرات الدخول لمختلف مراحل التكوين الأساسي،

– تطوير قدرات المدرسة في مجال هندسة التكوين (إبرام اتفاقية تكوين مع المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين وتم تنظيم 03 دورات تكوينية سنويا.

- مراجعة وتطوير الهيكل التنظيمي للمدرسة الوطنية للمالية: الأمر عدد 1359 لسنة 2006 المؤرخ في 15 ماي 2006 المتعلق بتنظيم مناظرات الدخول وضبط مراحل التكوين بالمدرسة الوطنية للمالية.

– عرض مشاريع قرارات التكوين الأساسي على أنظار مجلس التوجيه الذي إلتئم بتاريخ 01 نوفمبر 2016 والمتمثّلة في:

* قرار عن وزير المالية يتعلّق بضبط اختبارات مناظرات الدخول لمراحل التكوين الأساسي وكيفية تنظيمها بالمدرسة الوطنيّة للماليّة

* قرار عن وزير المالية يتعلق بضبط برنامج الدراسة والإجراءات الخاصة بتقييم نتائج مرحلة التكوين الأساسي للمتفقدين المركزيين للمصالح المالية بالمدرسة الوطنية للمالية.

ومن المبرمج، خلال سنة 2021، إحالة مشاريع الأوامر الحكومية والقرارات سالفة الذكر على مصالح وزارة المالية ورئاسة الحكومة قصد المصادقة والتأشير والنشر.

تطوير منظومة التكوين المستمر لفائدة أعوان وزارة المالية: شرعت المدرسة في تعديل النصوص الترتيبية المنظمة لعمل المدرسة الوطنية للمالية قصد ملائمة الفصل الأول من الأمر عدد 1357 لسنة 2006 والأمر عدد 1359 لسنة 2006 المؤرخ في 15 ماي 2006 المتعلق بضبط مهام المدرسة الوطنية للمالية مع مقتضيات الفصل 39 من الأمر عدد 1359 لسنة 2006 المؤرخ في 15 ماي 2006 المتعلق بتنظيم مناظرات الدخول وضبط مراحل التكوين بالمدرسة الوطنية للمالية. وذلك بإضافة أعوان عدول الخزينة لنص الفقرتين التاليتين، كما يلي:

أ- "التكوين التأهيلي للحياة المهنية للمنتدبين الجدد إثر نجاحهم في المناظرات الخارجية التي تنظمها وزارة المالية في رتبة متفقد وملحق بالتفقد ومراقب للمصالح المالية **وعدل خزينة أول وعدل خزينة وذلك قبل مباشرتهم لمهامهم.**

- التكوين التأهيلي لأعوان سلك وزارة المالية **وأعوان سلك عدول الخزينة التابع لوزارة المالية،** المنتفعين بترقية في الرتبة عن طريق مناظرة داخلية تنظمها الإدارة أو بالاختيار، وذلك خلال سنة من تاريخ تسميتهم في الرتبة الجديدة."

ب - "التكوين المستمر لفائدة أعوان سلك وزارة المالية وأعوان سلك عدول الخزينة التابع لوزارة المالية."

تمّ إعداد 03 مشاريع قرارات عن وزير المالية تتعلق بضبط تنظيم مراحل التكوين المستمر للارتقاء في الرتب الخاصة بسلك عدول الخزينة بالنسبة للرتب التي يمكن التسمية فيها على إثر المشاركة في مرحلة تكوين مستمر وهي عدل خزينة، عدل خزينة أول، عدل خزينة مركزي.

وقد وافق مجلس التوجيه للمدرسة الوطنية للمالية في اجتماعه بتاريخ 01 نوفمبر 2016، على هذه المقترحات وفوّض للمدرسة صياغة مشاريع القرارات وعرضها على مصادقة سلطة الإشراف.

وتمّ تبعا لذلك إعداد وإحالة مشاريع قرارات تتعلّق بـ:

- تنقيح وإتمام قرار وزير المالية المؤرّخ في 14 سبتمبر 1999 والمتعلّق بتحديد معلوم التسجيل للامتحانات الخاصة بالوحدات القيمة التحضيرية للدخول إلى مراحل التكوين المستمر التي تنظمها المدرسة الوطنية للمالية.

- ضبط تنظيم مراحل التكوين المستمر للارتقاء إلى رتبة عدل خزينة مركزي ورتبة عدل خزينة أول، وهو ما سيكون تأثيره إيجابيا على المؤشر ويفسّر بالتالي تطور إعتمادات المؤسسة المدرجة بالجداول المصاحبة مع الإشارة وأنّه ومن المبرمج تنظيم امتحانات الوحدات القيمية للارتقاء إلى رتبة عدل خزينة مركزي.

- مراجعة الإطار القانوني والترتيبي المتعلق بالتكوين التأهيلي: يقتصر التكوين التأهيلي حسب الأمر عدد 1359 لسنة 2006 المؤرّخ في 15 ماي 2006 المتعلّق بتنظيم المناظرات

ومراحل التكوين بالمدرسة الوطنية للمالية، على تكوين المنتدبين الجدد إثر نجاحهم في المناظرات الخارجية التي تنظمها وزارة المالية.

غير أنه تبين من خلال التجربة أن الأعوان والإطارات الذين يتمتعون بترقيات على مستوى الرتب أو على مستوى الخطط الوظيفية أو يتم تكليفهم بمهام ومسؤوليات على غرار قباض المالية والديوانة ورؤساء مكاتب مراقبة الأداءات وأمناء المال الجهويين ورؤساء المراكز الجهوية للأداءات، كل هؤلاء يحتاجون تكوينا يؤهلهم للرتب أو الخطط الوظيفية أو المسؤوليات والمهام الجديدة التي عادة ما تتطلب دراية أعمق وأوسع بأساليب التسيير الحديث وتقنيات التواصل وقدرة أكبر على توظيف الإمكانات والموارد البشرية والمادية ودراية أوسع بآليات وأساليب التصرف في المخاطر والإشكاليات وكذلك الوضعيات المعقدة.

وعليه، وبمناسبة انعقاد مجلس توجيه المدرسة الوطنية للمالية المنعقد بتاريخ 01 نوفمبر 2016، تم إقتراح توسيع مجال التكوين التأهيلي ليشمل كافة هذه الوضعيات ويكرس مزيد من المساواة والشفافية إزاء التكوين كحق لكافة الأعوان والإطارات وكعامل رئيسي لتطوير الكفاءات ورفع القدرة على الأداء الفردي والجماعي.

وقد وافق مجلس التوجيه على المقترحات التالية:

– توسيع مجال التكوين التأهيلي الحالي مع المحافظة على نفس المدة والمحتوى ليشمل الأعوان المنتفعين بترقية في الرتبة عن طريق مناظرات داخلية،

- إحداث مرحلة تكوين تأهيلي تدوم شهرا واحدا في مجال المهارات القيادية والتأطير، لفائدة الإطارات الذين تمّ تكليفهم بخطط وظيفية.
- إخضاع الأعوان الذين يتم تكليفهم بمهام ومسؤوليات على غرار قباض المالية والديوانة ورؤساء مكاتب مراقبة الأداءات وأمناء المال الجهويين ورؤساء المراكز الجهوية للأداءات، لدورات تكوين تأهيلي تدوم على الأقل ستة أيام وتمتد على ثلاثة أشهر على أقصى تقدير من تاريخ التكليف بالمسؤولية أو المهمّة بمعدل يومين كل شهر.

وهو ما سيكون تأثيره إيجابيا على المؤشر ويفسر بالتالي تطور إعتمادات المؤسسة المدرجة بالجداول المصاحبة.

- إرساء منظومة التكوين على الخطّ: شرعت المدرسة الوطنية للمالية في إرساء منصّة تكوين عن بعد لفائدة إطارات وأعوان وزارة المالية (سابقا). ويندرج هذا المشروع في إطار برنامج

تعصير وتطوير منظومة التكوين من خلال استغلال الوسائل التكنولوجية الحديثة من جهة والى تحسين جودة التكوين بالاستناد إلى البرنامج الوطني المعتمد من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار تمّ إبرام اتفاقية مع جامعة تونس الافتراضية، بتاريخ 11 مارس 2020، تمّ على إثرها توطين المنصّة على الخطّ والشروع في وضع برامج تكوين لفائدة المكوّنين والمتصرّفين في المنصّة على أن ينطلق الاستغلال الفعلي للمنصّة والشروع في التكوين على الخط، بداية شهر نوفمبر 2020، وهو ما من شأنه أن يساهم في تطوير مؤشر قيس الأداء خلال سنة 2021.

أمّا فيما يخص المؤشر الرابع 4.1.1.9 والمتعلق نسبة مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية للعنصر النسائي مقارنة بالعنصر الرجالي، والذّي يهدف إلى تعزيز مكانة الفئات النسائية وزيادة إدراك كافّة السلط والفاعلين العموميين بجدارة واستحقاق المرأة للمشاركة في الحياة العامّة واتخاذ القرار وفي ذلك استجابة لأحد التزامات وزارة المالية تجاه الحكومة التي أدرجت مقاربة النوع الاجتماعي ضمن مخططات السياسات العمومية وتكريس أيضا لمقتضيات الدستور التونسي الذّي نصّ على حقوق المرأة والتناصف بين الجنسين.

وتطبيقا لذلك، يسعى هذا المؤشر إلى تطوير سياسة النوع الاجتماعي في ما يتعلّق بإدارة الموارد البشرية من خلال زيادة نسبة النساء في الوصول إلى المناصب العليا مقارنة بالرجال وذلك تحقيقا للعدالة والإنصاف وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

وتبعا لذلك، مثّلت تقديرات هذا المؤشر بعنوان سنة 2021 نسبة 50 % وسنة 2022 نسبة 60% وذلك في إطار التدعيم التدريجي لمكانة العنصر النسائي مقارنة بالعنصر الرجالي بمناسبة إعداد قائمات مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية لفائدة إطارات مختلف الهياكل الراجعة بالنظر لوزارة المالية.

- **الهدف 2.1.9 : ترشيد حوكمة النفقات العمومية**

تقديم الهدف: يندرج هدف "**ترشيد حوكمة النفقات العمومية**" ضمن سياسة تركيز مبادئ الحوكمة الرشيدة في التصرف في ميزانية الوزارة والذي يأخذ بعين الاعتبار مجموعة المعطيات والعوامل الخاصة بالمحيط الداخلي والخارجي للهيكل الإداري.

ولتحقيق الهدفالمذكور تم تحديد المؤشرات التالية:

1. آجال فتح وإحالة وتفويض الاعتمادات،

2. آجال تنفيذ الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية،
3. آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات،
4. نسبة تنفيذ دراسة وانجاز مشاريع البنايات المبرمجة.

مرجع الهدف:يتنزل هذا الهدف في إطار تدعيم نجاعة الإدارة وحوكمة التصرف في النفقات العمومية.

مبررات اعتماد المؤشرات:

المؤشر1.2.1.9:آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات:

آجال فتح وإحالة وتفويض الاعتمادات هي حلقة هامة في مسار التصرف في الميزانية خاصة أن تحقيق حاجيات مصالح الوزارة في الآجال يساهم في بلوغ أهداف تحسين الأداء من جهة وإحكام التصرف في ميزانية الدولة من جهة أخرى.
ونظرا للأهمية الآجال وتأثيرها على التصرف في الإعتمادات، تم اعتماد مؤشر آجال فتح وإحالة وتفويض الاعتمادات للقيام بمتابعة مدى تحكم الوزارة في الآجال المتعلقة بتنفيذ الميزانية أي آجال تحقيق سياساتها العمومية المحددة مسبقا وعدم تعطيل سير العمل الإداري لمختلف المصالح التابعة للوزارة.
وتبعا لدخول القانون الأساسي الجديد للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 حيز التنفيذ بداية من غرة جانفي 2020، فإن الاعتمادات المصادق عليها بقانون المالية يتم توزيعها داخل كل برنامج بين نفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية بمقتضى قرار من المدير العام للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات بمقتضى تفويض من الوزير المكلف بالمالية منذ بداية السنة وذلك وفي انتظار صدور ميثاق التصرف الذي سيحدد مسؤولية كل الأطراف المتدخلة وإجراءات التصرف بينها.

وحيث تم خلال السنة الحالية فتح كامل اعتمادات التعهد ونسبة 50% من اعتمادات الدفع كما تم تجميد كامل الاعتمادات المتعلقة بنفقات التدخلات وتجميد 50% من نفقات الاستثمارات.

وتبعا لذلك فإنه لن يتم مستقبلا طلب فتح اعتمادات لدى الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات إلا في صورة طلب فتح اعتمادات تكميلية أو رفع التجميد.

لذا فقد تم تغيير طريقة احتساب المؤشر وذلك بتغيير طريقة احتساب المؤشر الفرعي المتعلق بالآجال الإدارية لدراسة طلب فتح الاعتمادات وتعويضه بمؤشر الآجال الإدارية لدراسة الطلب وتوزيع الاعتمادات من طرف الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.

كما تم إلغاء المؤشر الفرعي المتعلق بالآجال الإدارية التي تستغرقها الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة لفتح الاعتمادات.

وتتمثل المؤشرين الفرعيين في ما يلي:

المؤشر الفرعي 1:آجال دراسة طلب فتح الاعتمادات من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات

يسعى هذا المؤشر إلى التقليص في المدة المخصصة لدراسة المطالب وتوزيع أو تحويل الاعتمادات المطلوبة من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات

المؤشر الفرعي 2: آجال إحالة أو تفويض الاعتمادات

هي الآجال المستوجبة لاستكمال إجراءات إحالة أوتفويض الاعتمادات من قبل مصالح الإدارة العامة للشوؤنالمالية، وعلى هذا الأساس تسعى مصالح الوزارة لمزيد تقليص آجال إحالة أو تفويض الاعتمادات لما لها من انعكاس حسن على تنفيذ المشاريع والسياسات العامة وتحقيق قدرة عالية على الأداء.ويبرز هذا المؤشر تطوّر دراسة طلبات فتح الإعتمادات والتصرف فيها في الآجال وتقييم مدى قدرة الإدارة على الاستجابة لحاجيات الهياكل المعنيّة وتوفير ما يلزمها من اعتمادات لاستمرارية المرفق العمومي وعدم تعطيل سير العمل الإداري.

المؤشر2.2.1.9: آجالتنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية

إن العمل على تعديل الآجال المستوجبة في كامل مسار إنجاز الصفقات والاستشارات يساهم بشكل مباشر في تحسين أداء الإدارة فلقد تم اعتماد مؤشر آجال تنفيذ الشراءات العمومية لمتابعة مدى سرعة استجابة مصالح الإدارة لطلبات الهياكل المختلفة اعتبارا لطول مسار إنجاز عملية الشراء انطلاقا من إعداد كراسات الشروط وصولا إلى عملية الاستلام.

وحتى نتمكن من تحديد مجال اعتماد المؤشر بدقة تم استثناء المسار المتعلق بالصفقات العمومية الذي يخضع لأحكام الأمر المنظم للصفقات العمومية عدد 1039 لسنة 2014 للاختلاف الإجرائي من حيث الآجال والمتدخلين حيث تخضع الصفقات العمومية لمتدخلين إضافيين (لجان

مراقبة الصفقات العمومية) وآجال إضافية للبت في محاضر الفتح والتقييم،كما تختلف الصفقات العمومية عن الشراءات العمومية من حيث الحجم فلا يتجاوز عدد الصفقات العمومية خلال السنة الواحدة عادة أربعة صفقات عمومية تابعة للوزارة.

وفي إطار تطوير المؤشر تم إدراج الآجال المتعلقة ببقية مراحل مسار الشراءات حتى يتسنى تحسين الأداء في مجال الشراءات وذلك من خلال ثلاث مؤشرات فرعية تتمثل في ما يلي :

1) **آجال إعداد كراسات الشروط:**

تتمثلآجال إعداد كراسات الشروط في الأيام الفاصلة بين تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط من قبل مصلحة برمجة وإعداد وختم الصفقات وتاريخ المصادقة على كراس الشروط من قبل اللجنة المختصة.

ويسعى هذا المؤشر الفرعي إلى التقليص في آجال إعداد كراسات الشروط من قبل مصلحة برمجة وإعداد وختم الصفقات ومصادقة اللجنة المختصة على كراس الشروط.

2) **آجال التقييم الفني والمالي:**

تتمثل آجال التقييم الفني والمالي في المدة الزمنية الفاصلة بين تاريخ فتح العروض وتاريخ إبداء لجنة الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية لرأيها للمشتري العمومي من خلال إعداد محضر تقييم العروض.

ويسعى هذا المؤشر إلى التقليص في آجال تقييم العروض وإبداء لجنة الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية لرأيها للمشتري العمومي.

3) **آجال الاستلام الوقتي:**

تتمثل آجال الاستلام الوقتي في المدة الزمنية الفاصلة بين إصدار الإذن بالتزود من قبل مصلحة تنفيذ الصفقات وانجاز الشراءات والتاريخ المضمن بمحضر الاستلام الوقتي.

ويسعى هذا المؤشر إلى التقليص في آجال الاستلام وذلك بالتقليص وضبط آجال معينة كل حسب خاصية الاقتناءات والشراءات المنجزة.

المؤشر 3.2.1.9 : آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات:

يهدف هذا المؤشر إلى تقليص آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات الذين قاموا بإيداع ملفاتهم طبقا للإجراءات الجاري بها العمل.

وباعتبار أن مسار خلاص المزودين يتميز بوجود متدخلين أساسين وهما آمر الصرف (المرحلة الإدارية) والمحاسب العمومي(المرحلة المحاسبية)، فهذا المؤشر يعنى بالمدّة المستوجبة لاستكمال المرحلة الإدارية في خلاص النفقات العمومية والمحددة بـ 30 يوما.

وتجدر الإشارة أن هذا المؤشر يهتم بخلاص النفقات العمومية المندرجة في إطار الرقابة المعدلة بالتالي لا يقع احتساب الآجال المستوجبة لتأشيرة مراقب المصاريف العمومية بخصوص اقتراحات التعهد الصادرة خارج إطار الرقابة المعدلة. كما يهتم هذا المؤشر بخلاص النفقات المتعلقة بانجاز إقتناءات وإسداء خدمات تتطلب إصدار مسبق للإذن بالتزود.

ويهدف هذا المؤشر إلى قياس نجاعة الإدارة في تأدية النفقات العمومية وتحسين جودة خدماتها وتدعيم ثقة المزودين ومسدي الخدمات في مصداقية الإدارة من خلال حرصها على خلق توازن بين تحقيق المصلحة العامة (التزود بالمواد والخدمات وتحقيق استمرارية المرفق العام) وضمان حق المزودين ومسدي الخدمات في خلاص مستحقاتهم المالية في آجال معقولة.

المؤشر 4.2.1.9 نسبة تنفيذ (دراسة وأشغال) المشاريع المتعلقة بالبناءات :

تقوم الإدارة العامة للبنايات بمتابعة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناءات المبرمجة التابعة لوزارة المالية خاصة وأن هذه الآجال قد شهدت تأخيرا في آجال إنجاز لمشاريع سواء كان ذلك على مستوى الدراسة أو الأشغال بالمقارنة بما هو منصوص عليه بالقوانين الخاصة بالبنايات المدنية. وتعود أسباب التأخير إلى صبغة هذه المشاريع التي تكتسي الصبغة الجهوية والتي تشمل أكثر من 80%من الاعتمادات المرسمة بالميزانية حيث أن هذه الصبغة تتميز بتعدد الأطراف المتدخلة من وزارة المالية والمجلس الجهوي ومراقب المصاريف العمومية ومصالح الإدارة العامة للبنايات...)وبالتالي تستغرق مدة القيام بهذه الأشغال أطول من المدة المتعلقة بالأشغال ذات الصبغة الوزارية.

يتم قيس مدى تحقيق هدف" **ترشيد حوكمة النفقات العمومية** " عن طريق المؤشرات التالية:

جدول عدد5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف " ترشيد حوكمة النفقات العمومية"

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 1.2.1.9: آجال فتح وإحالة أو تفويض في الاعتمادات	يوم	-	-	-	-	3	2	2
المؤشر 2.2.1.9 : آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات	يوم	85	69	66	65	62	60	60
المؤشر 3.2.1.9 :آجال خلاص المزودين و مسدي الخدمات	يوم	-	29	26	25	22	21	20
المؤشر4.2.1.9: نسبة تنفيذ (دراسة وأشغال) المشاريع المتعلقة بالبناءات	%	-	65,6	65.8	79	89.5	100	100

- **الهدف 3.1.9: تدعيم مساهمة هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي**

تقديم الهدف:

تقوم هيئة الرقابة العامّة للماليّة بمراقبة تصرّف وحسابات مختلف المصالح والجماعات والمؤسّسات والمنشآت العمومية أو ذات المساهمة العمومية والجمعيات والمجامع المهنية والشركات التعاونية المركزية والتعاونيّات والهياكل الأخرى التي تنتفع بصفة مباشرة أو غير مباشرة بمساعدة أو دعم من الدّولة أو الجماعات المحليّة.

وتتولى الهيئة سنويّا، إنجاز أكثر من 60 مهمّة مراقبة وتدقيق حسابات، ويمكن تبويب مهمات الرّقابة حسب طبيعة المصالح والهياكل على النحو التالي:

- مهمات تخص مصالح وزارة المالية، أو هياكل تعمل تحت إشرافها،
- مهمات تفقد وبحث تخص منشآت عمومية ومؤسسات عمومية إدارية أو غير إدارية،
- مهمات تفقد وتقييم وبحث تخص عدة إدارات وهياكل أخرى،
- مهمات تدقيق حسابات مشاريع ممولة بموارد خارجية.

وتفضي مهمات الرّقابة والتّقييم إلى إعداد تقارير تتضمّن جملة من الملاحظات والنقائص التي تم تسجيلها، مما يستدعي مزيد حرص المصالح والهياكل المعنية لتداركها مستقبلا، قصد إحكام إنجاز البرامج والمشاريع العموميةوالإستعمال الأمثل للموارد المالية المخصّصة لها.

وتنجز مهمّات المراقبة طبقا للبرنامج السنوي الذي تعدّه الهيئة بالتنسيق مع الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وذلك بعد المصادقة عليه من طرف الوزير المكلّف بالمالية، ويمكن للوزير المكلّف بالمالية أن يأذن عند الاقتضاء بمهمات مراقبة غير مدرجة بالبرنامج السنويّ. وتحرص الهيئة على إنجاز مهمّاتها طبقا للمعايير الدّوليّة للمراجعة والتّدقيق.

ويتمثّل هدف الهيئة في **تدعيم مساهمة هيئة الرّقابة العامّة للماليّة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي.**

وتتمثّل أسباب إعتماد الهدف المذكور في:

- تفعيل إتّفاقية التّعاون والشّراكة المبرمة بين وزارة المالية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في إطار تنفيذ مقتضيات الإستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة وإرساء قواعد الشفافية، وكذلك إتفاقية التّعاون الدّولي الموقّعة مع الدّيوان الأوروبي لمكافحة الفساد OLAF بخصوص تبادل المعلومات والمعطيات وتطوير الكفاءات وتقديم المساعدة الفنية في مجال مقاومة الفساد.

- إحترام مقتضيات إتّفاقية برنامج دعم الإنطلاقة الخامس (Programme d'Appui à la Relance V) الممول مع الإتّحاد الأوروبي والذي ينصّ على تعهّد الدولة التونسيّة بالقيام بمهمات تدقيق القدرة على الأداء لبعض البرامج على مستوى الوزارات.

- تطبيق مقتضيات الفصل 71 من القانون الأساسي الجديد للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرّخ في 13 فيفري 2019 الذّي ينصّ على تكليف هياكل الرقابة الإداريّة بفحص وتقييم وثائق الأداء المشار إليها بالفصل 63 من نفس القانون الأساسيّ إلى حين صدور الإطار المنظّم لتقييم الأداء.

وتتمثّل مؤشّرات قيس الأداء المقترحة في:

- نسبة مهمّات الرقابة المنجزة أو التّي تمّ الشّروع في إنجازها والتّي تتضمّن محاور تتعلّق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمّات المتعلّقة بتدقيق الأداء.

- نسبة التّوصيات المصادق عليها أو المتعهّد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة.

مرجع الهدف: يتنزّل هذا الهدف في إطار تنفيذ التوجّه الإستراتيجي لمهمّة الماليّة المتعلّق **بتدعيم الحوكمة.**

مبرّرات إعتماد المؤشّرات: تمّ إعتماد المؤشّرات المذكورة التّي تمكّن الهيئة من تقييم:

– إنجاز مهمّات متعلّقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال وتدقيق أداء البرامج والمهمّات ضمن البرنامج السّنوي لتدخّل الهيئة،

– نسبة التّوصيات المصادق عليها أو المتعهّد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة والمضمّنة بالتقارير النهائيّة للتفقّد.

جدول عدد 5:

الجدول الزمنيّ لمؤشّرات الهدف" تدعيم مساهمة هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي"

مؤشّرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشّر 1.3.1.9:نسبة مهمّات الرقابة المنجزة أو التّي تمّ الشّروع في إنجازها والتي تتضمّن محاور تتعلّق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمّات المتعلّقة بتدقيق الأداء.	%	-	-	%20	%20	25%	%30	%30
المؤشّر 2.3.1.9: نسبة التّوصيات المصادق عليها أو المتعهّد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة	%	-	-	-	40%	45%	50%	50%

محور التنمية والإستثمار والتعاون الدولي:

- **الهدف 1.1.9: تنمية كفاءة الموارد البشرية.**

تقديم الهدف: تحسين التصرف في الموارد البشرية

مرجع الهدف: البرنامج الفرعي القيادة والمساندة

مبررات اعتماد المؤشرات: عدد المستفيدين من التكوين يمكن أن يترجم تطور مؤهلات الأعوان علاوة على توفر المعطيات على المدى المتوسط.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الإطارات	نسبة %	39	34.3	42.9	**45**	50	55	60

- **الهدف 2.1.9: إحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات.**

تقديم الهدف: تحسين التصرف في الموارد المادية والتجهيزات.

مرجع الهدف: البرنامج الفرعي القيادة والمساندة.

مبررات اعتماد المؤشرات: إرساء النجاعة الموازناتية وذلك برسم أهداف محددة تراعي الإمكانيات المرصودة والوسائل المتوفرة.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة التقيد بروزنامة البرمجة السنوية للنفقات	نسبة	50	60	65	70	70	75	80

- **الهدف 3.1.9: تطوير النظام المعلوماتي.**

تقديم الهدف: السهر على دعم البنية التحتية المعلوماتية وتجديد أسطول الأجهزة الإعلامية وتأمين سلامتها والعمل على تنفيذ التوصيات المنبثقة عن آخر تقرير للتدقيق في السلامة المعلوماتية. وبالتوازي العمل على دعم القدرات البشرية من خلال التكوين في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال. هذا إلى جانب اعتماد تطبيقات معلوماتية لتطوير العمل الإداري وتحيين وإثراء موقع واب الوزارة والترفيع في جودة الخدمات المسداة وسلامة تبادل المعطيات.

مرجع الهدف: البرنامج الفرعي القيادة والمساندة

مبررات اعتماد المؤشرات: إبراز مجهود الوزارة في تطوير البنية التحتية المعلوماتية، تأمين سلامة النظام المعلوماتي، تنفيذ برنامج التكوين، توسيع مجال استعمال التطبيقات المعلوماتية
يتكون المؤشر من أربع مؤشرات فرعية:

- نسبة إنجاز الميزانية المخصصة لاقتناء تجهيزات إعلامية
- نسبة إنجاز التوصيات المنبثقة عن التدقيق في السلامة المعلوماتية
- نسبة إنجاز الميزانية المخصصة للتكوين في الإعلامية
- نسبة الأعوان الذين يستعملون تطبيقات إعلامية

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة تطور النظام المعلوماتي	نسبة	42.7	64.7	65,0	70,0	72	74	75

2.2 تقديم أنشطة البرنامج:

تتمثل الأنشطة والتدخلات التي تساهم مباشرة في تحسين أداء البرنامج فيما يلي:

جدول عدد12 :بيان الأنشطة والتدخّلات

	الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2021	التدخلات	الأنشطة	تقد
والمساندة	**الهدف 1.1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية**	المؤشر 1.1.0.6: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال(خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية)		– مزيد تركيز مقومات التصرف التقديري في الوظائف والكفاءات وذلك من خلال التحديد المسبق للحاجيات الملّحة والضرورية لمختلف هياكل الوزارة من الانتدابات قصد تسديد الشغورات بمراكز العمل بها. – تكريس الحراك الوظيفي بين مختلف الوزارات لفائدة وزارة المالية وذلك تسديدا للشغورات المتأكدّة وهو ما من شأنه إرساء مزيد التحكّم في كتلة الأجور. – تحسين التصرّف في الموارد البشريّة يستوجب أن يكون تحديد الحاجيات من الموارد البشرية مضبوط من قبل المصالح المعنية على المدى المتوسّط يتأسّس على معطيات موضوعية ذات بعد استشرافي يربط الحاجة من الموارد بجملة المتغيرات التي يمكن أن تطرأ على المحيط الخارجي والداخلي والتي قد يكون لها بالغ الأثر على نوعية وكمية الخدمات والمناهج التي يتوجب اعتمادها من أجل تأمينها. – مزيد التنسيق مع مختلف الأطراف المتداخلة في عملية الانتداب. – مواصلة العمل على وضع المنظومة الإعلامية الموحدة للتصرف في الموارد البشرية. – إعتماد الأساليب الإعلامية والمنظومات الإعلامية الحديثة قصد القيام بفرز الملفات لما يوفّره ذلك من ربح للوقت.	للتصرف في الموارد البشرية بالتنسيق مع مركز الإعلامية لوزارة المالية	

				– تحديد آجال مضبوطة للجان المناظرة (لجنة الفرز ولجنة التصريح بالنتائج) للقيام بالأعمال المنوطة بعهدتها. – إبّان التصريح بالنتائج يجب العمل على إرسال البرقيات للناجحين وذلك قصد موافاتنا بالوثائق الإدارية اللازمة وذلك في أجل لا يتعدى 15 يوما من تاريخ تسلّم البرقية. – مواصلة الأشغال المتعلّقة بإعداد دليل إجراءات التصرف في الموارد البشرية، – مواصلة العمل على الانطلاق في إعداد بطاقات المهام.	
	المؤشر2.1.1.9:**نسبة انجاز الخطط المخصّصة للترقية في الآجال (خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية)**			– التنسيق مع هياكل الإدارة العامة للمصالح المشتركة والوظيفة العمومية لضبط برنامج عمل السنة المالية المعنية تتضمن تاريخ فتح المناظرة وتاريخ غلق سجل الترشحات وتاريخ الإعلان عن النتائج. – برمجة دورات تكوينية متخصصة في المجالات المتعلقة بدراسة وفرز ملفات المناظرات الداخلية للترقية قصد تطوير قدرات الأعوان العاملين في هذا المجال، – برمجة دورات تكوينية متخصّصة في مجال شروط وإجراءات الترقية إلى الرتب العليا وكيفية إعداد التقرير المكون لملف الترشح. – مزيد التنسيق مع أعضاء لجان المناظرات الداخلية للترقية وخاصة مع ممثل رئاسة الحكومة للتسريع في نسق دراسة ملفات الترشح. – النظر في إمكانية فتح المناظرات الداخلية للترقية بالتداول بين مختلف الأسلاك وذلك بعد التنسيق مع مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة وأخذ رأي السيد وزير المالية في هذا المقترح. – العمل بأحكام الأمر عدد 300 لسنة 2016 المؤرخ في 11 مارس 2016 والمتعلق بتفويض بعض صلاحيات رئيس الحكومة إلى وزير المالية والذي نص على أن إصدار القرارات المتعلقة بتعيين أعضاء لجان الامتحان الخاصة بالمناظرات الداخلية والامتحانات المهنية للترقية الراجعة بالنظر لوزارة المالية أصبحت من مشمولات وزير المالية – تقليص الآجال المتعلقة بإنجاز الترقيات.	

		3.1.1.9: مؤشر نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لصالح أعوان وزارة المالية.		– تطعيم الفريق العامل بكفاءات يوكل إليها مهمّة مساعدة اللّجان المحدثة بالمدرسة على مراجعة السندات البيداغوجية وتوحيدها وتحيينها عند الاقتضاء سواء المعتمدة من قبل المترشحين لاجتياز الاختبارات الكتابية أو السندات التي يعتمدها المكوّنون في عرض الدروس وقد تمّ في هذا الإطار تنقيح القرار المتعلق بتعيين أعضاء اللجنة العلمية بالمدرسة الوطنية للمالية بتاريخ 06 فيفري 2017، – تولت المدرسة الوطنية للمالية إبرام عقد مع مؤسسة "ExpertiseFrance " بتاريخ 24 أفريل 2018، يمتدّ على ثلاثة سنوات، حول إعداد حقائب تكوين في إطار مخطط التكوين الخاص بتطبيقمقتضيات القانون الأساسي الجديد للميزانية، الذي بمقتضاه شرعت المدرسة في إعداد 25 حقيبة تكوين. – تمّ بمقتضى قرار من وزير المالية مؤرخ في 16 نوفمبر 2018، فتح مناظرة خارجية بالاختبارات للقبول بمرحلة تكوين في المجال الديواني لفائدة وسطاء لدى الديوانة قصد إسناد 100 ترخيص لممارسة مهنة وسيط لدى الديوانة، – وتبعا لذلك تمت المصادقة على المدرسة الوطنية للمالية لتأمين مرحلة تكوين في مجال الوساطة لدى الديوانة وذلك بمقتضى قرار السيد وزير المالية المؤرخ في 19 أكتوبر 2018 ، – تمّ خلال سنة 2019، تنظيم مرحلتي القبول الأولي والنهائي لمناظرة القبول بمرحلة تكوين في المجال الديواني لفائدة وسطاء لدى الديوانة وأسفرت عن نجاح 89 مترشحا وباشروا مرحلة تكوين، تدوم ستة أشهر، بداية من 02 مارس 2020. – وضع خطّة عمل بين مختلف الهياكل المتدخلة في مجال التكوين للتنسيق أكثر فيما بينها: – على مستوى البرمجة باعتبار الأهداف التي ينبغي أن يتم الاتفاق بشأنها وتحديدها بكل دقة وبصفة مسبقة وخاصّة عند إعداد مخطّط التكوين وحثهم على برمجة الدورات التكوينية التي تعكس الحاجيات الفعلية للتكوين دون سواها، – على مستوى التنفيذ، – على مستوى المتابعة وللتقييم،	

				– وتمكن هذه الخطة المشتركة من تحديد المعوقات وبالتالي الخروج بمقترحات وتوصيات لتلافي الإشكاليات مستقبلا. – البحث عن فضاءات تكوين خارجية لاحتضان الدورات التكوينية التي تنظمها المدرسة على مستوى جهوي لتغطية حاجيات التكوين للمصالح الجهوية لوزارة التكوين وذلك قصد تجاوز محدودية فضاءات التكوين بالمدرسة، وفي هذا الإطار تمّ إبرام اتفاقيات مع المراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمر بمختلف ولايات الجمهورية لاحتضان الملتقيات التكوينية على مستوى جهوي. – دعم التكوين في الجهات وذلك بالحرص على توفير مكونين جهويين، حتى يتسنى لجميع الأعوان الراجعين بالنظر لوزارة المالية الانتفاع بالتكوين بأقلّ كلفة ممكنة. – وقد انطلقت المدرسة بعد في برمجة دورات تكوينية لفائدة إطارات جهوية في مجال هندسة التكوين وبيداغوجيا التكوين بالتنسيق مع المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين. – إعادة تنظيم مصالح المدرسة بما يتماشى ومتطّلبات التصرّف الحديث وتطوير منظومة التكوين. – تحيين مستوى تأجير المكوّنين والأخذ بعين الاعتبار لمراحل التكوين لفائدة الرتب الدنيا وقد صدر الأمر الحكومي عدد 55 لسنة 2020 المؤرخ في 30 جانفي 2020 المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 2596 لسنة 2007 المتعلق بضبط نظام تأجير مختلف أصناف المدرسين والأعمال الاستثنائية والباحثين القارين وغير القارين بالمدرسة الوطنية للمالية.			
		المؤشر 4.1.1.9: نسبة مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية للعنصر النسائي مقارنة بالعنصرالرجالي		إعطاء الأولوية للفئات النسائية التي تتوفر فيها الشروط القانونية للتسمية في الخطط الوظيفية الشاغرة على المستوى المركزي وخاصة على المستوى الجهوي، – الحثّ على إعطاء الأولوية فيمقترحات التسمية في الخطط الوظيفية لفائدة الإطارات النسائية العاملة بالمصالح الخارجية الراجعة بالنظر لوزراة المالية. – تفعيل آلية التناظر لإسناد الخطط الوظيفية –تحسين نسبة مشاركة العنصر النسائي في الدورات التكوينية المتعلقة بالقيادة والحوكمة والتي من شأنها أن		– إعداد مناشير ذات صبغة تحسيسية تهدف إلى دعوة رؤساء الهياكل إلى إعطاء الأولوية للفئات النسائية التي تتوفر فيها الشروط القانونية

				تؤهلاها للاضطلاع بمهام القيادة	% 60	للتسمية في الخطط الوظيفية الشاغرة على المستوى المركزي وخاصة على المستوى الجهوي، –تنظيم دورات تكوينية بالتنسيق مع المدرسة الوطنية للمالية لفائدة العنصر النسائي في المجالات المتعلقة بالقيادة –مراجعة النصوص القانونية المتعلقة يالتسميات في الخطط الوظيفية يالتنسيق مع الهياكل المعنية برئاسة الحكومة لإدراج مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة
	الهدف 2.1.9: ترشيد حوكمة النفقات العمومية	آجالفتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات		إعداد دليل إجراءات يتضمن مختلف الإجراءات والمسارات الخاصة بالتصرف في الإعتمادات ابتداء من تاريخ طلب فتح وتفويض أو إحالة الإعتمادات وملائمتها مع أحكام القانون الأساسي للميزانية عدد15 لسنة 2019 إلى تاريخ تفويضها أو تحويلها وذلك من قبل لجنة مشتركة تضم أطراف من الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات وذلك بتحديد مختلف الإخلالات أو التعطيلات التي يمكن أن تطرأ على إحدى المسارات وتكون سبب في تأخير الاستجابة للطلبات الصادرة في الغرض. –تنظيم دورات تكوينية بالتنسيق مع وحدة التصرف حسب الأهداف والهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة حول إجراءات التصرف في الاعتمادات لتمكين مختلف المصالح المختصة من الاطلاع على الأحكام الجديدة المنصوص عليها بالقانون الأساسي الجديد للميزانية		مساندة لوجيستية ومادية

				.		
		آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية		– تدعيم تركيبة لجنة الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية بكفاءات كما تم تكليف إطار بالكتابة القارة للجنة ليتم التسريع في إعداد التقارير المتعلقة بكل شراء عمومي، – تكليف لجنة الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية بالمصادقة على كراسات الشروط لضمان الشفافية والمنافسة النزيهة		
		آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات		– الحرص على التقليص في آجال المصادقة على الفواتير من طرف المصالح المنتفعة بالخدمة. –إرساء منظومة الرقابة الداخلية لاستباق الأخطار التي تهدد عملية خلاص المزودينومسدي الخدمات والعمل على تفادي التنازع السلبي أو الإيجابي لبعض المهام المكونة لعملية الخلاص. –السعي إلى إرساء منظومة إعلامية يتمكن من خلالهاالمزود الاطلاع على خلاص فواتيرهم دون الرجوع إلى الإدارة.		
		نسبة تنفيذ (دراسة وأشغال) المشاريع المتعلقة بالبناءات المبرمجة		– إعداد رزنامة تحدد آجال مختلف مراحل دراسة وإنجاز أشغال المشاريع المبرمجة بميزانية وزارة المالية. – إعداد برنامج الاجتماعات المزمع عقدها من طرف المصالح الجهوية للتجهيز سواء بالإدارات الجهوية للتجهيز للدراسة أو لاجتماعات الحظيرة الخاصة بالأشغال – توفير الوثائق العقارية والإدارية الضرورية الخاصة بكل مشروع قبل برمجته بالميزانية، تفاديا لكل ما يمكن أن يعطل إنجاز المشروع. – إعداد مراسلات تذكير وعقد اجتماعات دورية بالنسبة للمشاريع ذات الصبغة الجهوية المعطلة إلى مختلف الأطراف المتدخلة		
	الهدف 3.1.9: تدعيم مساهمة هيئة الرّقابة العامّة للماليّة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموالوتطوير نجاعة التصرف العمومي	نسبة مهمّات الرقابة المنجزة أو التّي تمّ الشّروع في إنجازها والتي تتضمّن محاور تتعلّق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمّات المتعلّقة بتدقيق الأداء.		– إعتماد منهجيّة التدقيق حسب المخاطر لتحديد مجالات نشاط المؤسسات المعنية بالرقابة التي يمكن أن تتضمّن شبهات فساد وأو غسل أموال، وإستغلال المعطيات المتوفّرة لدى الهيئة حول ملفات شبهات الفساد. – التنسيق مع مصالح الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بخصوص التقصّي في بعض الملفات التّي تحوم عليها شبهات فساد وأو غسل أموال. – برمجة دورات تكوينيّة خصوصيّة تتعلّق بأليات مكافحة الفساد وغسل الأموال. – إدراج مهمات تدقيق الأداء كمحور قارّ ضمن برنامج تدخّل الهيئة.		رقابة وتقييم وتدقيق

		نسبة التّوصيات المصادق عليها أو المتعهّد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة		- إعداد بطاقة من قبل رئيس الفريق بمناسبة إصدار التقرير النهائي للمهمة، تضبط نسبة التوصيات المصادق عليها أو التي تعهد المتصرف بتطبيقها مقارنة بعدد التوصيات الصادرة على مستوى التقرير الأولي للتفقّد.	
والمساندة والإستثمار ون الدولي	**الهدف 1.1.9:** تنمية كفاءة الموارد البشرية.	المؤشر 1.1.1.9: نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الأعوان.		-الحرص على انجاز مخطط التكوين السنوي -الترفيع في الميزانية المخصصة للتكوين لتغطية كل الطلبات -برمجة دورات تكوينية في عدة مجالات لجميع الأعوان بما فيهم العملة -تسهيل الإجراءات المعقدة للتمكن من انجاز تكوين معمق ومجدي يساهم في الترفيع من جودة الأداء الوظيفي -السعي إلىإبرام اتفاقيات مع مراكز تكوين ومؤسسات في مجالات متخصصة معترف بشدائدها لاسيما بالنسبة للغات -اعتماد دليل إجراءات في هندسة التكوين لاستعماله كوثيقة مرجعية لأعداد المخطط السنوي للتكوين	
	الهدف 2.1.9: إحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات.	المؤشر 1.2.1.9: نسبة التقيد بروزنامة البرمجة السنوية للنفقات.		-ضبط عمليات التزود بمواد أو خدمات طلبات الأشغال الكبرى في إطار صفقات عمومية واستشارات -الحرص على توزيع عمليات التزود على كامل السنة -الاختيار الأمثل لتوقيت التنفيذ حسب مقتضيات العمل الإداري ودراسة أحوال السوق.	
	الهدف3.1.9: تطوير النظام المعلوماتي	المؤشر 1.3.1.9: نسبة تطور النظام المعلوماتي		-وضع برامج سنوية لتجديد أسطول الحواسيب والأجهزة الإعلامية (تحديد الخاصيات الفنية، القيام بإجراءات الاقتناءات السنوية، تركيز البرمجيات الضرورية وتوزيع المعدات حسب معايير مضبوطة) -صيانة برمجيات السلامة على غرار الواقي من الفيروسات، الجدار الناري، نظام مراقبة واستكشاف العطب على مستوى الأجهزة الحساسة، ...) -اقتناء البرمجيات الأساسية -صيانة المعدات والشبكة الداخلية -استغلال منظومات التراسل والتبادل الإلكتروني للوثائق -تأطير ومساندة المستعملين -القيام بتدقيق في سلامة النظام المعلوماتي للوزارة -ضبط برنامج سنوي للتكوين في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال (تحديد برامج التكوين ذات العلاقة بإدارة الشبكة الداخلية واكتساب المهارات في مجال السلامة وتطوير التطبيقات المعلوماتية، إعداد كراس الشروط الخاص بالتكوين،	

			تنفيذ البرنامج)		
			-تطوير التطبيقات وصيانتها، تكوين المستعملين وتأطيرهم		
			أرشفة المعطيات الهامة		
			-صيانة وتطوير موقع واب الوزارة والبوابات الوطنية		
			-استغلال التطبيقات الوطنية والأفقية والتطبيقات المتوفرة على		
			الشبكة الإدارية المندمجة		

3-نفقات البرنامج:

1.3- ميزانية البرنامج:

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة للمهمة لسنة 2021 والمحمولة على الموارد العامة للميزانية في حدود **317330** ألف دينار مقابل **116323**ألف دينار لسنة 2020 وتتوزع كما يلي:

جدول عدد7: ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

	البيان	إنجازا ت 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	الفارق	النسبة %
مصالح القيادة والمساندة لمحور المالية	. نفقات التأجير	23503	33 106	33 848	742	2%
	. نفقات التسيير	23582	3 538	3 538	0	0%
	. نفقات التدخلات	62331	68 076	268 076	200 000	294%
	. نفقات الاستثمار	347	775	775	0	0%
	. نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0%
	بقية النفقات	0	0	0	0	0%
	مجموع المحور 1	109763	105495	306237	200742	190%
مصالح القيادة والمساندة لمحور التنمية والإستثمار والتعاون	. نفقات التأجير	4753	5255	5328	73	1.4%
	. نفقات التسيير	3128	4929	5021	92	1.9%
	. نفقات التدخلات	582	414	414	-	-
	. نفقات الاستثمار	7588	230	330	100	43.5%
	. نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0%
	-بقية النفقات	0	0	0	0	0%

مجموع المحور 2	16051	10828	11093	265	2.4%
المجموع العام لبرنامج القيادة والمساندة للمهمة	125814	116323	317330	201007	172.8%

*دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد14:

ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب مآل النفقة

"حسب البرامج الفرعية والأنشطة"

الوحدة: ألف دينار

	بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2019	قانون المالية 2020(1)	تقديرات2021 (2)	نسبة التطور 2020-2021	
						المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (1) /(2)- (1)
	البرامج الفرعية المركزية	الأنشطة المركزية					
مصالح القيادة والمساندة للمحور المالية	برنامج فرعي1: القيادة والمساندة	قيادة وتنسيق	-	1064	14081		
		رقابة وتدقيق وتقييم	-	522	6794		
		االتصرف في المسار المهني لأعوان وزارة المالية	-	234	3155		
		المساندة المادية واللوجستية	-	101101	277067		
		الإحاطة الإجتماعية	-	2000	2597		
		تصميم ودراسة والتصرف في المنظومات الإعلامية لفائدة وزارة المالية	-	-	-		
		التكوين	-	575	1937		
		المصالحة الجبائية	-	-	607		
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة			107267	105495	306237		
		مجموع البرنامج	**107267**	**105495**	**306237**	**200742**	**190**
مصالح القيادة والمساندة لمحور التنمية والإستثمار والتعاون الدولي		القيادة			**506**		
		المساندة			**10587**		
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة					**11093**		

*دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2021-2023 لبرنامج القيادة والمساندة:

ضبطت تقديرات إعتمادات برنامج القيادة والمساندة لمحور المالية لسنة 2021 306237 أد و106807.14 أد لسنة 2022 و108065.6 أد لسنة 2023 مقابل 105495 أد لسنة 2020.

جدول عدد15:

إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) لبرنامج القيادة والمساندة محور المالية

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجا زا ت 2017	إنجا زا ت 2018	إنجا زا ت 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022(*)	تقديرات 2023(*)
. نفقات التأجير	-	16 821	23503	33 106	33 848	34301	35348
. نفقات التسيير	-	3 660	23582	3 538	3 538	3644,1	3833,6
. نفقات التدخلات	-	0	62331	68 076	268 076	68076	68076
. نفقات الاستثمار	-	314	347	775	775	786	808
. نفقات العمليات المالية	-	0	0	0	0	0	0
بقية النفقات	-	85718	0	0	0	0	0
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	100 951	107 268	109763	105 495	306 237	106 807,1	108 065,6
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	110 270	116 046	120421	117 647	318282	106 807,1	108 065,6

ضبطت تقديرات إعتمادات برنامج القيادة والمساندة لمحور التنمية والإستثمار والتعاون الدولي لسنة 2021 **11093**أد و**11813**أد لسنة 2022 و**11841**أد لسنة 2023 مقابل **10828** أد لسنة 2020.

جدول عدد 15

اطار النفقات متوسط المدى(2021-2023) لبرنامج القيادة والمساندة لمحور التنمية والتعاون الدولي
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

	بيان طبيعة النفقة	إنجازات 2017	إنجازات 2018	إنجاز 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023
مصالح القيادة والمساندة لمحور التنمية والإستثمار والتعاون الدولي	نفقات التأجير	4 478	4 490	4754	5255	5328	5797	5822
	نفقات التسيير	1 886	1 668	3128	4929	5021	5172	5175
	نفقات التدخلات	382	488	582	414	414	414	414
	نفقات الاستثمار	20 056	7 470	7588	230	330	430	430
	نفقات العمليات المالية	–	–	–	–	–	–	–
	بقية النفقات	–	–	–	–	–	–	–
	مجموع المحور الأول دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**26 801**	**14 116**	**16051**	**10828**	**11093**	**11813**	**11841**
	مجموع المحور الأول باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**26801**	**14116**	**16051**	**10828**	**11093**	**11813**	**11841**
	المجموع العام للمحور	**26801**	**14116**	**16051**	**10828**	**11093**	**11813**	**11841**

الملاحق

بطاقات المؤشرات

بطاقات مؤشرات قيس

الأداء لبرنامج الديوانة

بطاقة المؤشّر: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع

رمز المؤشّر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشر 1.1.0.1

تسمية المؤشر: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع.

تاريخ تحيين المؤشّر: 2020/09/21.

I- الخصائص العامة للمؤشّر:

1- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر:**الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).

2- **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: إسناد المصالح العملياتية.**

3- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر:** تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع.

4- **تعريف المؤشّر:** يدلّ هذا المؤشّر على المدة التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولا إلى تاريخ منح الإذن بالرفع.

5- **نوع المؤشّر (مؤشر نتائج، مؤشر منتوج، مؤشر نشاط):** نتائج.

6- **طبيعة المؤشّر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية):**مؤشر نجاعة.

7-**التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية)** : لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشّر:

1- **طريقة احتساب المؤشر(Formule):** يتمّ احتساب الأجل من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية إلى تاريخ منح الإذن بالرفع بالمكتب الحدودي للعمليات التجارية بميناء رادس الذي يمثل حوالي 80% من المجموع الوطني.

حيث تتولّى الإدارة العامة للديوانة حاليا احتساب معدّل آجال التسريح الديواني على ضوء عيّنة شهرية من عمليات التوريد يتمّ تحديدها إثر تحقيق ميداني بميناء رادس ينجز خلال الأسبوع الأخير من كلّ شهر ويشمل كلّ عمليات الرفع التي تتمّ في هذه الفترة.

2- **وحدة المؤشر:** اليوم.

3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر:** تواريخ إيداع التصاريح الديوانية وتواريخ الإذن بالرفع الفعلية.

4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر (استمارة، تقرير، استبيان،):** الحصول على تواريخ إيداع التصاريح الديوانية وتواريخ الإذن بالرفع الفعلية حسب المعطيات المجمعة لدى إدارة التصرف في المخاطر.

5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر:** التصاريح الديوانية لدى المكاتب.

6- **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا

7- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 0.50 يوما سنة 2023.

8- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات):** مدير إدارة التصرّف في المخاطر.

III- قراءة في نتائج المؤشّر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشّر:

جدول بياني لتطوّر المؤشّر

مؤشّر قيس الأداء	الوحدة	انجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
مؤشّر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع	اليوم	0.61	0.60	0.58	0.55	0.54	0.53	0.50

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشّر:

شهدت المدّة التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولا إلى تاريخ منح الإذن بالرفع انخفاضا هاما وصلت إلى 0.58 يوما سنة 2019 نظرا لتراجع آجال التسريح الديواني بالنسبة للتصاريح الموجهة للمسلك الأحمر والتصاريح المنضوية تحت نظام الوضع للاستهلاك.

3- رسم بياني لتطور المؤشّر:

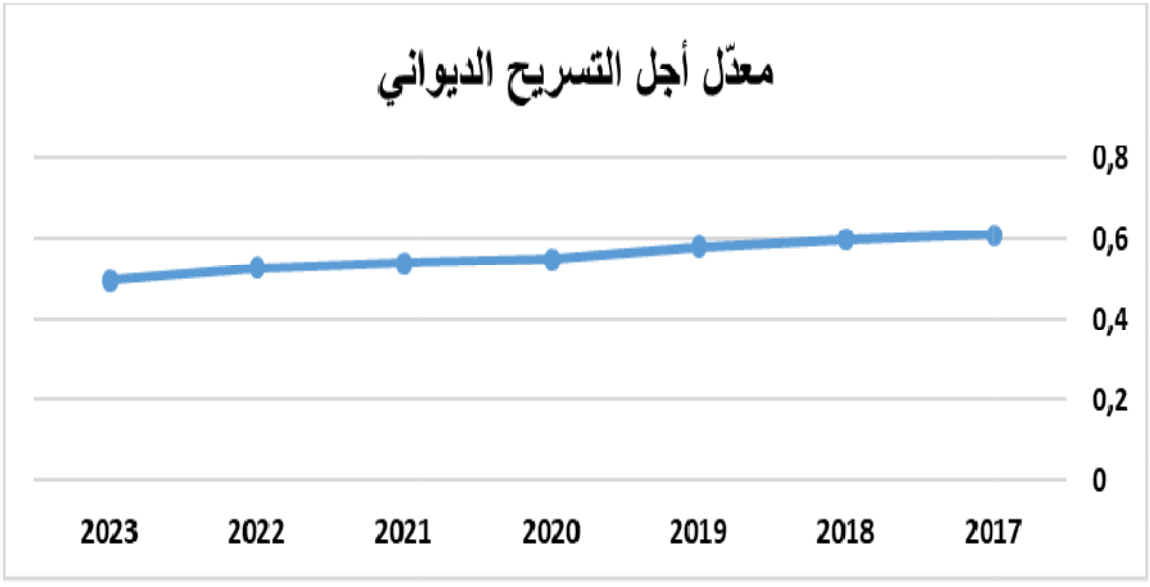

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشّر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر 1.1.0.1 معدل آجال التسريح الديواني للبضائع.	0.50		0.55	مواصلة بذل المجهودات للتحكم في آجال تسريح البضائع (تقليص المدة) وذلك بـ: **- إجراء دراسة معمّقة لمنظومة الإنتقائية من أجل تحسين مردوديتها عبر التخفيض في عدد التصاريح المنضوية تحت نظام الوضع للإستهلاك الموجهة المسلك الأحمر والبرتقالي بالإعتماد على تقنيات التصرف في المخاطر** **- تركيز وتدعيم منظومة المراقبة اللاحقة ممّا سيمكّن من الإنتقال من مرحلة المراقبة الحينية للبضائع إلى مرحلة الإفراج السريع وإجراء عمليات مراقبة لاحقة لتصاريح التوريد** **- العمل على تركيز منظومة القرارات المسبقة في مجال التصنيف التعريفي أو المنشأ والتي تهدف إلى إسناد المتعاملين الراغبين في ذلك قرارات ملزمة لكافة المصالح الديوانية شريطة أن يلتزم المورد بالمعطيات المصرّح بها عند طلب القرار المسبق** - تدعيم العديد الديواني بالمكاتب الحدودية وخاصّة المكتب الحدودي للعمليات التجارية رادس الميناء (16) والمكتب الحدودي لمخازن ومساحات التسريح الديواني (47) - تعميم بصفة تدريجية التصريح المسبق على جميع المتعاملين الإقتصاديين المنصوص عليه بالأمر الحكومي عدد 1005 لسنة 2018 - القيام بحملات تحسيسية للضباط المكلفين بدراسة التصاريح من طرف رؤسائهم المباشرين لدعوة أصحاب التصاريح لإتمام إجراءات المعاينات والاستظهار بالوثائق اللازمة في أقرب الآجال - القيام بمتابعة مردودية الضباط المصفين من قبل منظوريهم. - العمل على إتمام تنقيح القرار المتعلق بتنظيم التوقيت الإداري الخاص بمصالح الإدارة العامة للديوانة. **- العمل التدريجي على استعمال الطريقة المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للديوانة في إحتساب الآجال (Etude sur le temps nécessaire pour la mainlevée)** **- العمل على تركيز النظام المعلوماتي الجديد والذي سيمكّن من رقمنة جميع الإجراءات الديوانية**		

				– اقتناء أجهزة إعلامية ومستلزماتها بحساب عدد الضباط المكلفين بدراسة التصاريح في كل المكاتب (تجهيز الأعوان بالمعدات الإعلامية لتحسين مردودية العمل).		

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشّر:

- لا شيء.

بطاقة المؤشّر: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشر 2.1.0.1

تسمية المؤشر: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين.

تاريخ تحيين المؤشّر: 2020/09/21.

I- الخصائص العامة للمؤشّر:

1- البرنامج:الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد1).

2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: إسناد المصالح العملياتية.

3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع.

4- تعريف المؤشّر: يدلّ هذا المؤشّر على عدد مطالب المتعاملين الاقتصاديين الذين تتوفّر فيهم الشروط اللازمة للتمتّع بالامتيازات التسهيلات.

5- نوع المؤشر (مؤشّر نتائج، مؤشّر منتوج، مؤشّر نشاط): نتائج.

6- طبيعة المؤشّر (مؤشّر جودة، مؤشّر نجاعة، مؤشّر فاعلية):مؤشر نجاعة.

7-التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) : لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشّر:

1-طريقة احتساب المؤشّر(Formule): العدد الجملي لمطالب المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذين وقعت الاستجابة لمطالبهم خلال السنة.

2-وحدة المؤشّر:العدد الجملي.

3- المعطيات **الأساسية لاحتساب المؤشر:** مطالب المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذين وقعت الاستجابة لمطالبهم والعدد الجملي للمطالب المودعة من طرف المؤسسات الراغبة في الإنتفاع بهذه الصفة.

4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: الحصول عدد مطالب المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذين وقعت الاستجابة لمطالبهم والعدد الجملي للمطالب.

5- مصدر **وطبيعة البيانات:** مطالب المتعاملين الاقتصاديين المسجلة لدى خلية المتعامل الإقتصادي المعتمد.

6-تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).

7- القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): الإستجابة لمطالب 111 متعامل اقتصادي معتمد خلال سنة 2023.

8-المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): المسؤول عن خلية المتعامل الإقتصادي المعتمد.

III- قراءة في نتائج المؤشّر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشّر:

جدول بياني لتطور المؤشّر

مؤشّر قيس الأداء	الوحدة	انجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
مؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين	العدد	35 (+11)	48 (+13)	56 (+8)	66	78	93	111

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشّر:

بلغ عدد المتعاملين الذين تمّ منحهم صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد08 في سنة 2019،ليصبح العدد الجملي للمؤسسات التي إنتفعت بهذه الصفة 56.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

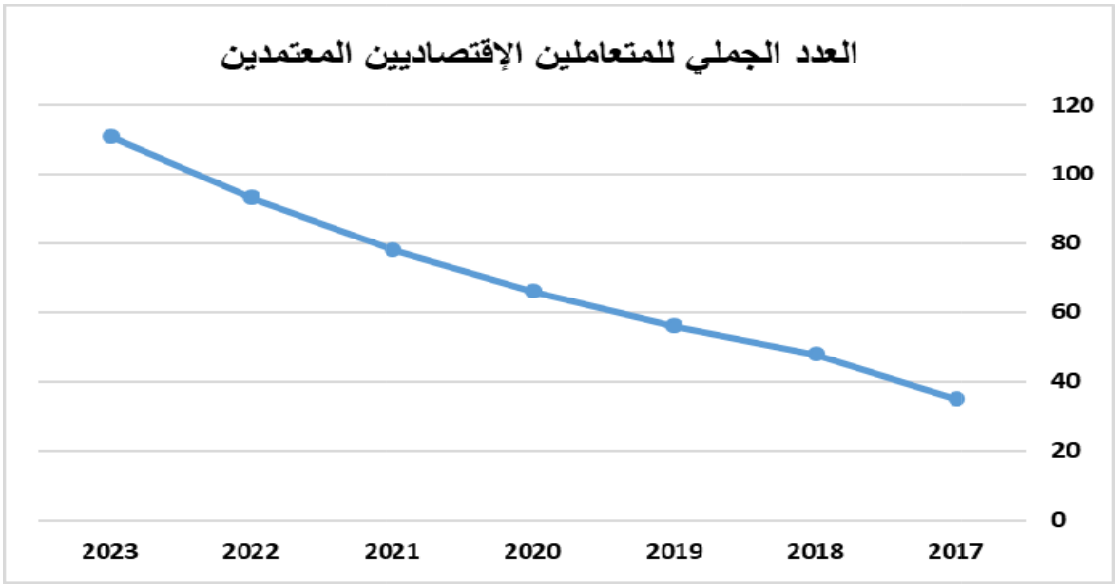

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشّر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
مؤشر 2.1.0.1 عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين.	111		89	– تمكين خلية المتعامل الإقتصادي المعتمد من الموارد البشرية والمادية الضرورية والتي ستمكّن من تحسين مردوديّتها. **–التنسيق مع مختلف المكاتب الجهوية والإدارات المركزية قصد تذليل الإشكاليات والصعوبات التي تعترض الشركات المنتفعة بهذه الصفة.** – القيام بسلسلة إجتماعات مع المؤسسات وذلك بهدف تذليل الصعوبات والإستماع إلى مشاغلها. – تألية إجراءات منح ومتابعة صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد. – دعوة المؤسسات المصدرة كليا التي تستجيب للشروط الواجب توفرها إلى تقديم طلب قصد الإنتفاع بصفة المتعامل الإقتصادي المعتمد وذلك بهدف تعميم هذه الصفة على هذا النوع من الشركات. **–الإستجابة إلى طلبات الشركات الصناعية والتجارية للحصول على صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد** **–العمل على ابرام إتفاقيات الإعتراف المتبادل مع البلدان الأخرى للشركات المنتفعة بهذه الصفة ممّا سيمكن من الرفع في القدرة التنافسية للمؤسسات التونسية،** – القيام بدورات تكوينية ميدانية في التدقيق القبلي واللاحق لضباط خلية المتعامل الاقتصادي المعتمد. – إجراء دورات تكوينية حول إستعمال التطبيقة الإعلامية الجديدة الخاصّة بالمتعامل الإقتصادي المعتمد – إقتناء معدّات وتجهيزات إعلامية في إطار برنامج تنمية الصادرات PDEIII		

5– تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشّر:

لا شيء.

بطاقة المؤشّر: نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشر 3.1.0.1

تسمية المؤشر: نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني.

تاريخ تحيين المؤشر: 2020/09/21.

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1- **البرنامج:**الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).

2- **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: إسناد المصالح العملياتية.**

3- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر:** تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع.

4- **تعريف المؤشّر:** يعكس هذا المؤشّر نجاعة الإدارة العامة للديوانة في دعم المؤسسات التي تعمل في ميدان التجارة الخارجية(توريد وتصدير) وذلك بإلغاء التعامل معها بالوثائق (عدم تقديم الوثائق على سند ورقي) وتعويضها بتعامل لا مادي (إلكتروني).

5- **نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتوج، مؤشر نشاط):** نتائج.

6- **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية):**مؤشر نجاعة.

7-**التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** يحتسب هذا المؤشّر بقسمة عدد الوثائق اللامادية على العدد الجملي للوثائق المتعلقة بالتسريح الديواني.

2- **وحدة المؤشر:** نسبة مأويةالجملية.

3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** العدد الجملي للوثائق وعدد الوثائق اللامادية منها.

4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الحصول على العدد الجملي للوثائق المتعلقة بالتسريح الديواني وعدد الوثائق اللامادية منها.

5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الحصول على العدد الجملي للوثائق الديوانية الورقية المتعلقة بالتسريح الديواني وعدد الوثائق اللامادية منها وتحديد النسبة المئوية من مكتب الدراسات والتشريع أساسا ووحدة الاتصال.

6- **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا (آخر السنة).

7- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** بلوغ نسبة 94% من لامادية الوثائق سنة 2023.

8- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات):**إدارة الإحصائيات والإعلامية.

III- قراءة في نتائج المؤشّر:

1- سلسلةالنتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

جدول بياني لتطور المؤشر

مؤشّر قيس الأداء	الوحدة	انجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
مؤشر 3.1.0.1: نسبة لامادية الإجراءات الديوانية	النسبة الجملية	29.26	52	52	73	83	89	94

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة الإنجاز لمؤشر لامادية الإجراءات الديوانية المتعلقة بالتسريح الديواني لسنة 2019، 153% حيث بلغت نسبة لامادية الإجراءات الديوانية 52% من مجموع الإجراءات المتعلّقة بالتسريح الديواني مقابل 34% كنسبة تقديرية لسنة 2019.

وتعتبر هذه النسبة المحققة هامّة بالنظر إلى الصعوبات التقنية والتي تحول دون تجسيم مقترحات التألية الواردة ببرنامج تبسيط الإجراءات الديوانية والجبائية والذي يستوجب ترابط الأنظمة المعلوماتية وإعتماد نظام موحّد لتبادل الوثائق بين مختلف المتدخّلين.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

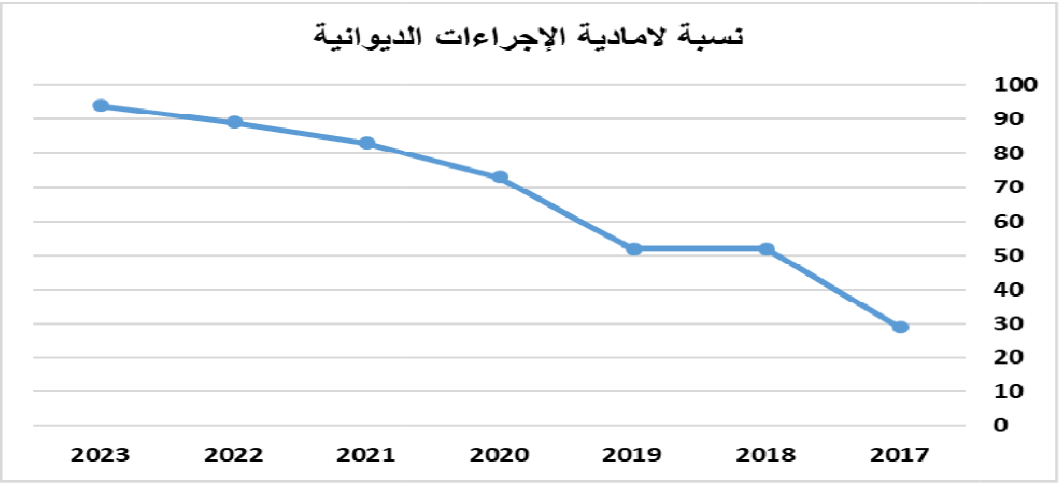

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
مؤشر 3.1.0.1: نسبة لامادية الإجراءات الديوانية	94		83	-العمل على تألية الإجراءات الديوانية الخاصة بالتسريح الديواني والتي لم يتمّ رقمنتها إلى حدّ الآن. - الحرص على متابعة الإجراءات التي تمّ ضبطها في إطار المجلس الأعلى للتصدير لرقمنتها وذلك بمزيد التنسيق مع شبكة تونس للتجارة. -العمل على إستكمال رقمنة وتألية الإجراءات الديوانية عند التصدير في إطار إضبارة النقل. - العمل على تألية "تأشيرة الإذن بالوسق" "VISAD'EMBARQUEMENT" - إستكمال إستصدار الأمر المتعلق ببيان الحمولة المسبق تطبيقا لأحكام الفصل 80 من مجلة الديوانة - إستصدار الأمر المتعلق بالدفع الإلكتروني - المصادقة على الإمضاء والدفع الالكتروني. -العمل على إلغاء الطابع المادي للإجراءات الديوانية المرقمنة مع إعادة النظر في تنقيح النصوص القانونية المنظمة لذلك.		

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة إحصاء إدراج الإجراء اللامادي.

بطاقة المؤشّر: عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشر 4.1.0.1

تسمية المؤشر: عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني.

تاريخ تحيين المؤشر: 2020/09/21.

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1- **البرنامج: الإدارة العامة للديوانة** (برنامج عدد 1).

2- **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر:إسناد المصالح العملياتية.**

3- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر:** تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع.

4- **تعريف المؤشّر:** يمكّن الموقع المتعاملين مع الإدارة من الحصول على العديد من الخدمات الإدارية عن طريق تعمير المطالب الخاصة بها وإرسالها إلكترونيا إلى المصلحة المختصة بدراستها والتي تتولى موافاة طالب الخدمة بالردّ عليها على بريده الإلكتروني.

5- **نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتوج، مؤشر نشاط):** نتائج.

6- **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية):**مؤشر نجاعة.

7- **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية):**لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1- **طريقة احتساب المؤشر(Formule):** يحتسب هذا المؤشّر باحتساب عدد الخدمات المتوفرة على موقع الواب.

2- **وحدة المؤشر:**العدد الجملي.

3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** العدد الجملي للخدمات المتوفرة بموقع الواب الخاص بالإدارة.

4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الحصول على العدد الجملي للخدمات المتوفرة بموقع الواب الخاص بالإدارة.

5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد الخدمات على موقع الواب حسب معطيات خلية الاتصال.

6- **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا (آخر السنة).

7- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** بلوغ عدد 22خدمة على الواب سنة 2023.

8- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات):** رئيس خلية الاتصال.

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

جدول بياني لتطور المؤشر

مؤشّر قيس الأداء	الوحدة	انجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
مؤشر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الواب	العدد الجملي	20	17	17	19	20	21	22

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغ العدد الجملي الخدمات على موقع الواب في سنة 2019 عدد 17 خدمة بعد أن كان العدد الجملي المسجّل في موفى سنة 2017، 20 خدمة.

وخلافا لما توحي به الأرقام، لا يمكن اعتبار نقص الخدمات الحاصل بين 2017 و2018 بمثابة تراجع في مؤشرات الأداء بل بالعكس، ففي إطار إنجاز الموقع الجديد للديوانة والذي تمّ إطلاقه للعموم خلال شهر نوفمبر 2018، تمّت إعادة النظر في جميع الخدمات القديمة المعروضة في اتجاه تحيينها وتحسينها كخدمة الأداء على العربات أو خدمة التعريفة المندمجة أو في اتجاه حذفها كبعض الخدمات التي لا تحقق إضافة بالنسبة للمستعمل وذلك في إطار تبسيط وتطوير الموقع الجديد للديوانة في نسخته 2019، والذي يعكس تطورا من حيث جودة الخدمات المقدمة وليس من حيث عدد الخدمات بناءً على تصور جديد تمّ تحقيقه بالموقع الجديد.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

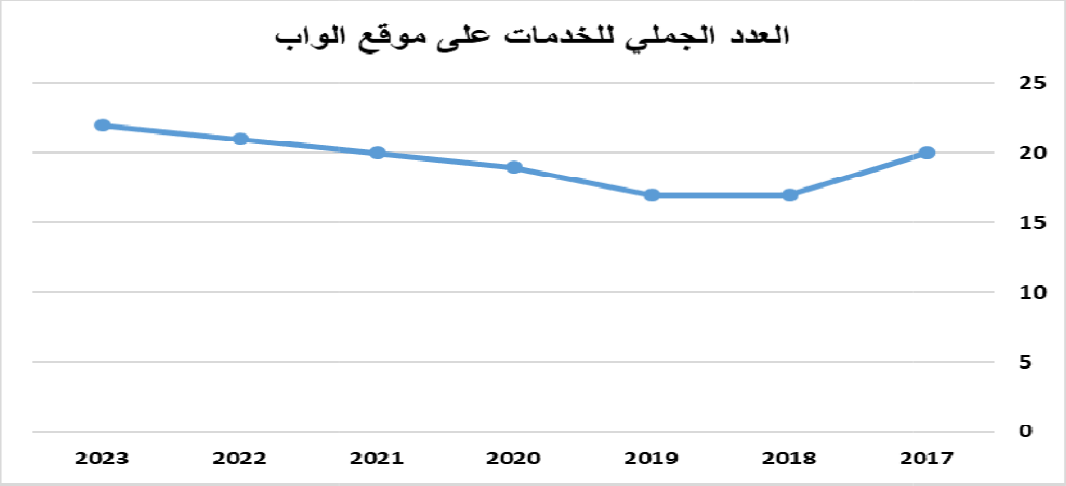

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
مؤشر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الواب	22		19	– إضافة خدمات أخرى على موقع الواب الإدارة. – **تحيين البيانات والمعطيات المدرجة بموقع الواب صفة دورية** – تفعيل التراسل الإلكتروني الداخلي عبر موقع الأنترنات – **الردّ على تساؤلات ومشاغل المواطنين والمتعاملين الإقتصاديين الواردة على موقع الواب في أحسن الآجال** – إعداد كتيب إشهاري للتعريف بالديوانة التونسية –توفير الموارد البشرية و المادية الضرورية لخلية الإتصال.		

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

تعقّد إجراءات إدراج خدمات جديدة على الواب.

بطاقة المؤشّر : عدد المحاضر للحدّ من الغشّ التجاري

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشر 1.2.0.1

تسمية المؤشر: عدد المحاضر للحدّ من الغشّ التجاري.

تاريخ تحيين المؤشر: 2020/09/21.

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1- البرنامج:الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد1).

2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر:المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بتونس الشمالية،المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بتونس الجنوبية، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بسوسة، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بصفاقس، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائيةب جندوبة، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بقفصة، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائيةبمدنين، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بالقصرين.

3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة.

4- تعريف المؤشّر: يعتبر هذا المؤشّر هاما لقياس فاعلية إدارة الديوانة وتوجهها في مجال مكافحة الغش ويعكس قدرتها على التدخّل الإستباقي (الردع).

5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتوج، مؤشر نشاط): نتائج.

6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية):مؤشر نجاعة.

7- **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية):** لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1- **طريقة احتساب المؤشر(Formule):** يحتسب هذا المؤشّر بتجميع العدد الجملي لمحاضر المكاتب الديوانية.

2- وحدة المؤشر:العدد.

3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للمحاضر بمختلف المكاتب الديوانية.

4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للمحاضر بمختلف المكاتب الديوانية من قبل الإدارات الجهوية التي تتولى تجميع المعطيات من المكاتب الديوانية الراجعة لها بالنظر.

5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد المحاضر المجمعة من قبل الإدارات الجهوية للديوانة.

6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).

7- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** الهدف هو بلوغ عدد 126413محضر مخالفة مسجلة بمكاتب الديوانة سنة 2023.

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مديرو الإدارات الجهوية للديوانة.

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

جدول بياني لتطور المؤشر

مؤشّر قيس الأداء	الوحدة	انجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
مؤشر 1.2.0.1:عدد المحاضر للحدّ من الغشّ التجاري	عدد	58420	67256	67320	83026	97017	111078	126413

2-تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغ عدد المحاضر للحد من الغش التجاري سنة 2019 حوالي 67320 محضرا أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 100%.

ويختلف عدد المحاضر للحد من الغش التجاري من إدارة جهوية إلى أخرى نظرا للتفاوت في حجم وعدد التصاريح الديوانية المسجلة بكل إدارة سواء عند التوريد أو التصدير، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي لكل إدارة جهوية والذي يمثل عامل أساسي في تحديد طبيعة وحجم الأنشطة الإقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد المحاضر من الغش التجاري شهد إرتفاعا خلال سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 بكلّ من الإدارة الجهوية بسوسة، الإدارة الجهوية بجندوبة، الإدارة الجهوية تونس الشمالية، والإدارة الجهوية بالقصرين، في حين تراجع بالنسبة للإدارات الجهوية تونس الجنوبية، مدنين، وقفصة.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

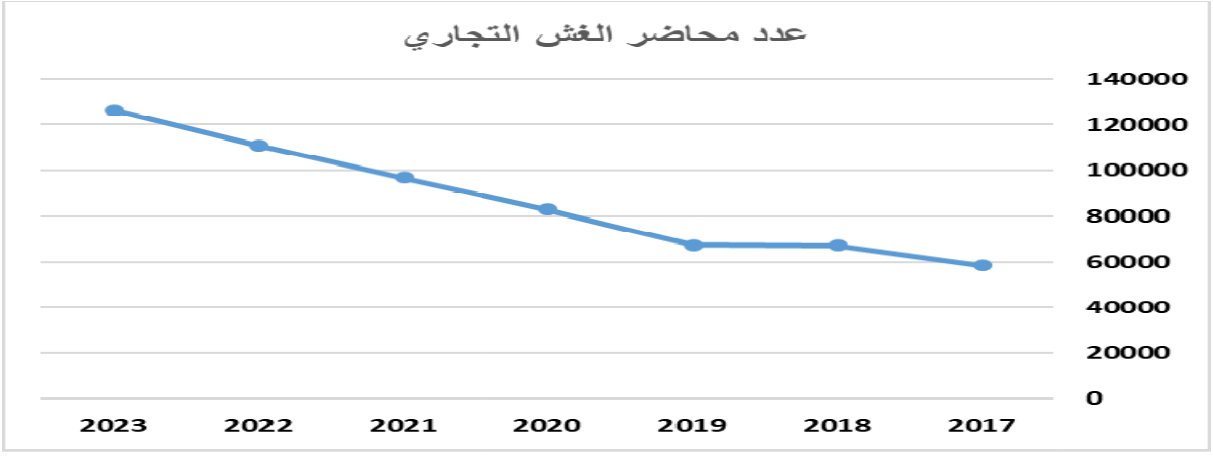

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
مؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من الغشّ التجاري	126413		97017	- تدعيم العديد في المكاتب الحدودية وخاصة التي تقوم بمعالجة عدد كبير من التصاريح الديوانية مثل المكتب الحدودي للعمليات التجارية رادس الميناء والمكتب الحدودي لمخازن ومساحات التسريح الديواني والمكتب الحدودي بسوسة. - الإستغلال الفوري لبرمجية **تسجيل المحاضر الديوانية** - اقتناء أجهزة إعلامية ومستلزماتها بحساب عدد الضباط المكلفين بدراسة التصاريح في كل المكاتب الديوانية وخاصّة الحدودية (تجهيز الأعوان بالمعدات الإعلامية لتحسين مردودية العمل المتعلقة بعدد ونسب المخالفات المرفوعة وقيمة المعاليم والأداءات الإضافية. - **إحداث هيكل مكلف بالمراقبة اللاحقة وتوفير الموارد البشرية والمادية لذلك،** - العمل على إستصدار الإطار القانوني المنظم لعمليات المراقبة اللاحقة.		

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر: لا شيء.

بطاقة المؤشر: عدد المحاضر للحد من التهريب

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشر 2.2.0.1

تسمية المؤشر: عدد المحاضر للحدّ من التهريب.

تاريخ تحيين المؤشر: 2020/09/21.

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1- **البرنامج:**الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بتونس الشمالية،المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بتونس الجنوبية، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بسوسة، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بصفاقس، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بجندوبة، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بقفصة، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بمدنين، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بالقصرين.

2- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر:** مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة.

3- **تعريف المؤشّر:** هذا المؤشّر يسمح لإدارة الديوانة بتعزيز عملها الدؤوب لمكافحة التهريب بوضع الإمكانيات المادية والوسائل البشرية على ذمّة مصالح المراقبة.

4- **نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتوج، مؤشر نشاط):** نتائج.

5- **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية):**مؤشر نجاعة.

6- **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية):**لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1- **طريقة احتساب المؤشر(Formule):** يحتسب هذا المؤشّر بتجميع العدد الجملي لمحاضر التهريب عبر البرّ والبحر.

2- **وحدة المؤشر:** العدد.

3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** العدد الجملي لمحاضر التهريب عبر البرّ والبحر المسجلة من قبل مصالح إدارة الحرس الديواني والحرس الوطني والشرطة، والمسجلة لدى مكاتب الديوانة الراجعة بالنظر للإدارات الجهوية.

4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الحصول على العدد الجملي لمحاضر التهريب عبر البرّ والبحر المسجلة لدى المكاتب الديوانية.

5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**الإدارات الجهوية للديوانة.

6- **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا (آخر السنة).

7- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** بلوغ عدد 24221 محضرا سنة 2023.

8- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات):**مديرو الإدارات الجهوية للديوانة.

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

جدول بياني لتطور المؤشر

مؤشّر قيس الأداء	الوحدة	انجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
مؤشر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من التهريب	العدد	13788	17589	21993	19711	20633	21888	24221

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغ عدد المحاضر للحد من التهريب سنة 2019 حوالي21993 محضرا في حين أنّ التقديرات كانت 14300 محضر أي بنسبة إنجاز100% وقد شهد مؤشر عدد المحاضر للحدّ من التهريب في سنة 2019 إرتفاعا هامّا بالمقارنة مع سنة 2018 حيث بلغت نسبة التطوّر 25% ويعود ذلك إلى المجهودات المبذولة من طرف أعوان الإدارة العامة للديوانة في مقاومة التهريب بالإظافة إلى توفير الوسائل البشرية والمادية النوعية كإقتناء سيارات رباعية الدفع ونظام "سند" موبيل وشبكة إتصال حديثة وأجهزة سكانار لفحص السيارات والحاويات على الطريق وتجهيزات خاصة أخرى وضعت على ذمة فرق المراقبة مما كان له أثر ردعي على المخالفين وذلك بهف تجفيف منابع التهريب و السيطرة عليه.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

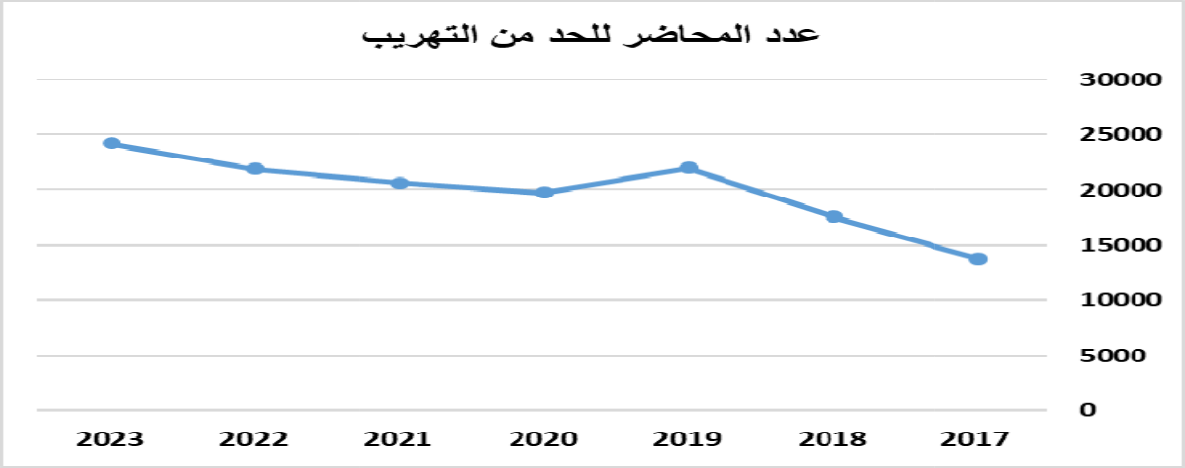

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
مؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من التهريب	24221		20633		- تحديد خارطة منابع التهريب والتجارة الموازية (نقاط العبور الحدودية، المسالك المتبعة، التخزين، التوزيع...) مع الأخذ بعين الإعتبار العوامل الخارجية (الإقتصادية والإجتماعية...) - إعداد قائماتفي المخازن والمستودعات المعدّة لتخزين البضائع المهربة (النقاط السوداء). - إرساء قاعدة بيانات التهريب والتجارة الموازية تتضمن خاصة المواد المهرّبة حسب القطاعات، المواقع، المسالك،المهربين و المخالفات المرفوعة من قبل كافة الأسلاك. - التمكين من التكنولوجيات الضرورية لتعقّب لوسائل النقل المستعملة في التهريب - تنظيم الدوريات المشتركة - تنظيم عمليات مداهمة المخازن والمحلات المستهدفة - إحداث نقاط مراقبة مشتركة بأهم نقاط تقاطع مسالك التهريب الحدودية. - تنظيم حملات كبرى تستهدف التهريب على المستوى الوطني - تعميق الأبحاث على المستوي الديواني، الجبائي والتجاري في أهم عمليات التهريب المحبطة. - الإنخراط في المنظومات الدولية المتعلقة بمكافحة التهريب والإرهاب المدارة من قبل المنظمة العالمية للديوانة (GLOBAL ،AIRCOP SHIELD،CCP ، الخ) - توفير المزيد من فضاءات الحجز المجهّزة. - منع عمليات العبور البري بالنسبة لبعض البضائع الحساسة والمغذية للتهريبوالتجارة الموازية.	

					- وضع آلية تقفي الأثر بالنسبة لبعض المواد الحساسة (المواد الكحولية المستوردة) **- إجراء دورات تكوينية مستمرّة مشتركة في مجالات الإستعلام، المراقبة المرورية و التدخل ،مكافحة التهريب، الجرائم المالية و الجرائم المنظمة.** – تعزيز أعمال مكافحة التهريب بدعم الإمكانيات المادية والبشرية. – إقتناء أجهزة لمراقبة وحدات الشحن (GPS/GPRS) (برنامج تعصير الديوانة) – إقتناء أجهزة كشف بالأشعّة – إقتناء وتركيز القسط الأول من الشبكة الراديوية – بناء مركز مشترك للشرطة والديوانة بحزوة – بناء مركز مشترك للشرطة والديوانة بغار الدماء – بناء مقر الإدارة الجهوية ومقر الحرس الديواني بالقيروان – تهيئة مقر الفرقة المختصّة للحرس الديواني بقرنبالية – هدم وبناء مقر الحرس الديواني بمجاز الباب – بناء المقر الفصيل البحري بالمهدية – صيانة مقر الوحدة الثالثة بسوسة – بناء المقر الفصيل البحري بقابس – بناء المقر الإدارة الجهوية للديوانة بتونس الجنوبية – بناء المقر الإدارة الجهوية للديوانة بالكاف – هدم وبناء المقر الإدارة الجهوية للديوانة بصفاقس – بناء المقر الإدارة الجهوية للديوانة بنابل – بناء مقر الإدارة الجهوية وفرقة الحراسة والتفتيشات بجندوبة –بناء مقرفرقة الحراسة والتفتيشاتومستودع بالمنستير – اقتناء وسائل دارجة رباعية الدفع وسيارات نفعية وسيارات مصلحة وسيارات مطاردة وسيارات مصفحة وشاحنات لنقل البضائع المحجوزة من أماكن الحجز إلى مخازن الحجز (برنامج تعصير الديوانة).		

5- **تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:** لا شيء.

بطاقة المؤشر: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشر 3.2.0.1

تسمية المؤشر: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة.

تاريخ تحيين المؤشر: 2020/09/21.

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1 – البرنامج:الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد1).

2 – البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: الحرس الديواني.

3 – الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة.

4 – تعريف المؤشّر: يستعمل هذا المؤشّر لقيس التواجد الفعلي لمصالح وحدات وفرق الحراسة التابعة للحرس الديواني.

5 – نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتوج، مؤشر نشاط): نتائج.

6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية):مؤشر نجاعة.

7-التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) :لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1- طريقة احتساب المؤشر(Formule): يحتسب هذا المؤشّر بقسمة عدد الدوريات المنجزة خلال السنة على عدد الدوريات المنشود وحدة المؤشر: نسبة مأوية.

3-المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للدوريات المنجزة خلال السنة.

6- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الحصول على العدد الجملي للدوريات المنجزة خلال السنة

5-مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للدوريات المنجزة خلال السنة

6-تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).

7- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** بلوغ نسبة 74%من تواجد وحدات المراقبة سنة 2023.

8- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات):** مدير إدارة الحرس الديواني.

III- قراءة نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

جدول بياني لتطور المؤشر

مؤشّر قيس الأداء	الوحدة	انجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
مؤشر 3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة	نسبة	58	61	68	65	68	71	74

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة الديوانية سنة2019 حوالي 68% في حين أنّ التقديرات كانت 62% أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 100%.

ويعود ذلك إلى الجهد المبذول للرفع من عدد فرق المراقبة رغم وجود نقص في عدد أعوان الفرق الديوانية وفي عدد الوسائل الدّارجة المخصصة لفرق المراقبة، حيث سجلنا إرتفاع لعدد الدوريات لمصالح الحرس الديواني في سنة 2019 والتي بلغت 29237 دورية مقابل 26284 دورية في سنة 2018 أي بنسبة تطوّر بلغت 11%.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

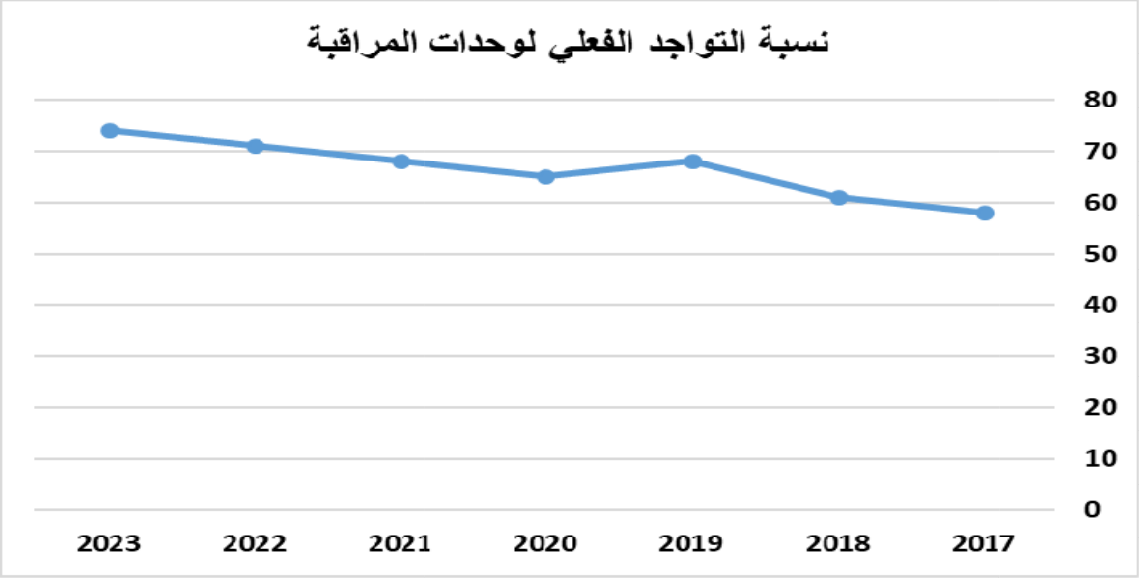

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
مؤشر 3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة	74		68	الرفع من نسبة تواجد وحدات المراقبة الميدانية: **-إحداث نقاط مراقبة مشتركة بأهم نقاط تقاطع مسالك التهريب الحدودية.** **-- تحديد خارطة منابع التهريب والتجارة الموازية (نقاط العبور الحدودية، المسالك المتبعة، التخزين، التوزيع...) مع الأخذ بعين الإعتبار العوامل الخارجية (الإقتصادية والإجتماعية...)** - اقتناء سيارات استطلاع. **- اقتناء الوسائل مع انتداب أعوان لتدعيم الرصيد البشري للرفع من نسبة تواجد وحدات المراقبة الميدانية وذلك بالرفع في عدد الدوريات مع الحرص على حسن إنتشارها على كامل التراب التونسي.**		

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبةفي تحديد عدد الدوريات المثالي.

بطاقة المؤشر: عدد البيوعات بالمزاد العلني

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشر 1.3.0.1

تسمية المؤشر: عدد البيوعات بالمزاد العلني.

تاريخ تحيين المؤشر: 2020/09/21.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد1).

2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر:المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بتونس الشمالية،المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بتونس الجنوبية، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بسوسة، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بصفاقس، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائيةبجندوبة، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بقفصة، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بمدنين، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بالقصرين.

3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تحسين التصرّف في المحجوز.

4- تعريف المؤشّر: هذا المؤشّر يعكس ولو بصفة غير مباشرة أهمية عدد عملياتالحجز التي تقوم بها مصالح الديوانة.

5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتوج، مؤشر نشاط): نتائج.

6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية):مؤشر نجاعة.

6- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشّر باحتساب عدد البيوعات بالمزاد العلني في السنة.

2- وحدة المؤشر:العدد

3-المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجمليللبيوعات التي تتم بالمزاد العلني.

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للبيوعات التي تتم بالمزاد العلني حسب معطيات مكتب الإيداع والحجز.

5-مصدر وطبيعة البيانات: عدد البيوعات بالمزاد العلني حسب مكتب الإيداع والحجز.

6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).

7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): القيام بعدد 1300 عملية بيع بالمزاد العلني سنة 2023.

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات):

رئيس مكتب الإيداع والحجز.

III- قراءة نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

جدول بياني لتطور المؤشر

مؤشّر قيس الأداء	الوحدة	انجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
مؤشر 1.3.0.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني	عدد	1087	979	1200	1100	1150	1200	1300

3- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغ عدد البيوعات بالمزاد العلني خلال سنة 2019،1200 عملية بيع في حين أنّ التقديرات كانت 1250عملية أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ ناقص 4%.وخلافا لما توحي به الأرقام، لا يمكن اعتبار نقص في عدد البيوعات بمثابة تراجع في مؤشر الأداء، حيث أنّه وفي إطار الضغط على المصاريف الخاصّة بعملية بيع بالمزاد العلني والمتمثّلة في مصاريف النشر بالجرائد، مصاريف الخبراء الذين يقومون بتحديد السعر الأولي، مصاريف العملة العرضيين ومصاريف التوضيب والترصيف، يتمّ دمج العديد من عمليات البيع في عملية واحدة ممّا نتج عنه تقلّص في العدد الجملي للبيوعات بالمزاد العلني، في المقابل شهد محصول البيع تطوّرا هامّا في سنة 2019 حيث بلغ 124512900 مليون دينار مقابل 25592786 مليون دينار في سنة 2017 و104851392 مليون دينار في سنة 2018 أي بنسبة تطوّر 15%.

4- رسم بياني لتطور المؤشر:

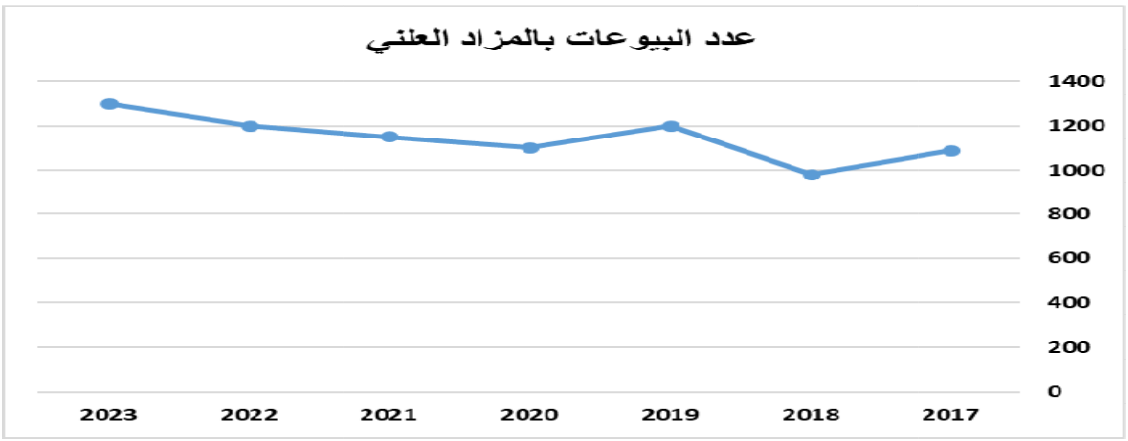

5- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
مؤشر 1.3.0.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني	1300		1150	– إعداد الأمر المتعلق بالبيع بالمزاد العلني والتفويت في البضائع المتنازل عنها والمتصالح بشأنها. – في نطاق تنشيط التصرف في المحجوز، إحداث لجان على مستوى الجهات تحت إشراف المديرين الجهويين وذلك بتكوين فرق عمل تعاضد القباض بالتصرف في المحجوز سواء بالبيع، بالإحالة أو بالإتلاف. – الحرص على متابعة الإجراءات المتعلقة بالبيع بالمزاد العلني والتي تمّ إتخاذها في إطار تحسين ترتيب تونس في تقرير "Doing Business". –المتابعة الحينية للبضائع التي تجاوز أمد مكوثها 60 يوما من تاريخ وصولها والتي لم يتمّ التصريح بها. – بناء مستودع الحجز بسيدي بوزيد – تهيئة و صيانة مقر مستودع الحجز ببن عروس		

5– تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

لا شيء

بطاقة المؤشر: عدد الإحالات

رمز المؤشر(رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشر 2.3.0.1

تسمية المؤشر: عدد الإحالات.

تاريخ تحيين المؤشر:2020/09/21.

I- الخاصيات العامة للمؤشر:

1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).

2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بتونس الشمالية،المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بتونس الجنوبية، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بسوسة، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بصفاقس، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بجندوبة، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بقفصة، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بمدنين، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بالقصرين..

3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تحسين التصرّف في المحجوز.

4- تعريف المؤشّر: هذا المؤشر يبين عدد عمليات إحالة البضائع المحجوزة من طرف مصالح الديوانة بعد البت النهائي من طرف المحاكم المختصة أو التخلي نهائيا عن البضائع من طرف أصحابها لفائدة الإدارة.

5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتوج، مؤشر نشاط): نتائج.

6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية):مؤشر نجاعة.

7-التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) :لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر(Formule): يحتسب هذا المؤشّر بتجميع عدد الإحالات إلى جمعيات أو منظمات خيرية أو اجتماعية.

2- وحدة المؤشر: العدد.

3-المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الإحالات.

4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للإحالات إلى جمعيات أو منظمات خيرية أو اجتماعية.

5-مصدر وطبيعة البيانات: عدد الإحالات حسب مكتب الإيداع والحجز.

6-تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).

7-القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ عدد 1500 عملية إحالة سنة 2023.

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مكتب الإيداع والحجز.

I- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

جدول بياني لتطور المؤشر

مؤشّر قيس الأداء	الوحدة	انجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
مؤشر 2.3.0.1: عدد الإحالات	عدد	1290	878	1102	1320	1350	1400	1500

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغ عدد الإحالات خلال سنة 2019 حوالي 1102 عملية إحالة مقابل 1350 عملية كتقديرات أي بنسبة إنجاز ناقص 0.18%.

وتعود أسباب تراجع هذا المؤشر إلى تقلص عدد البضائع القابلة للإحالة مع العلم أنّه لم يتمّ إحتساب عمليات الإحالة الخاصّة بمنتوج الإختصاص (التبغ، الكحول...).

3- رسم بياني لتطور المؤشر

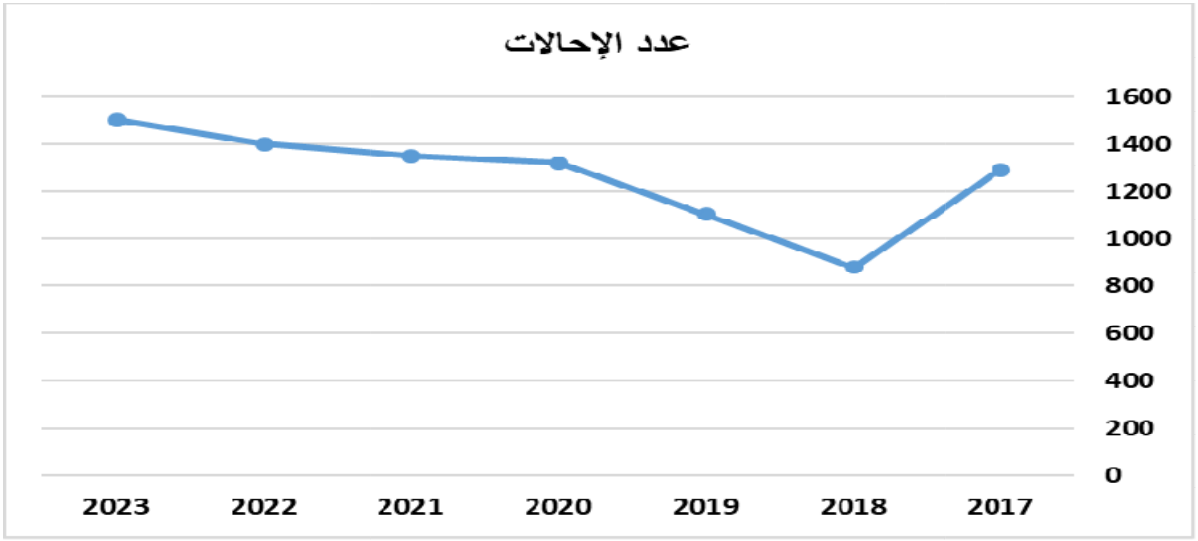

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
مؤشر 2.3.0.1: عدد الإحالات	1400		1350	- إحالة كل البضائع القابلة للإحالة لفائدة الهياكل المنتفعة بعد الحصول على الموافقات اللازمة. - ضمان حسن التصرف في المحجوزات عبر توفير مقرات ملائمة لتخزينها والتصرف فيها في الآجال في إطار إنجاز مركب الحبيبية (برنامج تعصير الديوانة)		

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- بعض الهياكل المنتفعة بالإحالات لا تقوم برفع المحجوزات مباشرة بل تطيل العملية أكثر من اللزوم.

بطاقة المؤشر : عدد محاضر الإتلاف

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشر 3.3.0.1

تسمية المؤشر: عدد محاضر الإتلاف.

تاريخ تحيين المؤشر: 2020/09/21.

I- الخاصيات العامة للمؤشر:

1- البرنامج: الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).

2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بتونس الشمالية،المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بتونس الجنوبية، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بسوسة، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بصفاقس، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بجندوبة، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بقفصة، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بمدنين، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بالقصرين.

3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تحسين التصرّف في المحجوز.

4- تعريف المؤشّر: هذا المؤشر يقيس عدد عمليات الإتلاف التي تقوم بها مصالح الديوانة للبضائع التالفة ويساهم في تقليص تكاليف ربوض الحاويات والمجرورات وحسن التصرّف واستغلال الفضاءات لتخزين وحدات الشحن وإمكانية استعمال هذه الوحدات من طرف الناقلين البحريين في عمليات أخرى.

5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتوج، مؤشر نشاط): نتائج.

6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.

7-التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1- طريقة احتساب المؤشر(Formule): يتمّ احتساب هذا المؤشّر باعتماد العدد الجملي لعمليات الإتلاف التي تقوم بها مصالح الديوانة بمختلف المكاتب سنويا بالتنسيق مع مصالح وإدارات أخرى (صحة، بيئة، حماية مدنية، تجارة ...).

2- وحدة المؤشر: العدد.

3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي لمحاضر إتلاف البضائع.

4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع يدوي عن طريق جمع محاضر الإتلاف من المكاتب لدى مكتب الإيداع والحجز.

5- مصدر وطبيعة البيانات: عدد محاضر الإتلاف.

6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).

7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ عدد 230 عملية إتلاف سنة 2023.

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): رئيس مكتب الإيداع والحجز.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

جدول بياني لتطور المؤشر

مؤشّر قيس الأداء	الوحدة	انجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
مؤشر 2.3.0.1: عدد محاضر الإتلاف	عدد	166	155	172	180	190	200	230

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغ عدد محاضر الإتلاف خلال سنة 2019 حوالي 172 عملية إتلاف في حين أنّ التقديرات كانت 175 ويرجع ذلك لوجود بعض الصعوبات في الحصول على التراخيص اللازمة للإتلاف من المصالح المعنية (وزارة العدل ووزارة الصحة ووزارة الداخلية...).

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

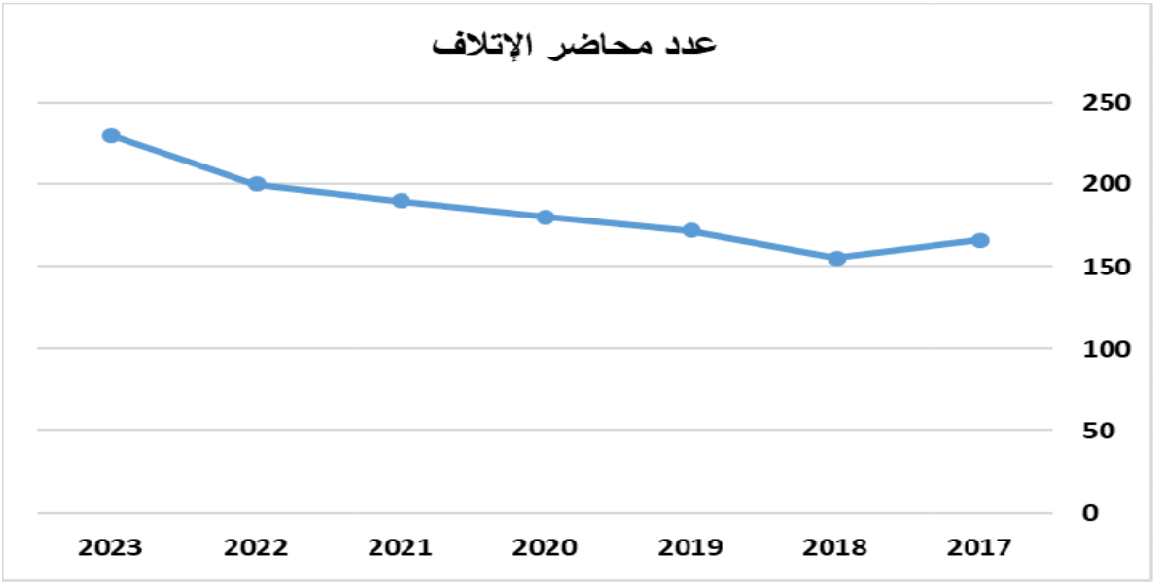

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
مؤشر 2.3.0.1: عدد محاضر الإتلاف	230		190	- إتلاف البضائع القابلة للتلف أو المتعفنة والمتضررة دون تأخير وعلى نفقة صاحب البضاعة.		

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- مجهود إدارة الديوانة مرتبط بمدى نجاعة عمل الأطراف الأخرى المتدخّلة في عمليات الإتلاف والتحطيم.

بطاقة المؤشر: نسبة استخلاص الديون المثقلة

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشر 1.4.0.1

تسمية المؤشر: نسبة استخلاص الديون المثقلة.

تاريخ تحيين المؤشر: 2020/09/21.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- البرنامج:الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).

2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بتونس الشمالية،المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بتونس الجنوبية، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بسوسة، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بصفاقس، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بجندوبة، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بقفصة، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بمدنين، المهام الديوانية الاقتصادية والجبائية بالقصرين.

3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تحسين نسبة إستخلاص الديون.

4- تعريف المؤشّر: يدل على مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمّة استخلاص الديون المثقّلة بقباضات الديوانة.

5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتوج، مؤشر نشاط): نتائج.

6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية):مؤشر نجاعة.

7-التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية):لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. **طريقة احتساب المؤشر(Formule):** يتمّ احتساب هذا المؤشّر بقسمة مبلغ المقابيض التي تمّت تغطيتها على المبلغ الجملي للديون المثقّلة ويكون ذلك سنويا.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مأوية.
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المبلغ الجملي للديون المثقّلة ومبلغ المقابيض التي تمّت تغطيتها.
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الحصول على المبلغ الجملي للديون المثقّلة ومبلغ المقابيض الذي تمّ تجميعها من قبل إدارة الاستخلاص.
5. **مصدر وطبيعة البيانات:** محاضر الديون المثقلة.
6. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا (آخر السنة).
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** بلوغ نسبة استخلاص الديون المثقلة 0.35% سنة 2023.
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات):** مدير إدارة الاستخلاص.

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

جدول بياني لتطور المؤشر

مؤشّر قيس الأداء	الوحدة	انجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
مؤشر 1.4.0.1:نسبة استخلاص الديون المثقلة	نسبة	0.06	0.12	0.12	0.20	0.25	0.30	0.35

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها سنة 2019 حوالي 0.12% في حين أنّ التقديرات كانت حوالي 0.07% أي بنسبة إنجاز تقدر 171% ويعود ذلك إلى المجهود الخاص الذي تمّ بذله رغم صعوبة مهمة استخلاص الديون المثقلة في بعض المناطق الجغرافية الحساسة.

ويتمّ احتساب **هذا المؤشّر بقسمة مبلغ المقابيض التي تمّت تغطيتها من قبل إدارة الاستخلاص على المبلغ الجملي** للديون المثقّلة ويكون ذلك سنويا. وبلغت قيمة المبالغ المستخلصة في سنة 9.4،2019 مليون دينار مقابل 9.054 مليون دينار في سنة 2018.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

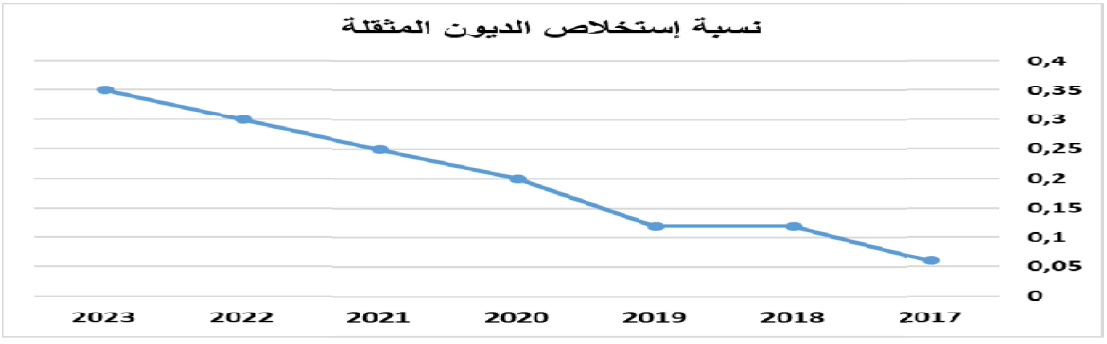

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
مؤشر 1.4.0.1:**نسبة استخلاص الديون المثقلة**	0.35		0.25	– حث قباض الديوانة على متابعة استخلاص الديون المثقلة والحيلولة دون ضياعها بالتقادم. – الحرص على إعداد البرنامج السنوي لكل إدارة جهوية فيما يخص الإستخلاص ويتضمن، الإجتماعات الدورية، عقود الأهداف مع القباض، إستراتيجية الإستخلاص السنوي مع متابعة تنفيذها –إستهداف الديون الهامة التي تتجاوز قيمتها 100000 دينار باللجوء إلى منظومة صادق ورفيق – برنامج لربط قباض الديوانة بمنظومة صادق ورفيق – التراسل الإلكتروني بين إدارة الإستخلاص وكافة القباض عن طريق المنظومة الإلكترونية FTP – تدعيم القباضات بإعادة توزيع الأعوان. – اللجوء إلى مأموري المصالح المالية لاستخلاص الديون المثقلة (في إطار البرنامج التشاركي مع مصالح الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص). – إحداث خلية استخلاص الديون المثقلة بالقباضات. – التفكير في إحداث منظومة إعلامية لمتابعة استخلاص الديون المثقلة.		

5– تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

النسبة تبدو ضعيفة وهي لا تبرز حقيقة المجهود الذي تبذله مصالح الديوانة لاستخلاص الديون.

بطاقة المؤشر: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشر 2.4.0.1

تسمية المؤشر: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها.

تاريخ تحيين المؤشر: 2020/09/21.

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1- **البرنامج:**الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).

2- **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر:** إسناد المصالح العملياتية.

3- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر:** تحسين نسبة إستخلاص الديون.

4- **تعريف المؤشّر:** هذه النسبة تعتبر مؤشرا على مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمّة تصفية التصاريح.

5- **نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتوج، مؤشر نشاط):** نتائج.

6- **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية):**مؤشر نجاعة.

7-**التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية):**لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1- **طريقة احتساب المؤشر(Formule):** يتمّ احتساب هذا المؤشّر بقسمة عدد التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتمّ دفع الأداءات المستوجبة بشأنها على عدد التصاريح التي تمت تصفيتها دون اعتبار التصاريح التي لا تستلزم إصدار إذن بالرفع مثل تصاريح توريد السيارات من قبل التونسيين المقيمين بالخارج وتصاريح الإحالة على الرصيف (S733)، ...

2-**وحدة المؤشر:** نسبة مأوية.

3-**المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** العدد الجملي للتصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتمّ دفع الأداءات المستوجبة بشأنها والعدد الجملي للتصاريح التي تمت تصفيتها دون اعتبار التصاريح التي لا تستلزم إصدار إذن بالرفع مثل تصاريح توريد السيارات من قبل التونسيين المقيمين بالخارج وتصاريح الإحالة على الرصيف (S733)، ...

4-**طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الحصول على العدد الجملي للتصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتمّ دفع الأداءات المستوجبة بشأنها وعدد التصاريح التي تمت تصفيتها دون اعتبار التصاريح التي لا تستلزم إصدار إذن بالرفع مثل تصاريح توريد السيارات من قبل التونسيين المقيمين بالخارج وتصاريح الإحالة على الرصيف (S733)، ...

5-**مصدر وطبيعة البيانات:** عدد التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتمّ دفع الأداءات المستوجبة بشأنها في المكاتب الديوانية من خلال منظومة سند.

6-**تاريخ توفر المؤشر:** سنويا (آخر السنة).

7-**القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ** نسبة 0.30%من التصاريح موضوع إذن بالرفع التي لم يقع دفع الأداءات المستوجبة بشأنها سنة 2023.

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات):مدير إدارة الإحصائيات والإعلامية بالتعاون مع خلية تطوير نظام "سند".

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1- **سلسلةالنتائج (الانجازات) والتقديراتالخاصةبالمؤشر:**

جدول بياني لتطور المؤشر

مؤشّر قيس الأداء	الوحدة	انجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
مؤشر 2.4.0.1:نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها	نسبة	0.44	0.40	0.62	0.36	0.40	0.35	0.30

2- **تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

بلغت نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها سنة 2019 حوالي 0.62% أي بنسبة إنجاز تساوي 61% حيث بلغ عدد هذه التصاريح بإستثناء نوع التصاريح SE733، 8526 على مجموع 1365716 تصريح ديواني مسجّل في سنة 2019.

وتعود أسباب عدم خلاص الآداءات والمعاليم الديوانية إثر رفع اليد على البضائع المورّدة من قبل مصالح الديوانة إلى الصعوبات المالية التي يواجهها عدديد الموردين بالإظافة إلى إستغلال الميناء من بعض الموردين كفضاءات للتخزين.

وقد تمّ في إطار إجتماع اللجنة الفنية للنقل بتاريخ 22 جوان 2018 إحداث لجنة تدخل سريع في مجال الرفع SOSenlèvement على مستوى ميناء رادس يرأسها المدير الجهوي للديوانة بتونس الجنوبية تتركب من ممثلين عن الديوانة والشركة التونسية للشحن والترصيف والجامعة الوطنية للنقل كما تمّ في مرحلة ثانية إحداث لجنة على مستوى ميناء سوسة حسب نفس المنوال. وقد عهد إلى هذه اللجنة دراسة حالة بحالة وضعية الحاويات التي صدر بشأنها الإذن بالرفع ولم يتم رفعها وكذلك الحاويات التي تجاوز أجل مكوثها شهرين و15 يوم بالميناء ولم يتم تسريحها وإتخاذ القرار المناسب في شأنها بعد إستدعاء الممثل القانوني للبضاعة.

3- **رسم بياني لتطور المؤشر:**

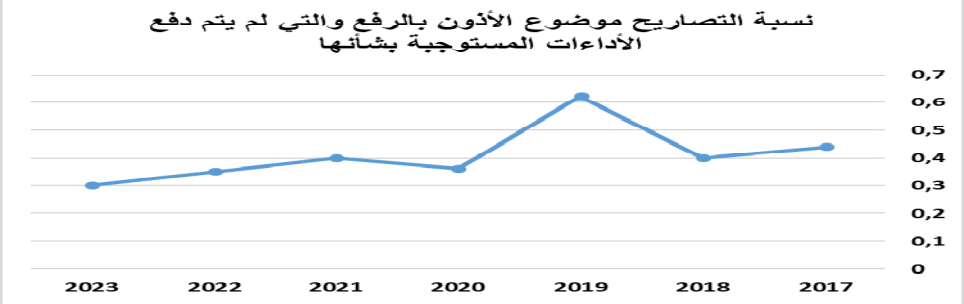

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
مؤشر 2.4.0.1: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها	0.30		0.40	- متابعة التصاريح الديوانية موضوع إذن بالرفع لاستخلاصها باللجوء إلى غلق المعرف الجبائي بصفة مؤقتة في صورة عدم خلاص عدد 02 أو 03 تصاريح ديوانية بعد صدور الإذن بالرفع (بالنسبة للتصاريح المبسطة DAE). - حرص إدارة الإستخلاص على إستخراج قائمة التصاريح التي صدر في شأنها إذن بالرفع ولم يتم إستخلاص الأداءات المستوجبة ومتابعة تسويتها مع كافة القباض.		

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

-عدم وجود أساس قانوني لتوقيف الرمز الديواني في مثل هذه الحالات غير وسائل الضغط التعسفية.

بطاقات مؤشرات قيس

الأداء لبرنامج الجباية

بطاقة مؤشــر قيس أداء

رمز المؤشر :.2/ 1/0 /1

تسمية المؤشر: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد االجبائي عن بعد .

تاريخ تحيين المؤشر: 15/09/2020.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجباية**
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** لا شئ
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات
4. **تعريف المؤشر:** في إطار تقريب الإدارة من المواطن تم خلال سنة 2012 إحداث مركز الإرشاد االجبائي عن بعد لتمكين المواطن من الانتفاع بالإرشاد االجبائي من دون حاجة إلى التنقل إلى المصالح الإدارية. و في صورة تعذر مده بالمعلومة في الحين تتعهد المصلحة بالاتصال به و الاجابة عن سؤاله في غضون اجل اقصاه 48 ساعة .
5. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (ind de résultats) .
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة (qualité).
7. **التفريعات :** لا شئ.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule)** :عدد البطاقات المتعلقة بالأجوبة في الحين مقارنة بالعدد الجملي للمكالمات الواردة على المركز.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية (%)
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد الأجوبة في الحين و عدد المكالمات الجملي.
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** تطبيقة إعلامية .
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** منظومة إعلامية.
6. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** نسبة الأجوبة في الحين% 100 .
7. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :** مدير مركز الإرشاد االجبائي عن بعد.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر.1.1.0.2: : : نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد االجبائي عن بعد	%	97.95	99.93	99.98	100	100	100	100

2. **رسم بياني لتطور المؤشر:**

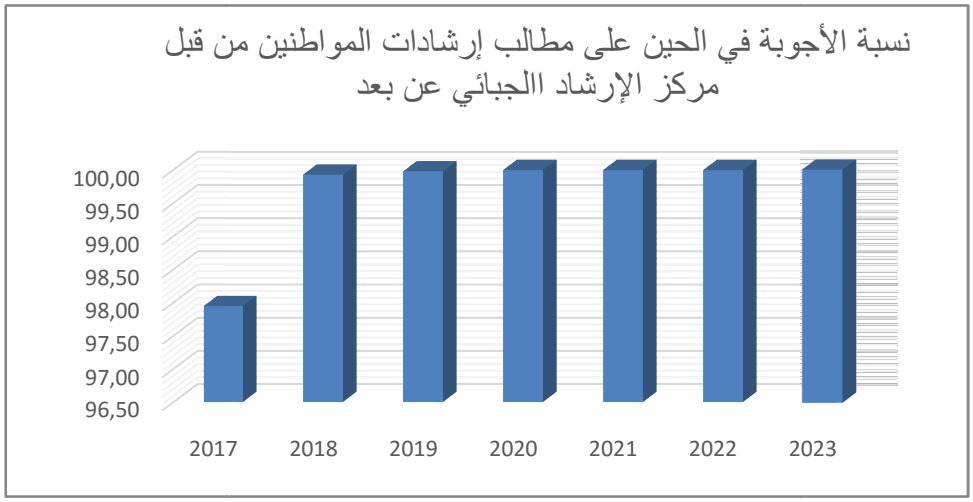

3. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:** إثراء القاعدة الوثائقية و توفير كمية من المطويات لفائدة المطالبين بالأداء و نسخ لأدلة إجراءات للأعوان .
4. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :**

بطاقة مؤشــر قيس أداء

رمز المؤشر :.2/ 0/ 1 /2

تسمية المؤشر: عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيقة الإعلامية للتصرف في الشهائد الجبائية.

تاريخ تحيين المؤشر: 15/09/2020 .

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجباية**
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** لا شئ.
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات

- **تعريف المؤشر: تعريف المؤشر:** مؤشر يتعلق بإحتساب عدد الشهائد الجبائية المدرجة بتطبيقة إعلامية جديدة للتصرف في الشهائد تم وضعها طور الإستغلال بداية من شهر جانفي 2017 حيث ستمكن من توحيد نماذج الشهائد المسلمة وتسهيل عملية متابعتها وتخفيف عبئ الاعمال المادية للأعوان.

ويندرج إحداث هذا المؤشر ضمن متابعة تقدم تنفيذ برنامج إدارة الجباية الرامي إلى إدراج بالتطبيقة الإعلامية الجديدة للتصرف في الشهائد 35 نوع شهادة مسلمة من قبل مختلف المصالح الجبائية للمطالبين بالأداء في غضون 5 سنوات .

4. **نوع المؤشر:**مؤشر نتائج (ind de résultats)
5. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة (qualité)،

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule)** عدد جمعي الشهائد الجبائية المدرجة بتطبيقة إعلامية جديدة للتصرف في الشهائد تم وضعها طور الإستغلال بداية من شهر جانفي 2017
2. **وحدة المؤشر:** العدد.
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد الشهائد
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** يدويا
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: :** تطبيقة إعلامية جديدة للتصرف في الشهائد.
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** الشهر الثاني من السنة الموالية.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 35نوع شهادة
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** وحدة الاستقصاءات والبرمجة و والتصرف في المخاطر

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 2.1.0.2 : عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيقة الإعلامية للتصرف في الشهائد الجبائية	عدد	5	8	7	5	5	5	*

2. رسم بياني لتطور المؤشر:

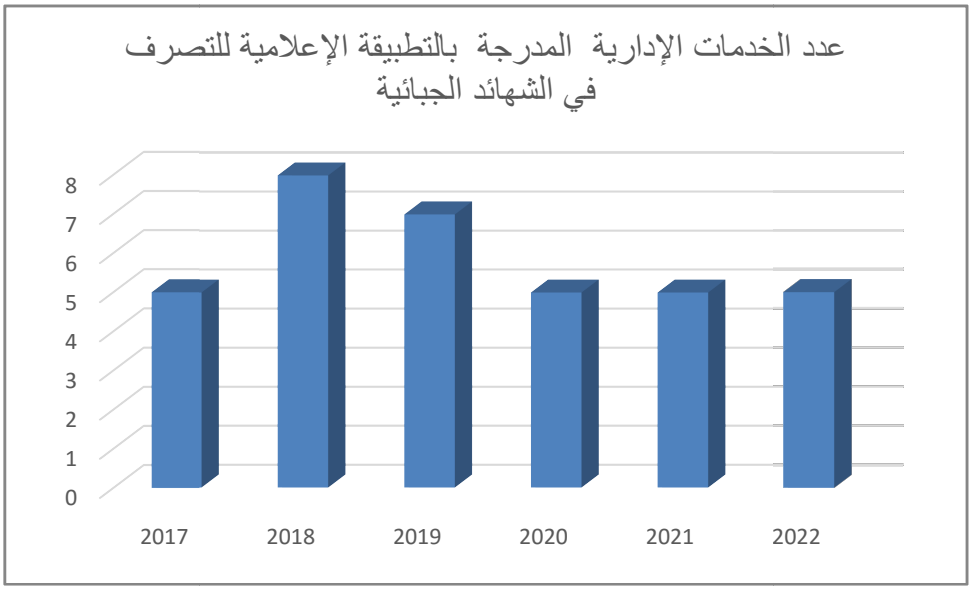

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

4. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشـر قيس أداء

رمز المؤشر :.2 / 0/ 2 / 1

تسمية المؤشر: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة.

تاريخ تحيين المؤشر : 15/09/2020 . .

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** الجباية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** لا شئ
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.**
4. **تعريف المؤشر:** يمكن من قيس مدى تأثير تدخلات مصالح المراقبة في تحسن نسبة إيداع التصاريح بالدخل أو الضريبة على الشركات.
5. **نوع المؤشر:مؤشر نتائج (ind de résultats) .**
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).**
7. **التفريعات** لا شئ.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: هي عملية طرح عنصرين" أ و ب " أ: نسبة إيداع عند انقضاء أجال الإيداع

ب: نسبة إيداع أخر السنة.

1. **وحدة المؤشر:** عدد النقاط .
2. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** نسبة الإيداع عند انقضاء الآجال القانونية لإيداع التصاريح السنوية و نسبة الإيداع بموفى السنة.
3. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** آلية.
4. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** نظام المعلومات.
5. **تاريخ توفّر المؤشر :** الشهر الأوّل من السنة الموالية.
6. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 25 نقطة
7. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** وحدة التطبيقات الإعلاميّة ونظام المعلومات .

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 1.2.0.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة	عدد	13.7	18.1	18.6	22	23	24	25

3 .رسم بياني لتطور المؤشر:

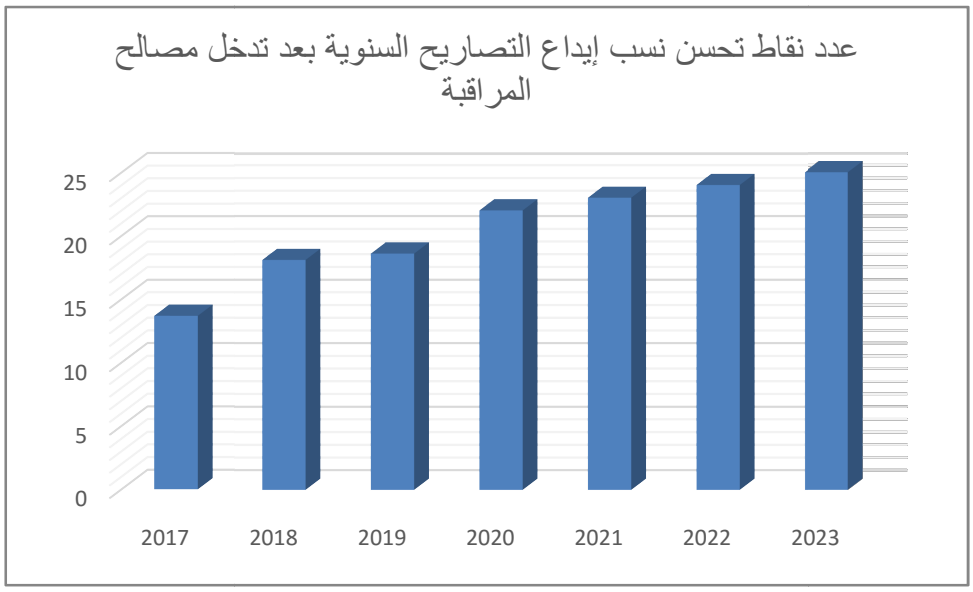

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تمكين المصالح المعنية من المعدات ومن ظروف العمل الملائمة للقيام بمهامها .

5.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- عدم احتساب قرارات التوظيف الإجباري الصادرة لتسوية الإغفالات لتحيين المؤشر لغياب أسطح بيانية بين المنظومتين الإعلاميتين "رفيق" و"صادق"

بطاقة مؤشــر قيس أداء

رمز المؤشر :.2/ 0/ 2 / 2

تسمية المؤشر: عدد معاينات المخالفات الجبائية الجزائية.

تاريخ تحيين المؤشر: 15/09/2020 ..

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** الجباية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** لا شئ
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي**
4. **تعريف المؤشر:** في إطار الحد من ظاهرة التهرب الجبائي تعمل إدارة الجباية إلى تكثيف عمليات مراقبة احترام الواجبات الجبائية و إلى ترصد المخالفين من خلال معاينة المخالفات بواسطة محاضر جبائية جزائية.
5. **نوع المؤشر:** مؤشر نشاط (Ind d'activité)
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر كمي.
7. **التفريعات :** لا شئ

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد جمعي لعدد المخالفات الجبائية الجزائية التي تمت معاينتها من قبل مختلف مصالح المراقبة الجبائية.
2. **وحدة المؤشر: عدد**
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** محاضر جبائية جزائية
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: يدوية**
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** جداول إحصائية صادرة عن الهياكل المكلفة بالمراقبة التابعة للإدارة العامة للأداءات.
5. **تاريخ توفّر المؤشر :** الشهر الثاني من السنة الموالية.
6. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 110.000**عملية.

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:. وحدة النزاع الجبائي والمصالحة الجبائية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر.**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 2.2.0.2: تطوّر عدد محاضر معاينة	عدد	83.7	44.0	46.16	105.0	50.00	55.00	60.00

المخالفات الجبائية الجزائية		80	50	6	00	0	0	0

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- تطور عدد المعاينات للمخالفات الجبائية الجزائية وذلك تبعا لاستقرار الوضع الأمني في البلاد تدريجيا مما نتج عنه استعادة السير العادي للعمل بمصالح المراقبة الجبائية وخاصة فيما يتعلق بعمليات المراقبة بالطريق العام التي تكون في إطار دوريات مشتركة مع الأمن والديوانة.

3.رسم بياني لتطور المؤشر:

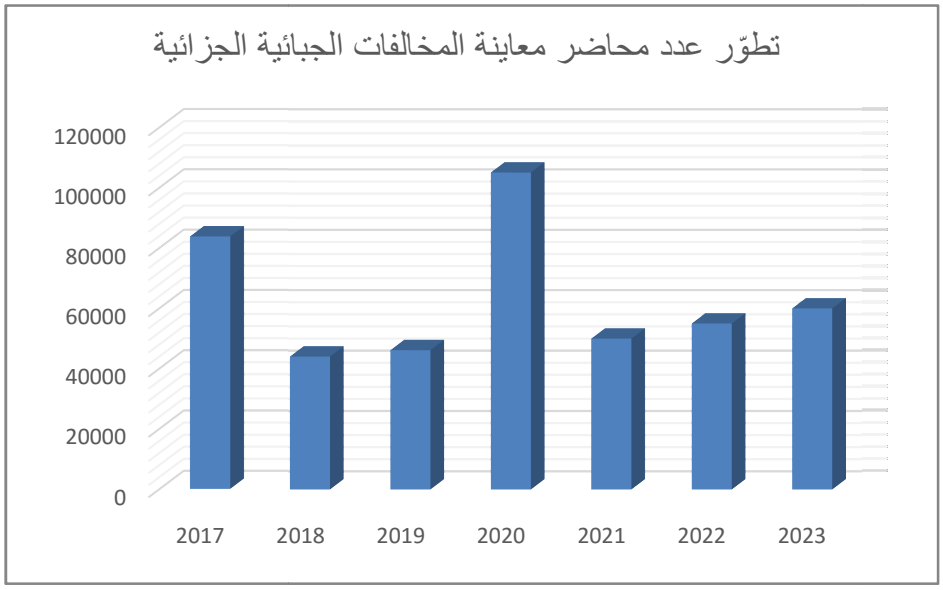

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: إحداث مكاتب مراقبة الأداءات وتكوين الأعوان

5.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشــر قيس أداء

رمز المؤشر :.رقم البرنامج : 2/ 0 / 2 / 3

تسمية المؤشر: عدد المراجعات الجبائية .

تاريخ تحيين المؤشر: 15/09/2020 .

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** الجباية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** لا شئ
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.**
4. **.تعريف المؤشر:** في إطار الحد من ظاهرة التهرب الجبائي تعمل إدارة الجباية إلى تكثيف عدد عمليات المراجعة الجبائية و التثبت من أسس و قواعد توظيف الضريبة و طريقة احتساب الأداء.
5. **نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)**
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر كمي.**
7. **التفريعات :** لا شئ

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد جمعي :** مجموع عمليات المراجعة المنجزة من قبل مختلف الهياكل المكلفة بالمراقبة خلال سنة معينة
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** محاضر تبليغ نتائج المراجعة الجبائية المعمقة والأولية .
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر آلية**
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المنظومة الإعلامية "صادق".
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** الشهر الثاني من السنة الموالية.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 30.000 عملية.
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** وحدة الاستقصاءات والتّبادل الدولي للمعلومات والبرمجة و والتصرف في المخاطر.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 3.2.0.2.: تطوّر عدد عمليات المراجعة الجبائية	عدد	11.667	15.690	15.477	18.000	20.000	25.000	30.000

2. رسم بياني لتطور المؤشر:

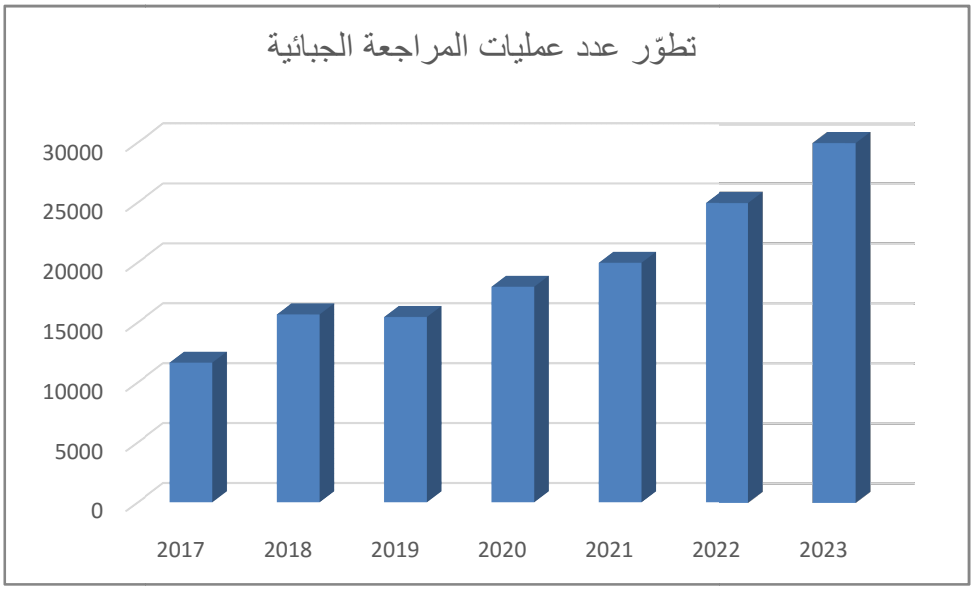

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

-
- اعتماد المراجعة الهادفة أي دون أن تشمل عملية المراجعة آليا كامل الفترة المعنية بالمراقبة وكافة الاداءات الخاضع لها المطالب بالأداء.
- إحداث مكاتب مراقبة.
- تكوين المحققين
- تطوير نظام المعلومات

4. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر .

- قلة الانتدابات مقارنة بالحاجيات
- ضعف نسب التغطية بالنسبة لبعض الهياكل المكلفة بالمراجعة

بطاقة مؤشــر قيس أداء

رمز المؤشر :.2/ 0/ 3 / 1

تسمية المؤشر: مردود المراقبة الجبائية.

تاريخ تحيين المؤشر: : 15/09/2020 .

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** الجباية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** لا شئ
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : رفع مرد ودية تدخلات مصالح المراقبة .**
4. **تعريف المؤشر** العمل على تحقيق العدالة الجبائية والعمل على الرفع في مرد ودية تدخلات مصالح المراقبة الجبائية وترشيدها لتعبئة موارد ميزانية الدولة.
5. **نوع المؤشر:مؤشر نتائج (ind de résultats) /**
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.**
7. **التفريعات :** لا شئ

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد جمعي**
2. وحدة المؤشر: مليون دينار
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مردود عمليات التسوية وعدم الإعتراض على قرارات التوظيف الإجباري والأحكام.
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر آلية.**
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المنظومة الإعلامية "صادق".
6. **تاريخ توفّر المؤشر : :** الشهر الثاني من السنة الموالية.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 4.000 مليون دينار
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** وحدة الاستقصاءات والتّبادل الدولي للمعلومات والبرمجة و والتصرف في المخاطر

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 1.3.0.2 : مردود المراقبة الجبائية	مليون دينار	1.720	2.729	3.200	2.800	3.500	3.750	4.000

3- رسم بياني لتطور المؤشر

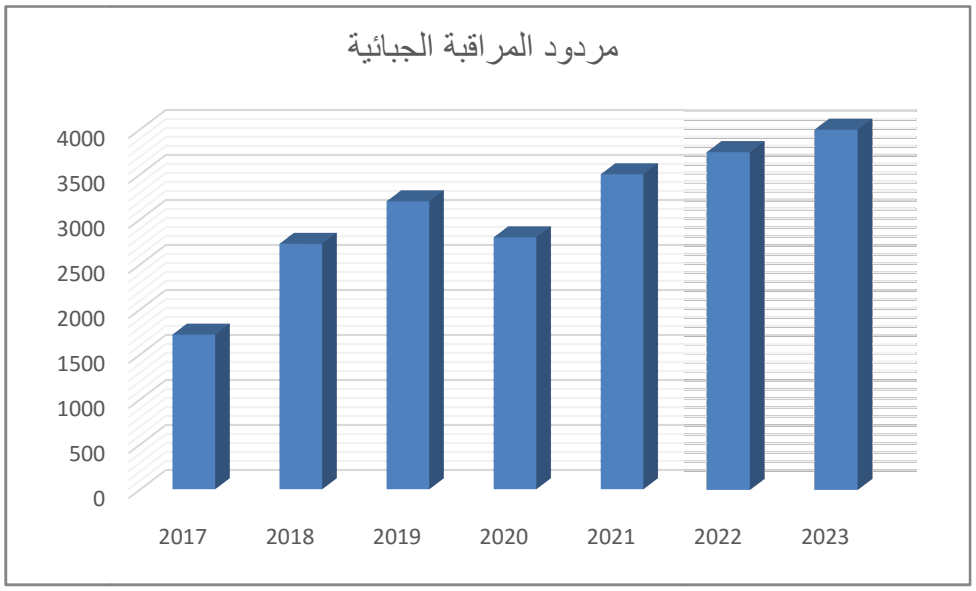

1- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تعزيز الموارد البشرية وتكوينها.
- مساندة مصالح المراقبة الجبائية عند إعداد برنامج المراجعة لانتقاء الملفات ذات المردودية الهامة اعتمادا على التصرف حسب المخاطر
- طباعة وتوزيع أدلة إجراءات المراجعة
- تعزيز المصالح بالتجهيزات والمعدات الإعلامية
- اعتماد التكنولوجيا الحديثة وتطوير نظام المعلومات
- إثراء قاعدة المعلومات وتفعيل نشاط خلية الأبحاث الجبائية والعمل على تفعيل نشاط الخلية المكلفة بالتعاون الدولي وتبادل المعلومات ذات الصبغة الجبائية

2- تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- قلة الموارد البشرية.

بطاقة مؤشــر قيس أداء

رمز المؤشر :.2/ 0/ 3 / 2

تسمية المؤشر: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.

تاريخ تحيين المؤشر 15/09/2020.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** الجباية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** لا شئ.
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : رفع مرد ودية تدخلات مصالح المراقبة**
4. **تعريف المؤشر:** نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.
5. **نوع المؤشر:مؤشر نتائج مؤشر منتوج (Ind de produit).**
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).**
7. **التفريعات :** لا شئ.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد كسري.** القاسم : مردود الصلح / المقسوم : الدفع بالحاضر.
2. **وحدة المؤشر: %**
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الدفع بالحاضر و مردود الصلح.
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر آلية.**
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** منضومتي الإعلامية "رفيق " و "صادق".
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** الشهر الثاني من السنة الموالية.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): ≤** 50 %
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** وحدة التطبيقات الإعلاميّة ونظام المعلومات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 2.3.0.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.	%	47.8	31.8	35.3	52.0	35.0	38.0	40.0

2- رسم بياني لتطور المؤشر:

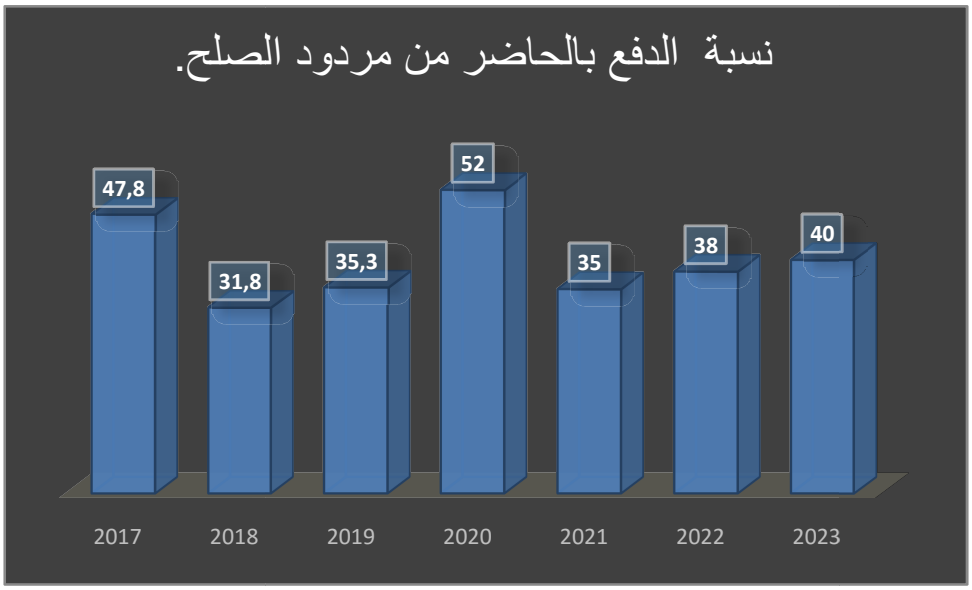

3- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- توفير مناخ أفضل للمصالحة.
- اعتماد المراجعة الهادفة

4- تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- مناخ اقتصادي واجتماعي صعب أثر سلبا على السيولة المالية لجل المؤسسات

بطاقة مؤشــر قيس أداء

رمز المؤشر :.2/ 0 / 3 / 3

تسمية المؤشر: : موسط سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية

تاريخ تحيين المؤشر 15/09/2020.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر**: الجباية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر**: لا شئ
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : رفع مرد ودية تدخلات مصالح المراقبة .**
4. **تعريف المؤشر**:
5. **نوع المؤشر:مؤشر نتائج (ind de résultats) .**
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).**
7. **التفريعات** : لا شئ

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

➢ **1. طريقة احتساب المؤشر (Formule)**: الإعتماد في طريقة إحتساب المؤشر على معدل موسط السلسلة الإحصائية (Médiane) لمجموع المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري والمصادق عليها على مستوى المحاكم الابتدائية

2.وحدة المؤشر: %

3.المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري المتعلقة بالقضايا التي أصدرت المحاكم الابتدائية قرارا في شأنها – المبالغ المحكوم بها ابتدائيا

4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : جدول

5.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:_الهياكل المكلفة بالمراقبة

6.تاريخ توفّر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية

7.القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 80 %

8.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة النزاع الجبائي والمصالحة الجبائية

9.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،

10.التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...) لا شيء

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2020	تقديرات

		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 3.3.0.2 : موسط سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية	%	69.75	70.35	70.40	73	74	75	76

رسم بياني لتطور المؤشر:

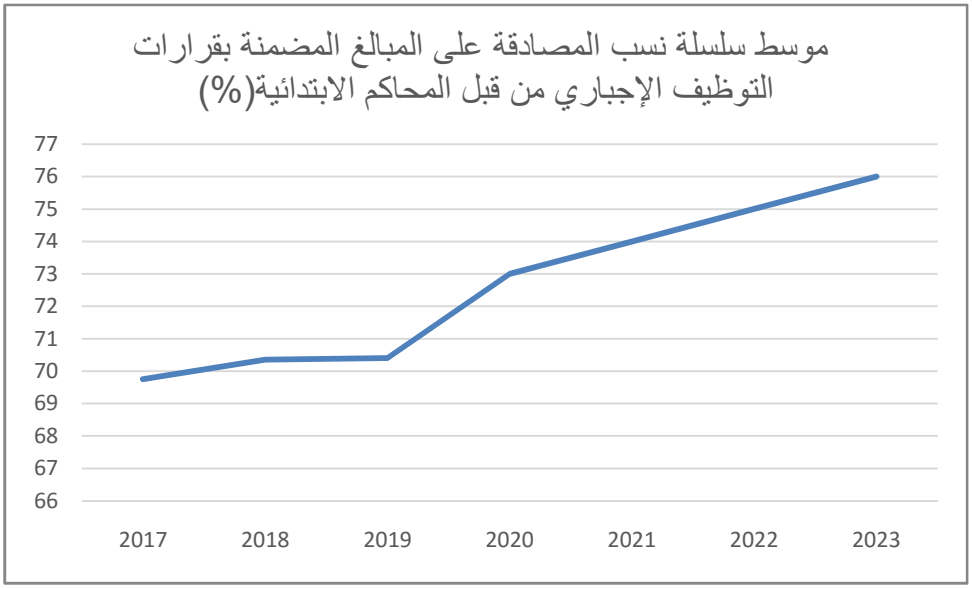

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تكوين المحققين لتفادي الشطط في أسس التوظيف.
- مزيد تأطير المحققين خلال سير عمليات المراجعة

بطاقات مؤشرات قيس

الأداء لبرنامج المحاسبة العمومية

بطاقة المؤشّر:نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية

الرّمز:1.1.0.3

تسمية المؤشر: نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية

تاريخ تحيين المؤشر:2020-09-01

I. الخصائص العامّة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر:** المحاسبة العمومية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر:**
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر:** ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص
4. **تعريف المؤشر:** يقيم هذا المؤشر مدى نجاعة عمل منظومة الاستخلاص المتمثلة في وضع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتأمين عمل المصالح المركزية والخارجية وشبكة المحاسبين العموميين للقيام باستخلاص الموارد العمومية الجبائية على أحسن وجه. وتحرص مصالح المحاسبة العمومية على تامين انتظام نسق تعبئة هذه الموارد لفائدة الميزانية لتتمكن الدولة من الإيفاء بتعهداتها.
5. **نوع المؤشّر:**مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. **طبيعة المؤشّر:**مؤشّر فاعليّة
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية):** --

II. التّفاصيل الفنيّة للمؤشّر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

نسبة تطور استخلاص الموارد الذاتية=

(استخلاصات الموارد الجبائية بعنوان السنة الجارية–استخلاصات الموارد الجبائية بعنوان السنة السابقة)*100

استخلاصات الموارد الجبائية بعنوان السنة السابقة

2. **وحدة المؤشّر:**النسبة
3. **المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:**

– جملة الموارد الجبائية (فورية ومثقلة) المستخلصة بعنوان السنة الجارية والسنة السابقة.

4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشر:**بصفة آلية عن طريق منظومة "رفيق"وتجميع المعلومات من أمانات المصاريف فيما يتعلق بالموارد المتأتية من الخصم من المورد
5. **مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:**قائمات التجميع الدوريّة المستخرجة بالإعلامية بالنسبة للموارد الجبائية
6. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
7. **القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur):**11 %
8. **القيمة المستهدفة للمؤشّر حسب البرامج الفرعية:** 11%
9. **المسؤولين عن المؤشّر بالبرنامج:** رئيس الوحدة المكلّفة بالاستخلاص

III. قراءة في نتائج المؤشّر

1. سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشّر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			تقديرات	التقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية	مليون دينار	21186	24503.3	28900.9		-	-	-
	نسبة مائوية	13,28	15,65	17.9	10	15	11	11

2. تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:

سجّلت الموارد الجبائية لسنة 2019، تطورا بنسبة 17.9 % مقارنة بسنة 2018. حيث بلغت 28900.9م.د سنة 2019 مقابل 24503.3م.د سنة 2018 وذلك بعد طرح مبالغ فائض الأداء التي تمّ إرجاعها من جملة المبالغ المستخلصة. ويعود ذلك بالأساس إلى التطور الهام المسجل بالنسبة لموارد النظام الداخلي بنسبة 23% سنة 2019.

ويعتزم في موفى سنة 2020 تحقيق نسبة تطوّرا بـ 9.9% وذلك حسب تقديرات قانون المالية لسنة 2020.

3. رسم بياني لتطوّر المؤشّر:

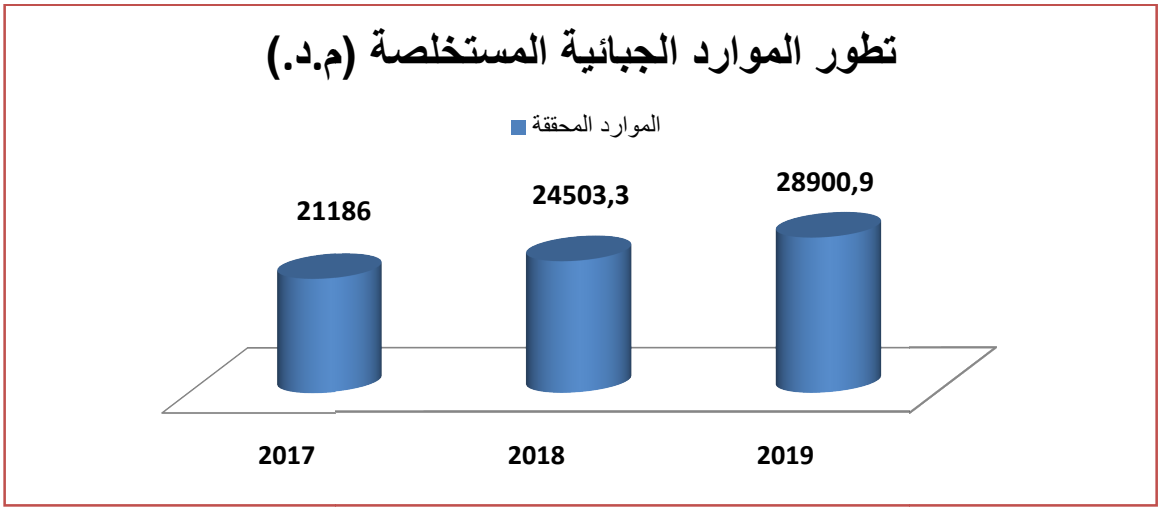

4. أهمّ الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشّر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات 2021	الأنشطة المبرمجة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر 3.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة	11	11	15		

5. أهمّ النّقائص المتعلّقة بالمؤشّر:--

بطاقة المؤشّر: نسبة تطور استخلاص الموارد غير الجبائية

الرّمز: 2.1.0.3

تسمية المؤشر: نسبة تطور استخلاص الموارد غير الجبائية

تاريخ تحيين المؤشر: 01 -09- 2020

I. الخصائص العامّة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر:** المحاسبة العمومية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر:**
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر:** ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص
4. **تعريف المؤشر:** يقيم هذا المؤشر مدى نجاعة عمل منظومة الاستخلاص المتمثلة في وضع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتأمين عمل المصالح المركزية والخارجية وشبكة المحاسبين العموميين للقيام باستخلاص الموارد العمومية غير الجبائية على أحسن وجه. وتحرص مصالح المحاسبة العمومية على تامين انتظام نسق تعبئة هذه الموارد لفائدة الميزانية لتتمكن الدولة من الإيفاء بتعهداتها.
5. **نوع المؤشّر:** مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. **طبيعة المؤشّر:** مؤشّر فاعليّة
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية):** --

II. التّفاصيل الفنيّة للمؤشّر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

نسبة تطور استخلاص الموارد الذاتية =

(استخلاصات الموارد غير الجبائية بعنوان السنة الجارية–استخلاصات الموارد غير الجبائية بعنوان السنة السابقة)*100

استخلاصات الموارد غير الجبائية بعنوان السنة السابقة

2. **وحدة المؤشّر:**النسبة
3. **المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:**

– جملة الموارد غير الجبائية (فورية ومثقلة) المستخلصة بعنوان السنة السابقة والسنة الجارية.

4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشر:**بصفة آلية عن طريق منظومة "رفيق" وتجميع المعلومات من أمانات المصاريف فيما يتعلق بالموارد المتأتية من الخصم من المورد
5. **مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:** قائمات التجميع الدوريّة المستخرجة بالإعلامية بالنسبة للموارد الجبائية
6. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
7. **القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur):** 15%
8. **القيمة المستهدفة للمؤشّر حسب البرامج الفرعية:** 15%
9. **المسؤولين عن المؤشّر بالبرنامج:**رئيس الوحدة المكلّفة بالاستخلاص

III. قراءة في نتائج المؤشّر

6. سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشّر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			تقديرات	التقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة تطور استخلاص الموارد غير الجبائية	مليون دينار	2704,9	3439	3465.9	-	-	-	-
	نسبة مائوية	6,36	27.13	0.78	9	15	8,5	8,5

7. تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:

سجّلت الموارد غير الجبائية لسنة 2019، تطورا طفيفا بنسبة 0.78 % مقارنة بسنة 2018. حيث بلغت 3465.9م.د سنة 2019 مقابل 3439م.د سنة 2018 . ويعتزم في موفى سنة 2020 تحقيق نسبة تطوّرا بـ 9 % .

8. رسم بياني لتطوّر المؤشّر:

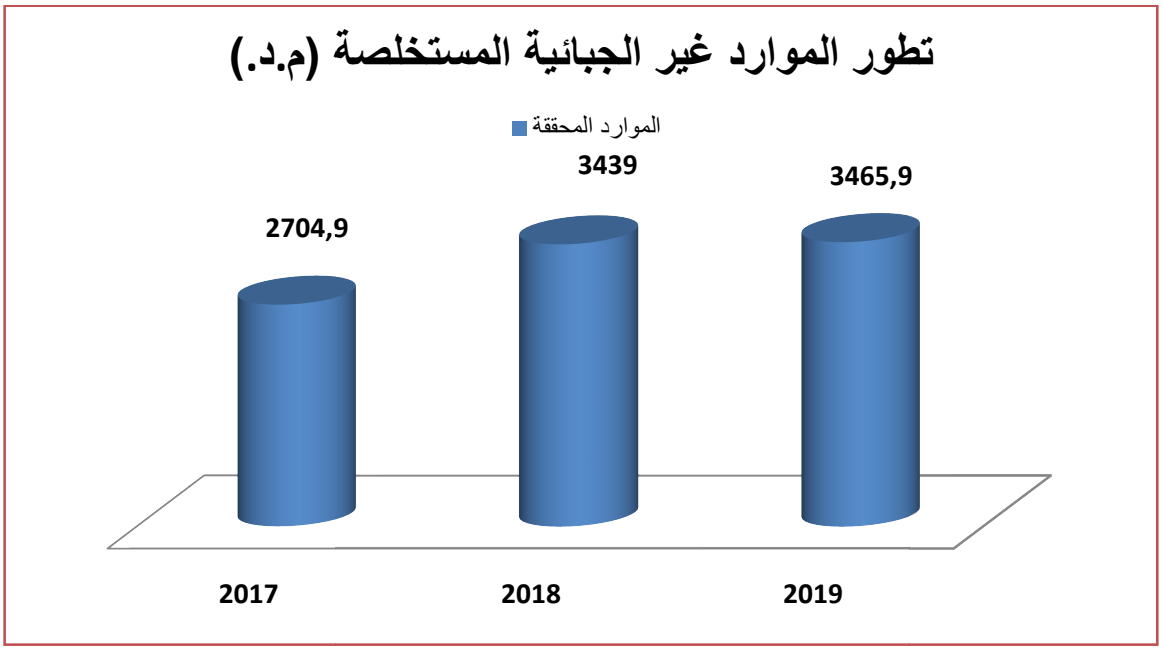

9. أهمّ الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشّر:

10. أهمّ النّقائص المتعلّقة بالمؤشّر:--

بطاقة المؤشّر : نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة

الرّمز:3.1.0.3

تسمية المؤشر: نسبة تطور استخلاص الديون الجبائية المثقلة

تاريخ تحيين المؤشر:01 -09- 2020

I. الخصائص العامّة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر:** المحاسبة العمومية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر:**
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر:** ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص
4. **تعريف المؤشر:** يسمح هذا المؤشر بقياس نسبة تطور حجم الاستخلاص من سنة إلى أخرى.
5. **نوع المؤشّر:** مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. **طبيعة المؤشّر:** مؤشّر فاعليّة
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية):** --

II. التّفاصيل الفنيّة للمؤشّر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

نسبة تطور استخلاص الديون الجبائية المثقلة =

(استخلاصات الديون المثقلة بعنوان السنة الجارية – مبلغ استخلاصات الديون المثقلة بعنوان السنة السابقة) *100

مبلغ استخلاصات الديون المثقلة بعنوان السنة السابقة

2. **وحدة المؤشّر:**النسبة
3. **المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:**

– استخلاصات الديون المثقلة بعنوان السنة الجارية والسنة السابقة

4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشر:**بصفة آلية عن طريق منظومة "رفيق"
5. **مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:** قائمات التجميع الدوريّة المستخرجة بالإعلامية
6. **تاريخ توفر المؤشر:** شهريا
7. **القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur):**15%
8. **القيمة المستهدفة للمؤشّر حسب البرامج الفرعية:**15%
9. **المسؤولين عن المؤشّر بالبرنامج:**رئيس الوحدة المكلّفة بالاستخلاص

III. قراءة في نتائج المؤشّر

1. سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشّر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			تقديرات	التقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة	مليون دينار	917.4	997.5	1583.2		-	-	-
	نسبة مائوية	14,41	8.73	58	15	15	15	15

2. تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:

سجّل نسق تطوّر استخلاص الديون المثقلة ارتفاعا هاما خلال سنة 2019، حيث بلغت نسبة التطور58% مقارنة بما تمّ تسجيله سنة 2018 بـ % 8.73 ويعود هذا التطور، بالإضافة إلى المجهودات المبذولة عادة من قبل قباض المالية، **إلى مردود العفو الجبائي لسنة 2019** من جهة ، **وإلى استخلاص مبالغ هامة بصفة استثنائية خلال سنة 2019** على مستوى قطب استخلاص أداءات المؤسسات الكبرى من جهة أخرى. ومن أهم هذه المبالغ: 320 م.د تم استخلاصها بعنوان دين مثقل بذمة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية ومبلغ 183 م.د بعنوان دين مثقل بذمة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية. ويعتزم في موفى سنة 2020 تحقيق تطوّرا بـ 15%.

3. رسم بياني لتطوّر المؤشّر:

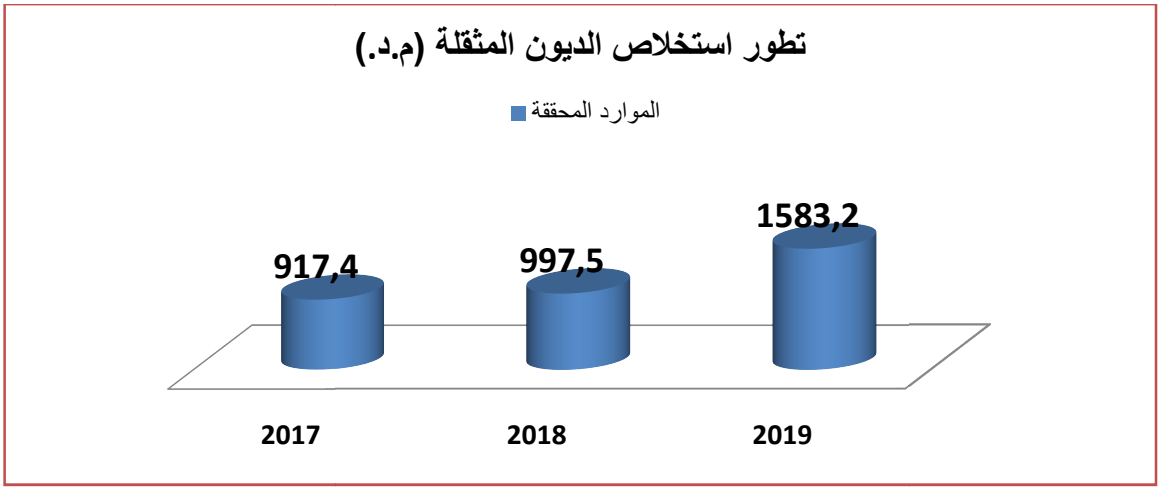

4. أهمّ الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشّر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات 2021	الأنشطة المبرمجة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر 3.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة	15	15	15		

5. أهمّ النّقائص المتعلّقة بالمؤشّر:--

بطاقة المؤشّر: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات

الرّمز:4.1.0.3

تسمية المؤشر: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات

تاريخ تحيين المؤشر:01-09-2020

I. الخصائص العامّة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر**: المحاسبة العمومية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر**:
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر**: ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص
4. **تعريف المؤشر**: يقيم هذا المؤشر مدى نجاعة عمل منظومة الاستخلاص المتمثلة في وضع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتأمين عمل المصالح المركزية والخارجية وشبكة المحاسبين العموميين للقيام باستخلاص موارد الجماعات المحلية على أحسن وجه. وتحرص مصالح المحاسبة العمومية على تامين انتظام نسق تعبئة هذه الموارد لفائدة الميزانية لتتمكن الجماعات المحلية من الإيفاء بتعهداتها.
5. **نوع المؤشّر**: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. **طبيعة المؤشّر**: مؤشّر فاعليّة
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية)**: --

II. التّفاصيل الفنيّة للمؤشّر

1. **طريقة احتساب المؤشر**:

نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات= جملة الموارد المستخلصة في السنة (فورية ومثقلة)/جملة موارد الجماعات المحلية المبرمجة بميزانيتها

2. **وحدة المؤشّر**:النسبة (%)
3. **المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر**:جملة موارد الجماعات المحلية المبرمجة والمستخلصة في السنة.
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشر**: الحسابات الشهرية والسنوية للجماعات المحلية.
5. **مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر**: قائمات التجميع الدورية المرسلة من قبل السادة قباض الجماعات المحلية.
6. **تاريخ توفر المؤشر**: سنويا
7. **القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur)**:100%
8. **القيمة المستهدفة للمؤشّر حسب البرامج الفرعية**: 100 %
9. **المسؤولين عن المؤشّر بالبرنامج**:رئيس الوحدة المكلفة بالجماعات المحلية.

III. قراءة في نتائج المؤشّر

1. سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشّر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			تقديرات	التقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات	مليون دينار	921,3	1046,4	1167.7	1253.8	-	-	-
	نسبة مائوية[1]	95,52*	100.51	100.1	100	100	100	100
	نسبة مائوية[2]	94,24*	99.48	-	-	100	100	100

(1): تم احتساب مؤشرات الانجازات مقارنة **بالتقديرات الأولية.**

(2): تم احتساب مؤشرات الانجازات مقارنة **بالتقديرات النهائية.**

2. تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:

تجاوزت **موارد الجماعات المحلية المستخلصة** خلال سنة 2019 التقديرات المبرمجة لها بنسبة 100.1% بمبلغ جملي يقدر بـ 1167.7 م.د. ويرجع تسجيل تلك النسب بالأساس إلى جملة من الإجراءات أهمّها:

-تطبيق إجراءات العفو الجبائي .

-متابعة سير استخلاصات موارد الجماعات المحلية عبر تنشيط عمليات استخلاص الموارد الاعتيادية والمتابعة الدورية للنتائج المحققة على مستوى المعاليم المثقلة:

- التنسيق مع مصالح البلدية لدفع عملية استخلاص الموارد الجماعات المحلية من خلال اتخاذ التدابير اللازمة و حل الإشكاليات المعترضة.
- متابعة الوضع المالي للجماعات المحلية عبر تنشيط عمليات استخلاص الموارد الإعتيادية والمتابعة الدورية للنتائج المحققة على مستوى المعاليم البلدية المثقلة .

3. رسم بياني لتطوّر المؤشّر:

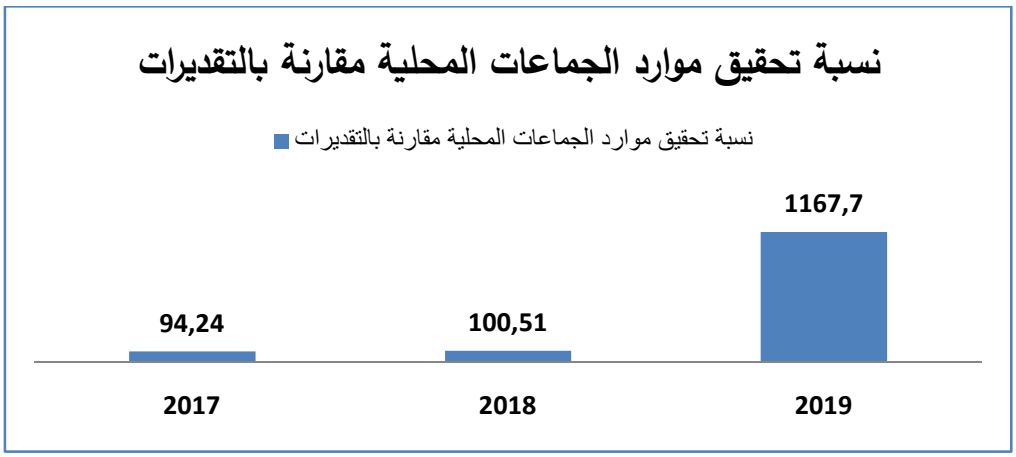

4. أهمّ الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشّر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات 2021	الأنشطة المبرمجة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر 5.1.0.3: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات	**%100**	**%100**	**%100**	✓ متابعة سير استخلاصات موارد الجماعات المحلية عبر تنشيط عمليات استخلاص الموارد الاعتيادية والمتابعة الدورية للنتائج المحققة على مستوى المعاليم المثقلة بالتنسيق مع مصالح البلديات. ✓ المساهمة في تركيز مسار اللامركزية بتوضيح الجوانب التقنية للأحكام الجديدة المضمنة بمشروع قانون مجلة المحاسبة العمومية في الباب المتعلق بالجماعات المحلية وخاصة فيما يتعلق بالتغييرات المنتظرة حول التصرف المالي و المحاسبي للجماعات المحلية. ✓ تنظيم أيام تكوينية لفائدة أمناء المال الجهويين ومحاسبي الجماعات المحلية للتعريف بمضمون مجلة الجماعات المحلية خاصة فيما يتعلق بأدوارهم الجديدة.	**لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات**

5. أهمّ النّقائص المتعلّقة بالمؤشّر:--

بطاقة المؤشّر: معدل آجال تأدية النفقات العمومية

الرّمز: 1.2.0.3

تسمية المؤشر: معدل آجال تأدية النفقات العمومية

تاريخ تحيين المؤشر:2020-09-01

I. الخصائص العامّة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر:** المحاسبة العمومية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر:**الأمانة العامة للمصاريف
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر:** إحكام تأدية النفقات العمومية
4. **تعريف المؤشر:** يقيم هذا المؤشر مدى نجاعة منظومة تأدية النفقات العمومية باحتساب معدل عدد الأيام الفاصلة بين تاريخ إحالة الأمر بالصرف ومؤيداته من قبل الآمر بالصرف وبين تاريخ التأشير عليها من قبل المحاسب العمومي.
5. **نوع المؤشّر:** مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. **طبيعة المؤشّر:**مؤشّر نجاعة
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية):** --

II. التّفاصيل الفنيّة للمؤشّر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

(مجموع عدد الأيام المنقضية بين تاريخ إحالة جميع الأوامر بالصرف للمحاسبين العموميين وتاريخ تأديتهم لها / مجموع الأوامر بالصرف للسنة)

2. **وحدة المؤشّر:** يوم
3. **المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:**

– مجموع عدد الأيام المنقضية بين تاريخ إحالة جميع الأوامر بالصرف للمحاسبين العموميين وتاريخ تأديتهم لها.

– مجموع الأوامر بالصرف الواردة على المحاسب العمومي خلال السنة.

4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشر:**بصفة آلية
5. **مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:** منظومة "أدب"
6. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
7. **القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur):**5 أيام
8. **القيمة المستهدفة للمؤشّر حسب البرامج الفرعية:** 5 أيام
9. **المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج:** رئيس الوحدة المكلّفة بتأدية النفقات

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشّر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			تقديرات 2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
معدل آجال تأدية النفقات العمومية	يوم	5	4.72	5	5	5	5	5

2. تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:

بلغ معدل آجال التأشير على النفقات العمومية سنة 2019، 5 أيام وهو ما يبين مدى سرعة الإدارة على الإيفاء بتعهداتها للمتعاملين معها. ومن المتوقع أن يتواصل تحسين نتائج هذا المؤشّر خلال السنوات القادمة وذلك من خلال تطوير نظام المعلومات الخاصّة به عبر منظومة "أدب".

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

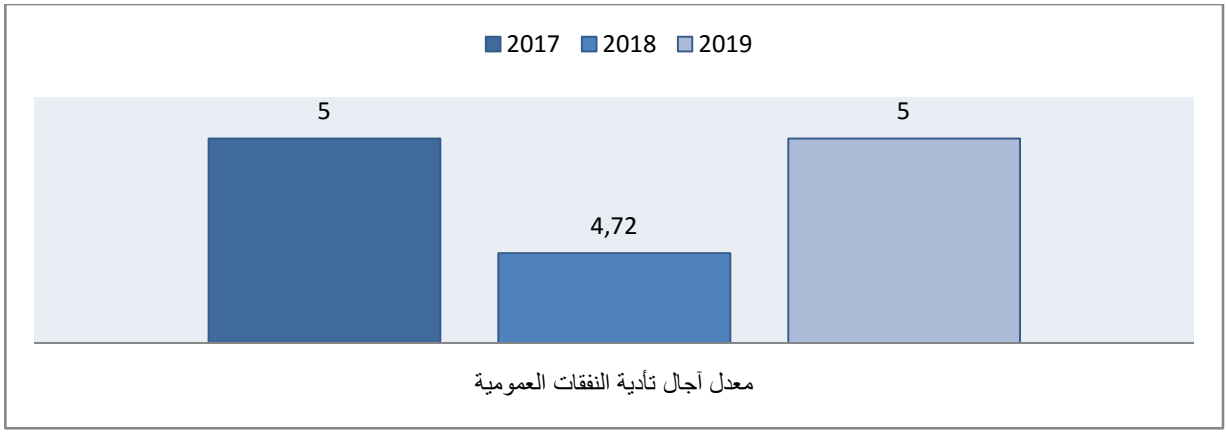

4. أهمّ الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشّر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات 2020	الأنشطة المبرمجة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020
المؤشر 1.2.0.3: معدل آجال تأدية النفقات العمومية	5 أيام	5 أيام	5 أيام	- مواصلة أعمال تطوير عمليات التّحويل الالكتروني التي تمكن من: ➢ تحسين وسائل متابعة عمليّات الرّفض للتّحويلات البريديّة "RAP-RV" ➢ تقليص أجال التّحويلات. - فتح دورات تكوينية لمزيد تأطير الأعوان والإطارات المكلفة بتأدية النفقات العمومية في مجال الشراءات العمومية. - إنشاء قاعدة معطيات للتوثيق الإلكتروني لوثائق تأهيل آمري الصرف. - الربط الآلي عن طريق البريد الإلكتروني مع المركز المحاسبي للقنصليات و السفارات بالخارج وذلك بهدف التقليص في أجال إرسال مذكرات الرفض و الإجابة على مذكرات الرفض من قبل المحاسبين. - التنسيق مع مركز الإعلامية لوزارة المالية لتضمين موجبات الرفض ضمن المنظومة "أدب". - استكمال وتجربة مرجعية الرقابة الداخلية المحاسبية . - العمل مع فريق من مركز الإعلامية لوزارة المالية قصد وضع برمجة تتعلق بالتسبيقات المسندة لوكلاء الدفوعات بالتطبيقة الداخلية للأمانة العامة المصاريف و أمانات المصاريف لدى الوزارات. - إضافة وظيفة جديدة على مستوى المنظومات الداخلية لأمانات المصاريف لدى الوزارات بالتنسيق مع مركز الإعلامية لإدراج "عمليات التسوية" بالمنظومة الإعلامية والإستغناء عن العمليات اليدوية. - التنسيق مع مصالح مركزية الإعلامية و مصالح البنك المركزي قصد وضع برمجة تتعلق بإرسال وثائق أذون بالتحويل عبر شبكة إلكترونية تتضمّن كل المعطيات الخاصة بالتحويل.	لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات

5. أهمّ النّقائص المتعلّقة بالمؤشّر:--

بطاقة المؤشّر: نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة

الرّمز:1.3.0.3

تسمية المؤشر: نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة

تاريخ تحيين المؤشر:01-03-2020

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر**: المحاسبة العمومية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر**:
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر**:تحسين مطابقة حسابات المراكز المحاسبية
4. **تعريف المؤشر**: يقيّم هذا المؤشر جودة حسابات المراكز المحاسبية (الدولة والجماعات المحليّة والمؤسسات العموميّة الإدارية) المقدّمة من قبل المحاسبون العموميين للمراجعة والتثبت من مطابقتها من قبل مصالح أمانات المال الجهوية المختصة.
5. **نوع المؤشّر**: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. **طبيعة المؤشّر**:مؤشّر فاعلية
7. **التفريعات**:- نسبة حسابات الدولة المطابقة،
   - نسبة حسابات الجماعات المحلية المطابقة،
   - نسبة حسابات المؤسسات العمومية المطابقة،
8. **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية)**: --

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: (عدد الحسابات المقدمة المطابقة / العدد الجملي للحسابات المقدمة)في جميع أمانات المال الجهوية.
2. **وحدة المؤشّر**: النسبة (%)
3. **المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر**:
   -عدد الحسابات المقدمة المطابقة (دولة، جماعات محلية ومؤسسات عمومية)
   - العدد الجملي للحسابيات المقدمة.
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشر**:تجميع جداول مهمة مراقبة الحسابات
5. **مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر**: بيانات رقمية مصدرها المصالح المكلفة بمراقبة الحسابات
6. **تاريخ توفر المؤشر**: فيفري من كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur):94%**
8. **القيمة المستهدفة للمؤشّر حسب البرامج الفرعية:94 %**
9. **المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج**: رئيس الإدارة المكلفة بمراقبة الحسابات

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشّر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			تقديرات 2020		التقديرات	
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
بالنسبة للّدولة	نسبة مائوية	92,3	91.02	90.23	95	96	96	96
بالنسبة للجماعات المحلية	نسبة مائوية	89,75	86.88	89.5	95	96	96	96
بالنسبة للمؤسسات العمومية	نسبة مائوية	93,53	96.07	95.5	95	96	96	96
نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة	نسبة مائوية	93	94.10	94	95	96	96	96

2. تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:

شهدت نسبة مطابقة الحسابات تطورا حيث تمّ تسجيل **94% سنة 2019**مقارنة بـ **94.1% سنة 2018**، ويعود ذلك إلى ايلاء أعمال الرقابة والمراجعة الأهميّة القصوى وكذلك التّرفيع في عدد عمليّات المراقبة وتفقّد الحسابات الذي مكّن من اكتشاف أكثر عدد ممكن من الأخطاء.كما تم تكثيف آليات الرّقابة المحاسبية على مستوى أمانات المال الجهوية والتركيز على التّحسيس بخطورة الأخطاء من خلال تكثيف عمليات التاطير والمتابعة وإصدار مذكرات توضيحية حول الإجراءات المحاسبية الاستثنائية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

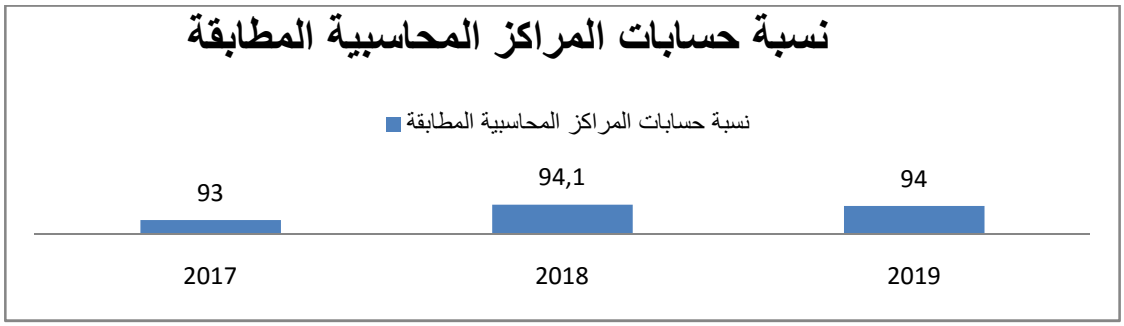

3. أهمّ الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشّر:

المؤشرات	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر 1.3.0.3: نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة	**%96**	**%96**	**%96**	– تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعوان وإطارات المراكز المحاسبية للدّولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية في مجال مسك المحاسبة. – **مواصلة أشغال تطوير النظام المحاسبي للدولة و من بينها:** – الأعمال التحضيرية لإعداد الموازنة الافتتاحية للدولة: Bilan d'ouverture. – إعداد شرح المخطط المحاسبي للدولة (تفصيل البنود الرئيسية إلى بنود فرعية وكيفية ترسيم العمليات المحاسبية). – إعداد أدلة الإجراءات للعمليات المحاسبية طبقا للمعايير المحاسبية المصادق عليها. – الإنطلاق في إرساء النظام المحاسبي الجديد بالخزينة العامة. – تحيين المحاسبة الميزانياتية (الحالية) وجميع الوثائق المتعلقة بها بما يتماشى مع مقتضيات القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019. – مراجعة الجذاذية المحاسبية (nomenclature comptable) المعتمدة حاليا حسب مقتضيات القانون الأساسي للميزانية الصادر في 2019 (موارد الميزانية، نفقات الميزانية وعمليات الخزينة). – إصدار التعليمات الخاصة بترسيم عمليّات الدين العمومي بحسابية الدّولة خلال الفترة الإنتقاليّة التي تمتد من 01 جانفي 2020 إلى 31 ديسمبر 2021 – تحيين حساب التصرف لأمين المال العام لسنة 2020 حسب التبويب الجديد للعمليات المحاسبية. –		**لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات**

4. أهمّ النّقائص المتعلّقة بالمؤشّر: --

بطاقة المؤشّر: معدل مدّة الانتظار بالقباضات المالية

الرّمز: 1.4.0.3

تسمية المؤشر: معدل مدّة الانتظار بالقباضات المالية

تاريخ تحيين المؤشر: 2020-09-01

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر:** المحاسبة العمومية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر:**
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر:** تحسين جودة الخدمات
4. **تعريف المؤشر:**

يعتبر الاستقبال المباشر مهمّا بالنسبة لمصالحنا إذ نحرص على الاقتراب أكثر ما يمكن من المواطن لنسدي له الخدمة ويدل على ذلك تواجد قباضات المالية بكامل تراب الجمهورية و توزعها على كافة التجمعات السكنية والاقتصادية. ومن أهمّ المؤشرات التي يمكن أن تقيس نجاعة خدماتنا هو مؤشر سرعة تأديتها على مستوى شبابيك القباضات حرصا على تقليص وقت انتظار المواطنين وسعيا إلى تقديم خدمة جيدة وسريعة. في هذا الإطار تمّ تجهيز أهمّ القباضات التي لها علاقة كثيفة مع المواطنين بمنظومات إعلامية تتصرف في قصاصات الأسبقية لتنظيم طوابير الانتظار من ناحية وقيس آجال الانتظار بمختلف شبابيك الخدمات من ناحية أخرى.

5. **نوع المؤشّر:** مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. **طبيعة المؤشّر:**مؤشّر جودة
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية):** --

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**يتم احتساب هذا المؤشر بقيس معدل انتظار المواطن أمام شبابيك القباضات في أوقات الذروة وخارجها. وقد وقع اختيار عيّنة تضم 20 قباضة مالية ذات العلاقة الكثيفة مع المواطن وذلك بالاستناد لعدد الوصولات الصادرة عنها.
2. **وحدة المؤشّر:** دقيقة
3. **المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:**

-وقت الانتظار بالقباضات المالية ذات العلاقة الكثيفة مع المواطن

- عدد القباضات المعنية

4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشر:** منظومات إعلامية تتصرف في قصاصات الأسبقية
5. **مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:** منظومات إعلامية تتصرف في قصاصات الأسبقية
6. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويّا
7. **القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur):5 دقائق**
8. **القيمة المستهدفة للمؤشّر حسب البرامج الفرعية:5 دقائق**
9. **المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج:** المدير المكلّف بالجودة.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشّر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			تقديرات	التقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معـــدل مـــدّة الانتظـــار بالقباضات المالية	دقيقة	5	4.7	5	5	5	5	5

2. تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:

← لم يتجاوز معدل مدّة الانتظار بالقباضات المالية سنة 2019، الهدف المأمول بـ 5 دقائق وهو ما تسعى الادارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص المحافظة عليه خلال السنوات القادمة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

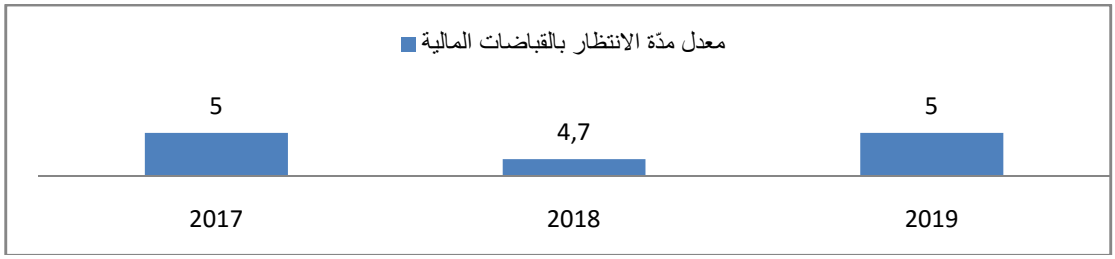

4. أهمّ الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشّر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
معدل مدّة الانتظار بالقباضات المالية	5 دقائق	5 دقائق	5 دقائق	– مواصلة العمل على تطبيق المرجعية الخصوصية للاستقبال على مجموعة من القباضات المالية. – تكوين قباض المالية والأعوان حول تقنيات التصرف في منظومة الجودة (متابعة المؤشرات، تركيز ومتابعة آليات الإصغاء، التحكم في المنظومة الوثائقية للجودة...)، – مواصلة أعمال تهيئة مقرات القباضات المالية لتستجيب لمقومات الاستقبال الحسن للمواطنين وتوفير ظروف عمل حسنة، – مواصلة تجهيز القباضات المالية بموزعات قصاصات الأولوية ومواصلة تعميم التطبيقة الخاصة لاحتساب المؤشر على باقي القباضات المالية. – تجديد التجهيزات والمعدات الإعلامية، – إحداث مراكز محاسبية جديدة قصد تقريب الخدمات من المواطنين.		لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات

5. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:--

بطاقة المؤشّر : عدد القباضات المالية المجهّزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني

الرمز : 1.4.0.3

تسمية المؤشر:عدد القباضات المالية المجهّزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني

تاريخ آخر تحيين: 01-09-2020

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر:** المحاسبة العمومية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: أمانات المال الجهوية**
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر:**تحسين جودة الخدمات
4. **تعريف المؤشر:**

في إطار برنامج تعصير الإدارة وبهدف تيسير الخدمات للمواطن حتى يستجيب لواجبه الجبائي ويقوم بتسديد ديونه، وضعت الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص على ذمته مطرفيات الدفع الإلكتروني في عدة قباضات مالية. و يتميز هذا الإجراء بعديد المزايا نخص منها بالذكر تأمين العمليات ، ربح الوقت و التوفير الحيني للسيولة بخزينة الدولة.

5. **نوع المؤشّر:**مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشّر:**مؤشّر جودة
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية):** --

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد القباضات المالية المجهّزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني
2. **وحدة المؤشّر:** العدد
3. **المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:**

-عدد القباضات المالية المجهّزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني

4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشر:**
5. **مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:**
6. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويّا
7. **القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): 362 قباضة**
8. **القيمة المستهدفة للمؤشّر حسب البرامج الفرعية:362 قباضة**
9. **المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج:** المدير المكلّف بالتجهيزات والمعدات.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشّر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			تقديرات	التقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد القباضات المالية المجهّزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني	دقيقة	-	-	104	+104	+104	50+	-

2. تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:

تمّ خلال سنة 2019، تجهيز 104 قباضة مالية بمطرفيات الدفع الإلكتروني وقد تم تكوين الأعوان والإطارات في الغرض مع ربطها بالمنظومة رفيق وسيتم خلال السنوات القادمة تجهيز كلي للقباضات المالية الموزعة على كامل تراب الجمهورية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

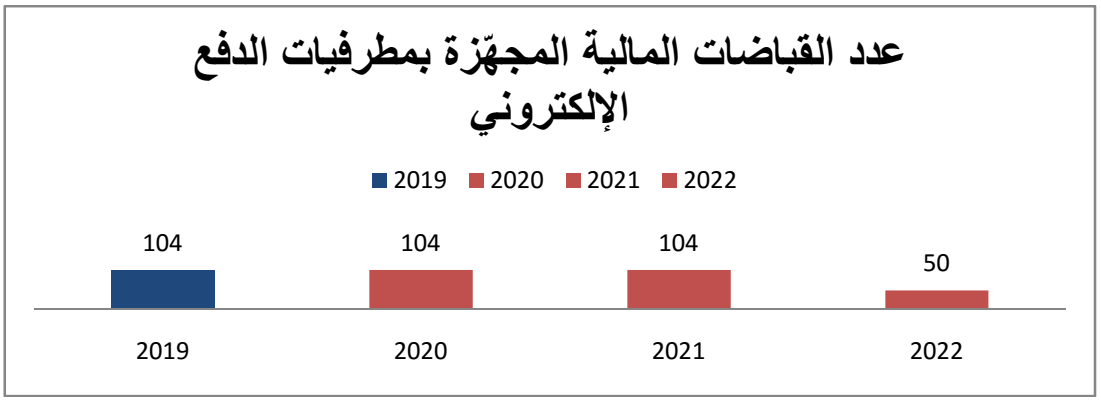

4. أهمّ الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشّر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
القباضات المالية المجهّزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني	104	**104**	**104**	✓ مواصلة العمل على تجهيز الدفعة الثالثة من المراكز المحاسبية من قباضات مالية ومراكز استخلاص مواد الاختصاص بمطرفيات الدفع الالكتروني والذي سيساهم في تقليص السيولة المتداولة نقدا بالمراكز المحاسبية. -تنويع وسائل الدفع الالكتروني عبر إمكانية استعمال "المحفظة الالكترونية" لخلاص بعض المعاليم عن بعد. - برمجة اقتناء 1000 جهاز كمبيوتر لفائدة القباضات المالية. -مواصلة أنشطة تكوين وتأطير قباض المالية والأعوان حول استعمال مطرفيات الدفع. -متابعة نجاح التجربة وتجاوز الإشكاليات المعترضة .		

5. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:--

بطاقات مؤشرات قيس

الأداء لبرنامج مصالح الميزانية

بطاقة مؤشر: الفارق بين التقديرات والإنجازات في الموارد الجبائية

رمز المؤشر:1.1.1.4

تسمية المؤشر:الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية

تاريخ تحيين المؤشر: 2019/05/23

I-الخصائص العامة للمؤشر

1- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** مصالح الميزانية

2- **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** التصرف في الموارد والنفقات

3- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة

4- **تعريف المؤشر:** نسبة الفارق بين جملة الموارد الجبائية المنجزة مقارنة بتقديرات الموارد المدرجة بقانون المالية.

5- **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج

6- **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة

7- **التفريعات حسب البرامج الفرعية:** مركزي

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر:** $ER = {(|x - \hat{x}|)}/{x}$ باعتبار **x** هو القيمة المحققة للموارد الجبائية و $\hat{x}$ هو جملة الموارد الجبائية المقدرة بقانون المالية.

2- **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية

3- **المعطيات الأساسية للاحتساب المؤشر:** جملة الموارد الجبائية المقدرة في إطار قانون المالية و جملة الموارد الجبائية المستخلصة فعليا.

4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** :تقرير حول تنفيذ ميزانية الدولة

5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** منظومة رفيق

6- **تاريخ توفر المؤشر:** بالنسبة للسنة n ،ابتداء من شهر مارس للسنة (n+1)

7- **القيمة المستهدفة للمؤشر:**0.5% سنة 2022

8- **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:** -

9- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المدير العام للموارد و التوازنات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر) :

المؤشر 1: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية	الوحدة	إنجازات			ق م	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
	%	2.1	4.2	6.3	2	3	3	2

2- تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم تقدير هذا المؤشر بـ2% في قانون المالية لسنة 2020 في حين وقع الترفيع في تقديرات المؤشر لسنتي 2021 و 2022 الى 3% و ذلك بالعلاقة مع الظروف الاستثنائية التي تمر بها تونس و العالم بأسره من جراء تفشي وباء COVID-19 و عدم وضوح آثاره الاقتصادية على المستوى الوطني و الدولي.

و تجدر الإشارة إلى أن المؤشرات المسجلة خلال السنوات 2017، 2018 و2019 بالمقارنة مع قانون المالية التكميلي تعد منخفضة باعتبار أنه تم تحيين الفرضيات المعتمدة لإعداد تقديرات قوانين المالية التكميلية على ضوء تنفيذ الميزانية خلال الأشهر الأخيرة من السنة وكذلك تطور الظرف الاقتصادي الداخلي والخارجي مما يؤدي الى تحسن كبير في جودة التقديرات في حين تبقى تقديرات المؤشر على المدى المتوسط مبنية على تقديرات قانون المالية الأصلي و تقديرات الميزان الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالنمو مما يؤدي أحيانا الى فوارق كبيرة في التقديرات.

ويهدف المؤشر إلى تقليص هامش الخطأ في التقديرات وإدارة المخاطر المتعلقة به وذلك للحفاظ على توازن الميزانية والسياسة المالية للدولة.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

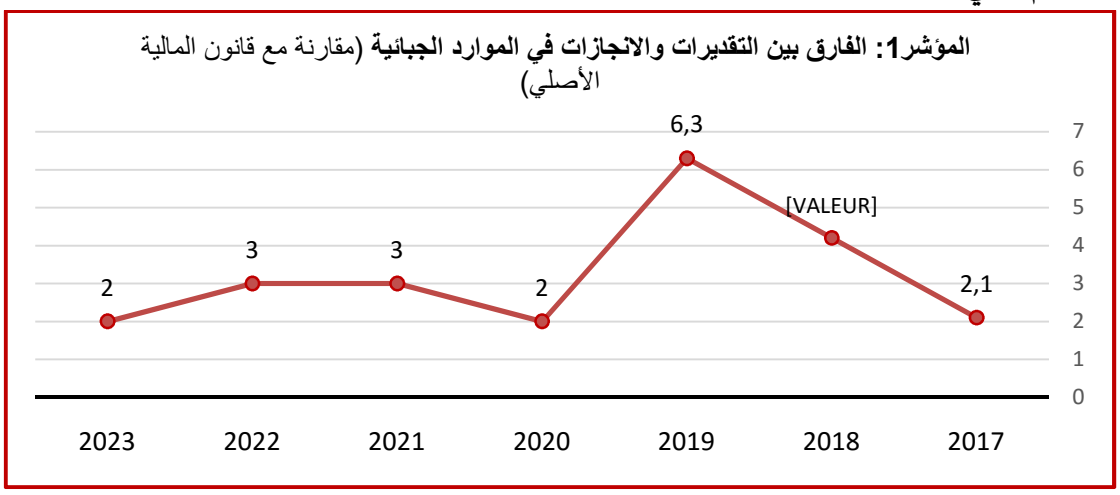

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقق القيمة المنشودة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2021	أهم التدخلات	الانشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر 1.1.1.4 الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية	**0.5**	**3**	- تطوير أدوات التنبؤ و النمذجة على المدى القصير و المتوسط (في إطار تعاون فني مع الاتحاد الأوروبي)، - إعداد قاعدة بيانات متكاملة للمؤشرات المالية، - اعداد و تطوير أنموذج اقتصادي كلي يمكن من تطوير إطار الميزانية متوسط المدى (في إطار تعاون فني مع USAID)، - تطوير أدوات تحليل السياسات المالية و القيام بسيناريوهات محاكات مصفرة من خلال استغلال نماذج التوازن العام المحسوب (في إطار تعاون فني مع USAID)، - إعداد لوحة قيادة تضم أهم المؤشرات الاقتصادية و المالية، - برمجة جملة من الدورات التكوينية للإطارات المسؤولة عن إعداد التقديرات في مجال البرمجة المالية و أدوات التنبؤ و النمذجة.	**1.إدارة ميزانية الدولة**	-

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: يقدم المؤشر تقييما لتقديرات جملة الموارد الجبائية دون الأخذ في الاعتبار مختلف عناصرها وبيان مصادر الخطأ في التقديرات.

بطـــاقة مؤشـــــر : الفارق بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لنفقات الإستثمارات

رمز المؤشر: 2.1.1.4

تسمية المؤشر:الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمارات

تاريخ أخر تحيين:20-06-2018

I- الخصائص العامة للمؤشر :

1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:مصالح الميزانية

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:التصرف في الموارد والنفقات

3-الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة

4-تعريف المؤشر:هو نسبة الفارق بين الإنجازات والتقديرات التي تم ضبطها بقانون المالية بالنسبة لنفقات الاستثمارات.هي نفقات الاستثمارات المحمولة على الموارد العامة لميزانية الدولة وعلى القروض الخارجية الموظفة

5-نوع المؤشر:مؤشر نتائج

6-طبيعة المؤشر مؤشر جودة

7-التفريعات حسب البرامج الفرعية-مركزي

II-الخصائص الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر $ER = {}^{(x - \hat{x})}/_{\hat{x}}$[1]:باعتبار **x** هي جملة انجازات نفقات الاستثمارات و $\hat{x}$ هي جملة تقديرات نفقات الاستثمارات.

2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية%

3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:تقديرات وانجازات نفقات الاستثمارات لميزانية الدولة

4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر::تقرير حول تنفيذ ميزانية الدولة

5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة أدب و أمد

6- تاريخ توفر المؤشر: بداية من مارس لسنة n+1

7- القيمة المستهدفة للمؤشر: 0%

8- المسؤول عن مؤشر البرنامج: رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

[1] ER= 0 %: الانجازات تساوي التقديرات , ER> 0% : الانجازات تجاوزت التقديرات, ER<0: الانجازات أقل من التقديرات,

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات وتقديرات قانون المالية الأصلي الخاصة بالمؤشر)

المؤشر:	الوحدة	الانجازات			ق م	التقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار	%	-	2.7	5.2	(0.10)	(0.10)	(0.10)	(0.10)

2-تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:...

3-رسم بياني لتطور المؤشر

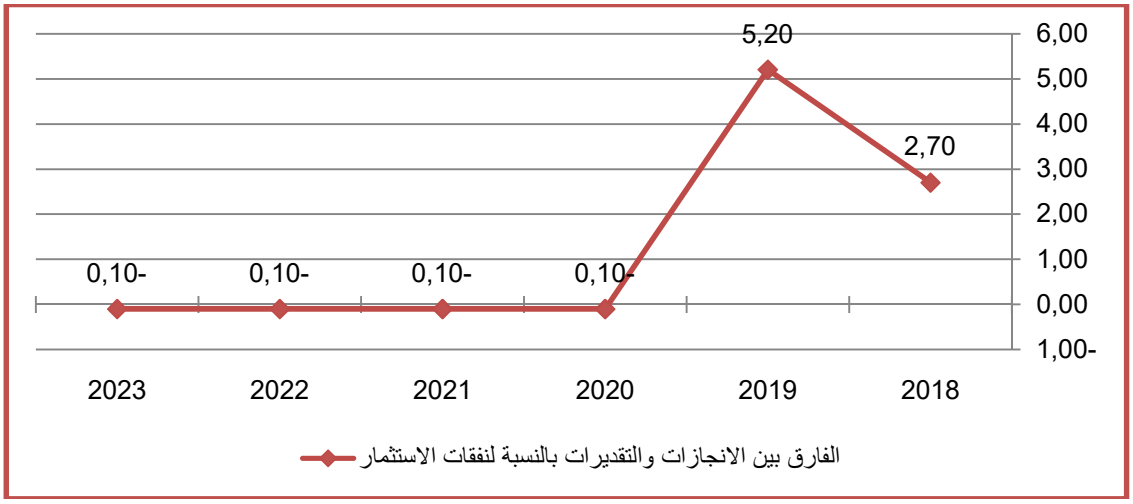

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2021	أهم التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر 2.1.1.4 الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار	0	-0.10	إرساء متابعة دورية الانجاز المشاريع تنظيم دورات تكوينية لأعوان في تقنيات التقدير عدم ترسيم مشاريع جديدة قبل تسوية المشاكل العقارية والتقدم في الدراسات تقييم موضوعي لقدرة الوزارات على انجاز المشاريع المبرمجة إعداد دليل إجراءات	1. إدارة ميزانية الدولة	-

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- تتحمل الوزارات الجزء الأكبر من مسؤولية الإنجاز.
- ترسيم مشاريع غير قابلة للتنفيذ خلال السنة المعنية
- إشكاليات حول متابعة تنفيذ المشاريع الجهوية: تعتبر المشاريع الجهوية منجزة لمجرد تفويض الإعتمادات للجهات وليس إنجاز حقيقي لهذه المشاريع
- غياب طريقة عمل موحدة بين مختلف المتصرفين في ميزانية الدولة

بطـــاقة مؤشـــــر : نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها

رمز المؤشر: 1.2.1.4

تسمية المؤشر: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها

تاريخ أخر تحيين : 14-06-2016

I- الخصائص العامة للمؤشر

1-**البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر**: مصالح الميزانية

2-**البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر**: التصرف في الموارد والنفقات

3-**الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد

4-**تعريف المؤشر**: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها. والمقصود بالحسابات الخاصة الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة

5-**نوع المؤشر**: مؤشر نتائج

6-**طبيعة المؤشر** مؤشر جودة

7-**التفريعات** حسب البرامج الفرعية- مركزي

II- الخصائص الفنية للمؤشر

1-**طريقة احتساب المؤشر**: عدد الحسابات الخاصة (حسابات أموال المشاركة وحسابات الخاصة في الخزينة) التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها /العدد الجملي للحسابات الخاصة

2-**وحدة المؤشر**: نسبة مائوية%

3-**المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: تقدم عمل الفريق

4-**طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: :محاضر جلسات فريق العمل المكلف بالحسابات الخاصة

5-**مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: فريق العمل المكلف بالحسابات الخاصة

6-**تاريخ توفر المؤشر**: بداية من جانفي لسنة n+1

7-**القيمة المستهدفة للمؤشر**: 100% لسنة 2021

8-**المسؤول عن مؤشر البرنامج**:رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

المؤشر:	الوحدة	الانجازات			ق م	التقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة الحسابات الخاصة التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها	%	-	50	50	50	60	80	100

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر

3- رسم بياني لتطور المؤشر :

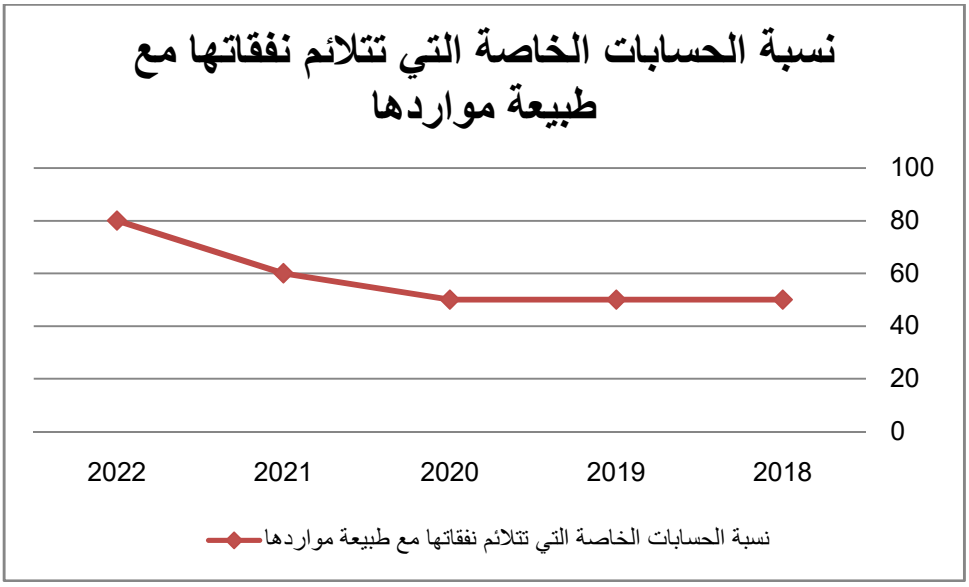

4- أهم الانشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2021	أهم التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر 1.2.1.4 نسبة الحسابات الخاصة التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها	**100**	**60**	عقد جلسات عمل لدراسة واقتراح حلول للغرض بتشريك جميع الأطراف المعنية بالحسابات الخاصة	**1. إدارة ميزانية الدولة** **2. قيادة الأعمال المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد**	-

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

صعوبة جرد هذه الحسابات الخاصة واستخراج جميع النصوص القانونية المتعلقة بها

تنقيح القوانين والنصوص المتعلقة بتخصيص موارد لفائدة الحسابات الخاصة

بطـــاقـة مؤشـــر : نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات

رمز المؤشر: 2.2.1.4

تسمية المؤشر: نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات

تاريخ أخر تحيين :2017-06-20

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** مصالح الميزانية

2- **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:**التصرف في الموارد والنفقات

3- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد

4- **تعريف المؤشر:** يمثل تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات حسب الأقسام

5- **نوع المؤشر:**مؤشر نتائج

6- **طبيعة المؤشر** مؤشر جودة

7- **التفريعات** حسب البرامج الفرعية – مركزي

II-الخصائص الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر:**عدد الأقسام التي تم إعداد التبويب النهائي المتعلق بها / جملة أقسام نفقات ميزانية الدولة

2- **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية%

3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقدم عمل الفريق

4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** محاضر جلسات فريق العمل المكلف بإعداد التبويب النهائي للنفقات.

5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** فريق العمل المكلف بإعداد التبويب النهائي للنفقات.

6- **تاريخ توفر المؤشر:** بداية من جانفي لسنة n+1

7- **القيمة المستهدفة للمؤشر:**100 % لسنة 2021

8- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج(الإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			ق م	التقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات			57	80	80	100		

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر :

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

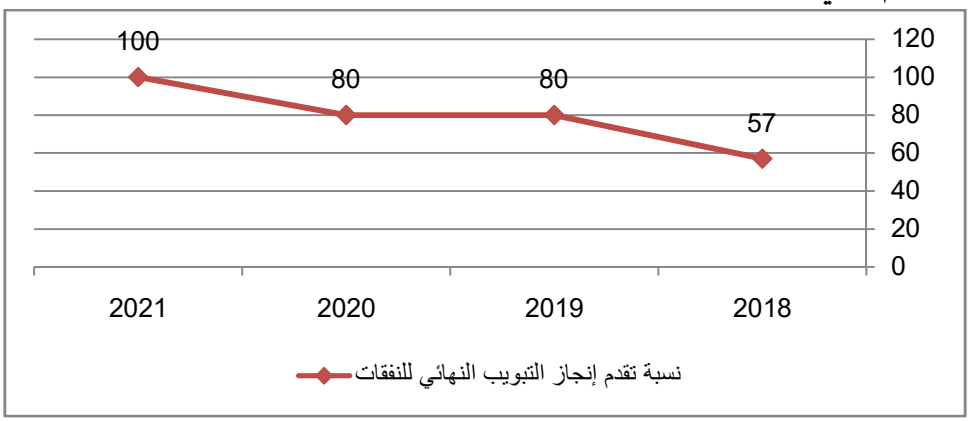

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2021	أهم التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر 2.2.1.4 نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات	100	100	– مواصلة أشغال فريق العمل المكلف بإعداد التبويب النهائي للنفقات – الاستعانة بخبراء في إطار التعاون الفني خاصة مع الاتحاد الأوروبي (Expertise France) – تنظيم دورة تكوينية خاصة لفائدة فريق العمل حول المقاييس العالمية للتبويب _ مواصلة أشغال فرق العمل المكلفة بإعداد جملة من المعطيات ذات العلاقة بإرساء نظام معلوماتي جديد للتصرف في المالية العمومية (مشروع FAST(Fiscal and Accounting System of Tunisia (FAST)	1. قيادة الأعمال المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد إدارة ميزانية الدولة	–

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- الحضور الدوري لكافة أعضاء فريق العمل

بطاقة مؤشر: آجال نشر المعطيات لخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

رمز المؤشر: 1.3.1.4

تسمية المؤشر: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

تاريخ تحيين المؤشر: 2018/06/06

I-الخصائص العامة للمؤشر

1- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر**:مصالح الميزانية

2- **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر**:التصرف في الموارد والنفقات

3- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية

4- **تعريف المؤشر**: يتمثل المؤشر في احتساب آجال نشر المعطيات الإحصائية حول متابعة تنفيذ ميزانية الدولة التي تنشر في شكل نشرية شهرية على موقع وزارة المالية.و تحتوي هذه النشرية على النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة.

5- **نوع المؤشر**: مؤشر نتائج

6- **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة

7- **التفريعات حسب البرامج الفرعية**-مركزي

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر**:احتساب معدل سنوي لعدد الأيام الفاصلة بين نهاية الشهر المعني بالنشرية الإحصائية و تاريخ نشر النشرية الإحصائية الشهرية

2- **وحدة المؤشر**:: اليوم

3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: تاريخ نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية في بوابة وزارة المالية

4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر** : نشرية إحصائية شهرية تتعلق بمتابعة النتائج الشهرية لتنفيذ ميزانية الدولة

5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: موقع وزارة المالية

6- **تاريخ توفر المؤشر**:في نهاية السنة

7- **القيمة المستهدفة للمؤشر**:35 يوما لسنة 2022

8- **المسؤول عن مؤشر البرنامج**: المدير العام للموارد والتوازنات

III- قراءة في نتائج المؤشر

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات			قانون مالية 2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 1.3.0.4أجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية	يوم	48	58	58	38	35	35	35

1- سلسلة النتائج (الانجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

2- تحليل النتائج وتقدرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ ميزانية الدولة ارتفاعا خلال سنتي 2018و 2019نتج بالأساس عن تسجيل بعض التأخير في الحصول على المعطيات و ذلك نتيجة لبعض عمليات التحيين التي تم اعتمادها قصد التأكد من صحة المعطيات المنشورة للحفاظ على مصداقية وزارة المالية خاصة وأن هذه المعطيات تحضى بصدى و يقع اعتمادها من طرف عدد كبير من المستعملين.

3- رسم بياني لتطور المؤشر :

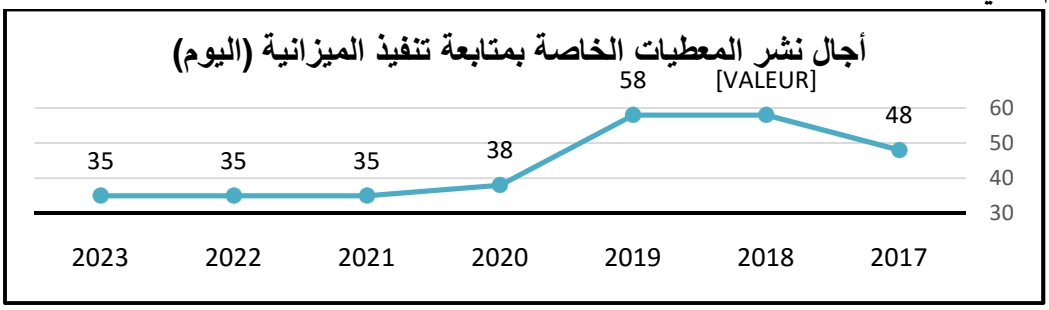

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقق القيمة المنشودة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2021	أهم التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر 1.3.1.4 آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية	**35**	**35**	- عقد جلسات دورية مع الإدارات المعنية بتوفير المعطيات للمتابعة والتنسيق، - توفير برنامج تكوين للأعوان المكلفين بنشر المعطيات قصد تحسين قدراتهم التقنية، - تطوير أنظمة معلوماتية (interface) تقوم بإعداد المعطيات بصفة آلية قصد تقليص عدد المتدخلين و إضفاء أكثر جودة للمعطيات.	**1. إدارة ميزانية الدولة**	-

بطاقة مؤشر :دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

رمز المؤشر: 2.3.1.4
تسمية المؤشر: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة
تاريخ تحيين المؤشر: 2017/06/07

I-الخصائص العامة للمؤشر

1- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر**:مصالح الميزانية
2- **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر**:التصرف في الموارد والنفقات
3- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية
4- **تعريف المؤشر**: يتمثل في احتساب المدة الزمنية اللازمة لنشر التقرير نصف السنوي لميزانية الدولة الذييتمإعدادهمن طرف الإدارة العامة للموارد والتوازنات منذ سنة 2014 وذلك في إطار انخراط تونس في مبادرة الحوكمة المفتوحة بهدف ترسيخ مبادئ الشفافية وتحسين ترتيب تونس على مستوى مؤشر "الميزانية المفتوحة" Open Budget Index. يبين التقرير نصف السنوي لميزانية الدولة نتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال السداسية و مقارنتها بما تم تقديره خلال نفس الفترة مبرزا في نفس الوقت الإجراءات و التدابير المتخذة قصد الحفاظ على التوازنات المالية العامة. و تقدر القيمة المشتهدفة لهذا المؤشر بـ 3أشهر أي معدل نشر تقرير السداسية الأولى للسنة خلال 2 أشهر و تقرير السداسية الثانية خلال 4 أشهر.
5- **نوع المؤشر**: مؤشر نتائج
6- **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة
7- **التفريعات حسب البرامج الفرعية – مركزي**
8- **التفاصيل الفنية للمؤشر** لاشئ

II-الخصائص الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر**:احتساب معدل عدد الأشهر الفاصلة بين نهاية السداسية المعنية بالتقرير و تاريخ نشر التقرير بموقع وزارة المالية بالنسبة للسنة المعنية.
2- **وحدة المؤشر**: الشهر
3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: تاريخ نشر التقرير بموقع وزارة المالية
4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**:تقرير نصف سنوي للمالية العمومية
5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: موقع وزارة المالية
6- **تاريخ توفر المؤشر**: في نفس يوم نشر التقرير.
7- **القيمة المستهدفة للمؤشر**:2.5 أشهر لسنة 2022
8- **المسؤول عن مؤشر البرنامج**: المدير العام للموارد والتوازنات

III–قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات			قانون مالية 2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 2.3.0.4دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة	شهر	3.5	5.8	4.8	3	3	3	3

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

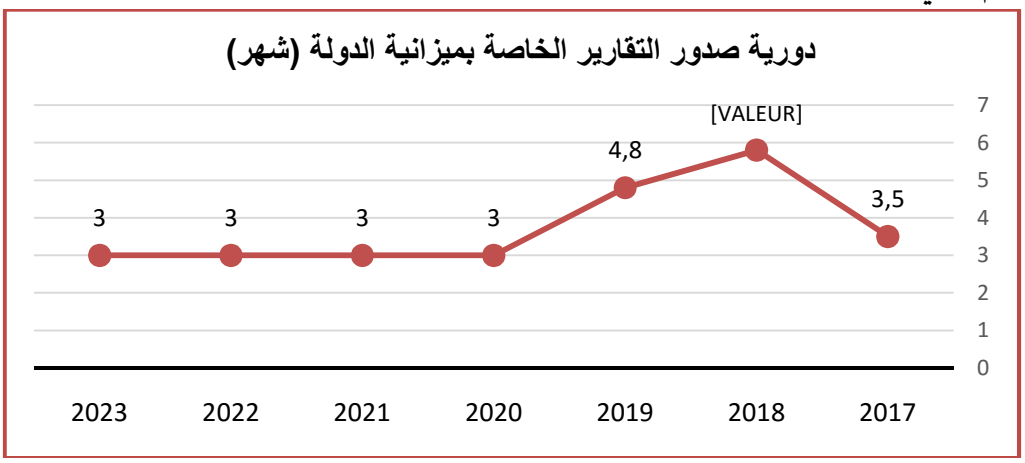

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقق القيمة المنشودة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2021	أهم التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر: 2.3.1.4 دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة	3	3	- تنظيم و تدعيم فريق العمل لمزيد السرعة في إعداد البيانات ونشرها في أقصر الآجال - مزيد التنسيق مع الإدارات مصدر المعطيات.	1. إدارة ميزانية الدولة	-

5- تحديد أهم نقائص المؤشر

بطاقات مؤشرات قيس

الأداء لبرنامج الدين العمومي

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء

رمز المؤشر :1.1.1.5

تسمية المؤشر:معدل تكلفة الدين العمومي

تاريخ تحيين المؤشر:سبتمبر 2020

IV- الخصائص العامة للمؤشر

8. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر**: الدين العمومي
9. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر**:التصرف في الدين العمومي
10. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**:تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي ومخاطره
11. **تعريف المؤشر**: مؤشر يتعلق بمتابعة تطور الكلفة السنوية للدين العمومي
12. **نوع المؤشر**:مؤشر نتائج
13. **طبيعة المؤشر**:مؤشر نجاعة
14. **التفريعات حسب البرامج الفرعية**: برنامج على المستوى المركزي

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

8. **طريقة احتساب المؤشر**: قسمة مجموع مبلغ الفوائد والعمولات التي تم تسديدها في السنة على حجم الدين العموميللسنة السابقة.
9. **وحدة المؤشر**: نسبة مئوية
10. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: مؤشرات الدين العمومي
11. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**:تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي"SIADE"ومنظومة اخرى خاصة بمتابعة الدين الداخلي.
12. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE"ومنظومةمتابعة الدين الداخلي.

13.تاريخ توفّر المؤشر: موفى السنة

14.القيمة المستهدفة للمؤشر: 4.9%في موفى 2023

15.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

VI- قراءة في نتائج المؤشر

7. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
معدل تكلفة الدين العمومي	%	4.04	4.1	3.89	**4.3**	**4.5**	**4.8**	**4.9**

8. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجل معدل تكلفة الدين العمومي تراجعا طفيفا نهاية سنة 2019 بعد إرتفاع بسيط مسجل في سنة 2018، ويفسر التحكم النسبي في كلفة الدين العمومي بالنسبة لسنة 2019 (نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات تتجاوز 100%) بتواصل تدني نسبة الفائدة على الاورو (euribor سالب) مما أدى لانخفاض كلفة الدين الخارجي مقارنة بالسنوات السابقة.

أما بالنسبة لسنة 2020 فيتوقع أن تتجاوز كلفة الدين العمومي التقديراتالمضمنةبالمشروعالسنويللأداءلنفسالسنةوذلك نتيجةلتداعياتجائحةكورونا علىالمديونية العمومية و إرتفاعحاجياتتمويلالميزانية مقارنة بتقديرات قانون المالية للسنة،مما أدى الى ارتفاع إصدارات الدين الداخلي (خاصة رقاع الخزينة قصيرة المدى) و بالتالي ارتفاع كلفة الإصدار.

9. رسم بياني لتطور المؤشر

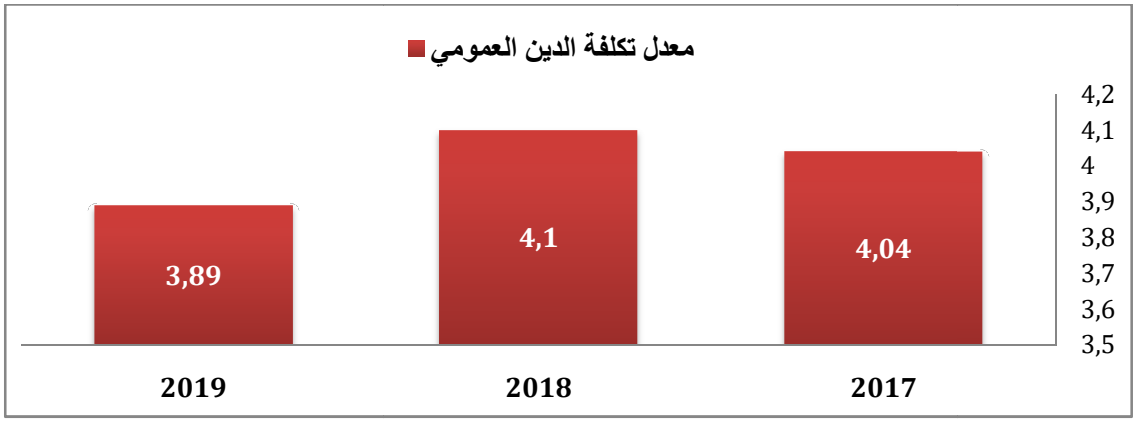

10.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات لسنة 2021
1.1.1.5	4.9	4.9	4.5			

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء

رمز المؤشر :2.1.1.5

تسمية المؤشر: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

تاريخ تحيين المؤشر:سبتمبر 2020

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** الدين العمومي
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:**التصرف في الدين العمومي
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**تحسين التصرف في كلفة ومخاطر الدين العمومي
4. **تعريف المؤشر:** مؤشريتعلق بمتابعة تطور مناب الدين الداخلي من الدين العمومي للحد من مخاطر الصرف المتعلقة بالدينالعمومي اجمالا.
5. **نوع المؤشر:**مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية:** برنامج مركزي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** قسمة حجم الدين الداخلي على حجم الدين العمومي
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مؤشرات الدين العمومي والدين الداخلي
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**يقع تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE"ومنظومة متابعة الدين الداخلي.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE"ومنظومةمتابعة الدين الداخلي

6. **تاريخ توفّر المؤشر**: موفى السنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر**:31% في غضون 2023
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: إدارة إستراتيجية الدين العمومي وإدارة الإصدارات بالأسواق المالية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
مناب الدين الداخلي من الدين العمومي	%	31.3	26	29.01	**25**	**31**	**31**	**31**

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بالنسبة لسنة 2020 يتوقع أن يتجاوز مناب الدين الداخلي من الدين العمومي التقديراتالمضمنةبالمشروعالسنويللأداءلنفسالسنة،حيث تمسحبمواردإقتراضداخليةفيحدود 4124.5 مدخلالاالسداسيةالأولىمنسنة 2020 مقابل 2400 مدمقدرةأوليالكاملالسنةوذلك نظرا لإرتفاعحاجياتتمويلالميزانيةمقارنةبتقديراتقانونالماليةللسنة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

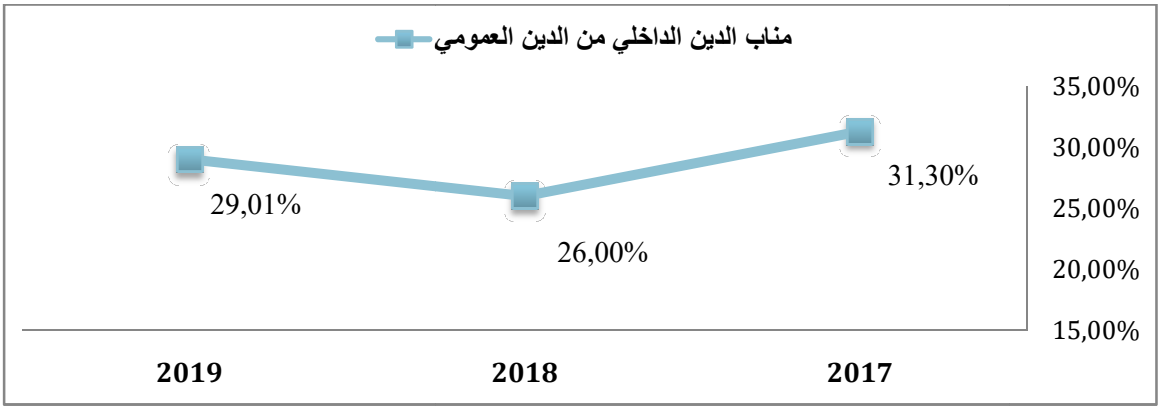

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

العمل على تنويع منتوجات الإصدارات الخاصة بالدين الداخلي وذلك لجذب المزيد من العروض وتحفيز المستثمرين.

	القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات لسنة 2021
2.1.1.5	%31	%31	%31	تعزيز اليات تطوير السوق المالية الداخلية و العمل على تنويع منتوجات الاصدارات الخاصة بالدين الداخلي		

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء

رمز المؤشر :3.1.1.5

تسمية المؤشر: معدل مدة سداد الدين العمومي

تاريخ تحيين المؤشر:سبتمبر 2020

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر**: الدين العمومي
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر**:التصرف في الدين العمومي
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**:تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي ومخاطره
4. **تعريف المؤشر**: مؤشر يتعلق باحتساب معدل مدة سداد الدين العمومي ومتابعة تطوره لإحكام التصرف في المخاطرالمتعلقة بإعادة التمويل
5. **نوع المؤشر**:مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية**: برنامج مركزي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: قسمة مجموع (المبالغ الباقي سدادها بعنوان أصل الدين x مدة سداد كل مبلغ) / قائم الدين العمومي.
2. **وحدة المؤشر**: سنة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: مؤشرات الدين العمومي

4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشرعن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE"ومنظومة متابعة الدين الداخلي
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE "ومنظومة متابعة الدين الداخلي.
6. **تاريخ توفّر المؤشر:**موفى السنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**أكثر من 7 سنوات
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة إستراتيجية الدين العمومي

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
معدل مدة سداد الدين العمومي	سنة	6.9	6.77	6.36	≤7	≤7	≤7	≤7

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تواصل خلال السنوات الأخيرة تراجع معدل مدة سداد الدين العمومي ويعودذلك إلى تراجع معدل مدة سداد الدين الداخلي التي بلغتأقل من 5 سنوات بسبب ارتكاز طلب المستثمرين على رقاع الخزينة القابلة للتنظير ذات آجال ست سنوات اوأقل،هذا إضافة إلى تراجعمعدل مدة سداد الدين الخارجينتيجة تراجع معدل مدة سداد القروض الرقاعية التي تم اللجوء اليها في السنوات الأخيرة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

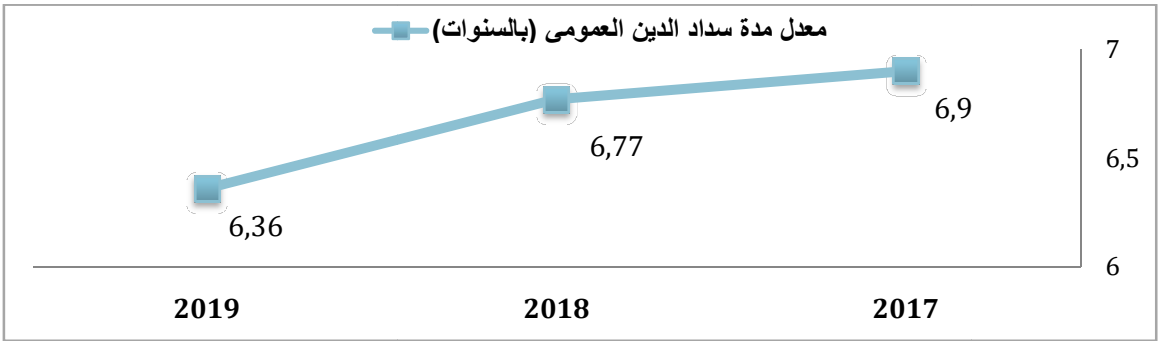

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

العمل المتواصل و قدر الإمكان على المباعدة بين أجال تسديد القروض الجديدة و على اختيار أطول مدة سداد للقروض وللإصدارات على الاسواق المالية العالمية،الى جانب إعطاء الاولوية لإصدارات رقاع الخزينة متوسطة و طويلة المدى.

	القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات لسنة 2021
3.1.1.5	≤ 7	≤ 7	≤ 7	المباعدة بين اجال تسديد القروض الجديدة قدر الامكان		

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء

رمز المؤشر :4.1.1.5

تسمية المؤشر: مناب الدين الذي سيعاد تسعيره في غضون سنة

تاريخ تحيين المؤشر:سبتمبر 2020

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر**: الدين العمومي
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر**:التصرف في الدين العمومي
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تحسين التصرف في كلفة ومخاطر الدين العمومي
4. **تعريف المؤشر**: مؤشر يتعلق باحتساب مناب الدين الذي سيعاد تسعيره في غضون سنة ومتابعة تطوره لإحكام التصرف في مخاطر سعر الفائدة.
5. **نوع المؤشر**:مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية**: برنامج مركزي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: قسمة مجموع (قائم الدين ذو فائدة متغيرة +أصل الدين الثابت في غضون سنة) / قائم الدين العمومي.

2. **وحدة المؤشر:** %
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مؤشرات الدين العمومي
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشرعن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي «"SIADEومنظومة متابعة الدين الداخلي.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي"SIADE"ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
6. **تاريخ توفّر المؤشر:**موفى السنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**أقل من 40 %
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة إستراتيجية الدين العمومي

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
مناب الدين الذي سيعاد تسعيره في غضون سنة	%	31	35	36.1	≥40	≥40	≥40	≥40

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يستمر ارتفاع مناب الدين الذي سيعاد تسعيره في غضون سنة (دون ان يتجاوز عتبة 40%).

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

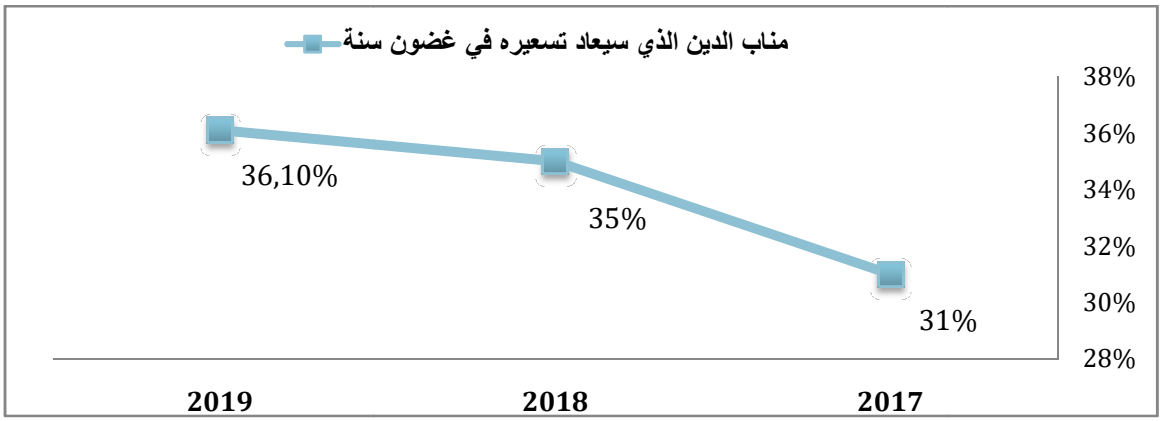

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

استعمال آليات التغطية لتثبيت نسب الفائدة المتغيرة في الوقت المناسب.

	القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات لسنة 2021
المؤشر 4.1.1.5	≥ 40	≥ 40	≥ 40			

5. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشـــر قيس أداء

رمز المؤشر :1.2.1.5

تسمية المؤشر: عدد المناقصات في السنة

تاريخ تحيين المؤشر:جوان 2020

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** الدين العمومي
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** التصرف في الدين العمومي
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير السوق المحلية لسندات الدولة

4. **تعريف المؤشر:** مؤشر يتعلق بمتابعة عدد المناقصات المنجزة الخاصة بإصدار رقاع الخزينة ويهدف للمحافظة على دورية الإصدارات وانجاز ما تم ضبطه في الروزنامة التقديرية.
5. **نوع المؤشر:**مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر تشغيلية
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية:** برنامج مركزي

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع عدد مناقصات رقاع الخزينة المنجزةخلال السنة
2. **وحدة المؤشر:** عدد المناقصات في السنة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد مناقصات رقاع الخزينة المنجزة
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تجميع المعطيات من منظومة لإصدار رقاع الخزينة
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**بيانات كمية مصدرها منظومة لإصدار رقاع الخزينة
6. **تاريخ توفّر المؤشر:** موفى السنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 48 مناقصة
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإصداراتبالأسواق المالية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
عدد المناقصات في السنة	مناقصة	28	25	36	48	48	48	48

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

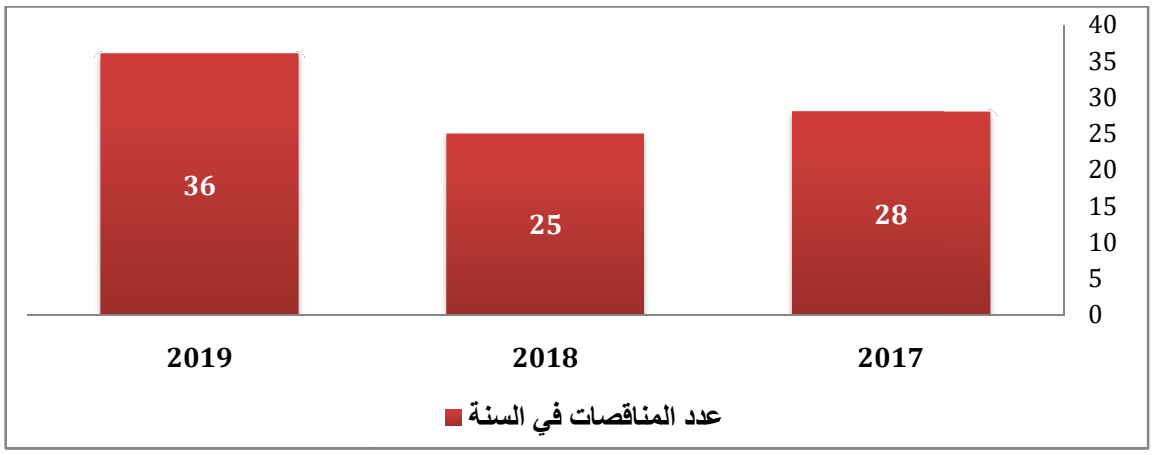

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تعزيز آليات تطوير السوق المالية الداخلية

-العمل على تنويع منتجات الإصدارات الخاصة بالدين الداخلي

	القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات لسنة 2021
1.2.1.5	48	48	48			

5. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء

رمز المؤشر :2.2.1.5

تسمية المؤشر: حجم التداولات على السوق الثانوية

تاريخ تحيين المؤشر:جوان2020

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:**الدين العمومي
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:**التصرف في الدين العمومي
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
4. **تعريف**

المؤشر:مؤشر يتعلق بمتابعة تطور أداء السوق الثانوية لرقاع الخزينة باعتبارها ضامنا مهما لاستمرارية السوق الأولية للإصدارات.

5. **نوع المؤشر:**مؤشر اقتصادي
6. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية:** برنامج مركزي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: قسمة مبلغ التداول بالسوق الثانوية على حجم رقاع الخزينة.
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مئوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: مؤشرات التداول على السوق الثانوية
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: تجميع المعطيات عن طريق إحصائيات شركة الإيداع و المقاصة التونسية " Tunisie Clearing ".
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**:بيانات كمية مصدرها إحصائيات شركة الإيداع والمقاصة التونسية " Tunisie Clearing ".
6. **تاريخ توفّر المؤشر**:موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر**:25% في أفق 2023
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإصدارات بالأسواق المالية

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
حجم التداول في السوق الثانوية	%	25.5	24.18	15.25	28	25	25	25

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يستمرانخفاض حجم تداول رقاع الخزينة بالسوق الثانوية منذ سنة 2015 ويفسر ذلكبالركود الذي تشهده السوق المالية المحلية بالإضافة إلى صغر حجمها.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

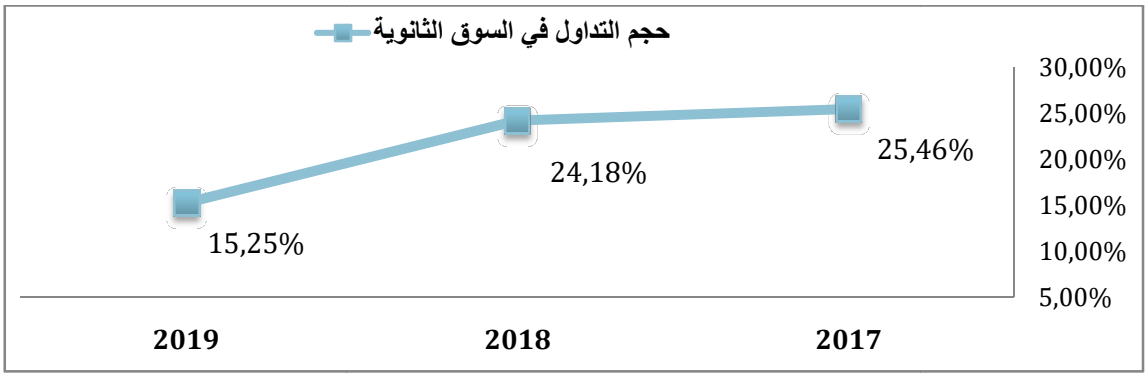

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المراقبة المستمرة لتطبيقكراس شروط المختصين في رقاع الخزينة المبرم في 08 جوان 2016 بحيث يتم في كل نهاية سنة مراجعة قائمة المختصين في رقاع الخزينة طبقا لمؤشرات تقييم نشاطهم المضبوطة في كراس الشروط الأخير.

	القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات لسنة 2021
المؤشر 2.2.1.5	25	25	25			

5. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء

رمز المؤشر :1.3.1.5

تسمية المؤشر :نسبة النفقات المنجزة غير المساواة من النفقات المنجزة.

تاريخ تحيين المؤشر:سبتمبر 2020

I-الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر**: الدين العمومي
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر**:التصرف في الدين العمومي
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**:تحسين نسق تسوية النفقات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع.
4. **تعريف المؤشر**: مؤشر يتعلق باحتساب نسبة النفقات غير المدفوعة على منظومة "أدب" بعنوان قروض خارجية موظفة من جملة النفقات المنجزة
5. **نوع المؤشر**:مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية**: برنامج مركزي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: قسمة مجموع (النفقات المنجزة بعنوان قروض خارجية موظفة – الإعتمادات المدفوعة) / النفقات المنجزة.
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مئوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: السحوبات المرسمة بقاعدة معطيات الدين الخارجي "سياد" مع إضافة رصيد حسابات القروض الخاصة المفتوحة بالعملة بعنوان المشاريع لدى البنك المركزي التونسي والإعتمادات المدفوعة بعنوان هذه القروض على منظومة "أدب"
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "سياد" ومنظومة "أدب" وحسابات القروض الخاصة المفتوحة بحسابات الحكومة بالعملة لدى البنك المركزي التونسي.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "سياد" ومنظومة "أدب" والبنك المركزي التونسي.
6. **تاريخ توفّر المؤشر** : موفى شهر أفريل من السنة الموالية للسنة المعنية.

7. **القيمة المستهدفة للمؤشر** : 20%

8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة متابعة القروض والإصدارات والإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة النفقات المنجزة غير المسواة من النفقات المنجزة	%	23	42	44.2	7≥	20≥	20≥	20≥

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:** ارتفع مؤشر النفقات المنجزة والتي لم يتم تسويتها باعتمادات دفع منذ 2016 ويعود ذلك أساسا إلى عدم تمكن الجهات المنفذة من انجاز عمليات التسوية في الإبان.

3. **رسم بياني لتطور المؤشر:**

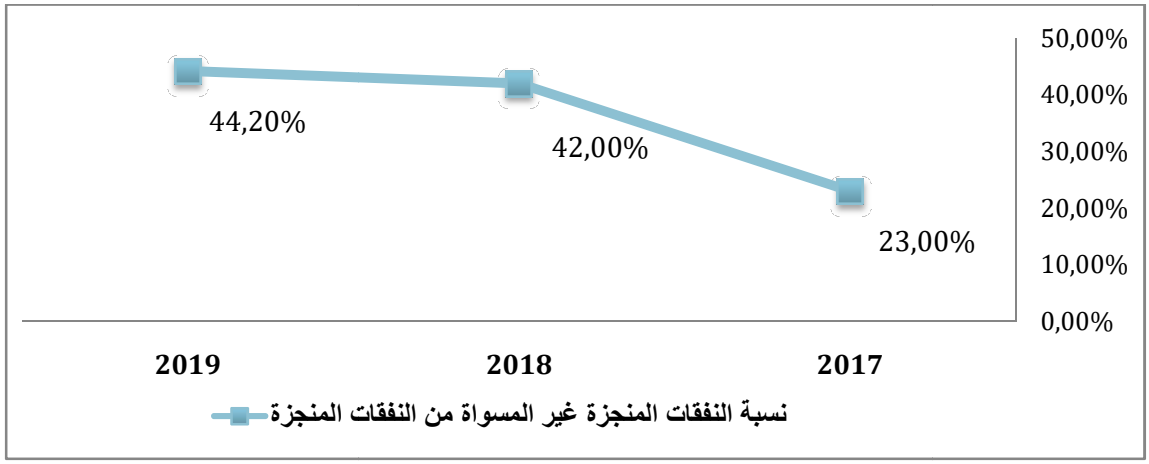

4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**

متابعة نسق السحوبات والتسوية على منظومتي "سياد" و"أدب" والعمل على دفع منفذي المشاريع وآمري الصرف على تسوية هذه النفقات على منظومتي "سياد" و"أدب" والعمل على تحيين منشور 20 سبتمبر 2008 المتعلق بإتمام إجراءات التأشير على سحوبات القروض الخارجية الموظفة على ضوء القانون

الأساسي للميزانية والتنقيحات المزمع إدخالها على مجلة المحاسبة العمومية والعمل على إرساء منظومة " موظفة " الخاصة بتأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة.

	القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات لسنة 2021
1.3.1.5	≥20	≥20	≥20	– العمل على حث منفذي المشاريع وآمري الصرف على تسوية هذه النفقات على منظومتي "سياد" و"أدب" وذلك طبقا لمنشور السيد وزير الماليةالمؤرخ في 20 سبتمبر 2008 ومراجعته عند الاقتضاء بما يتناسب مع مقتضيات القانون الاساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 و العمل على ارساء منظومة " موظفة الخاصة بتأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة،والتنقيحات المزمع إدخالها على مجلة المحاسبة العمومية.		

6. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

بطاقات مؤشرات قيس

الأداء لبرنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشــر قيس أداء

رمز المؤشر: 1.1.1.9:

تسمية المؤشر:نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال(خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية)

تاريخ تحيين المؤشر:02 جويلية 2020

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر**: برنامج القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر**: لا يوجد
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تحسين التصرّف في الموارد البشريّة
4. **تعريف المؤشر**: يعتمد هذا المؤشّر لقياس مدى قدرة الإدارة على الاستجابة إلى حاجيات كافة هياكل وزارة المالية من موارد بشريّة ضمانا لحسن سير العمل الإداري وذلك بالرّجوع إلى مختلف الانتدابات المنجزة سواء كانت بالمناظرات الخارجيّة أو من خرّجي مدارس التكوين (المدرسة الوطنية للإدارة، معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي بالجزائر، معهد تمويل التنمية للمغرب العربي) استنادا إلى ما تمّ المصادقة عليه بقانون المالية للسنة المعنية وما تمّ تحديده بقرار ضبط الخطط المتعلّق بالانتدابات، فالمقصود بإنجاز الانتدابات في الآجال هو التوصّل إلى انتداب كافة الخطط المرخّص فيها بقانون المالية خلال السداسية الثانية من السنّة المالية المعنية بدءا من فتح المناظرة وتنظيمها مرورا بجميع الإجراءات المتعلّقة بالانتداب (تجميع الوثائق المطلوبة، الحصول على المعرّف الوحيد) وصولا إلى تعيين المنتدب بالإدارة المعنية وفقا للحاجيات التي تمّ التعبير عنها.
5. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية** : برنامج فرعي القيادة والمساندة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**عدد الخطط المخصصة للانتداب والمنجزة خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية/ عدد الخطط المخصصة للانتداب والمصادق عليها بميزانية السنة المالية المعنية.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**

- محاضر الجلسات المتعلقة بالإعلان عن النتائج النهائية للمناظرات الخارجية للانتداب.
- القوائم الإسمية للناجحين.
- قانون المالية للسنة المالية المعنية وقرار ضبط الخطط المتعلق بالانتداب المتضمن لعدد الخطط المخصصة للانتداب.

4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: إحصائيا تتعلّق بالانتدابات المنجزة مقارنة بما هو مصادق عليه بميزانية السنة المالية المعنية.

5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: مصدر إداري.

6. **تاريخ توفر المؤشر**: 31 ديسمبر من السنة المالية المعنية.

7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**100% سنة 2019 / 100% سنة 2020 .

8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**

- السيدة لمياء الوسلاتي (الانتدابات عن طريق المناظرات)
- السيدة أمينة حرمل (الانتدابات المباشرة لخريجي مدارس التكوين)

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال	%	97.8	100	100	100	0	100	100

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تعتبر نسبة إنجاز برنامج الانتداب خلال السنوات 2017-2020 النسبة القصوى باعتبار وأن هذه الانتدابات خاصة بخريجي مدارس التكوين وبالتالي فإن أجال إنجازها مضبوطة مسبقا إضافة إلى وضوح إجراءات الانتداب المتعلقة بهم.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

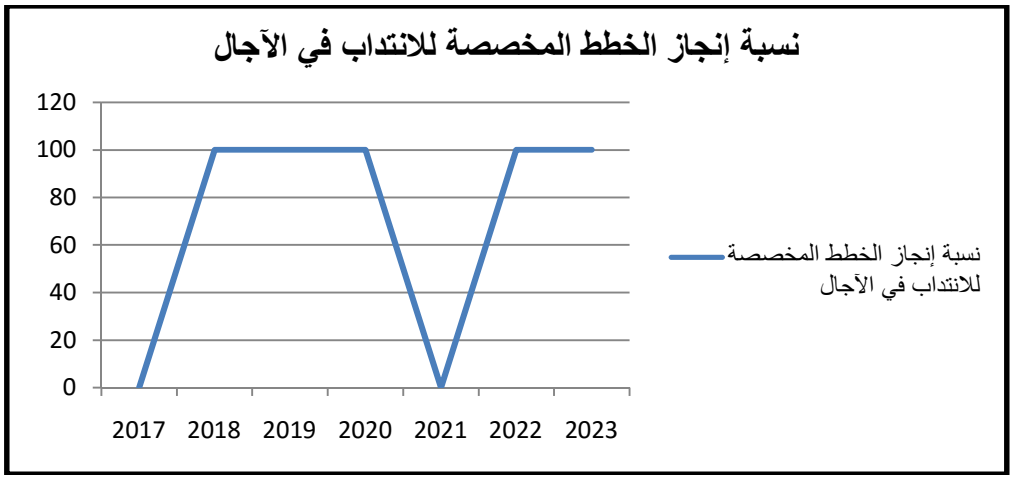

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

-	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر 1.1.0.6: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال(خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية)			- مزيد تركيز مقومات التصرف التقديري في الوظائف والكفاءات وذلك من خلال التحديد المسبق للحاجيات الملّحة والضرورية لمختلف هياكل الوزارة من الانتدابات قصد تسديد الشغورات بمراكز العمل بها. - تكريس الحراك الوظيفي بين مختلف الوزارات لفائدة وزارة المالية وذلك تسديدا للشغورات المتأكدّة وهو ما من شأنه إرساء مزيد التحكّم في كتلة الأجور. - تحسين التصرّف في الموارد البشريّة يستوجب أن يكون تحديد الحاجيات من الموارد البشرية مضبوط من قبل المصالح المعنية على المدى المتوسّط يتأسّس على معطيات موضوعية ذات بعد استشرافي يربط الحاجة من الموارد بجملة المتغيرات التي يمكن أن تطرأ على المحيط الخارجي والداخلي والتي قد يكون لها بالغ الأثر على نوعية وكمية الخدمات والمناهج التي يتوجب اعتمادها من أجل تأمينها. - مزيد التنسيق مع مختلف الأطراف المتداخلة في عملية الانتداب. - مواصلة العمل على وضع المنظومة الإعلامية الموحدة للتصرف في الموارد البشرية. - إعتماد الأساليب الإعلامية والمنظومات الإعلامية الحديثة قصد القيام بفرز الملفات لما يوفّره ذلك من ربح للوقت. - تحديد آجال مضبوطة للجان المناظرة (لجنة الفرز ولجنة التصريح بالنتائج) للقيام بالأعمال المنوطة بعهدتها. - إبّان التصريح بالنتائج يجب العمل على إرسال البرقيات للناجحين وذلك قصد موافاتنا بالوثائق الإدارية اللازمة وذلك في أجل لا يتعدى 15 يوما من تاريخ تسلّم البرقية. - مواصلة الأشغال المتعلّقة بإعداد دليل إجراءات التصرف في الموارد البشرية، - مواصلة العمل على الانطلاق في إعداد بطاقات المهام.		-

5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- لا يعكس المؤشّر الانتدابات الاستثنائية التي يمكن الترخيص فيها من قبل الهيئة العامة للتصرّف في ميزانية الدّولة وذلك بعد المصادقة على قانون المالية.
- لا يعكس هذا المؤشّر الانتدابات المنجزة في إطار تسوية بعض الوضعيّات الإدارية (العملة العرضيين، عملة المناولة ...)

- تسديد الخطط المخصّصة للانتداب في الآجال (السداسي الثانى من السنة المالية المعنيّة) مرتبط شديد الارتباط بآجال التأشير على قرار ضبط الخطط المخصّصة للانتداب والتأشير على قرار فتح وتنظيم المناظرات الخارجية للانتداب المرخّص فيها.
- مؤشر كمي لا يعكس نوعية العمل (الدقة، كيفية العمل، تجميع وتدقيق المعطيات...) وذلك على مستوى هياكلنا.

بطاقة مؤشــر قيس أداء

رمز المؤشر: 2.1.1.9

تسمية المؤشر: نسبة انجاز الخطط المخصّصة للترقية في الآجال (خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية)

تاريخ تحيين المؤشر:02 جويلية 2020

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:**برنامج القيادة والمساندة.
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:**لا يوجد.
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرّف في الموارد البشريّة.
4. **تعريف المؤشر:** الهدف من اعتماد هذا المؤشّر هو التوصل إلى إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال طبقا لما تم برمجته على مستوى ميزانية السنة المالية المعنية (التحكم في التأجير العمومي عبر البرمجة الدقيقة للزّيادة في الأجور المترتبة عن الترقيّة) إضافة إلى ما لهذا الجانب من أثر إيجابي على معنويات العون وتحفيزه للرفع من مردوديته وإنتاجيته ونجاعته في العمل.
5. **نوع المؤشر:مؤشر نتائج.**
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية:** البرنامج الفرعي المركزي القيادة والمساندة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الخطط المخصصة للترقية والمنجزة خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية/ عدد الخطط المخصصة للترقية والمصادق عليها بميزانية السنة المالية المعنية.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية.
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**

- محاضر الجلسات المتعلقة بالإعلان عن النتائج النهائية للمناظرات الداخلية والامتحانات المهنية للترقية إضافة إلى محاضر جلسات التصريح بالنتائج النهائية للترقية عبر التكوين المستمر والترقية بالاختيار.
- القوائم الإسمية للناجحين.
- قانون المالية للسنة المالية المعنية وقرار ضبط الخطط المخصصة للترقية المتضمن لعدد الخطط المخصصة للانتداب.
- رزنامة ضبط تواريخ فتح وتنظيم مختلف المناظرات الداخلية للترقية لمتابعة الإنجاز.

4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات تتعلّق بالترقيات المنجزة مقارنة بما هو مصادق عليه بميزانية السنة المالية المعنية.

5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصدر إداري:

6. **تاريخ توفر المؤشر:** 31 ديسمبر من السنة المالية المعنية.

7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 20 % سنة 2019 /40 % سنة 2020 / 50% سنة 2021.

8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة لمياء الوسلاتي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر : نسبة انجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال	%	0	0	3			30	40

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- تعتبر نسبة 3 **%** لإنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال نسبة ضعيفة نسبيا مقارنة بالسنوات الفارطة ويرجع ذلك بالأساس إلى مواصلة توخي نفس الإجراءات وطرق العمل التي لا تتلاءم مع متطلبات سرعة الإنجاز وهو ما يطرح مسألة ضرورة مراجعة النصوص القانونية والترتيبية التي تنظم الترقيات في الوظيفة العمومية، هذا بالإضافة إلى طول آجال نشر القرارات المتعلقة بفتح المناظرات الداخلية للترقية.

- ارتفاع العدد الجملي للمناظرات الداخلية للترقية خلال السنة (ما يعادل 30 مناظرة داخلية للترقية) مقابل النقص المسجّل في عدد الأعوان المكلّفين بإنجاز الأعمال المتعلّقة بهذه المناظرات،

- العمل على مواصلة انجاز الخطط المخصصة للترقية بعنوان السنوات 2017-2018-2019 خلال سنة 2020.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

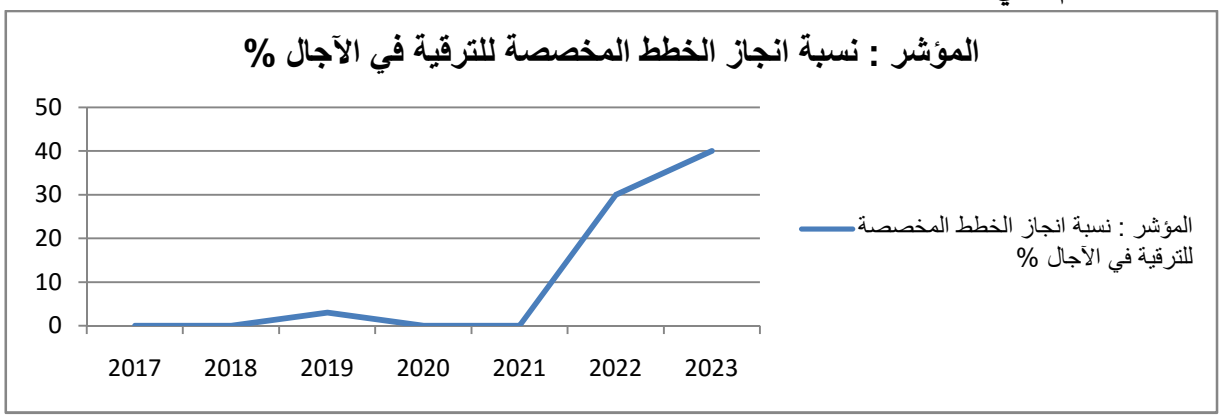

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

-	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر 2.1.1.9:**نسبة انجاز الخطط المخصّصة للترقية في الآجال (خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية)**			- التنسيق مع هياكل الإدارة العامة للمصالح المشتركة والوظيفة العمومية لضبط برنامج عمل السنة المالية المعنية تتضمن تاريخ فتح المناظرة وتاريخ غلق سجل الترشحات وتاريخ الإعلان عن النتائج. - برمجة دورات تكوينية متخصصة في المجالات المتعلقة بدراسة وفرز ملفات المناظرات الداخلية للترقية قصد تطوير قدرات الأعوان العاملين في هذا المجال، - برمجة دورات تكوينية متخصصّة في مجال شروط وإجراءات الترقية إلى الرتب العليا وكيفية إعداد التقرير المكون لملف الترشح. - مزيد التنسيق مع أعضاء لجان المناظرات الداخلية للترقية وخاصة مع ممثل رئاسة الحكومة للتسريع في نسق دراسة ملفات الترشح. - النظر في إمكانية فتح المناظرات الداخلية للترقية بالتداول بين مختلف الأسلاك وذلك بعد التنسيق مع مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة وأخذ رأي السيد وزير المالية في هذا المقترح. - العمل بأحكام الأمر عدد 300 لسنة 2016 المؤرخ في 11 مارس 2016 والمتعلق بتفويض بعض صلاحيات رئيس الحكومة إلى وزير المالية والذي نص على أن إصدار القرارات المتعلقة بتعيين أعضاء لجان الامتحان الخاصة بالمناظرات الداخلية والامتحانات المهنية للترقية الراجعة بالنظر لوزارة المالية أصبحت من مشمولات وزير المالية وهو ما سيمكن من تقليص الآجال المتعلقة بإنجاز الترقيات. - إحداث مراكز امتحان على مستوى الجهات يتم		-

			فيها إعطاء الدروس للمترشحين لتأهيلهم لاجتياز المناظرات وفي نفس الوقت استعمال هذه المراكز لإجراءات الاختبارات وهو ما من شأنه أن يقلص من عدد المتغيبين في المناظرات الداخلية للترقية إضافة إلى التقليص في آجال تنظيم المناظرات وذلك في إطار دعم مفهوم اللامركزية. – تحسين تطوير البنية التحتية للمدرسة الوطنية للمالية بما يتلاءم مع عدد أعوان وزارة المالية للترفيع في قدرة استيعاب المدرسة.		

5- تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- هذا المؤشّر لا يعكس التراخيص الاستثنائية للهيئة العامة للتصرّف في ميزانية الدّولة والمسندة قصد الترفيع في عدد الخطط المخصّصة للترقية وذلك بعد المصادقة على قانون المالية.
- هذا المؤشر لا يعكس الطريقة التي سيتم إعتمادها لتنظيم مختلف المناظرات الداخلية للترقية (بالملفات أو بالامتحان) وهو ما يؤثّر نسبيا على آجال تنفيذ هذه الخطط.
- إن تراجع مؤشر إنجاز الترقيات في الآجال يعود أساسا إلى التأخر في التأشير على قرارات فتح وتنظيم المناظرات الداخلية للترقية الخاصة بوزارة المالية وطول الإجراءات المتعلقة بفتح المناظرات وتنظيمها من قبل المصالح المختصّة بالإدارة العامة للمصالح المشتركة والوظيفة العمومية ونشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

بطاقة مؤشــر قيس أداء

رمز المؤشر : 3.1.1.9

تسمية المؤشر: نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لصالح أعوان وزارة المالية

تاريخ تحيين المؤشر: 02 جويلية 2020

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** لا يوجد
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرّف في الموارد البشريّة وتطوير قدرات ومهارات أعوان وإطارات وزارة المالية.
4. **تعريف المؤشر:** يعتمد هذا المؤشر لقياس مدى قدرة الإدارة على تقييم أدائها فيما يتعلّق بإنجاز مخطط التكوين السنوي لصالح أعوان وزارة المالية وذلك بالاعتماد على جملة من المعايير الموضوعية على غرار حجم الموارد المالية الموضوعة في الغرض والإمكانيات اللوجيستية المتوفرة (طاقة استيعاب المدرسة، توفر إطار التكوين، مدى تعاون و تفاعل مختلف هياكل وزارة المالية في المشاركة في برنامج التكوين ...) وهو ما ينجرّ عنه قياس الأثر الإيجابي الذّي يترتب عن إنجاز مخطط التكوين السنوي على قدرات الإطارات و الأعوان من خلال تطوير أدائهم وتحيين معارفهم في مجالات تدخلهم و الرفع من قدارتهم الاتصالية (لغات و برامج معلوماتية ...) و حثهم على مزيد العطاء والمثابرة، هذا بالإضافة إلى تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة حول نسبة التأطير، والعمل على تحسينها عبر الترفيع من عدد المنتفعين بالتكوين من سنة إلى أخرى.

   يمكّن هذا المؤشر من برمجة الإعتمادات المالية الضرورية لإنجاز مخططات التكوين بعنوان السنوات المقبلة، إذ أنّ عدم التحكّم في نسبة إنجاز هذا المخطط في الآجال من شأنه أن يؤدّي إلى رصد إعتمادات وتجميدها لفائدة هذا البرنامج دون استعمالها بصورة فعلية خلال السنة الماليّة المعنية برصد تلك الاعتمادات.
5. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية:** البرنامج الفرعي المركزي القيادة والمساندة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الدورات التكوينية المنظمة في السنة/ جملة الدورات التكوينية المضبوطة على مستوى مخطط التكوين السنوي لوزارة المالية.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية.
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد الدورات التكوينية المنجزة فعليا وعدد الدورات التكوينية المبرمجة.
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:** إحصاءات تتعلّق بعدد الدورات التكوينية المنجزة مقارنة بماهو مصادق عليه بمخطط التكوين السنوي.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: مصدر إداري:** المدرسة الوطنية للمالية ومختلف هياكل وزارة المالية.
6. **تاريخ توفر المؤشر:** آخر السنة المالية المعنية.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 80% سنة 2021 / 83 % سنة 2022.
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير عام المدرسة الوطنية للمالية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر : نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لصالح أعوان وزارة المالية في الآجال	%	85	74.7	93.55	-	80	83	85

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة إنجاز المخطط السنوي للتكوين من برامج مشتركة وخصوصية من قبل إدارة المدرسة الوطنية للمالية، دون اعتبار أنشطة الإدارة العامة للديوانة، 93.55% بعنوان سنة 2019 وهي بذلك تكون قد شهدت ارتفاعا ملحوظا مقارنة بنسبة قيس الأداء المبرمجة.

وهذا التطور هو نتيجة لارتفاع عدد الدورات التكوينية المنجزة والمبرمجة بمخطط التكوين السنوي لوزارة المالية بعنوان سنة 2019.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

-	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
3.1.1.9: مؤشر نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لصالح أعوان وزارة المالية.			- تطعيم الفريق العامل بكفاءات يوكل إليها مهمّة مساعدة اللّجان المحدثة بالمدرسة على مراجعة السندات البيداغوجية وتوحيدها وتحيينها عند الاقتضاء سواء المعتمدة من قبل المترشحين لاجتياز الاختبارات الكتابية أو السندات التي يعتمدها المكوّنون في عرض الدروس وقد تمّ في هذا الإطار تنقيح القرار المتعلق بتعيين أعضاء اللجنة العلمية بالمدرسة الوطنية للمالية بتاريخ 06 فيفري 2017، - تولت المدرسة الوطنية للمالية إبرام عقد مع مؤسسة "France Expertise " بتاريخ 24 أفريل 2018، يمتدّ على ثلاثة سنوات، حول إعداد حقائب تكوين في إطار مخطط التكوين الخاص بتطبيق		-

		مقتضيات القانون الأساسي الجديد للميزانية، الذي بمقتضاه شرعت المدرسة في إعداد 25 حقيبة تكوين. – تمّ بمقتضى قرار من وزير المالية مؤرخ في 16 نوفمبر 2018، فتح مناظرة خارجية بالاختبارات للقبول بمرحلة تكوين في المجال الديواني لفائدة وسطاء لدى الديوانة قصد إسناد 100 ترخيص لممارسة مهنة وسيط لدى الديوانة، – وتبعا لذلك تمت المصادقة على المدرسة الوطنية للمالية لتأمين مرحلة تكوين في مجال الوساطة لدى الديوانة وذلك بمقتضى قرار السيد وزير المالية المؤرخ في 19 أكتوبر 2018 ، – تمّ خلال سنة 2019، تنظيم مرحلتي القبول الأولي والنهائي لمناظرة القبول بمرحلة تكوين في المجال الديواني لفائدة وسطاء لدى الديوانة وأسفرت عن نجاح 89 مترشحا وباشروا مرحلة تكوين، تدوم ستة أشهر، بداية من 02 مارس 2020. – وضع خطّة عمل بين مختلف الهياكل المتدخلة في مجال التكوين للتنسيق أكثر فيما بينها : – على مستوى البرمجة باعتبار الأهداف التي ينبغي أن يتم الاتفاق بشأنها وتحديدها بكل دقة وبصفة مسبقة وخاصّة عند إعداد مخطّط التكوين وحثهم على برمجة الدورات التكوينية التي تعكس الحاجيات الفعلية للتكوين دون سواها، – على مستوى التنفيذ،		

				– على مستوى المتابعة وللتقييم، – وتمكن هذه الخطة المشتركة من تحديد المعوقات وبالتالي الخروج بمقترحات وتوصيات لتلافي الإشكاليات مستقبلا. – البحث عن فضاءات تكوين خارجية لاحتضان الدورات التكوينية التي تنظمها المدرسة على مستوى جهوي لتغطية حاجيات التكوين للمصالح الجهوية لوزارة التكوين وذلك قصد تجاوز محدودية فضاءات التكوين بالمدرسة، وفي هذا الإطار تمّ إبرام اتفاقيات مع المراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمر بمختلف ولايات الجمهورية لاحتضان الملتقيات التكوينية على مستوى جهوي. – دعم التكوين في الجهات وذلك بالحرص على توفير مكونين جهويين، حتى يتسنى لجميع الأعوان الراجعين بالنظر لوزارة المالية الانتفاع بالتكوين بأقلّ كلفة ممكنة. – وقد انطلقت المدرسة بعد في برمجة دورات تكوينية لفائدة إطارات جهوية في مجال هندسة التكوين وبيداغوجيا التكوين بالتنسيق مع المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين. – إعادة تنظيم مصالح المدرسة بما يتماشى ومتطّلبات التصرّف الحديث وتطوير منظومة التكوين. – تحيين مستوى تأجير المكوّنين والأخذ بعين الاعتبار لمراحل التكوين لفائدة الرتب الدنيا وقد صدر الأمر الحكومي عدد 55 لسنة 2020 المؤرخ في		

			30 جانفي 2020 المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 2596 لسنة 2007 المتعلق بضبط نظام تأجير مختلف أصناف المدرسين والأعمال الاستثنائية والباحثين القارين وغير القارين بالمدرسة الوطنية للمالية. – الشروع في إرساء منظومة التكوين على الخطّ.		

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

5-1: النقائص والعراقيل التي حالت دون تسجيل مستوى أفضل للمؤشر:

- نقص في قاعات التدريس ذلك أنّ طاقة استيعاب المدرسة لا تساعد على تنفيذ البرامج بنسبة أكبر،
- نقص في التنسيق بين المصالح المكلفة ببرمجة التكوين الخصوصي (الإدارة العامّة للأداءات والإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص) والمصالح الخارجية التابعة لها،
- تنظيم العديد من الأنشطة التكوينية على مستوى جهوي دون التنسيق مع إدارة المدرسة ودون مدّها بالإحصائيات المتعلقة بالإنجاز وهو ما يؤثر سلبا على قيمة المؤشر.
- عدم موافاة المدرسة بالمعطيات المتعلقة بالأنشطة التكوينية المنجزة من قبل الإدارة العامّة للديوانة لفائدة الإطارات والأعوان الراجعين لها بالنظر.

5-2: النقائص المتعلقة بجودة المؤشر:

- المؤشر الحالي لا يميّز بين الأنشطة التكوينية ولا يبرز نوعية وأهمية كل منها ولا يعكس بالتالي المستوى الحقيقي لإنجازات المدرسة وجودة عملية التكوين.
- إن اعتماد مؤشر" نسبة الإنجاز الفعلي للمخطط السنوي للتكوين"، يعتبر مؤشرا هاما إلا أنه في حد ذاته لا يفي بالغرض وخاصة إذا ما تعلق الأمر بضرورة تفصيل وتحليل مكونات العملية التكوينية، حيث يتجه الرأي لمزيد تفصيل وتجزئة هذا المؤشر إلى مؤشرات فرعية يؤخذ فيها بعين الاعتبار المجهود الذي تقوم به وحدة البحوث

النشر والمتمثل أساسا في تدقيق ومراجعة وتحيين السندات البيداغوجية باعتبارها أدوات التكوين الرئيسية ولما لها من أثر إيجابي على مردودية وجودة التكوين وهو ما لا يمكن لمؤشر القياس المعتمد حاليا بيانه وإبرازه بوضوح.

وعليه يقترح تجزئة المؤشر الحالي إلى مؤشرات فرعية يتم إسناد نسب مائوية لكل منها ويؤخذ فيها بعين الاعتبار توفير الإمكانيات البيداغوجية اللازمة من سندات بيداغوجية موحدة توضع على ذمة المكونين والمتكونين على حد السواء بالإضافة إلى مراجع وكتب ونشريات توفرها وحدة البحوث والنشر وتضعها بفضاء المكتبة على ذمة الباحثين والمتكونين لمزيد إثراء زادهم المعرفي وتمكينهم من وسائل العمل الضرورية لإنجاز البحوث وكذلك للإعداد لامتحانات الوحدات القيمية في المرحلة الحالية ولمختلف المناظرات المبرمجة في مختلف مراحل التكوين بما فيها التكوين الأساسي في مراحل قادمة.

بطاقة مؤشــر قيس أداء

رمز المؤشر : 4.1.1.9

تسمية المؤشر:نسبة مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية للعنصر النسائي مقارنة بالعنصرالرجالي

تاريخ تحيين المؤشر:22 سبتمبر 2020

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر**: برنامج القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر**: القيادة والمساندة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تحسين التصرّف في الموارد البشريّة
4. **تعريف المؤشر**: يعتمد هذا المؤشّر لقياس تطور نسبة التسميات في الخطط الوظيفية المقترحة لفائدة العنصر النسائي مقارنة بالعنصرالرجالي وهو ما يساهم في رصد وتحليل تطور احتلال المرأة للمناصب العليا ودورها في مواقع المسؤوليّة والقرار، وفي ذلك تكريسلمقاربة النوع الاجتماعي في مجال التصرف في الموارد البشرية من خلال مزيد تدعيمالمساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص بين الجنسين.
5. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**
7. **التفريعات**

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**:عدد مقترحات التسمية في الخطط الوظيفية للعنصر النسائي / عدد مقترحات التسمية في الخطط الوظيفية لكلا الجنسين.
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مئوية.
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**:

– مذكرات رؤساء الهياكل المتعلقة باقتراح التسميات في الخطط الوظيفية لفائدة إطارات وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار.

– العدد الجملي للإطارات المتوفرة فيهم شروط التسمية في الخطة الوظيفية المعنية

4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: جداول إحصائية إحصائيات تتعلّق بالتسميات في الخطط الوظيفية المنجزة لفائدة العنصر النسائي مقارنة التسميات في الخطط الوظيفية المنجزة لفائدة العنصر الرجالي.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: مصدر إداري.

6. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة المالية المعنية.

7. القيمة المستهدفة للمؤشر:.

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

السيدة دليلة حجاجي (كاهية مدير التسميات في الخطط الوظيفية)

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 4.1.0.9: نسبة مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية للعنصر النسائي مقارنة بالعنصرالرجالي	%					45	50	60

2- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر:	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	أهم الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019
المؤشر 4.1.1.9: نسبة مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية للعنصر النسائي مقارنة		% 50	إعطاء الأولوية للفئات النسائية التي تتوفر فيها الشروط القانونية للتسمية في الخطط الوظيفية الشاغرة على المستوى المركزي وخاصة على المستوى	- إعداد مناشير ذات صبغة تحسيسية تهدف إلى دعوة رؤساء الهياكل إلى إعطاء الأولوية للفئات النسائية التي تتوفر فيها الشروط	

بالعنصرالرجالي	% 60		الجهوي، – الحثّ على إعطاء الأولوية في مقترحات التسمية في الخطط الوظيفية لفائدة الإطارات النسائية العاملة بالمصالح الخارجية الراجعة بالنظر لوزراة المالية. – تفعيل آلية التناظر لإسناد الخطط الوظيفية –تحسين نسبة مشاركة العنصر النسائي في الدورات التكوينية المتعلقة بالقيادة والحوكمة والتي من شأنها أن تؤهلاها للاضطلاع بمهام القيادة	القانونية للتسمية في الخطط الوظيفية الشاغرة على المستوى المركزي وخاصة على المستوى الجهوي، –تنظيم دورات تكوينية بالتنسيق مع المدرسة الوطنية للمالية لفائدة العنصر النسائي في المجالات المتعلقة بالقيادة –مراجعة النصوص القانونية المتعلقة يالتسميات في الخطط الوظيفية يالتنسيق مع الهياكل المعنية برئاسة الحكومة لإدراج مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة	

3– تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

– الإطار القانوني المتمثّل في الأمر الحكومي عدد 1245 لسنة 2006 المؤرّخ في 24 أفريل 2006 والمتعلّق بضبط نظام إسناد الخطط الوظيفية وشروط الإعفاء منها حيث يضبط شروط الإسناد والإعفاء من الخطّة الوظيفية والتي تخضع أساسا للسلطة التقديرية لرئيس الإدارة دون التنصيص صراحة على ضرورة احترام مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة ،

– غياب تطبيقة إعلامية تتضمّن المؤهلات العلمية والمهنية لكافّة إطارات وزارة المالية والتي من شأنها أن تساعد على الإختيار الأجدر الذّي سيتّم تكليفه بالخطّة الشاغرة سواء كان رجلا أو إمرأة وذلك بما يتماشى مع متطلبّات الخطّة،

بطاقة مؤشر: آجال فتح و إحالة و تفويض الاعتمادات

رمز المؤشر :**1.2.1.9**
تسمية المؤشر : آجال فتح وإحالة وتفويض الاعتمادات
تاريخ تحيين المؤشر :ماي 2020

IV- الخصائص العامة للمؤشر:

نوع المؤشر :مؤشر نتائج.
طبيعة المؤشر :مؤشر نجاعة .
التفريعات :

- **مؤشرفرعي1**: يتعلق بإحتساب عدد الأيام المخصصة لدراسة المطالب من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات وتوزيع أو تحويل الإعتمادات المطلوبة.
- **مؤشرفرعي2**: يتعلق بإحتساب عدد الأيام المخصصة لتفويض أو إحالة الإعتمادات من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

طريقة احتساب المؤشر :

<u>شرح أسباب تغيير طريقة إحتساب المؤشر</u>

تبعا لدخول القانون الأساسي الجديد للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 حيز التنفيذ بداية من غرة جانفي 2020، فإن الاعتمادات المصادق عليها بقانون المالية يتم توزيعها داخل كل برنامج بين نفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية بمقتضى قرار من المدير العام للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات بمقتضى تفويض من الوزير المكلف بالمالية منذ بداية السنة وذلك وفي انتظار صدور ميثاق التصرف الذي سيحدد مسؤولية كل الأطراف المتدخلة وإجراءات التصرف بينها.

وحيث تم خلال السنة الحالية فتح كامل اعتمادات التعهد ونسبة 50%من اعتمادات الدفع كما تم تجميد كامل الاعتمادات المتعلقة بنفقات التدخلات وتجميد 50%من نفقات الاستثمارات.

وتبعا لذلك فإنه لن يتم مستقبلا طلب فتح اعتمادات لدى الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات إلا في صورة طلب فتح اعتمادات تكميلية أو رفع التجميد.

لذا فقد تم تغيير طريقة احتساب المؤشر وذلك بتغيير طريقة احتساب المؤشر الفرعي المتعلق بالآجال الإدارية لدراسة طلب فتح الاعتمادات وتعويضه بمؤشر الآجال الإدارية لدراسة الطلب وتوزيع الاعتمادات من طرف الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.

كما تم إلغاء المؤشر الفرعي المتعلق بالآجال الإدارية التي تستغرقها الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة لفتح الاعتمادات.

المؤشر1.2.1.9= آجال فتحوإحالة أوتفويضالاعتمادات	الآجال الإدارية لدراسة طلب فتح الإعتمادات من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات**(1)**	+الآجال الإدارية لإحالة أو تفويض الإعتمادات **(2)** **)**
المؤشر 1.2.1.9= آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات	(تاريخ توزيع أو تحويل الإعتمادات) –(تاريخ إيداع المطلب بمكتب الضبط الفرعي).	**+**تاريخ التفويض أو الإحالة – تاريخ توزيع أو تحويل الإعتمادات

- **الآجال الإدارية لدراسة طلب فتح الإعتمادات** =تاريخ توزيع أو تحويل الإعتمادات من طرف مصالح إ ع ش م ت م–تاريخ إيداع المطلب بمكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.
- **الآجال الإدارية لإحالة أو تفويض الإعتمادات** =تاريخ إحالة أو تفويض الإعتمادات –تاريخ توزيع أو تحويل الإعتمادات من طرف مصالح إ ع ش م ت م.

وحدة قيس المؤشر :اليوم

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- تاريخ ختم مكتب الضبط بالنسبة للمراسلات الواردة ،
- تاريخ قرارات ~~الفتح~~–توزيع أو تحويل الإعتمادات بين المشاريع حسب منظومة أدب،
- تاريخ قرارات الإحالات أو أوامر التفويض المستخرجة من منظومة أدب.

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :من خلال جدول متابعة طلبات فتح الإعتمادات وجدول متابعة تفويض أو إحالة الاعتمادات من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات .

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- منظومة تسجيل المراسلات الواردة بمكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.
- منظومة أدب.

تاريخ توفر المؤشر : سنوي

القيمة المنشودة للمؤشر 02 أيام سنة 2023

المسؤول على المؤشر :مدير إعداد ومتابعة تنفيذ الميزانية.

III- قراءة في نتائج المؤشر:

سلسلة النتائج (الانجازات) التقديرات الخاصة بالمؤشر:

الهدف : ترشيد حوكمة النفقات العمومية	الوحدة	الانجازات				ق,م	التقديرات		
		2017	2018	2019	2020		2021	2022	2023
المؤشر 1.2.1.9 : أجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات.	يوم	-	-	-	-		3	2	2
المؤشر الفرعي. 1.1.2.1.9 : آجال دراسة طلب فتح الاعتمادات من قبل مصالح إ ع ش م م ت		-	-	-	-		2	1	1
المؤشر 2.1.2.1.9 : آجال إحالة أو تفويض الإعتمادات		-	-	-	-		1	1	1

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

رسم بياني لتطور المؤشر:

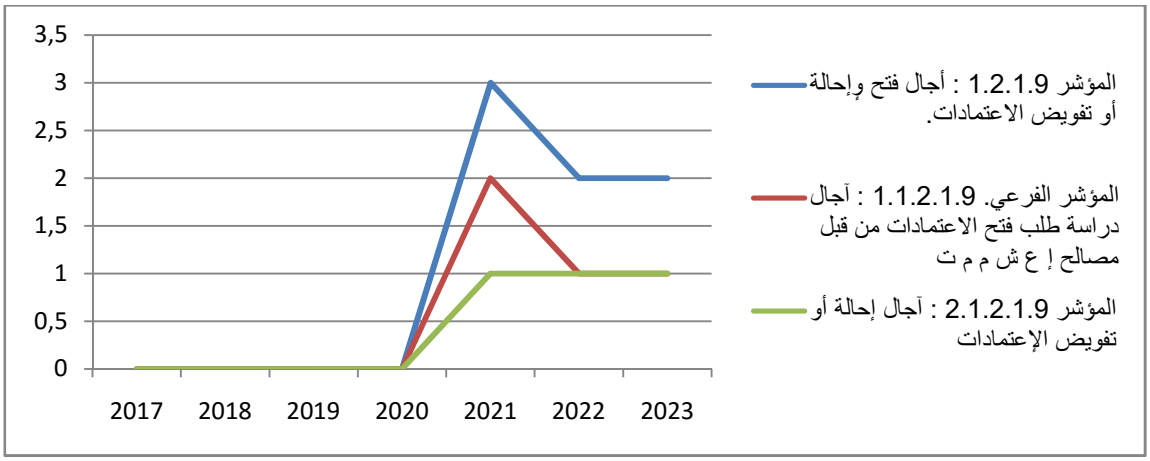

أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

–	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر1.2.1.9: **أجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات.**					–

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشــر قيس أداء: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية

رمز المؤشر 2.2.1.9 :
تسمية المؤشر :آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية
تاريخ تحيين المؤشر :جويلية 2020

I- الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :عدد 9 : القيادة والمساندة
البرنامج الفرعي الي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:ترشيد حوكمة النفقات العمومية
تعريف الهدف :يهدف هذا المؤشر إلى التقليص في الآجال المتعلقة بتنفيذ الشراءات العمومية المنجزة من قبل مصالح الإدارة وخاصة تلك المتعلقة بإعداد كراس الشروط ورأي لجنة الشراءات خارج الصفقات العمومية.
نوع المؤشر :مؤشر نتائج
طبيعة المؤشر :مؤشر نجاعة **من حيث التحكم في المراحل المختلفة لإنجاز عملية الشراء**
التفريعات :

- مؤشر فرعي 1: آجال إعداد كراسات الشروط: هي عدد الأيام الفاصلة بين تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط من قبل مصلحة برمجة و إعداد و ختم الصفقات وتاريخ المصادقة على كراس الشروط من قبل اللجنة المختصة.
- مؤشر فرعي 2: آجال التقييم الفني والمالي:هي عدد الأيام الفاصلة بين تاريخ فتح العروض وتاريخ إبداء لجنة الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية لرأيها للمشتري العمومي.
- مؤشرآجال الاستلام الوقتي:هي عدد الأيام الفاصلة بين إصدار الإذن بالتزود من قبل مصلحة تنفيذ الصفقات وانجاز الشراءات والتاريخ المضمن بمحضر الاستلام الوقتي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر :يتم احتساب هذا المؤشر باعتماد العملية الحسابية التالية:

المؤشر 2.2.1.9: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية.	=	تاريخ الاستلام الوقتي	-	تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط

- **آجال إعداد كراسات الشروط** = تاريخ المصادقة على كراس الشروط من قبل اللجنة المختصة -تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط.
- **آجال التقييم الفني والمالي** = تاريخ إبداء اللجنة لرأيها للمشتري العمومي-تاريخ فتح العروض.
- **آجال الاستلام الوقتي** =تاريخ الاستلام الوقتي - تاريخ إصدار الإذن بالتزود.

وحدة قيس المؤشر : اليوم.

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط،
- تاريخ تعهد اللجنة بعملية الفتح والتقييم.
- تاريخ إصدار الإذن بالتزود.
- تاريخ أول عملية تزود ينجزها المزود سواء كان تسليم جزئي أو كلي.

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :جدول متابعة لجميع مراحل و إجراءات مسار تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية (يحتوي هذا الجدول على تاريخ الانطلاق في إعداد كراس الشروط، تاريخ المصادقة على كراس الشروط، تاريخ إعداد محضر التقييم من قبل اللجنة المختصة، تاريخ إصدار الإذن بالتزود و تاريخ الاستلام الوقتي).

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- مصلحة إعداد وبرمجة الشراءات
- مصلحة تنفيذ الشراءات
- مصلحة التصرف في المخزون.
- مصلحة التصرف في المعدات والتجهيزات
- لجنة الشراءات خارج الصفقات العمومية

تاريخ توفر المؤشر : سنوي

القيمة المنشودة للمؤشر :60 يوما سنة 2023

المسؤول على المؤشر :مدير التصرف في ميزانية وزارة المالية ولجنة الشراءات خارج الصفقات العمومية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) التقديرات الخاصة بالمؤشر:

الهدف : ترشيد حوكمة النفقات العمومية	الوحدة	الانجازات			ق,م 2020	التقديرات		
		22017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر2.2.1.9: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية.	يوم	85	69	66	64	63	61	60
المؤشر الفرعي.1.2.2.1.9 آجال إعداد كراس الشروط		25	20	13	14	13	12	12
المؤشر الفرعي.2.2.2.1.9 آجال التقييم الفني والمالي		30	25	26	24	24	23	22
المؤشر الفرعي 3.2.2.1.9 آجال التسليم		30	24	27	26	26	26	26

2.تحليل النتائج والتقديرات :

سجل نسق مؤشر آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية تطورا ايجابيا بالتخفيض بعدد 3أيام في أجال التنفيذ المذكورة حيث أصبحت 66 يوما في سنة 2019 عوضا عن 69 يوما سنة 2018.

ويبين الجدول الموالي تطور المؤشر المتعلق بآجال تنفيذ الشراءات باعتماد ثلاث مؤشرات فرعية على اعتبار أن التحكم في آجال التنفيذ يقصد بها التقليص من المدة التي تتطلبها مختلف الإجراءات ومن أهمها مدة إعداد كراسات الشروط، المدة التي يتطلبها إصدار تقرير التقييم المالي والفني للاستشارة وكذلك آجال الاستلام الوقتي للشراءات.

3.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر

	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2020	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشـــر 2.2.1.9: آجـــــال تنفيـــــذ الشـراءات العموميـة خـــارج الصـــفقات العمومية .	60 يوما سنة 2023	63 يوما	– تدعيم تركيبة لجنة الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية بكفاءات كما تم تكليف إطار بالكتابة القارة للجنة ليتم التسريع في إعداد التقارير المتعلقة بكل شراء عمومي، – تكليف لجنة الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية بالمصادقة على كراسات الشروط لضمان الشفافية والمنافسة النزيهة، – التنصـيص ضـمن كراسـات الشـروط علـى مـدة معقولـة لإيـداع العـروض ولإتمام عملية الاستلام الوقتي.	

4.رسم بياني لتطور المؤشر

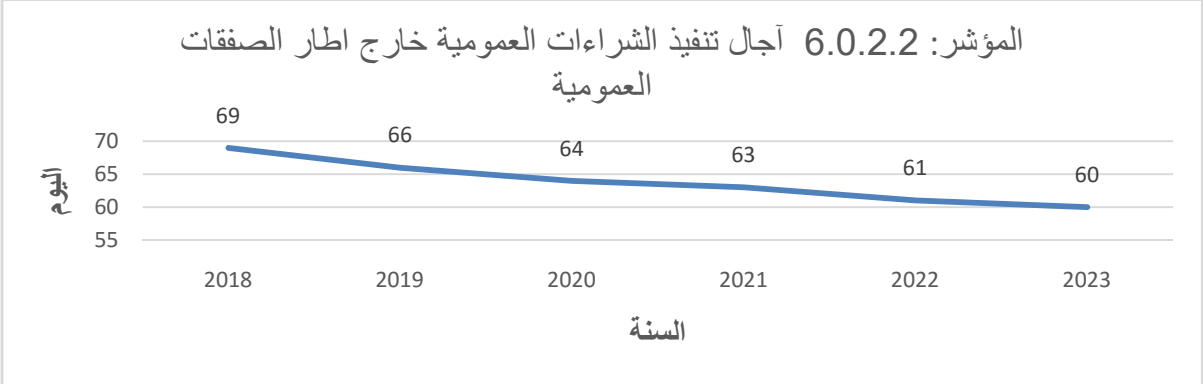

5. تحديد النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

يمثل مؤشر آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية مؤشرا جمليا لا يمكن على أساسه معرفة أسباب التأخير في تنفيذ الشراءات بدقة وهو ما يستوجب اعتماد مؤشرات فرعية لحصر الآجال المعنية بالمؤشر بكل دقة.

بطاقة مؤشر :آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات

رمز المؤشر : 3.2.1.9

تسمية المؤشر : آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات

تاريخ تحيين المؤشر :جوان 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : **برنامج** عدد 9 القيادة والمساندة

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :ترشيد حوكمة النفقات العمومية

تعريف المؤشر :يعكس المؤشر مدى سعي الإدارة إلى تقليص آجال خلاص المزودين الذين قاموا بإيداع مستنداتهم طبقا للإجراءات الجاري بها العمل. وباعتبار أن مسار خلاص المزودين يتميز بوجود متدخلين أساسين وهما آمر الصرف (المرحلة الإدارية) والمحاسب العمومي(المرحلة المحاسبية)، فهذا المؤشر يختص بقيس المدّة المستوجبة لاستكمال المرحلة الإدارية في خلاص النفقات العمومية والمحددة بـ 30 يوما.

ويهتم هذا المؤشر بخلاص النفقات العمومية المندرجة في إطار الرقابة المعدلة بالتالي لا يقع احتساب الآجال المستوجبة لتأشيرة مراقب المصاريف العمومية بخصوص اقتراحات التعهد الصادرة خارج إطار الرقابة المعدلة. كما يهتم هذا المؤشر بخلاص النفقات المتعلقة بانجاز إقتناءات وإسداء خدمات تتطلب إصدار مسبق للإذن بالتزود.

نوع المؤشر :مؤشر نتائج

طبيعة المؤشر :مؤشر نجاعة من حيث المساهمة في تقليص آجال خلاصا لفواتير الصادرة من المزودين و مسدي الخدمات.

دورية المؤشر :سنة

التفريعات :لا توجد تفريعات لهذا المؤشر.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر : يتم احتساب هذا المؤشر باعتماد العملية الحسابية التالية :

آجـــال خـــلاص المـــزودين ومســـدي الخدمات	=	**تـــاريخ توجيـــه الأمـــر بالصـــرف إلـــى المحاســـب العمـــومي المخـــتص عبـــر مكتـــب الضـــبط الفرعـــي لـــلإدارة العامـــة للشـــؤون المالية والتجهيزات و المعدات.**	–	**تـــاريخ إيـــداع الفـــواتير بمكتـــب الضـــبط الفرعـــي لـــلإدارة العامـــة للشـــؤون الماليـــــة والتجهيـــــزات والمعـــــدات مصـــــحوبة بالمؤيـــــدات القانونيـــــة اللازمة.**

وحدة قيس المؤشر :اليوم

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

المعطيات (الواردة والصادرة) المضمنة بمنظومة مكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة مكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.

القيمة المنشودة للمؤشر :20 يوما

القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:

المسؤول على المؤشر : مدير التصرف في ميزانية وزارة المالية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الانجازات) التقديرات الخاصة بالمؤشر:

ترشيد حوكمة النفقات العمومية							
	وحدة القيس	انجازات		ق.م	**تقديرات**		
		2018	2019	2020	2021	2022	2023
المؤشـــر : آجـــال خـــلاص المـــزودين ومسدي الخدمات	اليوم	29	26	25	23	21	20

رسم بياني لتطور المؤشر

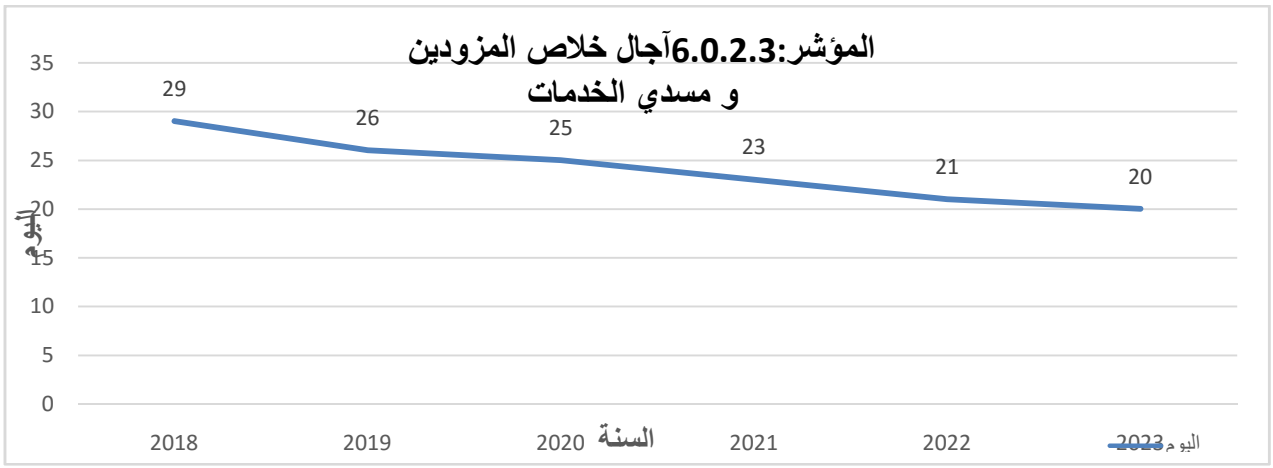

:

3-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر

	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2021	أهم الأنشطة و التدخلات	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر 3.2.0.6 : آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات.	20 يوما سنة 2023	23 يوما	1. الحرص على التقليص في آجال المصادقة على الفواتير من طرف المصالح المتمتعة بالخدمة. 2. إرساء منظومة الرقابة الداخلية لاستباق الأخطار التي تهدد عملية خلاص المزودين و مسدي الخدمات و العمل على تفادي التنازع السلبي أو الإيجابي لبعض المهام المكونة لعملية الخلاص. 3. السعي إلى إرساء منظومة إعلامية يتمكن من خلالها المزود الاطلاع على خلاص فواتيرهم دون الرجوع إلى الإدارة	-

بطـــــاقة مؤشـــــــر قيس أداء : نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناءات المبرمجة

رمز المؤشر :4.2.1.9

تسمية المؤشر : نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناءات المبرمجة

تاريخ تحيين المؤشر : 08 ماي 2020

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** لا يوجد
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تحسين التصرف في ميزانية الدولة
4. **تعريف المؤشر** : يهدف المؤشر إلى تنفيذ النسبة المبرمجة لدراسة وأشغال جميع مشاريع البناءات(ذات الصبغة الوزارية والجهوية) ، من خلال احتساب النسبة المائوية لتقدم تنفيذ المشاريع مقارنة بما هو مبرمج بميزانية وزارة المالية .
5. **نوع المؤشر:** مؤشر نشاط
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
7. **التفريعات :**
   - **مؤشر فرعي عدد 1 : نسبة تنفيذ الدراسات**
   - **مؤشر فرعي عدد 2 : نسبة تنفيذ الأشغال**

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

نسبة تنفيذ الدراسات= معدل نسب تنفيذ دراسة المشاريع المبرمجة من خلال ترجيحها حسب القيمة المالية المقابلة لكل نسبة.

$$\frac{\text{مجموع(نسب إنجاز الدراسات X القيمة المالية المقدرة لتلك النسب)}}{\text{مجموع قيمة الدراسات المقدرة}}$$

نسبة تنفيذ الأشغال= معدل نسب تنفيذ أشغال المشاريع المبرمجة من خلال ترجيحها حسب القيمة المالية المقابلة لكل نسبة.

مجموع(نسب إنجاز الأشغال X القيمة المالية المقدرة لتلك النسب)

مجموع قيمة الأشغال المقدرة

✓ **نسبة تنفيذ دراسة و أشغال مشاريع البناءات المبرمجة** =

(نسبة تنفيذ الدراسات x القيمة المالية المقدرة للدراسات) + (نسبة تنفيذ الأشغال x القيمة المالية المقدرة للأشغال)

مجموع قيمة المشاريع المبرمجة

2. وحدة المؤشر : النسبة المائوية.

3. طريقة تجميع البيانات والمعطيات:

الدراسات : الحصول على نسبة تقدم الدراسة من خلال تقييم اللجنة الفنية للبناءات بالإدارة العامة للبنايات و اللجان الفنية بمختلف الإدارات الجهوية للتجهيز المدون في محاضر الاجتماعات.

الأشغال : محاضر اجتماعات الحظائر

4. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : مصدر إداري (الإدارة العامة للبنايات، الإدارات الجهوية للتجهيز)

5. تاريخ توفر المؤشر: آخر السنة المالية المعنية

6. القيمة المستهدفة للمؤشر : 89.5 % سنة 2021 / 100 % سنة 2023.

80 % من الدراسات = **الدراسات التمهيدية المفصلة للأقساط الخاصة** (APD lots spéciaux) قبل الشروع في إعداد ملف طلب العروض (DAO)

60 % من الأشغـال = انجاز الأشغال الكبرى (Structures) قبل الشروع في الأشغال الثانوية (finitions)

7.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : المدير العام للبنايات.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	الوحدة	الإنجاز			تقديرات	ق.م	التقديرات		
		2017	2018	2019	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة تنفيذ الدراسات	%	-	42.8	**49.8**	**80**	70	85	100	100
نسبة تنفيذ الأشغال	%	-	68.1	**67.6**	**80**	80	90	100	100
نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناءات المبرمجة	%	-	65.4	**65.8**	**80**	79	89.5	100	100

2. رسم بياني لتطور المؤشر

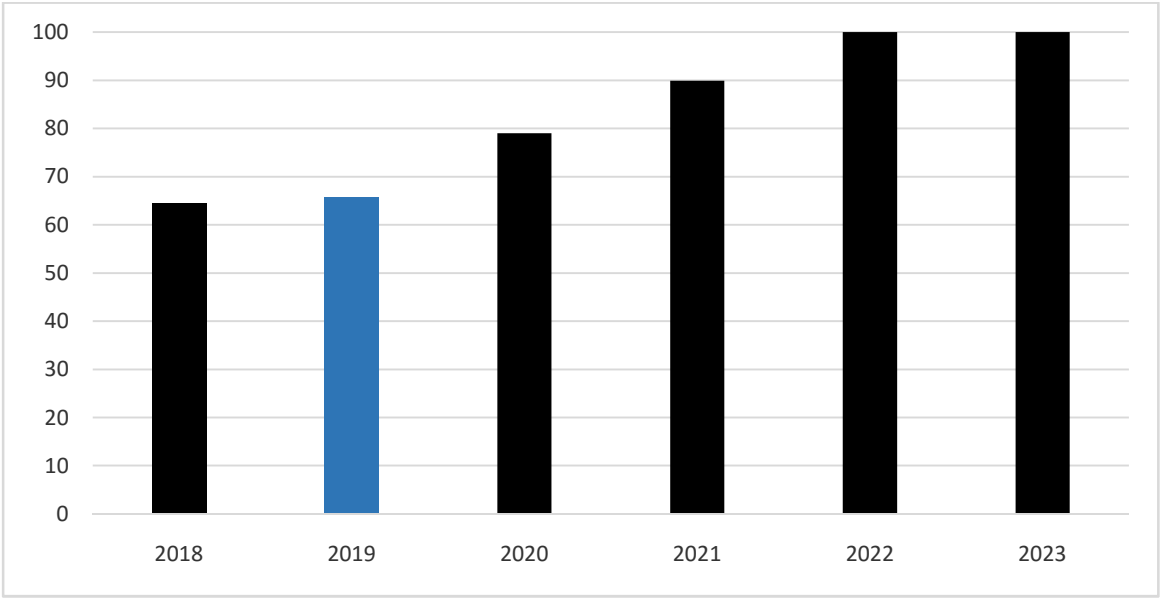

3. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

حددت تقديرات المؤشر لسنة 2018 بنسبة 80 % بينما بلغ المؤشر نسبة 65.8 % فقط، وترجع أسباب عدم بلوغ المؤشر إلى الأهداف المرسومة أساسا إلى أن المشاريع الجهوية التي تشرف بصفة مباشرة على إنجاز دراستها وأشغالها المصالح الجهوية للتجهيز،والتي تبلغ حوالي نسبة 70 % من القيمة الجملية للمشاريع، هي التي تشهد تأخيرا في الإنجاز سواء كان ذلك على مستوى الدراسات أو الأشغال عكس المشاريع ذات الصبغة الوزارية التي تشرف على إنجازها الإدارة العامة للبنايات بوزارة المالية و التي تنجز بنسبة 100 %.

وحيث يعود التعطيل خاصة إلى الأسباب التالية :

- التأخير الكبير في مرحلة الدراسات خاصة في مستوى تعيين المصممين و بالتحديد في إجراءات المناظرة الوطنية في الهندسة المعمارية.
- التعطيل في الحصول على بعض التراخيص (رخصة البناء، رخصة المعهد الوطني للتراث، رخصة الحماية المدنية، رخصة التأثير على الجولان، رخصة التأثير على البيئة...)
- التأخير في القيام بإجراءات طلب العروض و الإنطلاق في الأشغال
- عدم جاهزية بعض المقاولين لإنجاز المشاريع في اللآجال المحددة نظرا للظروف الاقتصادية الاستثنائية التي تمر بها البلاد .

علما وأن الإدارة العامة للبنايات هي التي تتابع مشاريعها المركزية مباشرة بينما يقتصر دورها بالنسبة للمشاريع ذات الصبغة الجهوية في الناحية الفنية على المصادقة على مختلف مراحل الدراسات حسب الخصائص الفنية للبنايات التابعة لوزارة المالية و مراقبة الأشغال و هي تسعى دائما إلى التسريع في الإنجاز و ذلك بمراسلة الولاة بصفة دورية لعقد اجتماعات للنظر في الأسباب التي حالت دون التقدم العادي للأشغال والتنسيق مع المصالح الجهوية للتجهيز للتسريع وعلى سبيل المثال طلب إعداد رزنامة في مواعيد الإجتماعات الخاصة بدراسة و إنجاز المشاريع من المصالح الجهوية للتجهيز مع الملاحظة أن نسبة التجاوب في هذا الإطار متفاوتة.

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

– إعداد رزنامة تحدد آجال مختلف مراحل دراسة و إنجاز أشغال المشاريع ذات الصبغة الوزارية المبرمجة بميزانية وزارة المالية.

– إعداد برنامج الإجتماعات المزمع عقدها من طرف المصالح الجهوية للتجهيز سواء بالإدارات الجهوية للتجهيز للدراسة أو اجتماعات الحظيرة الخاصة بالأشغال.

– توفير الوثائق العقارية و الإدارية الضرورية الخاصة بكل مشروع قبل برمجته بالميزانية، تفاديا لكل ما يمكن أن يعطل إنجاز المشروع.

– إعداد مراسلات تذكير و عقد اجتماعات بالنسبة للمشاريع المعطلة إلى مختلف الولاة و ذلك بصفة دورية.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

مجال تدخل الإدارة العامة للبنايات في المشاريع الجهوية :

تشرف الإدارات الجهوية للتجهيز على إنجاز مختلف مراحل دراسة و إنجاز المشاريع الجهوية بصفة مباشرة باعتبارها المصلحة المختصة لدى السيد الوالي صاحب المشروع الجهوي، فهي المسؤولة على تعيين الجلسات واجتماعات الحظيرة، أما بالنسبة للإدارة العامة للبنايات باعتبارها ممثل عن المصلحة المستفيدة فهي تسهر على متابعة هذه المشاريع والمصادقة على مختلف مراحل الدراسات و الأشغال لكن دون أن يكون لها مسؤولية الإشراف عليها، وبالتالي فإن مجال تدخل الإدارة العامة للبنايات محدود خاصة بالنسبة للآجال.

وللحد من تأثير هذه النقائص سعت الإدارة العامة للبنايات لتركيز مصالح إقليمية لمتابعة إنجاز المشاريع ذات الصبغة الجهوية بصفة مباشرة بما من شأنه أن يمكن من مراقبة الإنجاز بصفة دائمة و على عين المكان و بالتالي التدخل الناجع في الوقت المناسب لفظ الإشكاليات الحاصلة وتفادي التأخير، إلا أننا لم نتمكن من ذلك بسبب محدودية الإمكانيات خاصة البشرية نظرا لعدم إمكانية القيام بالإنتدابات الضرورية.

بطـــــاقة مؤشـــــــر: نسبة مهمّات الرقابة المنجزة أو التّي تمّ الشروع في إنجازها والتّي تتضمّن محاور تتعلّق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمّات المتعلّقة بتدقيق الأداء

رمز المؤشّر: 1.3.1.9

تسمية المؤشّر:نسبة مهمّات الرقابة المنجزة أو التّي تمّ الشروع في إنجازها والتّي تتضمّن محاور تتعلّق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمّات المتعلّقة بتدقيق الأداء.

تاريخ تحيين المؤشّر:...

I.الخصائص العامة للمؤشّر :

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر**: القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعيّ الذي يرجع إليه المؤشّر:** القيادة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر**: تدعيم مساهمة هيئة الرّقابة العامّة للماليّة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي.
4. **تعريف المؤشر**:يتمثّل المؤشّر في إحتساب نسبة مهمّات الرّقابة المنجزة أو التّي تمّ الشروع في إنجازها المتعلّقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال وتدقيق الأداء خلال السّنة مقارنة بالبرنامج السنوي لتدخّل الهيئة.
5. **نوع المؤشر**:مؤشّر نتائج
6. **طبيعة المؤشّر**: مؤشّر فاعليّة
7. **التفريعات**:لا يوجد

II.التفاصيل الفنية للمؤشّر :

1. **طريقة إحتساب المؤشر**:

عدد مهمّات الرّقابة المتعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال وتدقيق الأداء المنجزة أو التّي تمّ الشروع في إنجازها خلال السنة ——————— العدد الجمليّ لمهمّات الرقابة المبرمجة دون اعتبار مهمات تدقيق حسابات المشاريع

2. **وحدة المؤشّر**:نسبة مائويّة
3. **المعطيات الأساسيّة لإحتساب المؤشّر**: إحصائيات
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشّر**: إحتساب عدد مهمّات الرّقابة المنجزة أو التّي تمّ الشروع في إنجازها والمتعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال ومهمّات تدقيق الأداء التي صدرت في شأنها أذون بمأموريّة خلال السنة.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشّر**: هيئة الرقابة العامة للمالية
6. **تاريخ توفّر المؤشّر**: سنويّا
7. **القيمة المستهدفة للمؤشّر**:30% سنة 2023
8. **المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج:**رئيس هيئة الرقابة العامة للماليّة

III.قراءة في نتائج المؤشر :

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**:

	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشّر1.3.0.9: نسبة مهمّات الرقابة المنجزة أو التّي تمّ الشّروع في إنجازها والتي تتضمّن محاور تتعلّق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمّات المتعلّقة بتدقيق الأداء.	نسبة مائويّة			%20	%20	25%	%30	%30

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشّر:

بلغت الإنجازات المتعلقة بالمؤشّر عدد 1 بعنوان سنة 2019، نسبة **20%** مقابل تقديرات بـ**15%**أي بنسبة إنجاز تقدر بـ**133%.**

ويعود أسباب الفارق الإيجابيّ بين الإنجازات والتقديرات إلى أسباب عديدة، من أبرزها تفعيل إتّفاقية التّعاون والشّراكة المبرمة بين وزارة المالية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في إطار تنفيذ مقتضيات الإستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة وإرساء قواعد الشفافية، حيث تولّت الهيئة إعتماد منهجيّة التدقيق حسب المخاطر لتحديد مجالات نشاط المؤسّسات المعنيّة بالرّقابة التي يمكن أن تتضمّن شبهات فساد و أو غسل أموال، واستغلال المعطيات المتوفّرة لديها حول ملفآت شبهات الفساد.

وبالتّالي تركّزت أعمال الرّقابة المبرمجة والمنجزة على إعطاء الأولويّة للمهمّات المذكورة.

3. رسم بيانيّ لتطوّر المؤشّر:

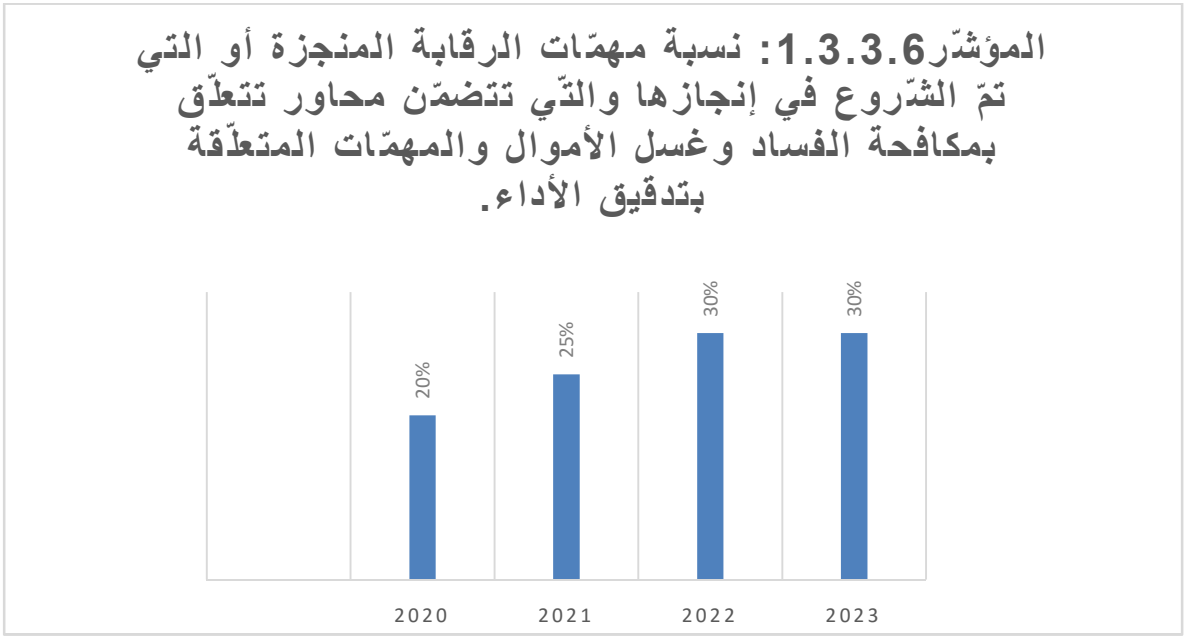

4. أهمّ الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودةللمؤشّر:

القيمة المستهدفة للمؤشّر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشّر لسنة 2021	التدخلات	تقدير الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
%30		%25	- إعتماد منهجيّة التدقيق حسب المخاطر لتحديد مجالات نشاط المؤسّسات المعنيّة بالرّقابة التي يمكن أن تتضمّن شبهات فساد وأو غسل أموال، وإستغلال المعطيات المتوفّرة لدى الهيئة حول ملفات شبهات الفساد. - التنسيق مع مصالح الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بخصوص التقصّي في بعض الملفات التّي تحوم عليها شبهات فساد وأو غسل أموال. - برمجة دورات تكوينيّة خصوصيّة تتعلّق بأليات وتقنيات مكافحة الفساد وغسل الأموال. - إدراج مهمات تدقيق القدرة على الأداء كمحور قارّ ضمن برنامج تدخّل الهيئة.	لا يمكن تقدير المبالغ المعتمدة

5. تحديد أهمّ النقائص المتعلّقة بالمؤشر:

- إنجاز الهيئة خلال السّنة لعدد من مهمّات تفقّد وبحث غير مبرمجة،
- إرتفاع عدد المشاريع المموّلة بموارد خارجيّة والتّي تتطلّب أكثر من 50 % من الحيز الزمني لعمل أعضاء الهيئة لإنجاز مهمات التدقيق الخاصة بها وإرسال التقارير النهائيّة للمموّلين الأجانب في الآجال التعاقديّة.

بطاقة المؤشر: نسبة التّوصيات المصادق عليها أو المتعهّد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة

رمز المؤشر:2.3.1.9

تسمية المؤشر: نسبة التّوصيات المصادق عليها أو المتعهّد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة

تاريخ تحيين المؤشّر:

ا.الخصائص العامة للمؤشر :

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر:** القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعيّ الذي يرجع إليه المؤشّر: القيادة**
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**تدعيم مساهمة هيئة الرّقابة العامّة للماليّة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي.
4. **تعريف المؤشّر**: يتمثل المؤشّر في إحتساب نسبة التوصيات المصادق عليها **أو** المتعهّد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة ضمن التقارير النهائية مقارنة بعدد التوصيات المضمّنة بالتقارير الأوليّة.
5. **نوع المؤشر:**مؤشّر نتائج
6. **طبيعة المؤشّر:** مؤشّر فاعليّة
7. **التفريعات:** لا يوجد

II.التفاصيل الفنيّة للمؤشّر :

1. طريقة إحتساب المؤشر:

عدد التوصيات المصادق عليها أو المتعهّد بتطبيقها على مستوى التقارير النهائيّة

عدد التوصيات المضمنة بالتقارير الأوليّة للتفقّد الصادرة عن الهيئة

2. **وحدة المؤشّر:** نسبة مائويّة
3. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشّر**: إحصائيات
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسيّة لإحتساب المؤشّر:**إحتساب عدد التوصيات المصادق عليها أو المتعهّد بتطبيقها على مستوى التقارير النهائيّة مقارنة عدد التوصيات المضمنة بالتقارير الأوليّة للتفقّد الصادرة عن الهيئة.
5. **مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:** هيئة الرقابة العامة للمالية
6. **تاريخ توفر المؤشر**: سنويّا
7. **القيمة المستهدفة للمؤشّر**:50% سنة 2023
8. **المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج**: رئيس هيئة الرقابة العامة للماليّة

III.قراءة في نتائج المؤشّر :

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشّر 2.3.0.9: نسبة التّوصيات المصادق عليها أو المتعهّد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة	نسبة مائويّة	-	-	-	40%	45%	50%	50%

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشّر:

- تمّ إضافة المؤشّر بمناسبة إعداد المشروع السنويّ للأداء لسنة 2020.

3. رسم بياني لتطوّر المؤشّر:

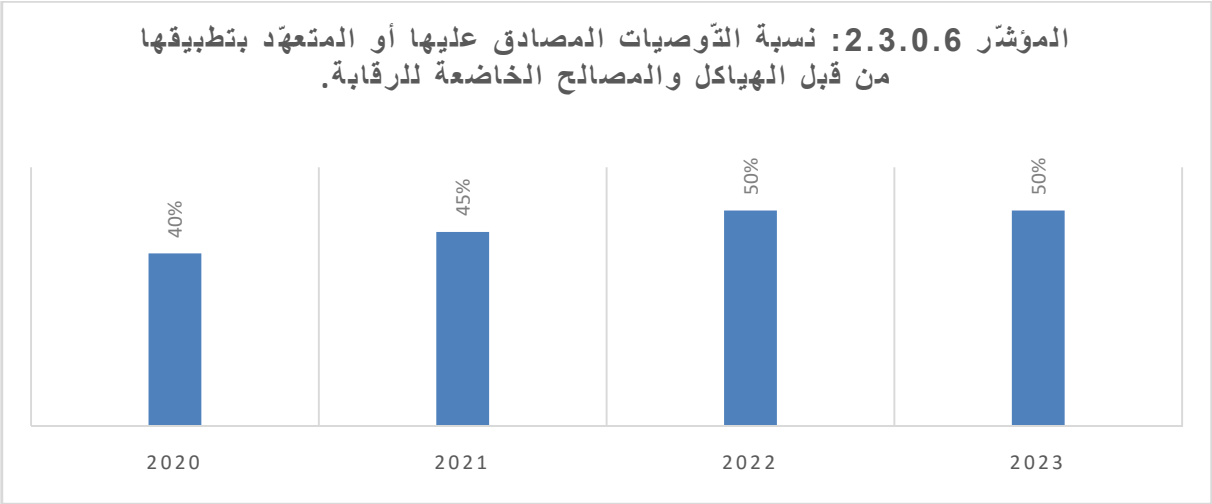

4. أهمّ الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشّر:

القيمة المستهدفة للمؤشّر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشّر لسنة 2021	التدخلات	تقدير الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
%50		%45	إعداد بطاقة من قبل رئيس الفريق بمناسبة إصدار التقرير النهائي للمهمة، تضبط نسبة التوصيات المصادق عليها أو التي تعهد المتصرف بتطبيقها مقارنة بعدد التوصيات الصادرة عن فريق الرقابة على مستوى التقرير الأولي للتفقّد.	لا يمكن تقدير المبالغ المعتمدة

5. تحديد أهمّ النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- طول آجال تقديم الإجابات على التقارير الأولية لنتائج المهمّات الرّقابيّة من طرف الهياكل والمصالح الخاضعة للتفقّد.
- مدى تفاعل الهياكل والمصالح الخاضعة للمراقبة مع التوصيات الصادرة عن فرق الرقابة على مستوى التقرير الأولي للتفقّد.

جزء التنمية والإستثمار والتعاون الدولي

بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج التوازنات الجملية والإحصاء

1. بطاقة المؤشر عدد 1

بطاقة مؤشر قيس أداء -1-

1. رمز المؤشر:	1/ 1 /1 /1
2. تسمية المؤشر:	عدد الوثائق المنتجة بصفة دورية
3. تاريخ تحيين المؤشر:	سنوي

I. الخصائص العامة للمؤشر

4. البرنامج:	التوازنات الجملية والإحصاء
5. البرنامج الفرعي:	التقديرات والسياسات الاقتصادية والمالية
6. الهدف:	تطوير منظومة التقديرات والتحاليل الاقتصادية والمالية
7. تعريف المؤشر:	إبراز عدد الوثائق المنتجة
8. نوع المؤشر:	مؤشر نشاط
9. طبيعة المؤشر:	مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

10. طريقة احتساب المؤشر (Formule):	
11. وحدة المؤشر:	عدد
12. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	وثائق
13. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):	وثائق
14. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	المعهد الوطني للإحصاء، المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، البنك المركزي التونسي، وزارة المالية، الوزارات القطاعية المعنية
15. تاريخ توفّر المؤشر.	سنوي
16. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):	8
17. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	رئيس هيئة التوازنات الجملية والإحصاء.

18.قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر	

2. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 1-1-1: عدد وثائق المنتجة بصفة دورية	**العدد**	7	8	9	7	9	10	10

3. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

4. رسم بياني لتطور المؤشر

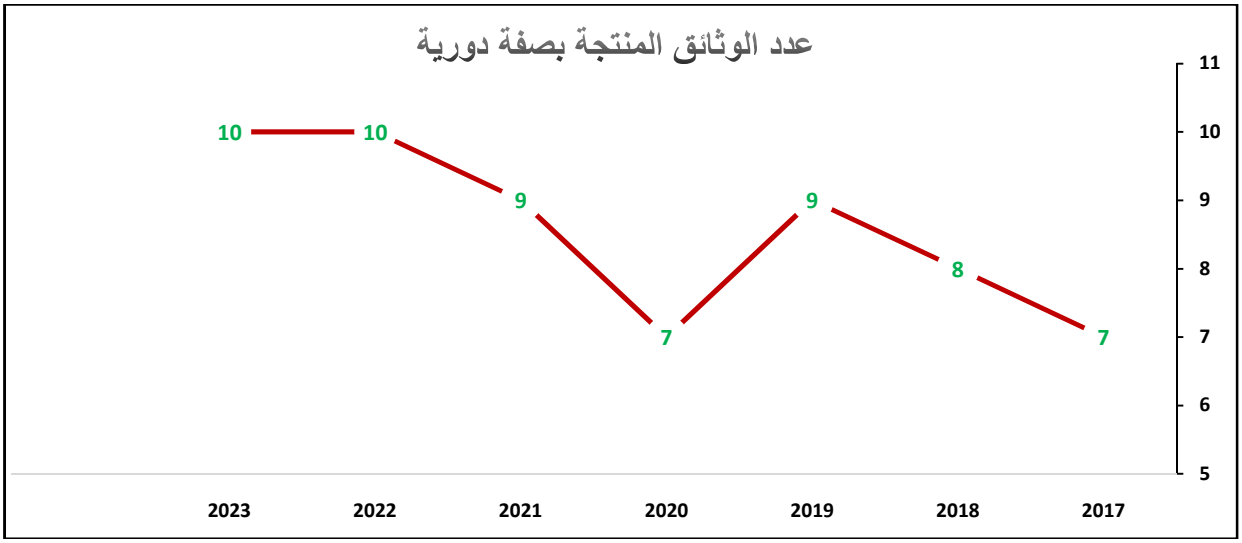

5. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:	- إعداد وثيقة الظرف لاقتصادي الوطني والعالمي - اعداد وثيقة تطور الوضع الاقتصادي وافاق الاقتصاد الكلي للمدى المتوسط - إعداد الميزان الاقتصادي: ✓ جمع المعطيات وإنجاز تقديرات منوال النمو وضبط محتوى السياسات الاقتصادية والمالية والإصلاحات الهيكلية ✓ اعداد مذكرات تحليلية حول تمويل الاقتصاد ✓ اعداد الاعمال الفنية المرتبطة باعداد مخطط التنمية
6. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر	

2. بطاقة المؤشر عدد 2

بطاقة مؤشر قيس أداء -1-	
رمز المؤشر:	1/3/1/1
تسمية المؤشر:	عدد الدراسات
تاريخ تحيين المؤشر:	09-06-2020

19.الخصائص العامة للمؤشر	
1. البرنامج:	التوازنات الجملية والاحصاء
2. البرنامج الفرعي:	التقديرات والسياسات الاقتصادية والمالية
3. الهدف:	انجاز دراسات اقتصادية واجتماعية واستشراف القدرة التنافسية
4. تعريف المؤشر:	عدد الدراسات والبحوث المنجزة
5. نوع المؤشر:	مؤشر نشاط (Indicateur d'activité)
6. طبيعة المؤشر:	مؤشر نجاعة (indicateur d'efficacité)

20.التفاصيل الفنية للمؤشر	
1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):	يتم احتساب الدراسات والمذكرات التي لها قيمة علمية مرضية والقابلة إلى أن تساهم في دعم القرار.
2. وحدة المؤشر:	العدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الدراسات والمذكرات المنشورة، بما فيها المساهمات المعدّة من قبل إطارات المعهد في إطار التعاون مع الهياكل والمنظمات الوطنية والدولية.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):	تقارير ومذكرات
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الإدارات المركزية للدراسات.
6. تاريخ توفّر المؤشر:	كل نهاية ثلاثية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):	**20**
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	**الإدارات المركزية للدراسات ووحدة الرقابة على التصرف.**

21.قراءة في نتائج المؤشر

7. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر	

المؤشر:	الوحدة	الإنجازات	التقديرات			
		2019	محين 2020	2021	2022	2023
1/1/2/1- عدد الدراسات والمذكرات	العدد	23	20	25	26	27

8. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:	من المتوقع أن يتأثر المؤشر سنة 2020 من جراء جائحة COVID19 ليعود إلى الارتفاع بداية من سنة 2021
9. رسم بياني لتطور المؤشر	

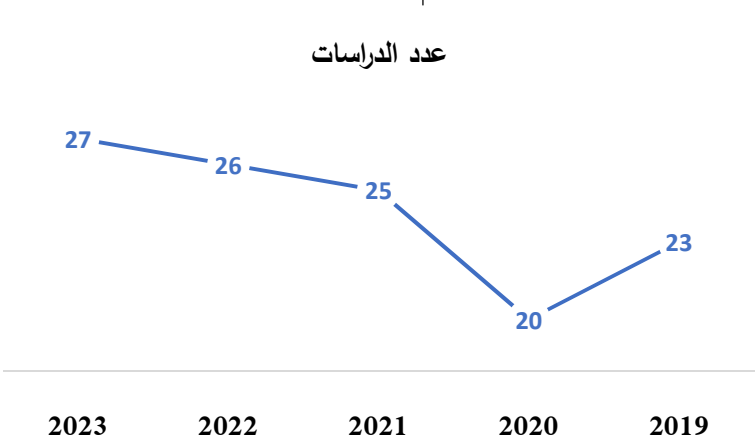

10. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:	القيام بمتابعة مستمرة من خلال الهيئة المديرية.
11. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:	عدم توفر آلية تمكن من المصادقة على الدراسات المنجزة والتأكد من توفرها على حد أدنى من الاستقلالية والموضوعية بما يضمن الجودة.

بطاقة مؤشر عدد 3

رمز المؤشر:	2/3/1/1
تسمية المؤشر:	النفاذ إلى موقع المعهد
تاريخ تحيين المؤشر:	2020-06-09

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج:	التوازنات الجملية والاحصاء
2. البرنامج الفرعي:	التقديرات والسياسات الاقتصادية والمالية
3. الهدف:	انجاز دراسات اقتصادية واجتماعية واستشراف القدرة التنافسية
4. تعريف المؤشر:	النفاذ إلى الموقع الإلكتروني للمعهد
5. نوع المؤشر:	مؤشر نشاط (Indicateur d'activité)
6. طبيعة المؤشر:	مؤشر نجاعة (indicateur d'efficacité)

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):	عدد النافذين إلى الموقع الإلكتروني للمعهد.
2. وحدة المؤشر:	**العدد بالألف**
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الموقع الإلكتروني للمعهد.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):	تقرير.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	موقع المعهد على الانترنات.
6. تاريخ توفّر المؤشر:	كل نهاية ثلاثية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):	**16**
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	**إدارة الإعلامية ووحدة الرقابة على التصرف.**

III. قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر:	الوحدة	الإنجازات	التقديرات			
		2019	محين 2020	2021	2022	2023
2/3/1/1- النفاذ إلى موقع المعهد	العدد (الألف)	15.8	16	17	18	19

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:	يتواصل العمل على تطوير عمليات النشر والاتصال
2. رسم بياني لتطور المؤشر	

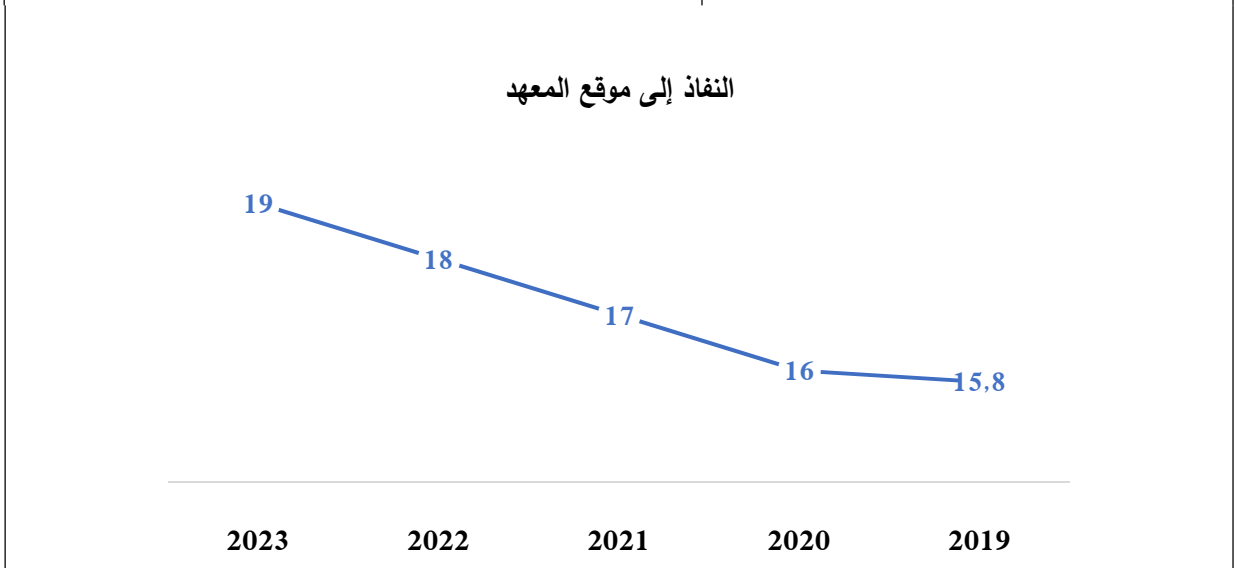

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:	تطوير موقع المعهد تنويع منتوجات المعهد ووضعها بالموقع.
4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:	عدم توفر آلية تمكن من التعرف على عدد الدارسات التي وقع تحميلها من الموقع.

بطاقة مؤشر عدد 4

رمز المؤشر:	4/3/1/1
تسمية المؤشر:	التكوين وتنمية الكفاءات
تاريخ تحيين المؤشر:	2020-06-09

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج:	التوازنات الجملية والاحصاء
2. البرنامج الفرعي:	التقديرات والسياسات الاقتصادية والمالية
3. الهدف:	انجاز دراسات اقتصادية واجتماعية واستشراف القدرة التنافسية
4. تعريف المؤشر:	التكوين وتنمية الكفاءات
5. نوع المؤشر:	مؤشر نشاط (Indicateur d'activité)
6. طبيعة المؤشر:	مؤشر نجاعة (indicateur d'efficacité)

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule):	معدل عدد أيام التكوين بالنسبة لكل إطار.
2.وحدة المؤشر:	أيام التكوين.
3.المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تقارير الدورات والورشات التكوينية داخل وخارج تونس.
4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):	تقارير الدورات التكوينية.
5.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الإدارات المركزية.
6.تاريخ توفّر المؤشر:	كل نهاية ثلاثية.
7.القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):	**10 أيام/للإطار**
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	**إدارة التكوين ووحدة الرقابة على التصرف.**

III. قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر:	الوحدة	الإنجازات	التقديرات			
		2019	2020	2021	2022	2023
4/3/1/1- التكوين وتنمية الكفاءات	معدل أيام التكوين	13.5	10	10	10	10

9. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:	تتطور أنشطة التعريف والتبادل بصفه منتظمة
10.رسم بياني لتطور المؤشر	

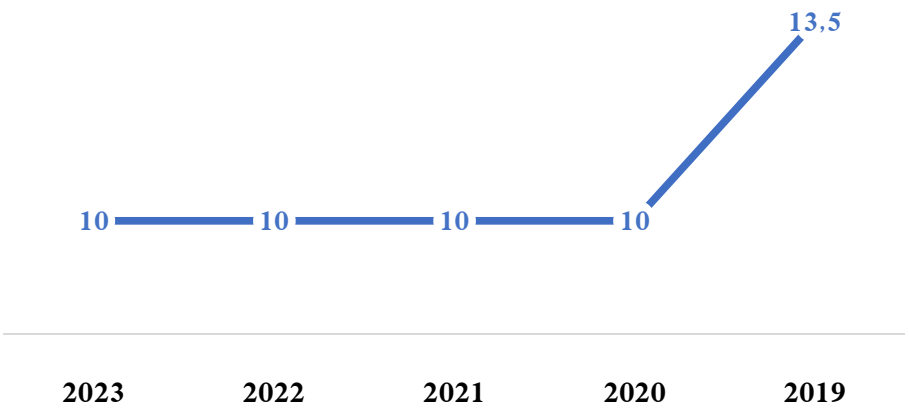

11. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:	تطوير مخطط التكوين وتنويعه.
12. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:	مؤشر كمي مجمع للعديد من الأنشطة المتنوعة.

بطاقة مؤشر عدد 5

بطاقة المؤشر: انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة

رمز المؤشر: 2 / 2 / 1 / 1

تسمية المؤشر: نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة

تاريخ تحيين المؤشر: 2020

I-الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التوازنات الجملية والإحصاء.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإحصاء.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي.
4. تعريف المؤشر: آلية لقياس مدى تقدم إنجاز المسوحات المبرمجة.
5. نوعية المؤشر: مؤشر نشاط.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
7. التفريعات: على مستوى جميع الإدارات التابعة للمعهد

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

8. طريقة احتساب المؤشر: عدد العمليات الإحصائية المنجزة في السنة الجارية / (على) عدد العمليات المضمنة في البرنامج السنوي لنشاط المعهد.
9. وحدة المؤشر: نسبة مئوية.
10. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد المسوحات المنجزة والمبرمجة.
11. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التقرير السنوي لنشاط المعهد.
12. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقديم كل المديريات المركزية للإحصائيات جدولا مفصلا للأشغال المنجزة طيلة السنة وأهم الملاحظات التي تهم الأشغال التي هي في طور الإنجاز.
13. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر 2021.
14. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100%.
15. المسؤول عن المؤشر: المعهد الوطني للإحصاء.

III- قراءة في تقديرات المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 1: *انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة*	نسبة	86	88	90	100	100	100	100

2. رسم بياني لتطور المؤشر:

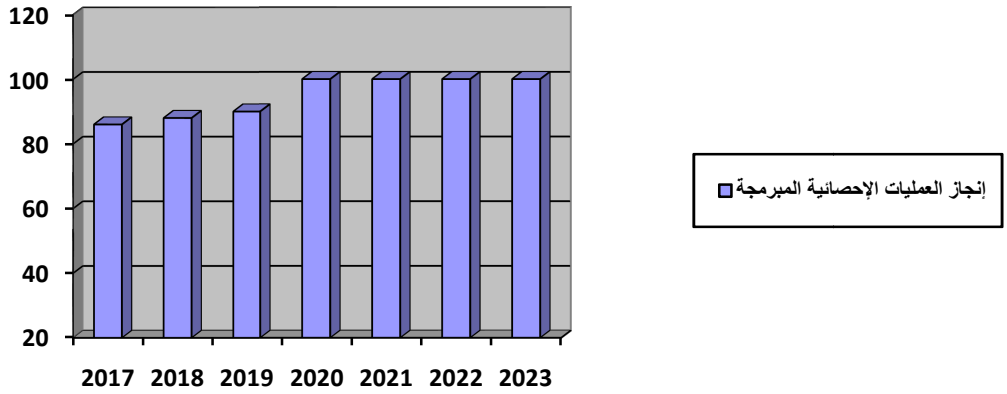

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

	تقديرات المؤشر 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة	100		• توفير كل المستلزمات المادية والبشرية لإنجاز المسوحات. • إعداد الملفات الفنية لمختلف المسوحات • تكوين أعوان العمل الميداني وكذلك العمل المكتبي الخاصة بالمسوحات. • إنجاز الأعمال المتعلقة ببرمجة المسوحات والإعداد لها وتنفيذها من خلال تجميع البيانات الإحصائية، ثم معالجتها وصولا إلى إنتاج المؤشرات. • استغلال المصادر الإدارية والتنسيق مع الشركاء في هذا الباب.	34581

بطاقة مؤشر عدد 6: احترام روزنامة النشر

رمز المؤشر: 2 / 2 / 2 / 1

تسمية المؤشر: نسبة احترام روزنامة النشر

تاريخ تحيين المؤشر: 2020

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التوازنات الجملية والإحصاء
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإحصاء.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة.
4. تعريف المؤشر: آلية لقيس مدى احترام روزنامة نشر المعلومة الإحصائية.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتوج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
7. التفريعات: المديرية المركزية.

التفاصيل الفنية للمؤشر

8. طريقة احتساب المؤشر: عدد الإصدارات المحترمة لآجال للنشر/ عدد الإصدارات المبرمجة للنشر
9. وحدة المؤشر: نسبة مئوية.
10. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تاريخ إصدار المؤشر.
11. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: متابعة تنفيذ روزنامة النشر من قبل المديرية المركزية للنشر والإعلامية وإعداد تقرير في الغرض.
12. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المديرية المركزية للنشر والإعلامية والتنسيق.
13. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر 2021.
14. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100%
15. المسؤول عن المؤشر: المديرية المركزية للنشر والإعلامية والتنسيق.

III- قراءة في تقديرات المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 1: *احترام روزنامة النشر*	نسبة	48.7	49.2	55.8	100	100	100	100

2. رسم بياني لتطور المؤشر:

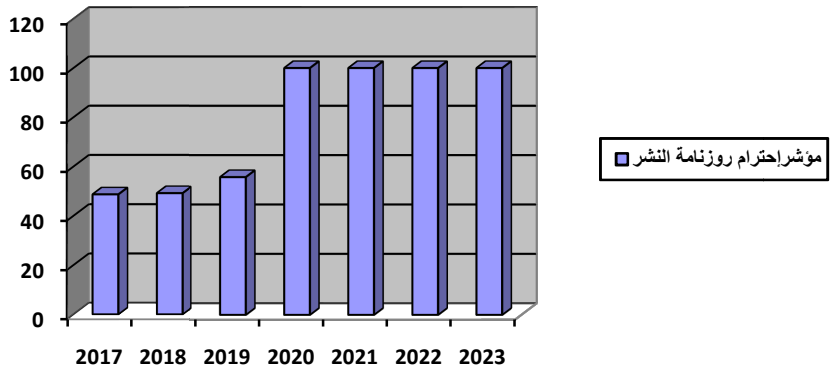

---

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

	تقديرات 2021 المؤشر	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
احترام رزنامة النشر	100		• التدقيق في جودة الإحصائيات وتأمين الاستجابة التامّة للمواصفات والمعايير الدولية وضمان موثوقية البيانات والمعلومات والمؤشرات الإحصائية وفقا للطرق العلمية المعتمدة • استغلال التقنيات الحديثة في كامل السلسلة الإحصائية • احترام روزنامة نشر نتائج الأعمال الإحصائية المبرمجة التنسيق بين كل المتدخلين بالمعهد للإيفاء بالتعهدات.	3373

بطاقة المؤشرعدد 7: *الدورات التكوينية المنجزة*

رمز المؤشر: *2 / 2/ 2/ 2*

تسمية المؤشر: *نسبة الدورات التكوينية المنجزة*

2020تاريخ تحيين المؤشر:

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التوازنات الجملية والإحصاء،
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإحصاء،
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة،
4. تعريف المؤشر: آلية احتساب عدد الدورات التكوينية المنجزة لفائدة أعوان المعهد،
5. نوع المؤشر: نشاط،
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة،
7. التفريعات: الإدارة المركزية والإدارات الجهوية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

8. طريقة احتساب المؤشر: عدد الدورات التكوينية المنجزة فعليا،
9. وحدة المؤشر: عدد،
10. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البرنامج السنوي للتكوين،
11. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات المركزية المعنية،
12. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الدورات التكوينية المنجزة والبرنامج السنوي للتكوين،
13. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر 2021،
14. القيمة المستهدفة للمؤشر:60،
15. المسؤول عن المؤشر: المديرية المركزية للإحصائيات الجهوية.

III- قراءة في تقديرات المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء / الهدف	الوحدة	انجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر2: *الدورات التكوينية المنجزة:*	عدد	62	39	38	50	60	65	67

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يعتمد احتساب هذا المؤشر على عدد الدورات التكوينية المنجزة سنويا حيث تم انجاز 38 دورة تكوينية من جملة 44 دورة مبرمجة، أي ما يعادل نسبة انجاز بـ86 %.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

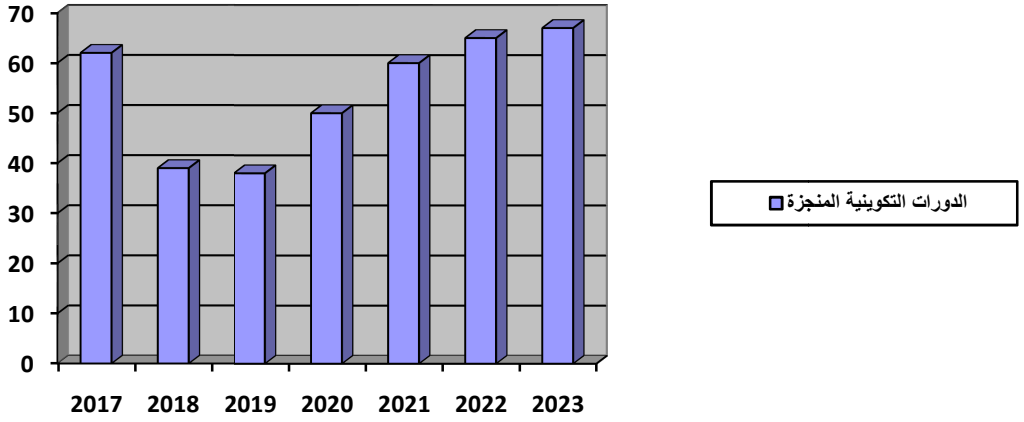

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

	تقديرات 2021 المؤشر	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة الدورات التكوينية المنجزة	60		• إعداد البرنامج السنوي للتكوين بالتنسيق مع كل الإدارات المعنية وتنفيذه. • تنفيذ البرنامج ومتابعته. • تقييم البرنامج و تعديله عند الاقتضاء.	4738

بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية

مؤشر قيس أداء -1-

رمز المؤشر : 2 . 1 .1. 1.

تسمية المؤشر: 2 . 1 . 1 . إعداد الرؤية الاستراتيجية 2030

تاريخ تحيين المؤشر: كل 10 سنوات

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم التنمية الجهوية والقطاعية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** البرنامج الفرعي دعم التنمية الجهوية والقطاعية
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** 2 . 1 . 1 . إعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية
4. **تعريف المؤشر:** تمثل الرؤية الاستراتيجية 2030 إطارا مرجعيا تمكن من ضبط الأهداف والإستراتيجيات التنموية للمخطط التنموي
5. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (Ind de résultats)
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)** : حسب الجهات و الإدارات الجهوية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة إحتساب المؤشر (Formule):** إعداد تقرير
2. **وحدة المؤشر:** تقرير
3. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:** الأهداف والإستراتيجيات التنموية للمخطط التنموي
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :**
5. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:** الوزارات والهياكل الإدارية
6. **تاريخ توفر المؤشر:** قبل إعداد المخطط
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** تقرير

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**
2. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:** نسق تراكمي لتراجع عدد العملة

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 2 . 1 . 1 . 1. إعداد الوثيقة التوجيهية						1		

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- صياغة وثيقة أولية على مستوى الوزارة وعرضها للنقاش والإثراء على كل الأطراف في إطار جلسات وملتقيات
- صياغة الوثيقة النهائية وعرضها على الحكومة وتنظيم ملتقى وطني حولها.

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

مؤشر قيس أداء -2-

3 . 1رمز المؤشر : 2 . 1 . 1-2

تسمية المؤشر: صياغة وثيقة المخطط

تاريخ تحيين المؤشر: خماسي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر** دعم التنمية الجهوية والقطاعية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** البرنامج الفرعي دعم التنمية الجهوية والقطاعية
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** . إعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية
4. **تعريف المؤشر:** تحديد السياسات العامة التي سيتم اتباعها خلال فترة المخطط
5. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (**Ind de résultats**)
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (**efficacité socio-économique**)
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإداوات الجهوية...)** : حسب الجهات والوزارات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة إحتساب المؤشر (Formule):وثيقة المخطط**
1. **وحدة المؤشر: تقرير**
2. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقارير مختلف الوزارات والجهات**
3. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:** تقارير مختلف الوزارات والجهات
4. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:** الوزارات والجهات
5. **تاريخ توفر المؤشر:** فترة إعداد المخطط
6. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** وثيقة المخطط

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

2. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 2 . 1 .1 . 2 صياغة وثيقة المخطط	تقرير					1		

3. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**

- إعداد منشور للانطلاق في عملية التخطيط يضبط كل مراحل الاعداد والهياكل المتدخلة
- إعداد أدلة قطاعية وجهوية حول كيفية إعداد التقارير لتيسير اعمال اللجان القطاعية والجهوية

مؤشر قيس أداء -3-

. 14رمز المؤشر: 2 . 1 .1-3

تسمية المؤشر: تقارير متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

8. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم التنمية الجهوية والقطاعية
1. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** البرنامج الفرعي دعم التنمية الجهوية والقطاعية
2. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط
3. **تعريف المؤشر:** : الوقوف على مدى التقدم في انجاز المشاريع المدرجة بالمخطط
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (**Ind de résultats**)
5. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (**efficacité socio-économique**)
6. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...):** حسب الجهات والوزارات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة إحتساب المؤشر (Formule): حوصلة التقارير المنجزة من قبل مختلف الوزارات و الجهات

2. **وحدة المؤشر: تقرير**
3. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:** التقارير المنجزة حول تقدم الانجازات المالية والمادية للمشاريع الواردة بالمخطط
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:** التقارير الواردة من الولايات والوزارات
5. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:** المجالس الجهوية/الوزارات
6. **تاريخ توفر المؤشر: سنوي**
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** تقرير سنوي

III- قراءة في نتائج المؤشر

3. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:** متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط

4. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 2 . 1 . 2 . 2 . إعداد تقارير متابعة سداسية	تقرير	1	1	1	1	1	1	1

5. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**

- مراسلة مختلف الوزارات والمجالس الجهوية لإعداد تقارير المتابعة طبقا لمنوال يعد في الغرض
- عقد جلسات عمل
- حوصلة التقارير القطاعية والجهوية وإعداد تقرير تأليفي
- **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:**
- تأخر ورود تقرير متابعة الانجازات المادية والمالية من طرف الولايات والوزارات
- عدم مدنا بتقارير المتابعة طبقا للمعطيات المطلوبة
- تضارب المعطيات الواردة من الولايات مع المعطيات المتوفرة بالوزارة

مؤشر قيس أداء -4-

رمز المؤشر: 9.1.1.2

تسمية المؤشر: تقرير وطني حول تحقيق اهداف التنمية المستدامة

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** : دعم التنمية الجهوية والقطاعية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** البرنامج الفرعي دعم التنمية الجهوية والقطاعية
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** متابعة تجسيم أهداف التنمية المستدامة 2030 ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية
4. **تعريف المؤشر:** اعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذه.
5. **نوع المؤشر**: مؤشر أداء
6. **طبيعة المؤشر:مؤشر نجاعة**
7. **التفريعات :** مؤشر جهوي إقليمي ووطني.

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر (Formule): إعداد تقرير

وحدة المؤشر: تقرير.

3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**معطيات حول القطاعات المعنية بأهداف التنمية المستدامة
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :**تقارير قطاعية – احصائيات محلية وجهوية.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** اعمال اللجان الجهوية للتنمية والمجالس الجهوية والمصالح الجهوية والمصالح القطاعية.
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** سنويا
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1.

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2019	التقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط القطاعي والمخطط الجهوي	تقرير	-	-	-	1	1	1	1

1. رسم بياني لتطور المؤشر :

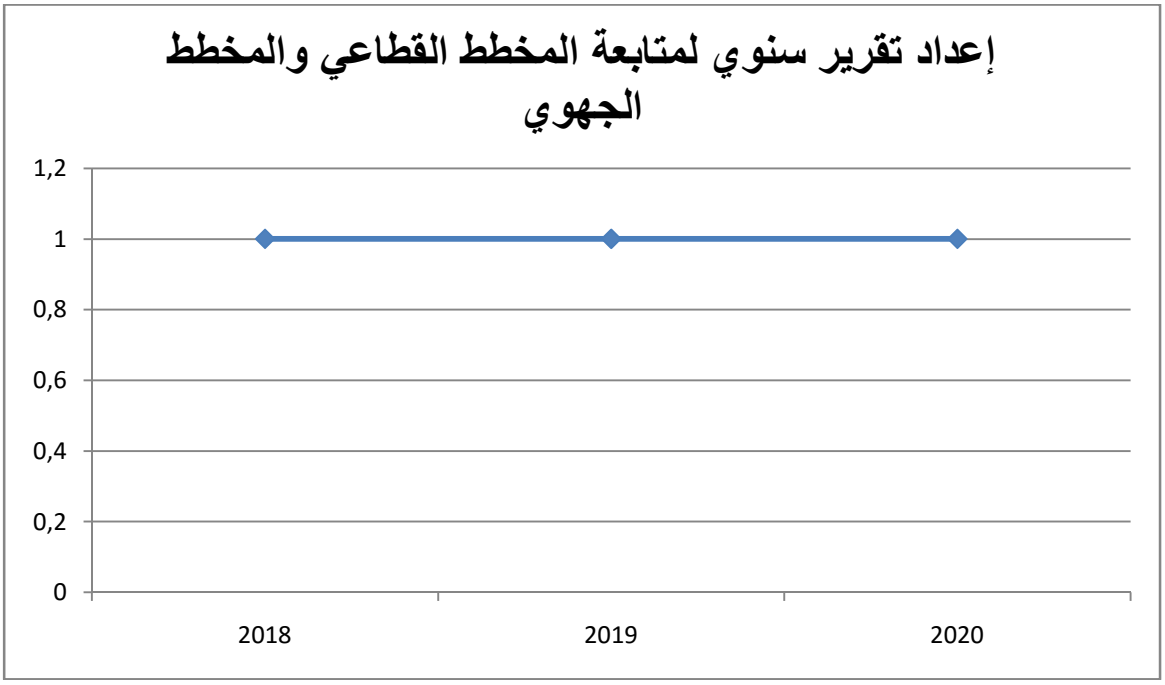

2. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- وضع قاعدة بيانية
- تصنيف اهداف التنمية المستدامة حسب الأولويات الوطنية
- تكوين فرق عمل حسب الاهداف
- صياغة التقرير الوطني.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- غياب أو محدودية الإحصائيات الجهوية المتعلقة بنسب النمو والاستهلاك والتصدير (قطاعيا) والتشغيل حسب القطاع.
- دقة ومصداقية المعطيات الإحصائية المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في القطاع الخاص.
- عدم تبني الهياكل الإدارية لأهداف التنمية المستدامة

مؤشر قيس أداء -5-

رمز المؤشر: 2-1-2-4

تسمية المؤشر: إعداد قائمة المشاريع المصادق عليها من طرف اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية

تاريخ تحيين المؤشر:سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم التنمية الجهوية والقطاعية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** البرنامج الفرعي دعم التنمية الجهوية والقطاعية
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع المدرجة بميزانية الدولة
4. **تعريف المؤشر:** تحسين مردودية الاستثمارات العمومية من خلال حسن انتقاء المشاريع من القطاعات قبل إدراجها بالميزانية باعتماد درجة التقدم في الدراسات والتصفية العقارية
5. **نوع المؤشر:مؤشر نتائج (Ind de résultats)**
6. **طبيعة المؤشر:مؤشر نجاعة (efficité socio-économique)**
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإداوات الجهوية...):حسب الوزارات**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة إحتساب المؤشر (Formule):** قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية
2. **وحدة المؤشر:**قائمة
3. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:** تقارير اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر (إستمارة، تقرير، إستبيان...):** تقارير
5. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:**مختلف الوزارات
6. **تاريخ توفر المؤشر:** سنوي
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية بالنسبة لسنة 2021

III- قراءة في نتائج المؤشر

- **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
2-1-1-4 قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية	قائمة		1	1	1	1	1	1

- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: عقد اجتماعات اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية ودراسة كل المشاريع المقترحة للإدراج بميزانية الدولة والمؤسسات العمومية

مؤشر قيس أداء -6-

رمز المؤشر : 2-1-1-5

تسمية المؤشر: 1 إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1.البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: دعم التنمية الجهوية والقطاعية

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي دعم التنمية الجهوية والقطاعية**2.**

3.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص

4.تعريف المؤشر: برمجة مشاريع ضمن البرامج الخصوصية لدفع التنمية بالجهات

5.نوع المؤشر:مؤشر نتائج (Ind de résultats)

6.طبيعة المؤشر:مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

7.التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة إحتساب المؤشر (Formule): تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية

2.وحدة المؤشر:تقرير

3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقارير المتابعة الواردة من الجهات

4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر (إستمارة، تقرير، إستبيان...): تقارير متابعة

5.مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: المجالس الجهوية للولايات المنتفعة بالبرنامج

6.تاريخ توفر المؤشر:كل سنة

7.القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية سنة 2020

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
1 إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية	النسبة (%)	تقرير	1	1	1	1	1	1

الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: عقد جلسات مع مختلف الهياكل المتدخلة

مؤشر قيس أداء -7-

رمز المؤشر : 6-1-1-2

تسمية المؤشر: عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا ضمن البرامج الخصوصية للتنمية

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر**: دعم التنمية الجهوية والقطاعية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر**: البرنامج الفرعي دعم التنمية الجهوية والقطاعية
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص
4. **تعريف المؤشر**: **يُمكّن المؤشر من معرفة عدد مواطن الشغل المحدثة**
5. **نوع المؤشر**: مؤشر نتائج (Ind de résultats)
6. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)** :حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة إحتساب المؤشر (Formule)**:

عدد مواطن الشغل المحدثة في إطار إحداث مشاريع فردية منتجة باعتماد معايير تقديرية تختلف باختلاف النشاط الإقتصادي.

عدد مواطن الشغل المحدثة في إطار إنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة

2. **وحدة المؤشر**: عدد
3. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر**: المؤسسات والمشاريع المحدثة
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر (إستمارة، تقرير، إستبيان...)**: تقارير
5. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر**:المندوبية العامة للتنمية الجهوية والجهة
6. **تاريخ توفر المؤشر**:آني
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**:1820 موطن شغل سنة 2020

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**: نسق تراكمي وتصاعدي في عدد مواطن الشغل المحدثة
2. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2019	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا	عدد	688	1368	1400	**1650**	1820	1900	2000

3.رسم بياني لتطور المؤشر

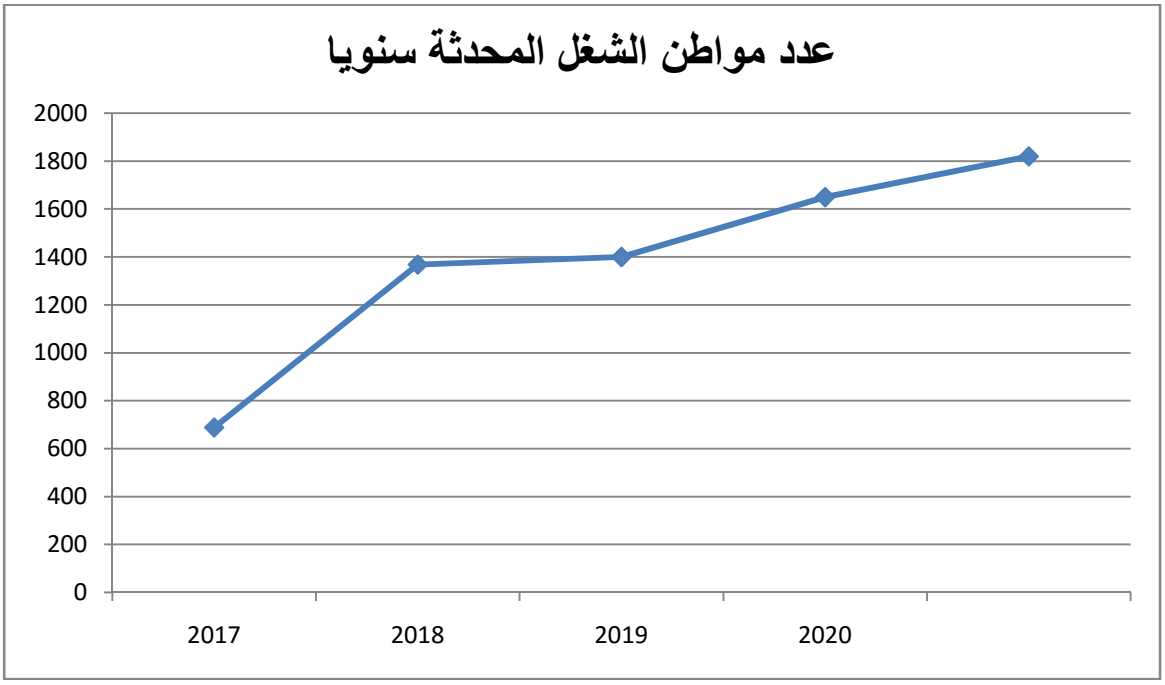

الوحدة : م د

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- ابرام اتفاقيات مع البنوك لتمويل المشاريع الفردية المنتجة المدرجة في إطار برنامج التنمية المندمجة.
- بعث دورات تكوينية لفائدة الباعثين الشبان
- إعطاء الأولوية في إسناد اعتماد الانطلاق لباعثي المشاريع الفردية المنتجة المدرجة ضمن برنامج التنمية المندمجة

5.تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- ضعف المبادرة الذاتية لبعث المشاريع الفردية
- عدم توفر التمويل اللازم لبعث المشاريع الفردية
- بعث مشاريع فردية ذات طاقة تشغيلية ضعيفة

مؤشر قيس أداء -8-

رمز المؤشر: 2-1-1-7

تسمية المؤشر: عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** : دعم التنمية الجهوية والقطاعية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** البرنامج الفرعي دعم التنمية الجهوية والقطاعية
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص
4. **تعريف المؤشر تعريف المؤشر:** عدد الباعثين المتحصلين على الموافقة المبدئية لتمويل مشاريعهم من قبل البنك التونسي للتضامن والذين تعوزهم الامكانيات لتوفير المساهمة الذاتية المطلوبة ب.
5. **نوعية المؤشر:** مؤشر نشاط
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة.
7. **التفريعات:** حسب تقسيم الوحدات الإدارية (إقليم، ولاية، معتمدية، عمادة).

I- التفاصيل الفنية للمؤشر

- **طريقة إحتساب المؤشر:** عدد الباعثين المتحصلين على الموافقة لتمويل مشاريعهم ضمن آلية "اعتماد الانطلاق" بالنسبة لسنة 2020
- **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:** عدد المشاريع المتحصلة علة موافقة البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة
- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:** تقارير.
- **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:** البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة
- **تاريخ توفر المؤشر:** كل سنة.
- **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 4000 مشروع سنة 2021.
- **المسؤول عن المؤشر:** الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة انجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية ودواوين التنمية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية.

II- قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 2 . 7.1.1 عدد المشاريع التي تم تمويلها ضمن آلية "**اعتماد الانطلاق**"	عدد	4369	3364	2000	3500	3800	4000	4200

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر.**
2. **رسم بياني لتطور المؤشر:**

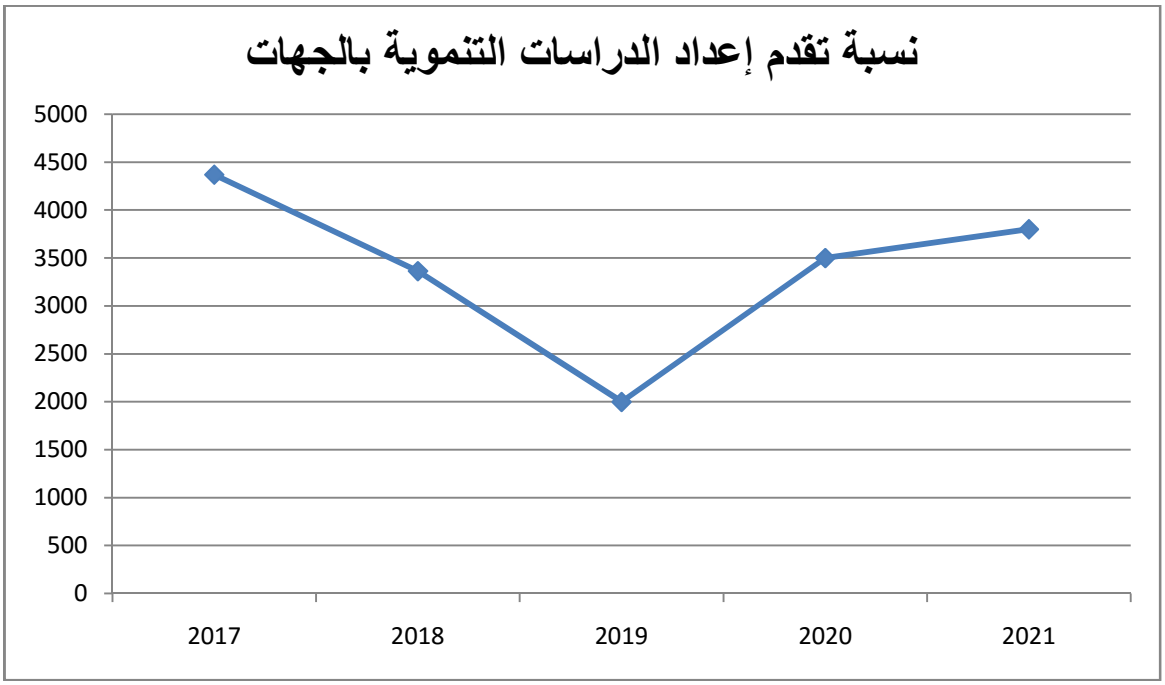

3. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**

- التعريف بالآلية لدى الباعثين الشبان
- دراسة ملفات مطالب الباعثين الراغبين في الانتفاع بآلية اعتماد الانطلاق

المصادقة على المشاريع القابلة للتمويل ضمن هذه الآلية في إطار اللجان الجهوية التي يترأسها المدير الجهوي للتنمية

4. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

- ارتفاع عدد مصادقات البنك في تمويل المشاريع الصغرى
- ارتفاع معدل الاعتماد نتيجة ارتفاع كلفة المشاريع الممولة نظرا لارتفاع أسعار عناصر ووسائل الإنتاج من تجهيزات، ووسائل النقل...

مؤشر قيس أداء -9-

رمز المؤشر :.2-1.1.8

تسميةالمؤشر: عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها

تاريخ تحيين المؤشر: سنة

الخصائص العامة للمؤشر

2. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** : دعم التنمية الجهوية والقطاعية
3. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** البرنامج الفرعي دعم التنمية الجهوية والقطاعية
4. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص
5. **تعريف المؤشر: قياس** عدد دراسات الجدوى الإقتصادية للمشاريع الخاصة المنجزة لفائدة باعثين خواص
6. **نوع المؤشر** :مؤشر نشاط
7. **طبيعة المؤشر:** نجاعة
8. **التفريعات** :عدد الدراسات المنجزة حسب الولاية والقطاع.

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة إحتساب المؤشر:** مجموع دراسات الجدوى المنجزة بالمندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية.
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:** عدد الدراسات المنجزة في كل إدارة جهوية للتنمية بمختلف الولايات / سنة
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:** تقارير نشاط قاعدة البيانات الخاصة بالمشاريع
5. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** : الإدارات الجهوية للتنمية
6. **تاريخ توفر المؤشر:** سنوي
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 690 مشروع سنة 2021
8. **المسؤول عن المؤشر:** إدارات النهوض بالإستثمار الخاص بدواوين التنمية.

قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 2 . 1.1.8. عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها	العدد	644	595	630	660	685	690	690

2. الرسم البياني

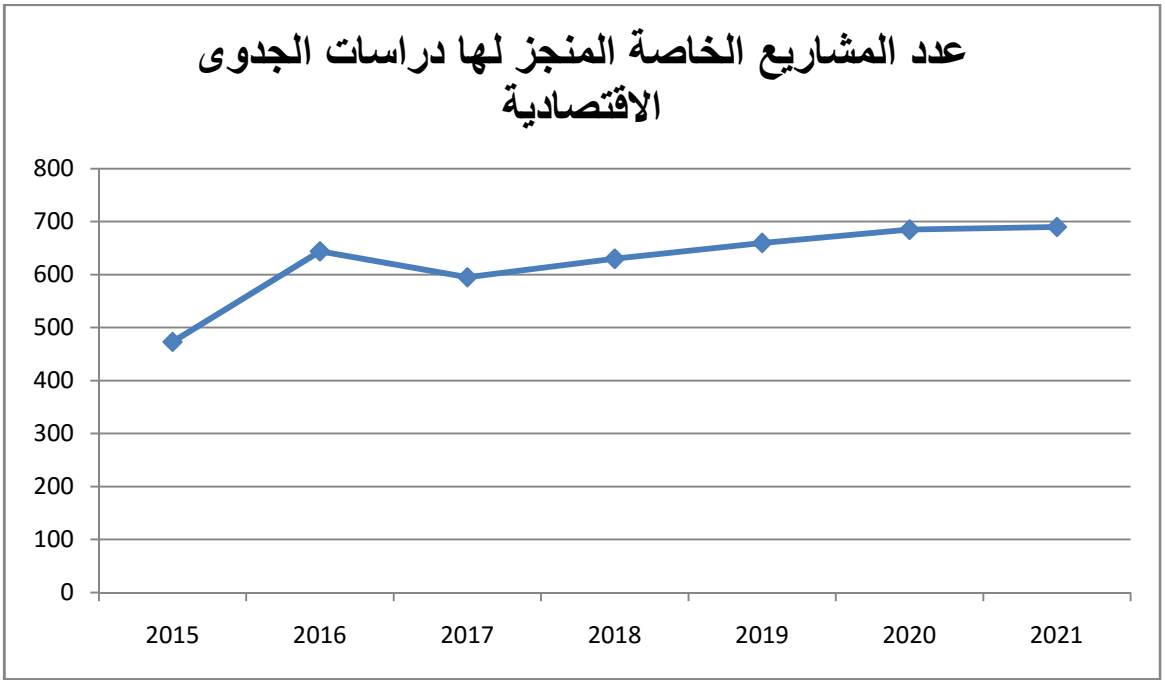

1- الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة

- دراسة المشاريع الخاصة والبحث عن التمويل والمتابعة
- تنظيم أيام تحسيسية
- المشاركة في المعارض
- إعداد دراسات أولية لأفكار المشاريع الواعدة والمتجددة.

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- غياب قاعدة بيانات.
- تعدد المتدخلين وضعف التنسيق بينهم.
- ضعف المبادرة الخاصة

بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج التعاون الدولي

بطاقة مؤشــر 1: حجم التعهدات المالية المبرمة

رمز المؤشر :3/ 1/ 1 /1

تسمية المؤشر: حجم التعهدات المالية المبرمة.

تاريخ تحيين المؤشر:سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** التعاون الدولي
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** التعاون المالي والفني
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير تعبئة الموارد المالية الخارجية وتحسين حجم السحوبات
4. **تعريف المؤشر:** القيمة الجملية للتمويلات الخارجية المبرمة في إطار الاتفاقيات الموقعة مع الأطراف الممولة خلال السنة الجارية لتمويل البرامج الإصلاحية والمشاريع التنموية.
5. **نوع المؤشر:** مؤشر قيس نتائج
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر كمي
7. **التفريعات:** الإدارات المركزية التابعة للوزارة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** جملة التمويلات التي تم إبرام اتفاقيات بشأنها
2. **وحدة المؤشر: مليون دينار**
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مبلغ القروض أو الهبات المبرمة
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** اتفاقيات التمويل الممضاة
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** في نهاية كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مفيدة جاء بالله الصرارفي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
3-1-1-1 المؤشر 1:حجم التعهدات المالية المبرمة	مليون دينار	7787.7	7538.5	7708	14361	6433	4889	4626

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يحافظ حجم التعهدات على النسق المعتاد نظرا لكثافة المشاريع والبرامج التي تواجه حاجيات تمويل لا يمكن توفيرها في إطار ميزانية الدولة ونظرا للطابع الاستعجالي لتنفيذها، كما تتضمن هذه التعهدات موارد هامة تتم تعبئتها في شكل دعم مباشر لميزانية الدولة لمساندة الاصلاحات التي انطلقت الحكومة في تنفيذها.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

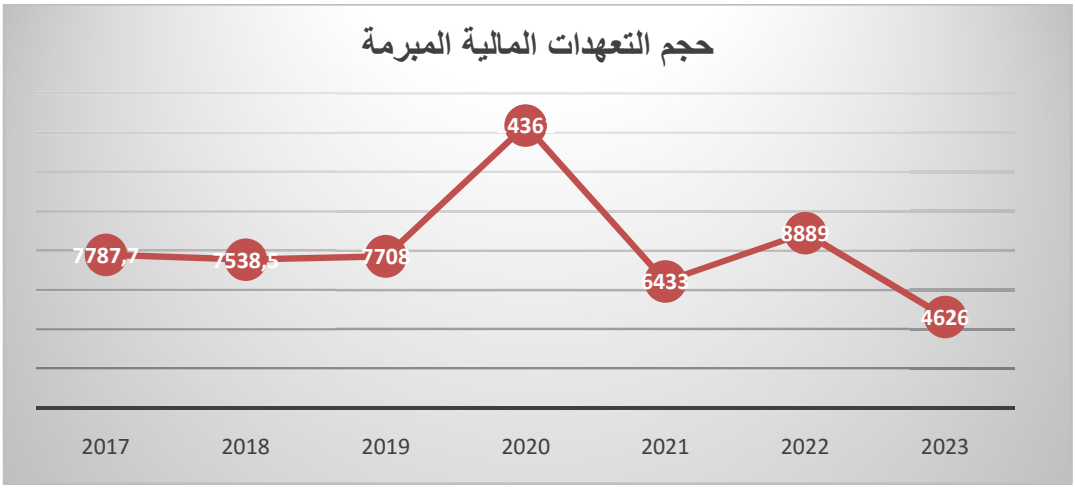

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تقديم طلبات التمويل على الأطراف الممولة بعد دراسة الأولوية التي يحظى بها المشروع أو البرنامج موضوع طلب التمويل والتشاور المسبق مع جميع الهياكل المعنيّة.
- متابعة طلبات التمويل بتوفير المعلومات المستوجبة لدراسته من طرف المموّل في الآجال المطلوبة.
- متابعة مهمّات الخبراء المتعلّقة بتقييم وتشخيص مكوّنات المشاريع والبرامج والعمل على التوافق بين كافة المتدخلين في المشروع حول الهيكلة النهائيّة.
- الإشراف على تسيير المفاوضات حول إبرام اتفاقيات التمويل والعمل على التأكد من جميع الالتزامات والشروط المالية والإداريّة
- التنسيق بين جميع الإدارات العامّة لحسن تعبئة الموارد الماليّة وحسن استعمالها.
- التنسيق بين جميع الإدارات العامّة لحسن تمويل المشروع أو البرنامج من طرف أكثر من مموّل أجنبي.

5. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة ضبط التقديرات بدقة نظرا لتنوّع مصادر التمويل وخصوصيّة البرمجة مع كلّ طرف.

بطاقة مؤشـر2: نسبة السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة

2 /1/ 31/ :رمز المؤشر

تسمية المؤشر: حجم السحوبات السنوية

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** التعاون الدولي
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** التعاون المالي والفني
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير تعبئة الموارد المالية الخارجية وتحسين حجم السحوبات
4. **تعريف المؤشر:** مدى استهلاك الموارد بعنوان التعهدات المالية المبرمة.
5. **نوع المؤشر:** مؤشر قيس نتائج
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر كمي
7. **التفريعات:** الإدارات المركزية التابعة للوزارة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** جملة السحوبات السنوية
2. **وحدة المؤشر:** مليون دينار
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مبلغ السحوبات الجملي خلال السنة الجارية
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** جداول متابعة السحوبات
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** في نهاية كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 1579 مليون دينار**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة مفيدة جاء بالله الصرارفي**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
2-1-1-3 المؤشر 2:حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة	%	66.2	63.1	75	44	92	68	57

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يشهد نسق استعمال الموارد الخارجية المتاحة نسقا مرضيا رغم بعض الصعوبات المتعلقة وطول الإجراءات المتعلّقة بدخول الاتفاقيات حيّز التنفيذ (المصادقة، الفتوى القانونيّة...)، من خلال العمل على تكثيف المتابعة وحل الاشكاليات التي تعترض المشاريع المعنية والحرص المتواصل على تمويل المشاريع الجاهزة للانطلاق (غياب مشاكل عقارية، .....).

2. رسم بياني لتطور المؤشر:

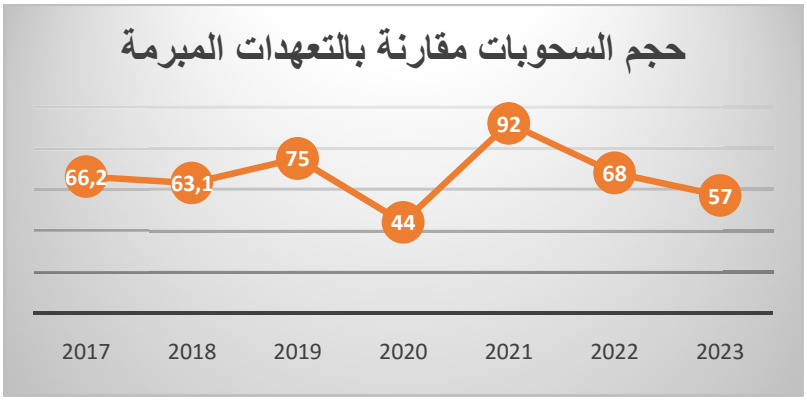

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- العمل على إتمام الشروط الأولية الاتفاقيات المالية حيز التنمية (إعداد ملف المصادقة على الاتفاقية وملف طلبات السحب)
- متابعة نسق انجاز المشاريع مع التنسيق بين كافة المتدخلين لتفادي التأخير في انجازه وبالتالي عدم سحب الموارد المخصصة له.
- الاتصال المتواصل مع الهياكل الإدارية والفنية للممولين لمدهم بكافة الملفات والمعلومات التي من شانها ان تدفع نسق السحب.
- تقديم طلبات تأخير أخر آجال السحب على الموارد الخارجية لتفادي إلغاء المبالغ الغير مستعملة.
- حضور جميع الاجتماعات والتظاهرات المنظمة حول كل ما يتعلق بالمشروع والمشاركة في لزيارات الميدانية لمواقع المشروع.
- عقد اجتماعات دوريّة لمتابعة نسق السحوبات مع الهياكل المستفيدة.
- العمل على ايجاد الحلول للإشكاليات التي تعيق تقدّم بعض المشاريع وبالتالي الرّفع من نسق السحوبات.
- ضبط قائمة المشاريع التي تشكو صعوبات في الانجاز وإيجاد الحلول لتجاوزها.

4. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر

- صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة المتعلقة خاصة بالتقديرات.

بطاقة مؤشــر قيس أداء

1/ 2/ 1 /1:رمز المؤشر

تسمية المؤشر: تطور عدد المتعاونين سنويا

تاريخ تحيين المؤشر: 2015/12/31

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** التعاون الدولي
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** التعاون المالي والفني
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تطوير التعاون الفني
4. **تعريف المؤشر:** مستوى التطور السنوي للتوظيف بالخارج
5. **نوع المؤشر:** مؤشر قيس نتائج
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر كمي
7. **التفريعات:** الوكالة التونسية للتعاون الفني

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** المتعاونون الذين تم انتدابهم خلال السنة / عدد المتعاونين بالسنة السابقة
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المتعاونون الذين تمّ انتدابهم خلال السنة و عدد المتعاونين بالسنة السابقة
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة انتداب المتعاونين
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** في نهاية كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر: زيادة سنوية ب 3%**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد محمد البليدي**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المؤشر 1: تطور عدد المتعاونين المنتدبين	%	11.57	41%	5.2%	-49.0%	50%	3%	3%

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

2. رسم بياني لتطور المؤشر:

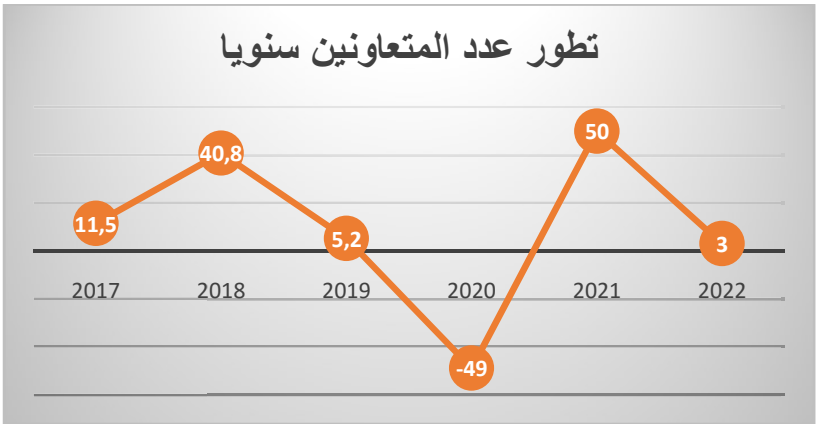

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تنظيم أيام إعلامية بإحدى دول الخليج للتعريف بالكفاءات التونسية في هذه المجالات،
- تنظيم زيارات استكشافية لكل من البحرين والنيجر لمزيد تطوير التعاون مع المشغلين الأجانب بهذه البلدان،
- دعوة بعض المسؤولين من البلدان الخليجية لزيارات عمل لتونس للإطلاع على الكفاءات التونسية وبرامج تكوينها،

- المشاركة في بعض الزيارات التي تنظمها الهياكل الأخرى على غرار الزيارات متعددة الاختصاصات التي ينظمها مركز النهوض بالصادرات mission multisectorielle)، أو اللجان المشتركة.
- متابعة لفرص الانتداب بالمنظمات الدولية والإقليمية وخاصة منها التي لها برامج خصوصية كبرامج المساعدة الفنية أو البرامج التطوعية أو غيرها،
- تكثيف الحملات التحسيسية لتسجيل أصحاب الاختصاصات المطلوبة ببنك معطيات الوكالة من خلال المشاركة في المعارض والملتقيات المختصة، تنظيم ايام اعلامية بالمراكز المختصة وغيرها ،
- تنظيم دورات تأهيلية خاصة في الانقليزية والانقليزية الطبية وصيغة السيرة الذاتية وتقنيات النجاح في المقابلة،
- تسهيل عمليات التسجيل وتفعيل مشروع إعداد مصمم السيرة الذاتية على الخط.
- تأمين المقابلات عن بعد بين المشغلين الأجانب والمترشحين من خلال تركيز قاعة مجهزة بتقنيات الاتصال الحديثة.

4. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- رغم أهميته لقياس أداء مصالح الوكالة فإن هذا المؤشر يخضع لعوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها على مستوى الوكالة والتي يمكن أن تؤثر فيه كالوضع الاقتصادي والأمني بدول الانتداب وكذلك بتونس، كعدم قبول جهات الانتداب لأنواع معينة من الشهائد الجامعية التونسية وغيرها (لاجازة بالنسبة للأساتذة ، شهادة الفني السامي...).
- هذا المؤشر هو مؤشر كمي لا يأخذ بعين الاعتبار النتائج الكيفية (qualitative) التي تحققها الوكالة والتي تعكس أداء فعليا كالقيام بانتدابات نوعية لها مردودية كبيرة على المستوى الاقتصادي (التحويلات بالعملة الصعبة) أو على مستوى الاشعاع والقرب من مراكز القرار ببلدان الانتداب والتي تهم الفئة العليا من الاطارات (أساتذة جامعيين، أطباء إختصاص، مهندسين، خبراء استشاريين، قضاة...).

بطاقة مؤشــر قيس أداء

1/ 2/ 2 /1:رمز المؤشر

تسمية المؤشر: عدد مشاريع التعاون جنوب–جنوب

تاريخ تحيين المؤشر: 2015/12/31

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** التعاون الدولي
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** التعاون المالي و الفني
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تطوير التعاون الفني
4. **تعريف المؤشر:** عدد مهمات المعونة الفنية وعدد مشاريع تنمية القدرات المنجزة
5. **نوع المؤشر:** مؤشر قيس نتائج
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر كمي
7. **التفريعات:** الوكالة التونسية للتعاون الفني

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد مهمات المعونة الفنية وعدد مشاريع تنمية القدرات المنجزة
2. **وحدة المؤشر:** عدد كمي
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد مهمات المعونة الفنية + عدد مشاريع تنمية القدرات
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** ادارة البرامج والمشاريع
6. **تاريخ توفّر المؤشر** : في نهاية كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر: زيادة سنوية ب 10%**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد محمد البليدي**

الهدف مؤشرات قيس أداء	الوحدة	إنجازات					تقديرات		
		2016	2017	2018	2019	ق م 2019	2021	2022	2023
(حجم المشاريع)	عدد		43	54	60	50	60	66	73

- **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- **رسم بياني لتطور المؤشر:**

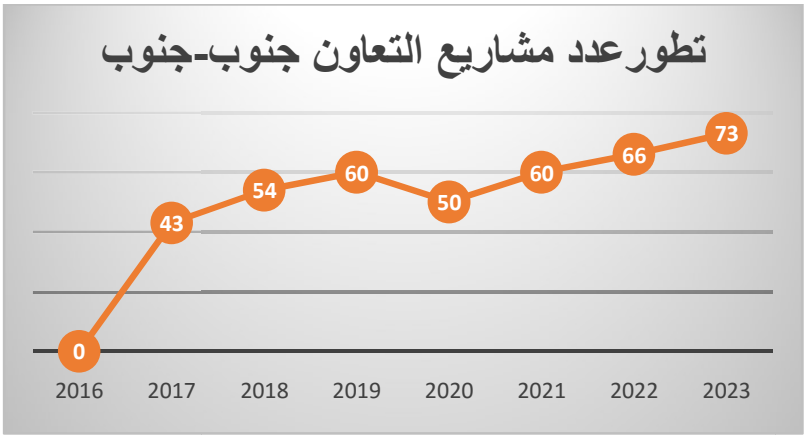

- **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**

– مشاركة الوكالة في الاجتماعات الخاصة بالتعاون جنوب–جنوب التي تنظمها المنظمات الدولية والإقليمية وأجهزة التعاون الدولي لبعض البلدان : مكتب الأمم المتحدة للتعاون جنوب–جنوب، البنك الاسلامي للتنمية، الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية.

- إعداد مشاريع تعاون جنوب–جنوب في القطاعات التي تحظى بدعم الجهات المانحة كالحوكمة الرشيدة والتصرف في المديونية والتصرف في المياه وتمويل المؤسسات الصغرى والصحة الأساسية ومقاومة التصحر.
- تنظيم زيارات لاستكشاف احتياجات بعض البلدان المستهدفة بإفريقيا ومساعدتها على اعداد طلباتها وعلى ايجاد الدعم المالي لها في إطار التعاون الثلاثي أو متعدد الأطراف : الكوت ديفوار والسودان.
- تنظيم أيام إعلامية – بالاشتراك مع المؤسسات التونسية الأخرى كمركز النهوض بالصادرات – ببعض البلدان المستهدفة للتعريف بنشاط الوكالة في مجال التعاون جنوب –جنوب وخاصة في مجال تقديم المعونة الفنية وتنمية القدرات ،
- تنظيم ملتقيات مع مراكز الخبرة التونسية لمزيد ربط الصلة معها في مجال إنجاز برامج المعونة الفنية وتنمية القدرات،
- اثراء قاعدة بيانات خاصة للمترشحين للعمل في مجال المعونة الفنية في الاختصاصات المطلوبة.
- متابعة لفرص المعونة الفنية التي تتيحها المنظمات الدولية والاقليمية وخاصة منها التي لها برامج خصوصية كبرامج المساعدة الفنية أو البرامج التطوعية أو غيرها.
- دعوة مسؤولين للإطلاع على التجربة التونسية في مجال التعاون جنوب–جنوب: الصحة، الفلاحة ، التصرف في الموارد المائية ، التكوين المهني، البيئة.
- العمل على تطوير آليات الشراكة مع بعض الجهات المانحة كالبنك الاسلامي للتنمية ومنظمة الايسسكو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

- **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :**

- رغم أهميته لقياس أداء مصالح الوكالة في مجال التعاون جنوب – جنوب فإن هذا المؤشر يخضع في جانب منه لعوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها على مستوى الوكالة والتي يمكن أن تؤثر فيه كالوضع الاقتصادي والأمني بالدول المعنية وكذلك بتونس، وكذلك تغير سياسات بعض الشركاء الداعمين لهذا النوع من التعاون .
- هذا المؤشر هو مؤشر كمي لا يأخذ بعين الاعتبار النتائج الكيفية (qualitative) التي تحققها الوكالة في مجال الترويج للخبرة التونسية في مختلف الملتقيات الدولية والاقليمية وانضمامها للعديد من المبادرات التي تطلقها بعض المنظمات الدولية والاقليمية كمبادرة التعريف بالنجاحات التونسية في مجالات التنمية (SUCCESS STORY) على

موقع واب مكتب الأمم المتحدة لتنمية التعاون جنوب–جنوب أو مبادرة التعاون جنوب–جنوب في مجال التنمية الزراعية التي أطلقها هذا المكتب بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيرها من الأنشطة الهامة على مستوى دعم موقع تونس كبلد محوري في مجال التعاون جنوب–جنوب.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج الإحاطة بالاستثمار

بطاقة مؤشــر 1: الوثائق القانونية والاستشارات وتقارير التقييم المنجزة

- **رمز المؤشر : 4-1-1-1**
- **تسمية المؤشر:** عدد الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار تطوير سياسات الاستثمار والإحاطة.
- **تاريخ تحيين المؤشر:**سبتمبر 2020

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** الإحاطة بالاستثمار
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** تنمية الاستثمار الخاص
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير السياسات العامة للاستثمار وتحسين مناخ الأعمال
4. **تعريف المؤشر:** عدد الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار تطوير سياسات الاستثمار والإحاطة.
5. **نوع المؤشر: مؤشر قيس نتائج.**
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر كمي.**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار تطوير سياسات **الاستثمار** والإحاطة.
2. **وحدة المؤشر:** عدد.

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار دراسة وإعداد وثائق التخطيط المرجعيّة المتعلّقة بالاستثمار (مخطط التنمية، الميزان الاقتصادي، متابعة المخطط)، الوثائق المتعلّقة بمناخ الأعمال ومؤشرات الاستثمار الخاص، ملفات الاستثمار المعروضة على المجالس الوزارية والمجلس الأعلى للاستثمار بالإضافة إلى دراسة ملفات الإحاطة الواردة على الوزارة.

3. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** متابعة الملفات التي تكلّف بها الإدارة العامّة للدراسات الاستشرافية في الاستثمار.
4. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامّة للدراسات الاستشرافية في الاستثمار.
5. **تاريخ توفّر المؤشر:** في نهاية كل سنة.
6. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 200.**
7. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيّد سليم الأسطى**

بطاقة مؤشــر2: الملفات المدروسة في اطار دعم التعاون الدولي في مجال الاستثمار

- **رمز المؤشر : 4-1-1-2**
- **تسمية المؤشر:** عدد الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار متابعة ملفات التعاون الدولي في مجال الاستثمار
- **تاريخ تحيين المؤشر:**سبتمبر 2020

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** الإحاطة بالاستثمار

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية الاستثمار الخاص

2. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير السياسات العامة للاستثمار وتحسين مناخ الأعمال **تعريف المؤشر:** عدد الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار متابعة ملفات التعاون الدولي في مجال الاستثمار
3. **نوع المؤشر: مؤشر قيس نتائج.**
4. **طبيعة المؤشر: مؤشر كمي.**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار متابعة ملفات التعاون الدولي في مجال الاستثمار
2. **وحدة المؤشر:** عدد.
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوثائق المنجزة في إطار دراسة ومتابعة اتفاقيات الاستثمار الدوليّة، متابعة ملف نقطة الاتصال الوطنية مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومتابعة آليات التعاون الدولي لفائدة الاستثمار الخاص.
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** متابعة الملفات التي تكلّف بها الإدارة العامّة للدراسات الاستشرافية في الاستثمار.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامّة للدراسات الاستشرافية في الاستثمار.
6. **تاريخ توفّر المؤشر:** في نهاية كل سنة.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 20.**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيّدة أميرة الكلاعي**

بطاقة مؤشر 3: نسبة الإشكاليات التي تم التوصل إلى فضها المتعلقة بالمشاريع الكبرى

رمز المؤشر: 4-1-2-1

تسمية المؤشر: نسبة الإشكاليات التي تم التوصل إلى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة

تاريخ تحيين المؤشر: سبتمبر 2020

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** الإحاطة بالاستثمار
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر** تنمية الاستثمار الخاص.
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم الاستثمار في المشاريع الكبرى.
4. **تعريف المؤشر:** نسبة الإشكاليات التي تم التوصل الى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة.
5. **نوع المؤشر:** مؤشر قيس نتائج.
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نسبي.
7. **التفريعات:** الإدارة العامة للمشاريع الكبرى

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر يتم احتساب المؤشر:** يتم احتساب المؤشر بنسبة الإشكاليات التي تم التوصل إلى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة.
2. **وحدة المؤشر:** النسبة المئوية.
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإشكاليات التي تم التوصل إلى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة.
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإشكاليات التي تم التوصل الى حلها.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للمشاريع الكبرى بالوزارة.
6. **تاريخ توفّر المؤشر:** في نهاية كل سنة.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 80 %
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة يسرى كمون.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		توقعات	تقديرات		
		2018	2019	2020	2021	2022	2023
الإشكاليات التي تمّ التوصل إلى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة.	%	45	60	60	70	80	80

2- اهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- احكام النسيق مع مختلف الهياكل العمومية المتدخلة
- توسيع لجان الموافقات لتشمل مشاريع أخرى مشمولة باتفاقيات استثمار
- تحيين حاجيات المشاريع من المرافق الضرورية للربط بالشبكات الخارجية المحمولة كلفتها على الدولة

بطاقة مؤشر 4: تدخلات المخاطب الوحيد

رمز المؤشر:4-1-3-1

تسمية المؤشر: نسبة الإشكاليات التي تم حلها من قبل المخاطب الوحيد

تاريخ تحيين المؤشر:2020/06/23

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** تنمية الاستثمار
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** تنمية الاستثمار الخاص.
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** الإحاطة بالمستثمرين.

تعريف المؤشر: نسبة الإشكاليات التي تم حلها من قبل المخاطب الوحيد المرافقة للحصول على التراخيص ومعالجة عرائض المستثمرين

4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نوعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الإشكاليات التي تم حلها من قبل المخاطب الوحيد/ عدد العرائض المتعهد بها.
2. **وحدة المؤشر: نسبة مئوية**
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد العرائض المتعهد بها وعدد العرائض التي تم حلها
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** خدمة إعلامية بالنظام المعلوماتي للهيئة "بوابة المستثمر" لمتابعة عرائض المستثمرين
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** قطب الإحاطة.
6. **تاريخ توفّر المؤشر:** في نهاية كل سنة.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 65% سنة 2021
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السّيد رضا الدريدي**
9. **التقديرات الخاصة بالمؤشر :**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	2021	2022	2023
نسبة الإشكاليات التي سيتم حلها من قبل المخاطب الوحيد	%نسبة	65	70	75

أهم الأنشطة المبرمجة:

- الإشراف على عمليات الاستثمار من خلال استقبال المستثمرين وتوجيههم وإرشادهم بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية بالاستثمار،
- تامين خدمات التصريح بالاستثمار المباشر وعملية التكوين القانوني للمؤسسات طبق الإضبارة الوحيدة،
- القيام لفائدة المستثمر بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسات أو التوسعة وبالحصول على التراخيص المستوجبة في مختلف مراحل الاستثمار،
- إسناد التراخيص في صورة ثبوت سكوت الإدارة المعنية بعد انقضاء الآجال القانونية للحصول على الترخيص،
- دراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية وتقييمها واقتراح الحوافز لفائدتها وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار للمصادقة،
- الإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها على تذليل الإشكاليات التي تواجهها وعلى تنفيذ برامجها الاستثمارية والتنسيق مع هياكل المساندة ومختلف الهياكل العمومية المعنية والهياكل المهنية وهياكل المجتمع المدني المختصة،

معالجة الملفات الإدارية الخاصّة بالمستثمرين والموظفين الأجانب وذلك بالتنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الداخلية (التأشيرات، وتصاريح الإقامة...)،

بطاقة مؤشر 5: نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار

رمز المؤشر:4-1-3-2

تسمية المؤشر: نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار

تاريخ تحيين المؤشر: 2020/06/23

I-الخصائص العامة للمؤشر

1.البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الاحاطة بلاستثمار

2.البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية الاستثمار الخاص.

3.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الإحاطة بالمستثمرين.

تعريف المؤشر: احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار

4.نوع المؤشر : مؤشر نتائج

5.طبيعة المؤشر : مؤشر كمي

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر : عدد التصاريح المسلمة في 24' ساعة/ عدد التصاريح الجملية المسلمة.

2.وحدة المؤشر : نسبة مئوية

3.المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عدد التصاريح المسلمة و آجال التسليم

4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : خدمة إعلامية بالنظام المعلوماتي للهيئة "بوابة المستثمر".

5.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : قطب الإحاطة.

6.تاريخ توفّر المؤشر : في نهاية كل سنة.

7.القيمة المستهدفة للمؤشر : 100 %.

8.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السّيد رضا الدريدي

9التقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	2021	2022	2023
نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار	نسبة	100	100	100

2.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- الإشراف على عمليات الاستثمار من خلال استقبال المستثمرين وتوجيههم وإرشادهم بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية بالاستثمار،
- تامين خدمات التصريح بالاستثمار المباشر وعملية التكوين القانوني للمؤسسات طبق الإضبارة الوحيدة،
- القيام لفائدة المستثمر بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسات أو التوسعة وبالحصول على التراخيص المستوجبة في مختلف مراحل الاستثمار،
- إسناد التراخيص في صورة ثبوت سكوت الإدارة المعنية بعد انقضاء الآجال القانونية للحصول على الترخيص،
- دراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية وتقييمها واقتراح الحوافز لفائدتها وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار للمصادقة،
- الإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها على تذليل الإشكاليات التي تواجهها وعلى تنفيذ برامجها الاستثمارية والتنسيق مع هياكل المساندة ومختلف الهياكل العمومية المعنية والهياكل المهنية وهياكل المجتمع المدني المختصة،

معالجة الملفات الإدارية الخاصّة بالمستثمرين والموظفين الأجانب وذلك بالتنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الداخلية (التأشيرات، وتصاريح الإقامة...)،

3.تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

يبقى هذا المؤشر مرتبط بمدى استيفاء الملف للوثائق المستوجبة.

بطاقة مؤشر6: نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب

رمز المؤشر: 4-1-4-1

تسمية المؤشر: نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب

تاريخ تحيين المؤشر:سبتمبر 2020

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر**: الإحاطة بالاستثمار
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر**: تنمية الاستثمار الخاص
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: الترويج للاستثمار الخارجي
4. **تعريف المؤشر**: نسبة الاتصالات الهامة (Contact intéressant) المنجزة مع المستثمرين الأجانب مقارنة بعدد الاتصالات الهامة المبرمجة.
5. **نوع المؤشر**: مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر**: مؤشر كمي
7. **التفريعات**: وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: عدد الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب مقارنة بعدد الاتصالات الهامة المبرمجة.
2. **وحدة المؤشر: نسبة مائوية**
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: عدد الاتصالات الهامة المبرمجة وعدد الاتصالات الهامة المنجزة.
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: منظومة إعلامية لمتابعة النشاط (FIPANET)
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: وحدة التدقيق الداخلي ومراقبة التصرف.
6. **تاريخ توفّر المؤشر**: في نهاية كل سنة.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 100 %.
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السّيد نعمان الغويل**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الاجانب (*)	%	51.7	83	72	70	75	75	75

(*) **الاتصالات** الهامة: هي كل اتصال مع مستثمر أجنبي ويكون موضع متابعة منتظمة وذلك بمناسبة:

- إجراء أول اتصال مع المستثمر الأجنبي خلال التنظيم أو المشاركة في الصالونات أو الملتقيات الإعلامية وعَبّر المستثمر على إثره عن رغبته في الحصول على معلومات إضافية وتم هذا الطلب بصفة رسمية (مراسلة، بريد إلكتروني...)
- كل موافقة صادرة عن مستثمر أجنبي لإجراء لقاء معه وكان نتيجة لعملية الاتصال المباشر (Démarchage direct) التي تم انجازها بناء على قائمة أولية في المستثمرين المحتملين المحددة مسبقا من طرف الوكالة.
- كل زيارة يقوم بها مستثمر أجنبي بصفة تلقائية إلى مقر الوكالة بتونس أو إلى أحد المكاتب بالخارج وتكون هذه الزيارة محل فكرة لانجاز مشروع.

- **أهم الأنشطة المبرمجة والتوجهات :**
- دعم الإحاطة بالمؤسات للمحافظة عهلى الاستثمار على أساس انعكاسات الازمة الاقتصادية الحادة المرتبطة بالوضع الوباءي
- تنظيم زيارات ميدانية منتظمة لمتابعة مشاغلهم
- تدعيم عمليات الاتصال بالشركات الأجنبية ببلدان الإقامة من خلال الاتصال المباشر والندوات والمنصات الرقمية
- تعزيز عمليات اسداء الخدمات والتواصل الرقمي

بطاقة مؤشــر 7 : تطوير الاستثمار الخارجي في القطاعات خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية

رمز المؤشر : 4-1-4-2

تسمية المؤشر: تطور حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية **ت**

تاريخ تحيين المؤشر: سبتمبر 2020

III- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** الإحاطة بالاستثمار
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** تنمية الاستثمار الخاص
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** الترويج للاستثمار الخارجي
4. **تعريف المؤشر:** حجم الاستثمار الخارجي المنجز خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية
5. **نوع المؤشر:** مؤشر قيس نتائج
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر كمي
7. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السّيدة نعمان الغويل**

IV- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** حجم الاستثمار الخارجي المنجز سنويا دون اعتبار قطاع الطاقة والمحفظة المالية
2. **وحدة المؤشر:** مليون دينار
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** حجم الاستثمارات الخارجية سنويا في القطاعات المعنية
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات يتم تجميعها في اطار لجنة تضم ممثلين عن مختلف القطاعات والهياكل الوطنية المعنية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصادر مختلفة حسب القطاع والنشاط
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** في نهاية كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 2000 خلال سنة 2023

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

رغم الصعوبات التي شهدها المناخ الاقتصادي العامّ بالبلاد سنة 2020 وخاصّة منها الانعكاسات السلبية للعمليات للوضع الوبائي فقد شهدت الاستثمارات الخارجية رغم تراجعها نوعا من التوازن خاصة من خلال تعزيز الاستثمارات المنجزة من قبل المؤسسات المتواجدة في اطار عمليات توسعة. وينتظر ان يبلغ الحجم الجملي للاستثمارات الخارجية سنة 2021 ما قيمته 2500 مليون دينار منها 1500 مليون دينار في قطاعات بالفلاحة والصناعة والخدمات وهي الأنشطة المستهدفة بعمليات الترويج.

بطاقة مؤشــر عدد 8 : حجم الحوافز المالية المسندة للاستثمار

رمز المؤشر : 4-1-5-1

تسمية المؤشر: حجم الحوافز المالية المسندة سنويا للاستثمار

تاريخ تحيين المؤشر: أكتوبر 2020

V- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** الإحاطة بالاستثمار
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** تنمية الاستثمار الخاص
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تشجيع وتحفيز الاستثمار من خلال الحوافز المالية المسندة.
4. تعريف المؤشر: يتمثل الهدف في تقييم حجم الحوافز المالية المسندة، في اطار مقتضيات قانون الاستثمار، من قبل الصندوق التونسي للاستثمار لفائدة المشاريع الاستثمارية التي تفوق حجم استثماراتها 15 مليون دينار (المشاريع مرجع النظر للهيئة التونسية للاستثمار. ويمثل ذلك مقياسا حقيقيا للاستثمارات المنجزة فعليا.
5. **نوع المؤشر:** مؤشر قيس نتائج
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر كمي
7. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيد محمد الورتتاني

VI- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع المنح المسندة في شكل امتيازات مالية وفقا لقرارات الاسناد والاوامر الحكومية
2. **وحدة المؤشر:** مليون دينار
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** احصائيات تتم متابعتها من قبل الصندوق التونسي للاستثمار
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** ضبط كل المعطيات الإحصائية المسندة لكل مؤسسة وتجميعها
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الصندوق التونسي للاستثمار
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** في نهاية كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 120 خلال سنة 2023

بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة

مؤشـر 1 نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الاطارات

رمز المؤشر: / 9 1 /1/ 1 1

تسمية المؤشر: نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الاطارات

تاريخ تحيين المؤشر: 2920/09/20

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تنمية كفاءة الموارد البشرية
4. **تعريف المؤشر:** الهدف من اعتماد هذا المؤشر هو قياس مدى قدرة الإدارة وتقييم أداءها فيما يتعلق بإنجاز مخطط التكوين السنوي الى جانب التربصات بالخارج آخذين بعين الاعتبار الإمكانيات المالية المتاحة بغية تطوير قدرات الإطارات وتحسين معارفهم مما ينعكس إيجابيا على اداءهم وحثهم على مزيد العطاء والمثابرة.
5. **نوع المؤشر:** نشاط
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر كمي
7. **التفريعات:** الإدارة الفرعية للتكوين وتنمية الكفاءات/ مصلحة التكوين وتنمية الكفاءات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد المشاركين في الدورات التكوينية والتربصات بالخارج/ العدد الجملي للإطارات*100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مخطط التكوين وتقرير انجاز مخطط التكوين
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مجموع الاطارات/ مخطط التكوين
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة الفرعية للتكوين وتنمية الكفاءات / مصلحة الأعوان والتكوين
6. **تاريخ توفّر المؤشر:** موفى كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 50 %
8. **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:**
9. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مصلحة التكوين وتنمية الكفاءات (الإدارة العامة للموارد البشرية)**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة				2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023

المستفيدين بالتكوين من مجموع نسبة الإطارات	نسبة	39%	34.3%	42.9%	**%45**	50%	55%	60%

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت نسبة المستفيدين من التكوين سنة 2019 ارتفاعا طفيفا مقارنة بالسنة الفارطة، وذلك يعود أساسا لإنجاز عديد الدورات التكوينية لفائدة عدد مهم من الاعوان الى جانب كذلك القيام بتربصات بالخارج لفائدة 23 اطار في مختلف المجالات كما ان هناك العديد من الدورات التكوينية المنجزة هذه السنة لا تندرج في نسبة احتساب المؤشر حيث تمّ انجاز برنامج تكوين لعدد هام من العملة والأعوان في عدّة مجالات نذكر منها المكتبية واللغة الإنجليزية وكذلك التصرف في المخزون والمنقول والاسطول لفائدة 14 عون، وهو عدد لا يحتسب في نسبة احتساب المؤشر لأنه يقتصر فقط على الإطارات دون الأعوان مما يضعف هذه النسبة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

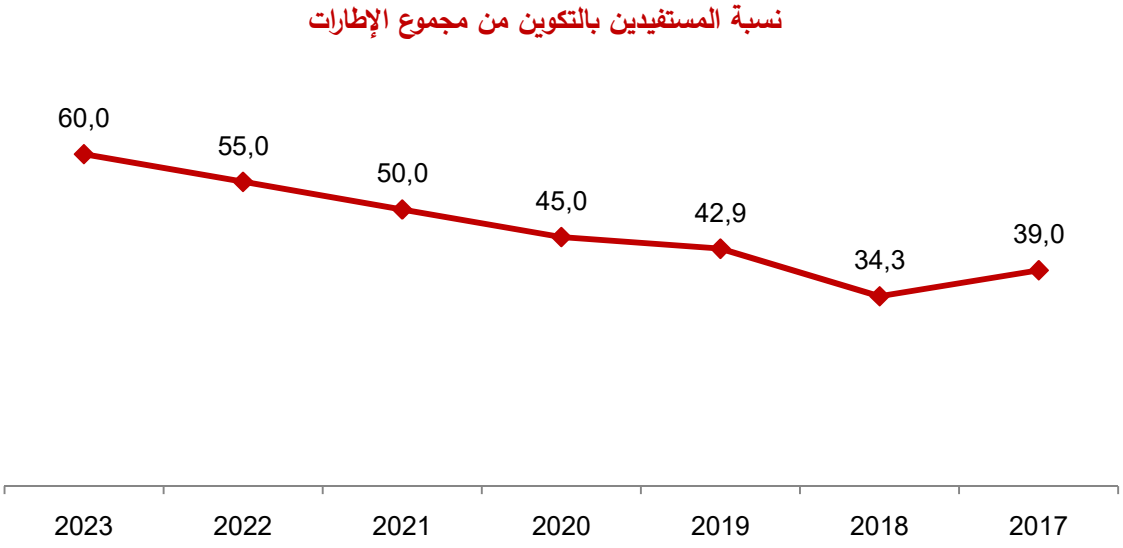

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- العمل على تطوير مخطط التكوين السنوي وتعميمه لكافة أعوان الوزارة.
- برمجة دورات تكوينية قابلة للتنفيذ وذات مردودية عالية مع مدارس تكوينية ومعترف بشهاداتها في جميع الاختصاصات لا سيما في مجال اللغة الانقليزية.
- السعي الى ابرام اتفاقية مع المعهد العالي للدراسات التكنولوجية برادس للتكوين المستمر لفائدة التقنيين بالوزارة.
- السعي لاعتماد دليل إجراءات في هندسة التكوين لاستعماله كوثيقة مرجعية لإعداد المخطط السنوي للتكوين.

- العمل على إيجاد فرص جديدة للتكوين والتربصات بالخارج.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- النظر في إمكانية الترفيع في الميزانية المخصصة للتكوين حتى نتمكن من برمجة دورات تكوينية تشمل عديد الاختصاصات ينتفع بها كل من الأعوان والاطارات دون استثناء.

- تسهيل الإجراءات الإدارية المعقدة لاختيار مكاتب تكوين مختصّة وكفؤة، حتى نتمكن من إنجاز تكوين معمّق ومجدي يساهم من الرفع من جودة الآداء لموظفي الوزارة.

بطاقة مؤشــر2 : نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات

رمز المؤشر :9/ 1/ 2 /1

تسمية المؤشر: نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات.

تاريخ تحيين المؤشر: 30/09/2020

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** إحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات
4. **تعريف المؤشر:** التقيد بالبرمجة السنوية للنفقات
5. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نتائج
7. **التفريعات:** الادارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** نسبة عدد الاستشارات وطلبات العروض المنجزة حسب رزنامة البرمجة السنوية للنفقات مع مقبولية خمسة عشر يوما من التأخير في الإعلان على أقصى تقدير
2. **وحدة المؤشر: نسبة**
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد عمليات التزود المبرمجة
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الجداول المرفقة للبرمجة السنوية للنفقات (جداول طلبات العروض والشراءات خارج نطاق الصفقات)
5. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد عمليات التزود المبرمجة
6. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الجداول المرفقة للبرمجة السنوية للنفقات (جداول طلبات العروض والشراءات خارج نطاق الصفقات)
7. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** احصائيات
8. **تاريخ توفّر المؤشر:** في نهاية كل سنة
9. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 80%
10. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات	نسبة	50	60	65	70	70	75	80

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يهدف هذا المؤشر إلى تقييم نجاعة أداء الإدارة فيما يتعلق باحترام رزنامة البرمجة السنوية للنفقات وذلك في جميع مراحلها بداية من تحديد الحاجيات إلى تنفيذ الصفقات والاستشارات.

2. رسم بياني لتطور المؤشر:

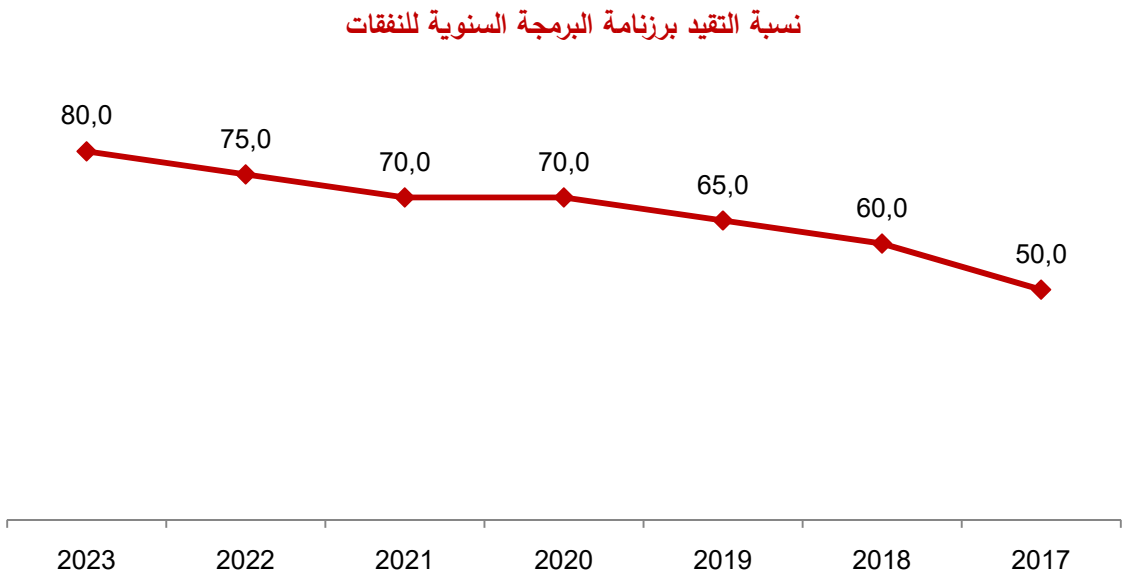

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- الاختيار الأمثل لتوقيت تنفيذ الصفقات والاستشارات حسب مقتضيات العمل الإداري،
- الحرص على احترام آجال تنفيذ الصفقات والاستشارات،
- المتابعة الدورية لمختلف مراحل تنفيذ الميزانية،
- الحرص على إفاء الوزارة بجميع التزاماتها تجاه المزودين،
- الحرص على توزيع عمليات التزود على كامل السنة.

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- مدى استجابة المزودين للطلبات موضوع التزود
- التغيير في صبغة وكميات التزود نتيجة ظروف غير متوقعة
- تأثير مختلف المتداخلين في آجال تنفيذ الصفقات

بطاقة مؤشــر3 : نسبة تطور النظام المعلوماتي

رمز المؤشر 9/ 1/ 3 /1

تسمية المؤشر: نسبة تطور النظام المعلوماتي

تاريخ تحيين المؤشر: آخر السنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير النظام المعلوماتي
4. **تعريف المؤشر:** مؤشر يحدد نسبة تطور النظام المعلوماتي ويتكون من أربع مؤشرات فرعية:
   - ✓ نسبة إنجاز الميزانية المخصصة لاقتناء تجهيزات إعلامية
   - ✓ نسبة إنجاز التوصيات المنبثقة عن التدقيق في السلامة المعلوماتية
   - ✓ نسبة إنجاز الميزانية المخصصة للتكوين في الإعلامية
   - ✓ نسبة الأعوان الذين يستعملون تطبيقات إعلامية
5. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة
7. **التفريعات:** لا توجد تفريعات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** (نسبة إنجاز ميزانية التجهيزات الإعلامية + نسبة إنجاز التوصيات المنبثقة عن التدقيق في السلامة المعلوماتية + نسبة إنجاز ميزانية التكوين في الإعلامية + نسبة الأعوان الذين يستعملون تطبيقات إعلامية) /4
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية (%)
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الميزانية، توصيات تقرير التدقيق الخاص بسلامة النظام المعلوماتي، عدد مستعملي التطبيقات الإعلامية
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقرير
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** ميزانية الوزارة / تقرير مهمة التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي / الإدارة العامة للأنظمة المعلوماتية
6. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية السنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** نسبة تضاهي 100%
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للأنظمة المعلوماتية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

						2020	تقديرات	
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة تطور النظام المعلوماتي	نسبة	42.7	64.7	65,0	70,0	72	74	75

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد مؤشر تطور النظام المعلوماتي تطورا وذلك باعتبار:

- توسيع مجال استغلال التطبيقات الإعلامية خاصة منظومة التصرف الإلكتروني في المراسلات التي شهدت خلال سنة 2020 تحيين المنظومة وإعادة تركيزها وإجراء العديد من الدورات التكوينية للمستعملين وكذلك تكوين ثلة من المكونين والمتصرفين في المنظومة،
- استغلال منظومة التصرف في العطل التي تم تطويرها من قبل الإدارة العامة للأنظمة المعلوماتية،
- استغلال منظومة أمان للعمل الحكومي ومنظومة مخزون ومنقولات،
- اقتناء إمضاءات إلكترونية.
- تعزيز أسطول الأجهزة الإعلامية من خلال تجديد بعض المعدات وترقية النظم الأساسية والتخلي عن المنظومات التي لم تعد تشملها عمليات التحيين.
- تعزيز مجال التكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

سجل مؤشر تطور النظام المعلوماتي تطورا ملحوظا خلال السنوات الفارطة ويؤمل أن يتحسن خلال السنوات القادمة من خلال العمل على تنفيذ البرامج السنوية لتطوير البنية التحتية والتكوين والتكثيف في استعمال التطبيقات الإعلامية وتركيز أسس السلامة المعلوماتية وتنفيذ برنامج التكوين لمواكبة أهم المستجدات في المجال.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

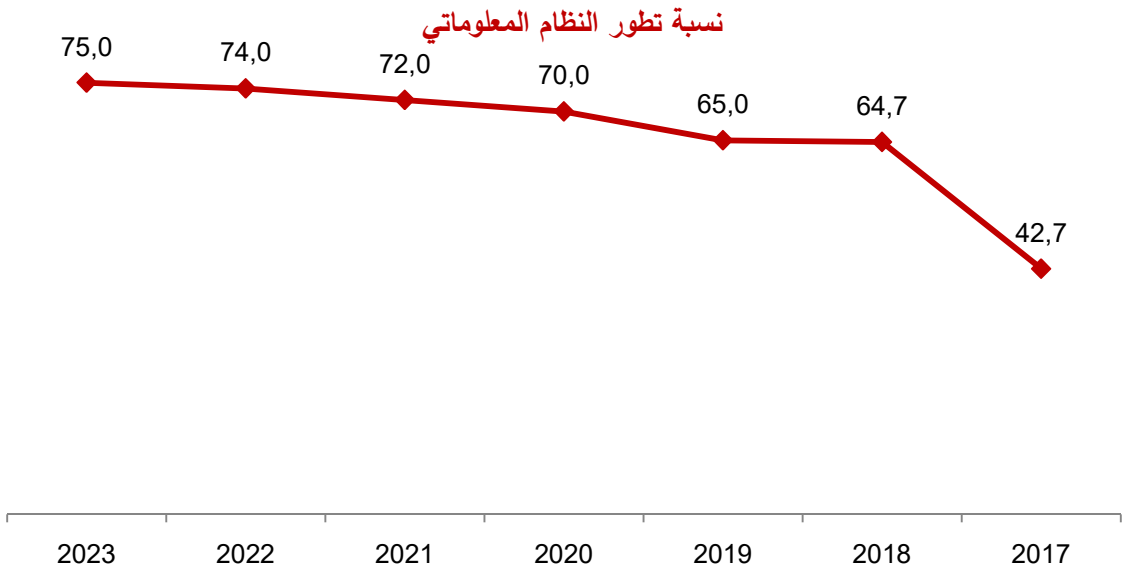

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

5. تجديد الأجهزة الإعلامية (تحديد الخاصيات الفنية، القيام بإجراءات الاقتناءات السنوية، تركيز البرمجيات الضرورية وتوزيع المعدات حسب معايير مضبوطة)

- اقتناء البرمجيات الخاصة بالسلامة المعلوماتية
- السهر على العناية بالمعدات والشبكة الداخلية
- تأطير ومساندة المستعملين
- إجراء تدقيق في سلامة النظام المعلوماتي للوزارة
- إعداد برنامج سنوي للتكوين في مجال تكنولوجيات المعلومات
- تطوير التطبيقات الخصوصية وصيانتها وتكوين المستعملين على استغلالها
- صيانة وتطوير موقع واب الوزارة والبوابات الوطنية
- استغلال التطبيقات الوطنية والأفقية والتطبيقات المتوفرة على الشبكة الإدارية المندمجة

6. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

لاشيء

ملحق عدد 2

بطاقات الفاعلين العمومين

جزء المالية

بطاقة عدد01: ديوان مساكن أعوان المالية

البرنامج الذي يتضمن الفاعل العمومي: برنامج القيادة والمساندة.

I- التعريف:

1- النشاط الرئيسي:

- شراء مساكن مبنية وإعدادها للكراء أو البيع لفائدة أعوان وزارة المالية.
- بناء مساكن أو أحياء سكنية للكراء أو البيع لفائدة أعوان وزارة المالية.
- شراء أراضي وتهيئتها وبيعها لبناء مساكن لفائدة أعوان وزارة المالية.

2- ترتيب المنشأة: ديوان صنف "ج".

3- مرجع الإحداث:

- قانون عدد 19 لسنة 1998 مؤرخ في فيفري 1989.
- الجمعية العامة التأسيسية الأولى: 20 سبتمبر 1989.

4- مرجع التنظيم الإداري والمالي:

- الأمر عدد 403 لسنة 1989 مؤرخ في 15 مارس 1989 والمتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للديوان.
- الأمر عدد 3008 لسنة 2012 المؤرخ في 27 نوفمبر 2012 والمتعلق بضبط الهيكل التنظيمي لديوان مساكن أعوان المالية.
- الأمر عدد 2051 المؤرخ في 12 جوان 2013 والمتعلق بشروط إسناد الخطط الوظيفية والإعفاء منها بديوان مساكن أعوان المالية.

5- تاريخ آخر عقد أهداف بين الوزارة وديوان مساكن أعوان وزارة المالية:

تم عرض آخر عقد أهداف ديوان مساكن أعوان المالية على وزارة المالية سنة 2019 ليشمل الفترة 2020-2024 ولم يتم إمضاؤه بعد.

II- إطار القدرة على الأداء :

1- الإستراتيجية العامة:

أساسا، تتمثل الإستراتيجية العامة لديوان مساكن أعوان المالية في القيام بالبعث العقاري من شراء وبناء للعقارات من الوجه لفائدة أعوان المالية أما عن طريق البيع أو التسويغ في إطار الإستجابة لطلباتهم المسبقة.

وبإعتبار ندرة الأراضي المخصصة للبناء وإرتفاع كلفتها إن توفرت فإن مهمة الديوان في إطار الإستراتيجية المعلنة تتمثل حاليا في إقتناء مساكن وبيعها بالتقسيط أو كراءها لفائدة أعوان المالية.

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

بإعتبار نسبية الصبغة الإجتماعية لنشاط الديوان تعد مساهمته في أهداف برنامج القيادة والمساندة مساهمة مباشرة.

3- أهم الأولويات والأهداف:

إن التدخل الإجتماعي الذي يقوم به الديوان في مجال تمكين أعوان وزارة المالية من الحصول على مسكن، يجعل من أهدافه أولويات في حد ذاتها. حيث يعد الديوان ثلاثة أهداف ذات أولوية سيتم تحقيقها على مرحلتين كالآتي:

- **أولا :** في فترة أولى تمكين الأعوان من إقتناء مسكن على وجه الملكية بالتقسيط.
- **ثانيا:** مواصلة سياسة تجديد الرصيد العقاري للديوان بما في ذلك تلك الكائنة على مستوى الجهات بالتفويت في المساكن القديمة وتعويضها بأخرى جديدة.

4- مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:

إن الإستجابة لطلبات أعوان المالية في مجال الحصول على مسكن يعتبر أهم الأنشطة التي يقوم بها الديوان وبالتالي فإن نسبة الإستجابة لمطالب الكراء والملكية تعد المؤشر الرئيسي لقيس أداء الديوان.

	إنجازات							تقديرات
	2012-2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المساكن المقتناة (الجملة)	177	212	229	249	264	290	312	332
عدد المطالب المقبولة	350	400	565	764	850	930	1004	1054
عدد المساكن المقتناة أو المتوقع إقتناءها خلال السنة	65	35	17	20	15	41	11	32
نسبة الإستجابة (2/3)	%18.5	%8.7	%3	%2.6	%1.8	%4.4	%1.1	%3

4- الإجراءات المصاحبة :

- تدعيم قدرات أعوان وإطارات الديوان بتكوينهم في مجال تدخلهم،
- تمكين الديوان من نظام أساسي خاص بأعوانه وإطارته،
- دعم الديوان بالإطارات الفنية اللازمة لتفعيل دور الديوان كباعث عقاري،
- مواصلة دعم الديوان من قبل ميزانية الدولة حتى يتمكن من إستكمال البنية المالية من ناحية، وإتمام المراحل العقارية والقانونية اللازمة لإحالة العقارات الراجعة له بالنظر تلك التي سيقوم ببيعها من ناحية أخرى.

III- الميزانية:

جداول تأليفية لأهم موارد ونفقات ديوان مساكن أعوان المالية المنجزة للفترة 2015-2019، المقدرة لسنة 2020 والمقترحة لسنة 2021:

1- تنفيذ ميزانية التنمية والتصرف 2019 وتقديرات سنة 2020 ومقترحات 2021:

الإيرادات	منجز 2015	منجز 2016	منجز 2017	مبرمج 2018	منجز 2018	مصادق عليه 2019	منجز 2019	مبرمج 2020	مقترح 2021
مداخيل الإستغلال	369.7	430.4	509.5	985	1392.1	1090	1594	1870	1940
بيع المساكن الجديدة				150	354.4	240.000	654	[1]650	800
بيع المساكن القديمة				300	420.7	300.000	429	[2]550	500
مداخيل الأكرية	334.0	404.6	471	495	529.4	510.000	482	630	600
مداخيل مختلفة	35.7	25.8	38.5	40	87.6	40.000	27	40	40
الأعباء									
نفقات التسيير [3]	69.8	121.6	201.8	335.0	337.8	384.000	608.5	925	918.0
مصاريف الماء والكهرباء	4.6	3.9	5.0	6	4.809	8	7.1	8.5	8.5
الإتصالات	5.9	4.2	4.4	5.8	6.190	5	5	5.5	5.5
مصاريف التأمين	2.8	2.4	3.2	6.0	4.931	7	7	7	7
شراء الوقود والعناية ووسائل النقل	19.9	15.6	15.3	25.0	24.692	30	28	32	32
الإستقبال والتنظيف	2.4	2.2	3.2	4.0	2.953	4	5.2	5	5
العمولات	9.5	12.4	17.5	20.0	25.582	35	19.5	[4]40	[5]40
الضرائب والأداءات	12.6	63.9	98.2	170	175.193	180	475	185	700
إكساء العملة	1.3	1.4	1.3	2.0	1.470	2	2	2	2
الصحف والمجلات	2.5	1.3	1.3	2.5	0.623	1	0.5	1	1
صيانة المعدات	0.2	0.7	0.8	[6]5.0	0.098	5	4.5	5	5
مصاريف المهمات	0.2	0.0	0.2	2.0	2.165	5	1.5	6	6

[1] إرادات المساكن الجديدة خلال سنة 2020.
[2] إيرادات بيع مساكن العقبة (لقسط الأول)
[3] توقعات سنة 2020 على أساس نفس نسق إرتفاع أسعار البضائع والخدمات لسنة 2019
[4] إرتفاع عدد القضايا المرفوعة لإخلاء المساكن من قبل المتساكنين غير القانونيين (إحالة على التقاعد، خرق لفصول عقد الكراء...)
[5] إرتفاع عدد القضايا المرفوعة لإخلاء المساكن من قبل المتساكنين غير القانونيين (إحالة على التقاعد، خرق لفصول عقد الكراء...)
[6] تأثيث مكاتب إدارية للمنتدبين الجدد وصيانة معدات التدفئة للمقر الإجتماعي

إقتناء تجهيزات	5.6	1.4	3.3	5.0	4.391	5	3	6	6
تأثيث الإدارة	0.0	0.8	5.5	10.5[5]	18.534	5	1.5	5	5
لوازم المكاتب	0.9	3.2	7.2	6.0	4.859	8	8.5	9	9
التدخلات الإجتماعية	0.0	5.4	21.0	[7]45	42.000	50	32.5	55	55
الإعتناء بالبناية	0.6	0.0	4.6	4	0.000	8	1	5	5
إحداث موقع الواب	0.0	0.0	0.0	0	0.000	0	0	4	4
إقتناء منظومة إعلامية	0.0	0.0	6.6	10	8.941	10	1	0	15
معاليم الجولان[3]	0.8	0.7	0.7	2.0	5.020	4	0.1	6	1
مصاريف التنقل للأعوان	0.0	0.0	0.3	1.0	0.987	1	0.2	2	2
مصاريف التكوين	0.0	1.8	1.0	4.5	3.955	10	5.4	10	10
نفقات مختلفة	0.0	0.3	0.2	0.5	0.454	1	0.3	1	1

2- تنفيذ ميزانية الإستثمار لسنة 2019 تقديرات 2020 ومقترحات 2021:

الأعباء	منجز 2015	منجز 2016	منجز 2017	مصادق عليه 2018	منجز 2018	منجز 2019	مبرمج 2020	مقترح 2021
تهيئة مساكن الديوان	77.8	4.4	155.640	70.0	25.3	73	70	50
إقتناء مساكن	1731.8	1944.1	2218.900	2340.0	2247.6	2330	2980	2962
إقتناء أرض				1000.0	989.4	0	350	[8]2000
معدات		0.0	39.320	20.0	23.8	0.3	5	5
وسائل نقل	29.9	30.3		70.0	56.0	43	60	0
تهيئة المقر			4.431	150.0	161.4	-	5	5
المجموع	**1839.5**	**1948.5**	**2418.292**	**3650.0**	**3503.5**	**2446.3**	**3470.0**	**5022**

3- نتائج سنة 2019 تقديرات 2020 ومقترحات 2021:

البيانات	منجز 2015	منجز 2016	منجز 2017	مصادق عليه 2018	منجز 2018	منجز 2019	مبرمج 2020	مقترح 2021
إيراداتالإستغلال	369.7	430.4	509.531	985.0	1392.1	1594	1870	1940
أعباء الإستغلال	69.8	121.6	200.907	335.0	337.8	608.8	400	918
نتيجة الإستغلال	**299.2**	**308.8**	**308.624**	**650.0**	**1054.3**	**985.2**	**1470.0**	**1022.0**
منحة الإستثمار	**1600.0**	**2000.0**	**2000.000**	**2000.0**	**2000.0**	**2000.0**	**2000.0**	**4000.0**

[7] إستخلاصات النقابة الخاصة بال39 مسكنا الكائنة بالعقبة

[8] تم بتاريخ 24 ديسمبر 2019 الموافقة على التفويت في قطعة أرض مصادرة للديوان بمقتضى مقرر من وزير المالية إستنادا على إختبار يقوم به مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

بطاقة عدد02: مركز الإعلامية لوزارة المالية

البرنامج الذي يتضمن الفاعل العمومي: برنامج القيادة والمساندة

I. التعريف:

- **النشاط الرئيسي:**دراسة وإنجاز واستغلال النظم المعلوماتية لفائدة وزارة المالية.
- **ترتيب المنشأة:** صنفأ
- **مرجع الإحداث:**القانون عدد 100 لسنة 1981 المؤرخ في 31 ديسمبر 1981 (الفصول من 78 إلى 80).
- **مرجع التنظيم الإداري والمالي:** الأمر عدد 799 لسنة 1982 المؤرخ في 17 ماي 1982.
- **تاريخ آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة:**

II. إطار القدرة على الأداء :

- **الاستراتيجية العامة:**مركز الإعلامية مسؤول على تنفيذ استراتيجية وزارة المالية في ميدان تكنولوجيا المعلومات. حيث يسهر المركز على:
  - دراسة وتصميم وتطوير نظم المعلومات،
  - التصرف في مراكز البيانات وتامين حسن استغلالها،
  - إدارة الشبكة المعلوماتية لتراسل المعطيات والتصرف في مختلف الاجهزة الموضوعة على ذمة المستعملين،
  - تقديم الإحاطة التقنية لمختلف الهياكل التابعة للوزارة.
- **أهم الأولويات والأهداف:**

- مواصلة الأعمال الخاصة بمشروع إرساء النظام المعلوماتي الجديد للمالية العمومية وذلك في إطار تنفيذ التوجهات الإستراتيجية للدولة والإصلاحات الهيكلية للمالية العمومية. ومن بينها أساسا:
  - تطوير منظومة النفقات العمومية وتكريس القانون الأساسي الجديد للميزانية،
  - تطوير المنظومة الجبائية نحو مزيد من الشفافية وتكريس العدالة الجبائية وتدعيم الخدمات المسداة للمطالبين بالأداء،
  - تكريس تمشي الإدارة المفتوحة والتعامل مع المواطنين والمؤسسات عن بعد،

- وضع نظام محاسبي متطور يمكن من الحصول على معلومة سريعة وصادقة ويحترم المعايير المحاسبية الدولية،
- الارتقاء بالخدمات الديوانية،
- التصرف النشيط في رصيد الخزينة،
- رقمنة العمل بوزارة المالية،
- تطوير تبادل المعلومات مع الإدارات الأخرى.

- دعم تعصير وسائل العمل من خلال تعميم المنظومة الخاصة بالتصرف في الوثائق ومنظومة البريد الإلكتروني.
- السهر المتواصل على سلامة النظم المعلوماتية وحماية الشبكة المعلوماتية من الاختراقات وذلك بدعم مركز البيانات بتجهيزات ومنظومات جديدة ومتطورة.
- العمل على الترشيد المستمر للإجراءات الإدارية داخل المركز، وذلك من خلال اقتناء ووضع حيز الاستغلال لمنظومة مندمجة للتصرف.

III. الميزانية:

- **ميزانية التصرف**

تم ضبط ميزانية التصرف للمركز لسنة 2021 على أساس تقديرات جمليّة تساوي **11968 أد** أي بنحو نسبة تطور تساوي 4.7% مقارنة مع سنة 2020 حيث تبلغ تقديرات:

- ✓ مشتريات مخزونة وغير مخزونة: 504أد،
- ✓ خدمات خارجية: 770أد،
- ✓ خدمات خارجية أخرى:346أد،
- ✓ أعباء الأعوان: 10256 أد،
- ✓ أداءات وضرائب:92 أد،

- **ميزانية الاستثمار**

أما بخصوص ميزانية التجهيز فقد بلغت تقديرات الإستثمارات لسنة 2021 ما قيمته**10285 أد** منها الإستثمارات الخاصة بالمنظومات الإعلامية والتي قدرت تمويلاتها بمبلغ 9690 أد مقابل 595 أد للإستثمارات الخاصة بالمركز.

بطاقة عدد 03 : شركة شبكة تونس للتجارة

البرنامج الذي يتضمن الفاعل العمومي: برنامج القيادة والمساندة

I-التعريف:

1- النشاط الرئيسي: تسهيل وتبسيط إجراءات التجارة الخارجية و النقل الدولي للبضائع و ذلك من خلال:

- تجريدها من طابعها المادي.
- ربط كل المتدخلين بالشباك الموحد الإلكتروني.
- التصرف في منظومة الفوترة الإلكترونية.
- الهندسة المعلوماتية.
- تكوين مستخدمي الشباك الموحّد الالكتروني.

2- ترتيب المنشأة: منشأة عمومية صنف "أ".

3- مرجع الإحداث: كتب تاريخ 02 ديسمبر 1999مسجل بقباضة تسجيل عقود الشركات المكتب الأول بتونس في 5 جانفي 2000 مجلد 24، سلسلة D، خانة 239.

4- مرجع التنظيم الإداري والمالي:

القانون الأساسي للشركة، مجلة الشغل، قانون عدد 78 لسنة 1985 مؤرخ في 5 أوت 1985 والنصوص المتممة والمنقحة له،

5-تاريخ آخر عقد برنامج أو أهداف بين المهمةو الفاعل العمومي (إذا وجد) :

2011-2010

II- إطار القدرة على الأداء :

1- الإستراتيجية العامة وأهم الأولويات والأهداف:

تتمحور الخطة الإستراتيجية للشركة حول الأولويات والأهداف التالية:

1. إعادة تصميم وصياغة منظومة الشباك الموحد الإلكتروني ليتطابق مع أفضل المعايير الدولية والتكنولوجيات الحديثة وذلك لمواكبة تطوير الأنظمة المعلوماتية لمختلف المتدخلين على غرار الديوانة والبنك المركزي التونسي ؛

2. تنويع خدمات الشركة من خلال تطوير خدمات جديدة تكميلية ذات علاقة مباشرة بنشاطها الأساسي والمنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة و تعتزم الشركة في إطار هذا تطوير جملة من الخدمات والمشاريع على غرار خدمات إيواء التطبيقات المهنية وتطبيقات الربط لفائدة الحرفاء والمتدخلين وتركيز نظام للتصرف و إستغلال قاعدة البيانات والتدريب الإلكتروني ؛

3. الإنطلاق في الأشغال اللازمة للحصول على شهادة الجودة في ميدان السلامة المعلوماتية ISO 27001طبقا للتوصيات التي أفضت إليها مهمة التدقيق في نظام السلامة المعلوماتية التي قامت بها الشركة خلا ل سنة 2020و التي من أهمها إعداد مخطط استمرارية العمل(PCA) و تحديد وصياغة سياسية السلامة المعلوماتية(politique de sécurité)

4. توفير المزيد من الحماية لشبكات التبادل الالكتروني للوثائق وضمان استمرارية عمل الشركة، بالإضافة إلى تدعيم أسس أنظمة السلامة المعلوماتية ومسايرة التطور التكنولوجي من خلال برمجة جملة من المشاريع من أهمها إيواء المنظومة الإحتياطية للشركة بمركز إيواء معتمد ISO

27001بالاعتماد على تقنية الحوسبة السحابية (cloud computing services) وتركيز نظام لتدعيم حلول السلامة المعلوماتية يمكن من حماية الشباك الموحد من الاختراقات و الدخول غير المرخص له (l'authentification forte par deux facteurs via SMS : code OTP) و تدعيم عمل مركز المتابعة و المراقبة وذلك بتركيز منظومة تمكن من متابعة وتحليل معطيات سجل الأداء VMS :Vulnerability Management : Logging (System) و تركيز منظومة تمكن من التصرف و إدارة المعلومات والبيانات بصفة آنية وتحليلها بالإعتماد على مختلف وسائل الحماية للنظام المعلوماتي للشبكة وعبر مصادر مختلفة SIEM: Security Information and Event Management

5. وضع ميثاق جودة الخدمات التي تقدمها الشركة لحرفائها وتدعيم خدمة الإطلاع وتطوير خدمة تألية الإحاطة بالحرفاء وتركيز منظومة تصرف في مركز النداء ووضع سياسة تواصلية للشركة من قبل مكتب مختص؛

6. الشروع في تركيز نظام معلوماتي مندمج تنفيذا لتوصيات مراجع الحسابات؛

وبالتوازي مع المشاريع والأعمال المدرجة في الخطة الإستراتيجية للشركة للسنوات 2020-2021-2022؛ تواصل الشركة في إطار تنفيذ **قرارات المجلس الأعلى للتصدير** فيما يخص رقمنة جميع إجراءات التصدير والتوريد؛ فمن المنتظر خلال سنة 2021 إستكمال وضع عبر منظومة شبكة تونس للتجارة جملة من الإجراءات الجديدة طبقا لبرامج العمل الذي تم الإتفاق عليه خلال الاجتماعات الدورية للجنة متابعة المشاريع المشتركة بين الإدارة العامة للديوانة و شركة شبكة تونس للتجارة:

- الدفع الإلكتروني للمعاليم والأداءات والخطايا الديوانية ,virement électronique des droits) taxes et pénalités douanières)

- شهادة تنقل السلع certificat Euromed) (
- الرفع مع الدفع المؤجل (crédit d'enlèvement)
- الدفع بالضمان البنكي(paiement par caution bancaire)

بالإضافة إلى **مطلب الإمتياز الجبائي** وتعميم إستغلال إجراء **المراقبة الفنية عند التوريد** على مستوى كل الأطراف المتدخلة **وبيان الحمولة الجوي المسبق.**

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :

تساهم شركة شبكة تونس للتجارة **بصفة مباشرة** في رقمنة الإجراءات المتعلقة بالتصدير والتوريد والنقل الدولي؛كما تساهم بصفة **غير مباشرة** عن طريق مساندة بعض البرامج المتعلقة بتحديث النظم المعلوماتية الراجعة بالنظر إلى الهياكل التالية :

- وزارة التجارة ؛
- المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية؛
- الديوانة؛
- البنك المركزي التونسي؛
- البنوك التجارية؛
- وزارة النقل؛

3- مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:

- تجدر الإشارة إلى أن رقمنة إجراءات التصدير و التوريد و النقل الدولي و وضعها حيز الإستغلال عبر الشباك الموحد الإلكتروني **يبقى مرتبطا بمدى تفاعل وجاهزية** النظم المعلوماتية للأطراف المتدخلة الأخرى.

- يتم معالجة كل الملفات الواردة على الشباك الموحد **بصفة فورية** ويتم إرسالها إلكترونيا و دون آجال إلى الطرف المعني بالملف (الديوانة ؛ البنوك ؛ المتعاملون الإقتصاديون؛ الوسطاء لدى الديوانة؛ وكلاء عبور؛...)
- تتم معالجة الملفات العالقة في آجال معقولة وحل الإشكاليات عن طريق المساندة والإحاطة سواء كانت عن بعد أو بالتدخل المباشر.

	عدد الملفات	2017	2018	2019	سبتمبر 2020
وثائق الإضبارة الوحيدة	سند التجارة الخارجية (TCEAP)	364967	364994	368 946	213578
	الفاتورة النهائية عند التصدير (FDE)				
	القبول الوقتي (ADM)				
	سندات التجارة الخارجية دون دفع	_	2289	3 668	1 819
	المراقبة الفنية عند التوريد(DCT)	13142	12893	12 376	10 725
	التصاريح المفصلة بالبضائع للمؤسسات	1293977	1346600	1 376 036	754 656
	التصاريح المفصلة بالبضائع للوسطاء				
	التصاريح المفصلة بالبضائع بالقاعات العمومية				
	ملفات الإذن بالوسق أوالرفع (DAE)	128002	125768	128898	67 850
	ملفلت العناصر المكونة للقيمة (DECV)	194490	195795	187094	109 618
	ملفات بيان الحمولة الجوي	10381	9859	9792	3 331
	طلب وصل الخروج المسبقة بالتصاريح الديوانية والمرتبطة ببيان الحمولة	152572	155810	151738	100 582
	السندات المضمونة لخلاص المعاليم الديوانية	11017	11087	11671	6 803
وثائق إضبارة النقل	ملفات بيان الحمولة البحري	3767	3732	3585	2 123
	ملفات إعلام بدخول السفينة	5038	5088	4803	2 989
	ملفات بيان الفوارق	1138	1020	920	419
	الإذن بالتسليم	92383	91782	93331	55 008
	الترخيص بدخول البضاعة للميناء	278	185	81	91

وصل الإيداع بالميناء	58272	57848	60250	35965
مـــجموع الملفات	**2329424**	**2384750**	**2413189**	**1365557**

4- الإجراءات المصاحبة:

طبيعة الصعوبات	التفصيل	الحلول المقترحة
صعوبات هيكلية	غياب النظام الأساسي الخاص بأعوان شركة شبكة (الوثيقة الجاري بها العمل: نظام التأجير وشروط العمل مؤرخ في فيفري 2000)	سحب النظام الأساسي الخاص بأعوان مركز الإعلامية لوزارة المالية وجميع ملاحقه على أعوان الشركة كما تم إقتراحه من قبل سلطة الإشراف.
صعوبات قطاعية	تقدم إنجاز برنامج الرقمنة على مستوى إجراءات التجارة الخارجية و النقل مرتبط بجاهزية الأطراف الأخرى المتدخلة-	إصلاح نظام الحوكمة ومتابعة مشاريع الرقمنة في إطار لجان قطاعية منظمة بنصوص قانونية خصوصية.
صعوبات تشريعية	تمكين شركة شبكة تونس للتجارة من مرونة في التصرف على غرار البنوك العمومية وشركة اتصالات تونس.	-لدى شركة شبكة تونس للتجارة إمكانيات كبيرة وهي بصدد تلقي عروض عمل وتعاون كثيرة في مجال الرقمنة، كما أن لديها خصوصيات تستوجب المرونة في الانتدابات والصفقات حتى تتمكن من التطور والتجاوب مع كافة العروض الواردة عليها وتبعا لذلك طلبت تمكينها من الإستثناء المنصوص عليه بالفصل 22 ثالثا من القانون عدد 9 لسنة 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت العمومية على غرار البنوك العمومية وشركة اتصالات تونس. وقد أيّد أعضاء مجلس إدارة الشركة هذا

		المقترح الذي من شأنه أن يجعل الشركة تتجاوز الصعوبات والعراقيل ويعطيها دفعا جديدا يمكنها من التطور والقيام بمشاريع كبرى ذات علاقة بالرقمنة.
ضعف إستغلال الفاتورة الإلكترونية		تفعيل العمل بالفصل 22 من قانون المالية لسنة 2016 الذي يقضي بوجوبية إستعمال الفاتورة الإلكترونية من قبل الشركات الراجعة بالنظر لإدارة المؤسسات الكبرى في معاملاتها مع المشترين العموميين، تفعيل العمل بالفصل 46 من قانون المالية لسنة 2019 الذي يقضي توسيع مجال التعامل بالفاتورة الإلكترونية ليشمل وجوبا المعاملات بين المهنين بعنوان عمليات بيع الأدوية والمحروقات وذلك بإستثناء تجار التفصيل دعوة الإدارة العامة للمحاسبة والإستخلاص إلى موافاة مركز الإعلامية لوزارة المالية بقواعد التصرف الخاصة بفواتير الإرجاع (factures d'avoirs) **ليتم تحيين منظومة أدب**

III- الميزانية:

تقديم عام لتقديرات مشروع الميزانية للسنة المالية 2021:

- **ميزانية التصرف:**

تبلغ ميزانية التصرف التقديرية لسنة 2021 ما قيمته 6م د منها 3.282 م د كنفقات أجورو 1.683 م د كنفقات تسيير و 1.060 م د مخصصات إستهلاك ومدخرات.

- **ميزانية الإستثمار:** تم تقدير الإستثمارات لسنة 2021 بما قيمته 1,337م د موزعة على النحو التالي:

	الاستثمار
تجهيزات وبرمجيات اعلامية	1 007 500
دراسات	50 000
تجهيزات أخرى	180 000
استثمارات غير مبرمجة أو طارئة	100 000

كما تنقسم الميزانية التقديرية للإستثمارات لسنة 2021 إلى :

- **مشاريع متواصلة** مبرمجة بميزانية الاستثمار لسنة 2020 وسيتم تأجيل تنفيذها لسنة 2021 بقيمة 600 000 د،
- **مشاريع جديدة** بقيمة 637 500 د من أهمها :
  - تدعيم أسس السلامة المعلوماتية (150 ألف دينار)
  - تطوير المنظومة الهاتفية ووضع نظام مركز الاتصال (137 ألف دينار)

- تركيز نظام للتصرف واستغلال مستودعات البيانات(100 ألف دينار)
- تركيز منظومة سلامة تدعيم أسس مقر الشركة والأشخاص (90 ألف دينار)

وسيتم تمويل كل الاستثمارات المزمع تنفيذها بالاعتماد الكلي على **الموارد الذاتية للشركة**.

بطاقة عدد4: البنك التونسي للتضامن

البرنامج الذي يتضمن الفاعل العمومي: برنامج القيادة والمساندة

I. التعريف:

1. النشاط الرئيسي: النشاط البنكي (تمويل المؤسسات والمشاريع الصغرى)
2. ترتيب الفاعل العمومي: إستثنائي
3. مرجع الإحداث: الجلسة العامة التأسيسة بتاريخ 22 ديسمبر 1997،
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي: النظام الأساسي للبنك ومجلة الشركات التجارية،
5. تاريخ إمضاء آخر برنامج أو أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي:

II. إطار الأداء:

1. الإستراتيجية العامة:

- المساعدة على دعم الإدماج المالي لباعثي المؤسسات والمشاريع الصغرى،
- المساعدة على ترسيخ ثقافة المبادرة والعمل المستقل لبعث المؤسسات الصغرى،
- مزيد تطوير وتعصير أداء البنك وتنويع خدماته خاصة من خلال إعتماد التكنولوجيات الحديثة وتحويل الخلايا الجهوية إلى فروع بنكية،
- مزيد تعزيز حوكمة البنك والمحافظة على توازناته المالية،
- تصويب التمويلات للقطاعات ذات القيمة المضافة والتجديد في صيغ التمويل (منظومات إقتصادية، مؤسسات تضامنية...)،

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

المساهمة المباشرة:

- رصد وتوفير خطوط وإعتمادات مالية في إطار الإستراتيجية الوطنية للعمل المستقل ومختلف الإستراتيجيات القطاعية،
- مزيد دعم البنك لتعبئة موارد المالية بشروط تفاضلية.

المساهمة غير المباشرة:

- دعم التشريعات لتحسين مناخ الأعمال،
- توفير الحوافز المالية والجبائية الملائمة لباعثي المؤسسات والمشاريع الصغرى.

3. أهم الأولويات والأهداف:

- تمويل 12 ألف مشروع ومؤسسة صغرى سنويا،
- تحويل الخلايا الجهوية إلى فروع بنكية لتوفير خدمات مالية متنوعة للحرفاء،
- تركيز صيغ تمويلية جديدة تستهدف القطاعات الواعدة والمجددة،
- المرافقة المالية وغير المالية للباعثين بالتعاون مع مختلف الهياكل الفاعلة في مجال النهوض بالتشغيل الذاتي،
- التمييز الإيجابي لفائدة باعثي المشاريع حسب المستوى التعليمي والنوع الإجتماعي ونسبة التنمية الجهوية،
- مزيد تعبئة موارد مالية وغير مالية متكاملة ومتنوعة تتلاءم مع إحتياجات جميع الفئات المستهدفة،
- دعم المؤسسات الصغرى في الحد من تداعيات جائحة الكورونا عليها ولضمان ديمومتها والمحافظة على مواطن الشغل بها.

4. مؤشرات قيس الأداء:

- عدد المؤسسات والمشاريع الصغرى الممولة سنويا،
- عدد مواطن الشغل المزمع إحداثها سنويا،

- حصة حاملي شهائد التعليم العالي،
- حصة المرأة،
- حصة الجهات الداخلية،
- نسبة الإستخلاص السنوية،
- عدد المؤسسات التي تم دعمها في إطار الحد من تداعيات جائحة الكورونا،
- النتاج البنكي الصافي،
- مؤشر ضارب الإستغلال،
- النتيجة الصافية.

5. الإجراءات المصاحبة:

- مساندة البنك في توفير وتعبئة موارد وإعتمادات مالية بشروط تفاضلية،
- دعم فاعلية منظومة الضمان الحالية،
- تحيين الهيكل التنظيمي للبنك وتعزيز موارده البشرية،
- تطوير النظام المعلوماتي وتعزيز سلامته.

III. الميزانية:

تتم المصادقة على برنامج نشاط البنك وميزانية التسيير والإشمار لسنة 2021 من قبل مجلس الإدارة. وستتم الموافاة بها بعد المصادقة عليها.

جزء التنمية والإستثمار والتعاون الدولي

بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج التوازنات الجملية والإحصاء

بطاقة عدد 1: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

1. البرنامج: التوازنات الجملية والاحصاء (التقديرات والسياسات الاقتصادية والمالية)

التعريف

1. **النشاط الرئيسي:** الدراسات والتحاليل الكمية
2. **ترتيب المنشأة:** أ
3. **مرجع الإحداث:** قانون المالية عدد 57 لسنة 1967 المؤرخ في 30 ديسمبر المتعلق بتصرف سنة 1968 كما تم تنقيحه بقانون المالية عدد 87 لسنة 1972 المؤرخ في 27 ديسمبر 1972 المتعلق بتصرف سنة 1973.
4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:** الأمر عدد 2134 المؤرخ في 2 نوفمبر 1998 المتعلق بضبط التنظيم الاداري والمالي وطرق سير المعهد كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 2474 لسنة 2008 المؤرخ في 1 جويلية 2008.
5. **تاريخ امضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة:** 2007.

2. إطار القدرة على الأداء

1. **الاستراتيجية العامة:** إنجاز الدراسات والتحاليل بما يتوافق مع أهداف مخططات التنمية وأولويات المرحلة.
2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** مساهمة مباشرة.
3. **أهم الأولويات والأهداف:** المساهمة في دعم القرار العمومي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
4. **مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:**

- **إعداد دراسات ومذكرات** ضمن المجالات التالية:

✓ التنمية المستدامة	✓ التنمية الجهوية
✓ التشغيل ورأس المال البشري	✓ الاستثمار والنمو والاستشراف
✓ المالية العمومية	✓ التنافسية ومناخ الأعمال

✓ الابتكار والتكنولوجيات الحديثة	✓ الدراسات المالية والنقدية
✓ السياسات الاجتماعية	✓ السياسات العامة

- **إنجاز مساهمات** تندرج ضمن انشغالات المجموعة الوطنية والتحديات المطروحة على الاقتصاد التونسي.

5. الإجراءات المصاحبة:

- تحيين التنظيم الإداري،
- تحيين الهيكل التنظيمي،

تدعيم الهيكل بالموارد البشرية الضرورية عبر تفعيل قانون الإطار للفترة 2018-2021

3. تقديم ميزانية المعهد لسنة 2021

حرص المعهد أثناء إعداد ميزانية 2021 على العمل بمقتضيات المنشور عدد16 المؤرخ في 14 ماي 2020 والمتعلق بإعداد ميزانية الدولة لسنة 2021 مع السعي لتعبئة الموارد اللازمة لتطوير نشاطه وتحقيق أهدافه.

	انجازات 2019 (*)	قانون المالية 2020	محين 2020	تقديرات 2021	نسبة التطور 2021-2020(%)
نفقات التصرف	5 614 635	6 261 000	5 819 650	5705000	
نفقات الاستثمار	209 596	687 000	687 000	100 000	
مجموع النفقات	5 824 231	6 948 000	6 506 650	5 805 000	

وتبلغ ميزانية المعهد الجملية لسنة 2021، 5805.0ألف دينار تتوزع ب ين4699 ألف دينار لنفقات التاجير، 930 ألف دينار لنفقات التسيير و76ألف دينار لنفقات التدخلات مسجلة بذلك تراجعا قدره 3.8بالمائة نسبة لسنة 2020 وتطورا قدره2.7 بالمائة نسبة لسنة 2020 محين.

هذا وتشتمل ميزانية المعهد بالأساس على نفقات التأجير التي تمثل 76 % من الميزانية الجملية نظرا لطبيعة نشاط المعهد باعتباره مؤسسة بحثية تمثل نسبة الإطارات العليا والمديرة فيه 67 % من جملة الأعوان.

وستشهد نفقات التأجير إنخفاضا مقارنة بقانون المالية لسنة 2020 بمبلغ 114 ألف دينار بينما لن تتجاوز نسبة تطور نفقات التسيير 3% .

وتتضمن الميزانية المخصصة للمشاريع تكاليف الاستبيان السنوي للقدرة التنافسية من جهة ولوازم الإعلامية ومصاريف التهيئات والتجهيزات الإدارية ووسائل النقل من جهة أخرى. ويعتبر الإستبيان برنامجا رئيسيا سنويا يقوم به المعهد منذ سنوات، من أهم مخرجاته التقرير السنوي للقدرة التنافسية للمؤسسات.

بطاقة عدد 2: المعهد الوطني للإحصاء

1. البرنامج: التوازنات الجملية والإحصاء

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي:** تأمين الإنتاج الإحصائي الوطني وتجميع المعطيات الإحصائية ومعالجتها وتحليلها ونشرها والتنسيق مع الهياكل الإحصائية العمومية المختصة الأخرى وتنظيم التوثيق الإحصائي الوطني، إلى جانب الأعمال التطويرية لتحسين جودة الإحصائيات وتكريس احترام المعايير والمبادئ الأساسية للإحصاء.
2. **ترتيب المنشاة: أ**
3. **مرجع الإحداث:** الفصل 21 من قانون المالية عدد 64 لسنة 1969 المؤرخ في31 ديسمبر 1969
4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:** الأمر عدد 2408 لسنة 2000 المؤرخ في 17 ديسمبر 2000
5. **تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة والمعهد الوطني للإحصاء:** جوان 2010

II -إطار القدرة على الأداء :

1. **الاستراتيجية العامة:** ستتركّز استراتيجية العمل خلال الفترة المقبلة أساسا على المحاور التالية:

- **دعم الإنتاج الإحصائي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية**

- اعتماد خطة عمل خاصة بإنتاج مؤشرات التنمية المستدامة وتيسير النفاذ إليها من قبل كل المستعملين،

- توسيع مجالات الإنتاج الإحصائي، لاسيما الإحصائيات الجهوية وتحسين جودتها،
- تطوير آليات التنسيق الإحصائي،
- توظيف التكنولوجيات الحديثة في العمل الإحصائي،
- تدعيم القدرات الفنية عبر توسيع نطاق التعاون الدولي.

- **تحسين جودة المعطيات الإحصائية والارتقاء بها إلى مصاف الدول المتقدمة في المجال الإحصائي:**

- تطوير أعمال النشر من خلال إصدار مؤشرات ونتائج المسوحات وفق الروزنامة وحسب المعيار الدولي الخاص بنشر المعطيات الإحصائية،
- دعم التكوين من خلال تنفيذ برامج التكوين لفائدة مختلف الأصناف وفي شتى المجالات الإحصائية،
- مواصلة تدعيم القدرات الفنية والبشرية للمعهد،
- تمهين كل العاملين في الميدان الإحصائي ودعم قدراتهم العلمية والتطبيقية.

- **إرساء مقومات الحوكمة الرشيدة**

- مزيد إحكام آليات التصرف المالي والإداري بالمعهد وتعصيرها في اتجاه الارتقاء بها إلى معايير الحوكمة.

2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** غير مباشر
3. **أهم الأولويات والأهداف:** تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي وتطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة
4. **مؤشر قيس الأداء وأهم الأنشطة:**

- مؤشر 1: إنجاز العمليات الإحصائية المبرمجة،
- مؤشر 2: احترام روزنامة النشر،
- مؤشر 3: الدورات التكوينية المنجزة،

5. **الإجراءات المصاحبة:**

- مساندة مالية: ميزانية الدولة،
- المصادقة على النصوص التنظيمية: تحيين الهيكل التنظيمي وإعداد قانون أساسي خاص بالأعوان وإصدار قانون جديد للإحصاء،
- تدعيم الهيكل بالموارد البشرية الضرورية: انتداب25 مهندسا و18 تقنيين في الإحصاء والإعلامية (15 مهندسا سنة 2021 والبقية خلال سنتي 2022 2023)

III –الميزانية:

البيان	2021
ميزانية التصرف	**28397**
نفقات التأجير	25262

نفقات التسيير	2535
التدخلات	600
ميزانية الإستثمار	**10000**
المجموع	**38397**
مصادر التمويل	
موارد عامة لميزانية الدولة	**38397**
المجموع	**38397**

بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية

بطاقة عدد 3: المندوبية العامة للتنمية الجهوية

1. البرنامج : دعم التنمية القطاعية والجهوية

I- التعريف

1. النشاط الرئيسي : التنمية والتخطيط ومساندة الاستثمار الجهوي

2. ترتيب المنشأة : أ

3. مرجع الإحداث : قانون عدد 82 لسنة 1994 مؤرخ في 18 جويلية 1994

4. مرجع التنظيم الإداري والمالي : أمر عدد 3364 لسنة 2006 مؤرخ في 25 ديسمبر 2006

5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/ المؤسسة (إذا وجد)

II- إطار القدرة على الأداء :

1. الإستراتجية العامة :

- المساهمة في ضبط الإستراتيجيات والسياسات التنموية الجهوية بالولايات مرجع نظر المندوبية لتستجيب لمشاغل التنمية بالجهات
- توفير المعطيات الإحصائية والدراسات القطاعية لاعتمادها في إعداد المخطط

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج

- تطوير آليات التخطيط الجهوي بما يسهم في تحسين القدرة على إستشراف السياسات والبرامج التنموية على المستويين المحلي والجهوي،
- إعداد إستراتيجيات تنموية لكل ولايات إقليمي الشمال الشرقي والوسط الشرقي باعتماد الطريقة التشاركية،
- تطوير المنظومة الإحصائية الجهوية والرفع من جودة المعلومة الإقتصادية والإجتماعية،
- مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار الخاص،
- إتمام تنفيذ برنامج التنمية المندمجة في قسطيه الأول والثاني وتقييم إنجازاته،
- تطوير النظام المعلوماتي وتعصيره،
- تعزيز مؤشرات الموارد البشرية وتحسين الإنتاجية.

3. أهم الأولويات والأهداف:

- بعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بمناطق تدخل برنامج التنمية المندمجة.
- إعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية:
- مساندة التنمية والنهوض بالاستثمار

4. مؤشرات قيس الأداء واهم الأنشطة :

الهدف	مؤشرات قيس أداء الهدف	الأنشطة

	الهدف	مؤشرات قيس أداء الهدف	الأنشطة
1	بعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بمناطق تدخل برنامج التنمية المندمجة	– نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة	- إنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة: - الآبار العميقة والسطحية وكهربة وتجهيز الآبار وتهيئة المناطق السقوية والمناطق الحرفية والمناطق الصناعية والأسواق وبناء المحلات الصناعية والاقتصادية وفضاءات ترويج ومراكز تجميع المنتوجات الفلاحية والجزء الخاص بالدراسات والتسيير.
		– نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية	- إنجاز عناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية: الطرقات والمسالك والماء الصالح للشراب والتطهير والتنوير العمومي والصحة والثقافة والشباب والرياضة والمنتزهات والمناطق الخضراء والتكوين والجزء الخاص بالدراسات والتسيير.
		– عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا	إحداث المشاريع الفردية المنتجة
2	إعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية	دليل منهجي للتخطيط الجهوي	- إعداد مذكرات منهجية حول كيفية متابعة وتقييم الاستثمار الخاص والعمومي على المستوى الجهوي - إعداد مذكرات منهجية حول كيفية متابعة وتقييم الإنتاج والتشغيل على المستوى الجهوي. - تقييم مدى التقدم في تجسيم إستراتيجية التنمية على المستوى الجهوي خلال السنة المعنية (تطور الاستثمار الخاص والعمومي، التشغيل، الإنتاج ومحيط الإنتاج، مدى تجسيم الحوكمة الرشيدة، مدى تحسن الأوضاع البيئية...) - اقتراح الإجراءات والتدابير للحد من الإشكاليات المطروحة وتسريع نسق التنمية والنمو.
		إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية	- متابعة قطاعية من مختلف المصالح الفنية لتقدم انجاز المشاريع العمومية. - حوصلة مختلف الأعمال من قبل إدارة التنمية الجهوية. - حوصلة هذه التقارير من قبل المندوبية العامة للتنمية الجهوية وتبويب المعطيات المضمنة بهذه التقارير بإحصاء المشاريع حسب وضعية تقدمها او الصعوبات التي تعترضها. - اقتراح الحلول والآليات لتسريع انجازها وذلك في

الهدف		مؤشرات قيس أداء الهدف	الأنشطة
			إطار تقرير تأليفي اقليمي بالإضافة إلى التقارير الجهوية.
		إعداد تقارير سداسية حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي بالجهات	- تحسين التقارير من حيث الشكل بإدخال الرسوم البيانية والخرائط. - تحسين التقارير من حيث المحتوى وذلك بـ: - التحري في المعلومة بالاعتماد على تعدد مصادرها والقيام بتقاطعات. - إضافة مؤشرات اقتصادية واجتماعية جديدة هادفة وذات جدوى - تطوير عملية تحليل المعطيات. - الاستعانة بالنشريات الإحصائية التي تصدر على المستوى الوطني وتتعلق بالوضع التنموي بالجهات
		إعداد نشريات إحصائية وتحليلية لكل جهة	- تحليل مؤشرات التنمية وإتمام إرساء نظام المعلومات وقاعدة المعطيات الجهوية. - ربط المندوبية العامة للتنمية الجهوية علاقات شراكة مع منتجي ومزودي المعطيات الإحصائية الجهوية بهدف تجميعها ورقيا ثم تدريجيا إلكترونيا، ووضعها على ذمة مستحقيها في فضاء موحد شأنه تيسير عملية البحث والولوج والاستعمال.
3	مساندة التنمية والنهوض بالاستثمار	نسبة تقدم إعداد دراسة تنمية المعتمديات الداخلية لإقليم الوسط الشرقي	
		نسبة تقدم إعداد دراسة استراتيجية(بنزرت–منوبة–زغوان–المهدية)	
		نسبة تقدم إعداد دراسة استراتيجية (سوسة–المنستير–نابل–تونس–بن عروس–صفاقس–أريانة)	
		آليات التسويق الجهوي	- وضع الوثيقة الترويجية على ذمة المستثمرين في المواقع الالكترونية للولايات المعنية وهياكل مساندة التنمية. - تحسين نوعية وجودة الوثيقة وتدعيمها برسوم بيانية وخرائط

الهدف		مؤشرات قيس أداء الهدف	الأنشطة
			- تنظيم تظاهرات هادفة والمشاركة في تظاهرات دولية لها علاقة بالمجال. - التحيين الدوري للمعطيات والمعلومات الواردة بالوثيقة مع السعي إلى توفير أخرى جديدة تتماشى وحداثة المستجدات ومتطلبات الظرف الاقتصادي والاجتماعي السائد.

5. الإجراءات المصاحبة: يتطلب تجسيم الأهداف المرسومة إتخاذ جملة من الإجراءات الرامية إلى تحسين التصرف الإداري وإضفاء المزيد من النجاعة والفاعلية عليه.

وتتمثل أهم الإجراءات في:

- المصادقة على الهيكل التنظيمي وتفعيله،
- تحيين دليل الإجراءات وبطاقات المهام.
- إعداد قانون الإطار،
- تنقيح النظام الأساسي لأعوان المندوبية.

III- الميزانية:

تمّ تقدير ميزانية التصرّف والتنمية للمندوبية العامة للتنمية الجهوية المقترحة لسنة 2021 بـ **73,676** م.د (منها **33.676** م.د من موارد ميزانية الدولة و**40.000** م.د كتمويل خارجي تتوزع كما يلي:

الوحدة: أ.د

العنوان	اعتمادات الدفع			
	موارد الميزانية	موارد ذاتية	موارد خارجية	المجموع
العنوان الأول	**8676**	**300**	-	**8976**
نفقات التنمية	**25000**		**40000**	**65000**
الإستثمار المباشر	400			400
برنامج التنمية المندمجة القسطين 1+2	9600		25000	9600
برنامج التنمية الحضرية المتكاملة				
برنامج التنمية المندمجة قسط 3	15000		15000	15000
المجموع العام	**33676**		**40000**	**73676**

بطاقة عدد4 : ديوان تنمية الوسط الغربي

البرنامج : دعم التنمية القطاعية والجهوية

I- التعريف :

1. النشاط الرئيسي: التنمية الجهوية.
2. ترتيب المنشأة: صنف ب
3. مرجع الإحداث: القانون عدد84 لسنة 1994 المؤرخ في 18 جويلية 1994
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي:الأمر عدد 421 لسنة 1998 المؤرخ في 18 فيفري 1998
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة وديوان تنمية الوسط الغربي :

(2007-2011) بتاريخ 27 أوت 2010 تحت عدد 1739

II- إطار القدرة على الأداء :

1. الإستراتيجية العامة:

تتمثل الإستراتيجية العامة للديوان في:

- المساهمة في إرساء رؤية تنموية قادرة على تجاوز الصعوبات والإستجابة للتطلعات كما أن إرساء الدعامة المؤسساتية للبلاد إطار ملائم لبلورة منوال تنموي قادر على الحد من الفوارق الجهوية وإحكام إستغلال الطاقات والثروات المتوفرة بالجهات.
- إحداث مواطن شغل قارة وتدعيم القدرة الشرائية.
- إعتماد اللامركزية كعنصر أساسي على درب وضع إستراتيجية وطنية للتنمية الجهوية.

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة.

3. أهم الأولويات والأهداف :

أهداف الديوان :

- السهر على متابعة تنفيذ مخطط التنمية 2016-2020.
- إضفاء النجاعة اللازمة علي أنشطة مساندة التنمية المتعلقة بدفع الإستثمار وتسويق التراب الجهوي وتثمين آلية التعاون الدولي وذلك بإدارجها ضمن برنامج عمل مترابط.
- إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط الجهوي.
- إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم إنجاز المشاريع العمومية.
- إعداد تقارير سداسية حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي بالجهات.
- إعداد نشريات إحصائية وتحليلية لكل جهة.

4. مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:

يشمل الهدفين المرسومين للبرنامج الفرعي " التخطيط ومساندة التنمية " علي 08 مؤشرات لقيس الأداء تم إختيارها بالإعتماد على التجارب المكتسبة في تنفيذ أنشطة الديوان من ناحية، وبالأخذ بعين الإعتبار ضرورة إرساء مقاييس موضوعية وعملية لتقييم النتائج المحققة ومدى توظيف الإعتمادات حسب البرامج والأنشطة من ناحية أخرى.

الهدف : **إعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات تقرير وتحليل المعلومات الجهوية.**

المؤشر : إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط الجهوي.

الأنشطة : إعداد تقارير سنوية لمتابعة المخططات لكل جهة– تقرير إقليمي.

نسبة الإنجاز : **(100%)**.

المؤشر : إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم إنجاز المشاريع العمومية.

الأنشطة : إعداد تقارير ثلاثية لمتابعة إنجاز المشاريع العمومية.

نسبة الإنجاز (100%).

المؤشر : إعداد تقارير سداسية حول الظرف الإجتماعي والإقتصادي بالجهات.

الأنشطة : صياغة تقارير سداسية للظرف اللاإقتصادي والإجتماعي لولايات الإقليم.

نسبة الإنجاز : **(100%)**.

المؤشر : إعداد نشريات إحصائية وتحليلية لكل جهة.

الأنشطة : إصدار النشريات والمصادقة عليها.

نسبة الإنجاز : **(100%)**.

الهدف : **مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار.**

المؤشر : عدد دراسات الجدوى الإقتصادية للمشاريع.

الأنشطة : إنجاز 165 دراسة100% .

نسبة الإنجاز : **80 %.**

المؤشر : نسبة تقدم إعداد الدراسات التنموية بالجهات.

الأنشطة : منظومة السياحة البديلة.

منظومة الطين.

نسبة الإنجاز : **75%** لكل منظومة.

المؤشر : أليات التسويق الجهوي.

الأنشطة : – تحيين موقع الواب.

– تحيين وتنويع الوثائق الترويجية.

– تنظيم ندوات للتعريف بالمنظومات الإقتصادية.

نسبة الإنجاز : **100%.**

المؤشر : **عدد إتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي.**

مواصلة برامج التعاون الدولي مع :

* الوكالة الألمانية للتعاون الفني.
* الإتحاد الأروبي.
* الجانب السويسري (الأنشطة المتعلقة بالمائدة المستديرة).

5.الإجراءات المصاحبة:

- مراجعة الهيكل التنظيمي لديوان تنمية الوسط الغربي.
- مراجعة النظام الأساسي لأعوان ديوان تنمية الوسط الغربي.
- مراجعة تموقع الديوان ودوره في المجال التنموي.

III- الميزانية :

I - تقديم عام لميزانية ديوان تنمية الوسط الغربي لسنة 2021

I -1-ميزانية التصرف لسنة 2020

تتوزع الإعتمادات المقترحة لنفقات التصرف بعنوان سنة 2020 لديوان تنمية الوسط الغربي على النحو التالي :

البيانات	مقترح 2021			
	منحة الدولة	الموارد الذاتية	الفواضل	الجملة
نفقات التأجير	3150			2954
نفقات وسائل المصالح	271	70		341
التدخـــل العمومـــــي	55	35		90
الجملـــة	3476	**105**		3581

I-2-ميزانية التنمية لسنة 2021

تتوزع الإعتمادات المقترحة لنفقات التنمية بعنوان سنة 2021 لديوان تنمية الوسط الغربي على النحو التالي :

البيانات	نفقات التنمية بالدينار		
	مرســـم 2019	مقترح 2021	
		مشاريع جديدة	
		التعهد 2021	الدفع 2021
الدراســـات والندوات	170	300	300
*البرامج الإعلامية	30	160	160
* التجهيزات المختلفة	50	90	90
إقتناء وسائل النقل	50	120	120
بناء مقر الإدارة الجهوية للتنمية بسيدي بوزيد	150	90	90
المجموع	**1349**	**760**	**760**

بطـاقة عدد 5 : ديوان تنمية الشمال الغربي

1. **البرنامج : دعم التنمية القطاعية والجهوية**

I- التعريف :

2. **النشاط الرئيسي:**

- جمع كل المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية واقتراح التدابير التي من شأنها أن تمكّن من تحديد السياسات في ميدان التنمية بصفة عامة واختيار برامج الإستثمار العمومي ودفع الإستثمار الخاص بمناطق تدخل الديوان (ولايات سليانة، باجة، جندوبة والكاف) ومتابعة وتقييم نتائج هذه السياسات.
- مساعدة السلط الجهوية على إستنباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية ومعاضدتها في ميدان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة إنجاز وتقييم المخططات والبرامج.
- العمل على تحقيق التناسق بين المخططات والبرامج في مناطق تدخل الديوان
- المساهمة في إعداد برامج وخطط العمل الهادفة إلى دفع وتنشيط الإستثمار الخاص بالجهات المعنية ومتابعة مراحل إنجازها، وذلك بالتعاون مع الهياكل الفنية والمصالح الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية.
- دعم عمل الهياكل الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية في ميدان النهوض بالإستثمار الخاص.

3. **ترتيب المنشأة:** مؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية
4. **مرجع الإحداث:** تمّ إحداث ديوان تنمية الشمال الغربي بمقتضى القانون عدد 85 لسنة 1994 مؤرخ في 18 جويلية 1994
5. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:**

- الأمر عدد 420 لسنة 1998 المؤرخ في 18 فيفري 1998 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق سير ديوان تنمية الشمال الغربي.
- الأمر عدد 29 لسنة 1999 المؤرخ في 04 جانفي 1999 المتعلق بضبط الهيكل التنظيمي لديوان تنمية الشمال الغربي.
- الأمر عدد 1736 لسنة 1999 المؤرخ في 09 أوت 1999 المتعلق بالمصادقة على النظام الأساسي الخاص بأعوان ديوان تنمية الشمال الغربي.

6. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة وديوان تنمية الشمال الغربي:**

II- إطار القدرة على الآداء

7. الإستراتيجية العامة:

*** في مجال التخطيط**

- متابعة وتقييم إنجازات المخطط (2016-2020): إعداد تقارير تأليفية حول متابعة إنجازات المخطط خلال سنة 2016 وتوقعات سنة 2017 على صعيد كل ولاية وعلى مستوى الإقليم وتتضمن هذه التقارير تقييم الإنجازات على مستوى حجم الإستثمارات والإنجاز المادي والإنتاج والتشغيل وتطور أهم المؤشرات التنموية ذات العلاقة بظروف عيش المواطن إلى جانب تقييم مدى تجسيم المحاور الأساسية للتنمية بالنسبة لولايات الشمال الغربي.
- المنظومة الإعلامية لمتابعة المشاريع: إستغلال المنظومة الإعلامية التي سيتم تركيزها بالتعاون الوثيق مع المركز الوطني للإعلامية لمتابعة مدى تقدم إنجاز المشاريع العمومية من حيث العدد وكذلك حجم الإستثمارات في القطاعات فضلا عن إبراز المشاريع التي تلاقي الصعوبات في الإنجاز.
- المخططات التشاركية لتنمية المعتمديات: سيقع العمل خلال الفترة القادمة إلى التأسيس لثقافة العمل التشاركي مع الأطراف ذات العلاقة بالشأن المحلي من أجل تنمية محلية ديناميكية تنبع من المواطن وتنجز بمشاركته الفاعلة في كل المراحل بدءا بالتشخيص والتصور إلى الإنجاز والمتابعة، وفي هذا الإطار سيتم إعداد مخططات تنموية تشاركية لبعض معتمديات الإقليم بدءا بالمعتمديات الحدودية والمعتمديات الأقل نمو.

*** في مجال الإحصائيات**

- الوثائق الإحصائية: إعداد الوثائق الإحصائية الولايات بالأرقام لسنة 2015 (باجة وجندوبة والكاف وسليانة) ووثيقة الإقليم بالأرقام لسنة 2015 وتتضمن هذه الوثائق معطيات عامة ومعطيات حول البنية الأساسية وظروف عيش المواطن وكذلك معطيات حول إمكانيات وواقع قطاعات الإنتاج (الفلاحة، الصناعة، الخدمات...) والهدف هو مزيد توفير معطيات جهوية ومحلية لإستغلالها في إعداد الدراسات القطاعية والدراسات الإقتصادية للمشاريع...
- بنك المعطيات الجهوي: حرصا على توفير المعلومة الإحصائية ومختلف البيانات الجهوية تم تركيز منظومة قاعدة معلومات بالديوان "Statistic Data" وذلك بالتعاون مع وكالة التعاون الفني الألماني GIZ وحاليا فإن مختلف الإدارات الجهوية للتنمية بالشمال الغربي بصدد إدراج البيانات في شتى المجالات والقطاعات، وفي مرحلة ثانية سيتم إستخدام المعلومات المخزنة في منظومة المؤشرات الجهوية والتي يتم حاليا العمل على تصميمها من قبل ففني مختص وإستعماله لاحقا كأداة إعلام وتقييم للوضع الحالي من خلال جملة المؤشرات والتقاييم الدورية التي سيعمل على نشرها.
- المذكرات الإحصائية: إعداد تقرير حول المؤشرات المتعلقة بالبنية الأساسية بإعتماد تقرير صادر عن المعهد الوطني للإحصاء وذلك بغية توفير المعطيات مقارنة بالوطني فضلا عن وضعها على ذمة مستعملي المعلومات على المستوى المحلي والجهوي والوطني.

*** في مجال النهوض بالإستثمار الخاص**

- مرافقة أصحاب المشاريع:
  - تشخيص فكرة المشروع

- الإحاطة والتأطير بالباعث
- تكوين ملف دراسة المشروع
- إعداد الدراسة الفنية والإقتصادية للمشروع
- المساعدة على الحصول على التمويل والمنح

- إعداد الوسائل الترويجية:

- في إطار التعريف بالإمكانيات التي يزخر بها إقليم الشمال الغربي يتولى الديوان إعداد الكتب والمطويات والأقراص الليزرية لوضعها على ذمة المستثمرين

- تنظيم التظاهرات:

لمزيد إستقطاب المستثمرين للإنتصاب بولايات الشمال الغربي ينظم الديوان تظاهرات تحسيسية للتعريف بالميزات التفاضلية للجهة وكذلك أيام شراكة تمكن أصحاب نوايا الإستثمار وأصحاب المؤسسات من ربط علاقات شراكة في المجالات الواعدة إضافة إلى تمكين الباعثين من التفاوض مع ممثلي هياكل التمويل خلال هذه التظاهرات.

*** في مجال مساندة التنمية والتعاون الدولي**

تعريف وتثمين القطاعات الواعدة بالإقليم وإبراز فرص الإستثمار المتاحة من خلال الدراسات القطاعية والمنظومات الإقتصادية المنجزة من قبل الديوان وذلك عبر الندوات والأيام الدراسية

وكذلك يرمي التوجه المستقبلي إلى ضرورة تمشي إعداد دراسات المنظومات الإقتصادية لما لها من أهمية في دفع الحركية التنموية بالإقليم

وسيتم في هذا الصدد التركيز على 3 عناصر:

- مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بسليانة (PDAA III) في مرحلته الثالثة:

- متابعة تنفيذ بعض العناصر المبوبة بالدراسات التي قام بها الديوان وتخص بالذكر منها دراستي الحليب والزياتين بالتنسيق مع برنامج FIDA، إضافة إلى مد المكتب المعني بتقارير حول المنظومات الاقتصادية المتعلقة بالخضر والغلال على غرار : منظومة الطماطم ومنظومة التين ومنظومة الهندي ومنظومة حبة الملوك بكسرى

- تشخيص المنظومات الواعدة بالإقليم من قبل البنك العالمي (BM) بالتنسيق مع مصالح الديوان والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية. وتتمثل هذه المنظومات مبدئيا في : منظومة الطماطم ومنظومة الزياتين ومنظومة المواد الطبية والعطرية (PAM)
- التنسيق على مستوى تدخلات في مجالات اللامركزية والتنمية في إطار برنامج مع الإتحاد الأروبي

تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

- جمع المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية واقتراح التدابير التي من شأنها أن تمكن من تحديد السياسات في ميدان التنمية بصفة عامة واختيار برامج الإستثمار العمومي ودفع الإستثمار الخاص بمناطق تدخل الديوان وتقييم نتائج هذه السياسات.
- مساعدة السلط الجهوية على إستنباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية ومعاضدتها في ميدان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة إنجاز وتقييم المخططات والبرامج.
- العمل على تحقيق التناسق بين المخططات في مناطق تدخل الديوان.

- المساهمة في إعداد برامج وخطط عمل تهدف إلى دفع وتنشيط الإستثمار الخاص بمناطق التدخل ومتابعة مراحل الإنجاز وذلك بالتعاون مع المصالح الجهوية المختصة والهياكل الفنية والجماعات العمومية والمحلية...
- دعم عمل الهياكل الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية في ميدان النهوض بالإستثمار الخاص.
- إعداد دراسات قطاعية وجهوية لإبراز فرص الإستثمار ووضعها على ذمة الباعثين.
- إعداد الدراسات الفنية والإقتصادية للمشاريع الجديدة أو لعمليات التوسيع ومساعدة الباعثين في إعداد الوثائق الضرورية الخاصة بالمشروع ومساندتهم ومتابعتهم في جميع مراحل إنجاز المشروع.

إطار القدرة على الأداء

تقديم عام لميزانية ديوان تنمية الشمال الغربي لسنة 2021

النفقات	تقديرات (الدفع) لسنة 2021
نفقات التصرف	**2528**
على موارد الميزانية	2513
على موارد الذاتية	15
نفقات التنمية	**360**
على موارد الميزانية	340
على الموارد الذاتية	20
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية	**2868**
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية	**2888**

بطاقة عدد 6 : ديــوان تنميــة الجنــوب

1. البرنامج : دعم التنمية الجهوية والقطاعية

I- التعريـف :

1النشاط الرئيسي :

- جمع كل المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية واقتراح التدابير التي من شأنها أن تمكّن من تحديد السياسات في ميدان التنمية بصفة عامة واختيار برامج الإستثمار العمومي ودفع الإستثمار الخاص بمناطق تدخل الديوان (ولايات مدنين، قابس، تطاوين، قبلّي، قفصة وتوزر) ومتابعة وتقييم نتائج هذه السياسات.
- مساعدة السلط الجهوية على إستنباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية ومعاضدتها في ميدان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة إنجاز وتقييم المخططات والبرامج.
- المساهمة في إعداد برامج وخطط العمل الهادفة إلى دفع وتنشيط الإستثمار الخاص بالجهات المعنية ومتابعة مراحل إنجازها، وذلك بالتعاون مع الهياكل الفنية والمصالح الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية.

2-ترتيب المنشـأة : مؤسسة عمومية صنف " ب " وذلك حسب قرار وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري بتاريخ 30 ديسمبر 1986 وقرار الوزير الأول بتاريخ أكتوبر 1991.

3-مرجع الإحداث : تمّ إحداث ديوان تنمية الجنوب بمقتضى الفصلين 71 و72 من قانون المالية لسنة 1984، (القانون عدد 113 لسنة 1983 المؤرخ في 30 ديسمبر 1983)، وفي إطار إرساء وهيكلة مؤسسات التنمية الجهوية، تمت إعادة هيكلة الديوان ومراجعة مشمولاته وذلك حسب القانون عدد 83 لسنة 1994 المؤرخ في جويلية 1994.

4-مرجع التنظيم الإداري والمالي:

- الأمر عدد 419 لسنة 1998 المؤرخ في 18 فيفري 1998 المتعلق بضبط تنظيمه الإداري والمالي وطرق سيره (والذي يلغي ويعوّض الأمر عدد 2046 لسنة 1994 المؤرخ في 03 أكتوبر 1994).
- الأمر عدد 27 لسنة 1999 المؤرخ في 04 جانفي 1999 المتعلق بضبط الهيكل التنظيمي للديوان، بالإضافة إلى إحداث الشباك الموحد بديوان تنمية الجنوب بموجب الأمر عدد 2069 لسنة 1999 المؤرخ في 13 سبتمبر 1999.
- الأمر عدد 1737 لسنة 1999 المؤرخ في 09 أوت 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بأعوان الديوان.

5-تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة : لا يوجد

II- إطار القدرة على الأداء

1. <u>الإستراتيجية العامة</u>:

*** في مجال التخطيط الجهوي:**

في إطار برنامج التعاون التونسي الياباني بين كل من ديوان تنمية الجنوب ووزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي من جهة والوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA من جهة ثانية، تم الشروع في إعداد إستراتيجية تنمية لكامل جهة الجنوب على المدى الطويل 2015 – 2035 ومخطط تنمية مع برنامج تدخل مفصل على المدى المتوسط 2015 – 2025، وتهدف هذه الخطة الإستراتيجية والإستشرافية إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والميزات التفاضلية لجهة الجنوب بما ساعد على بلوغ أهداف الحد من التفاوت الجهوي ومن نسبة الفقر ونسبة البطالة خاصة لدى حاملي الشهائد العليا.

* **<u>في مجال الإحصائيات</u>:**

إن الديوان بحكم الأشغال التي ينجزها في مجال إعداد ومتابعة وتقييم المخططات الجهوية أو في البحث عن الإمكانيات المتاحة بالجهة يحتاج إلى كم هائل من المعطيات الإحصائية للتعرف على خصوصيات وإمكانيات مختلف مناطق الجهة وتشخيص الإشكاليات المطروحة وضبط التوجهات التنموية ولاستنباط فرص الإستثمار التي تتيحها الموارد الطبيعية والاقتصادية بالجهة.

واعتبارا للحاجيات إلى المعلومة الصحيحة والمحينة فقد عمل ديوان تنمية الجنوب على تشريك مختلف المصالح والهياكل الجهوية في إعداد وثيقة شاملة تحتوى على مختلف المعطيات الإحصائية لكل ولاية من ولايات الجنوب مع الحرص على تحديد مسؤولية كل طرف في توفير المعلومة المحينة والثابتة وجعلها المرجع الأساسي والوحيد لكل المستعملين. وقد أسفرت هذه التجربة " **ولايات الجنوب بالأرقام وإقليم الجنوب بالأرقام** " على إرساء تقاليد مافتئت تترسخ من سنة إلى أخرى في مجال التنسيق بين مختلف الهياكل والمصالح عند توفير المعلومة وفي الإستجابة بصفة تلقائية لتوفيرها في الإبان، وقد سعى الديوان إلى إصدار هذه الوثيقة وتوزيعها بصفة منتظمة منذ سنة 1997.

ويتواصل هذا المجهود بإعداد وثائق إحصائية نموذجية على الصعيد المحلي " المعتمدية في أرقام " لبعض المعتمديات بولايات الجنوب قصد التعريف بخصوصيات الجهة وإبراز الإمكانيات الذاتية لمختلف مناطق الجنوب.

* **<u>في مجال النهوض بالإستثمار الخاص</u>:** مزيد التعريف بإمكانيات الإستثمار وآليات التشجيع والمساندة وذلك لدفع الإستثمار الخاص بالجهات:

- مواصلة النشاط في مجال مساعدة الباعثين والمستثمرين على مستوى دراسة وتمويل إنجاز مشاريعهم.
- تنظيم التظاهرات والورشات المحلية والجهوية لتنمية روح المبادرة بالتعاون مع مختلف الهياكل والمؤسسات والمنظمات العنية بدعم ودفع الاستثمار.

* **<u>في مجال مساندة التنمية والتعاون الدولي</u>:**

- إعداد بعض الدراسات القطاعية ووضعها على ذمة المستثمرين.
- تصوّر وإعداد وثائق تعريفية ومحامل سمعية وبصرية لمختلف جهات الجنوب.
- العمل على تصور واقتراح وتشخيص مشاريع تعاون فني جديدة مع الأطراف الدولية والأجنبية في إطار البرامحج الوطنية للتعاون الدولي.

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :

تتمثل أهم أهداف برنامج التنمية الجهوية في إرساء منهجية جديدة للتخطيط الجهوي والمحلّي يعتمد على تحديد الخيارات والتوجهات التنموية وفقا لخصوصيات كل جهة وإمكانياتها الذاتية وتقطع نهائيا مع سياسة التخطيط المتبعة سابقا والتي اتسمت بتوزيع المشاريع والإستثمارات التي يقع ضبطها مركزيا على الجهات. وفي هذا الإطار فإن مساهمة ديوان تنمية الجنوب في تحقيق أهداف برنامج التنمية الجهوية أساسي ومحوري وذلك من خلال :

- إعداد إستراتيجية التنمية على المستوى المحلي والجهوي والمساهمة في إعداد وثيقة توجيهية لإقليم الجنوب.
- المساهمة في تحديد منوال التنمية ووضع مقاييس لتوزيع الإستثمارات على الجهات.
- دفع الإستثمار الخاص بالمناطق الداخلية واستنباط أفكار المشاريع ووضعها على ذمّة الباعثين.
- القيام بالدراسات القطاعية.
- توفير المعلومة الإحصائية الصحيحة والمحينة بمناطق تدخّله.
- دفع برامج التعاون الدولي.

3. أهم الأولويات والأهداف :

- صياغة وثيقة مخطط التنمية.
- إعداد وثيقة الولاية في أرقام لكل ولاية.
- دفع الإستثمار الخاص.
- انطلاق إنجاز مشروع تثمين منتوجات تربية الماشية بتطاوين.
- تصوّر وإعداد وثائق تعريفية ومحامل سمعية بصرية.

4. مؤشرات قيس الآداء وأهم الأنشطة :

الأهـداف	المؤشرات	الأنشطـة
1.2.2 : متابعة المخطط الخماسي للتنمية وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية :	1.1.2.2 نسبة تقدم إنجاز الإستثمارات المبرمجة بالمخطط	- تجميع المعطيات القطاعية من مختلف الهياكل الجهوية. - إعداد تقرير يتضمن تقييما كميا ونوعيا للإنجازات المسجلة في كافة المجالات لكل ولاية وللإقليم، – إعداد جداول تتضمّن الإنجازات المسجلة بمختلف القطاعات ومقارنتها بالمشاريع المبرمجة بالمخطط حسب القطاع وحسب المتدخل - إعداد جداول تتضمن الإنجازات المسجلة على مستوى إقليم الجنوب.
	2.1.2.2 نسبة تغطية المعلومة الإحصائية على المستوى الجهوي والمحلي	- إعداد جداول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية (حسب مراحل تقدم الإنجاز والسنة) لكل ولاية، - حوصلة جداول الولايات وصياغة تقرير للإقليم، - تجميع المعلومة الإحصائية وتحيينها

الأهـداف	المؤشرات	الأنشطـة
		- إعداد نشريات الولايات في أرقام، المعتمديات في أرقام وإقليم الجنوب في أرقام.
2.2.2 – مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار	1.2.2.2 نسبة إحداث المشاريع	- دراسة المشاريع الخاصة والبحث عند التمويل والمتابعة. - زيارات ميدانية للباعثين وأصحاب المشاريع في كافة مراحل إنجاز المشاريع. - متابعة تمويل المشاريع لدى البنوك. - المشاركة في الملتقيات والندوات التي تعنى بالنهوض بالإستثمار الخاص. - التنسيق مع هياكل المساندة لتمكين الباعثين من التشجيعات والحوافز التي يخولها لهم القانون. - تقديم حصص تكوينية للباعثين.
	2.2.2.2 نسبة تمويل المشاريع	القيام بستة دراسات قطاعية في إطار التعاون الدولي (2015-2018) : - دراسة حول المواد الإنشائية بولاية قبلي. - دراسة حول المواد الإنشائية بولاية توزر. - دراستان حول كيفية النهوض بالإستثمار والتجارة البينية بين ولايتي مدنين وتطاوين ومنطقة الغرب الليبي. - دراسة حول تنويع القاعدة الاقتصادية بولاية قفصة وكيفية النهوض بالتشغيل. - دراسة حول قطاع الزراعات الجيوحرارية بقابس. - توجيه ومساندة الباعثين خلال جميع مراحل إنجاز المشاريع لتذليل الصعوبات إن وجدت. - تقديم فرص الإستثمار المتاحة بالجنوب من خلال آليات التسويق المتوفرة بالديوان. - المناقشة والتشاور حول أفكار المشاريع مع الباعثين لتكوين ملفاتهم.
	3.2.2.2 نسبة تطور عدد المتصلين بالديوان	تكثيف وتطوير آليات التسويق الجهوي : - إعداد 04 وثائق تعريفية بحجم A3 لكل من ولايات تطاوين، قابس، قبلّي وقفصة. - إعداد وثيقة تعريفية Info régionale لولاية قفصة - إعداد وتحيين وثيقة Info Coopération.

الأهـداف	المؤشرات	الأنشطـة
		- تكثيف وتطوير آليات التسويق الجهوي (أشرطة وثائقية، محامل تسويق قطاعية، معلقات إشهارية،...). - تحيين وتطوير موقع الواب الخاص بالديوان. - تنظيم الندوات والتظاهرات والأيام التحسيسية للنهوض بالإستثمار الخاص من خلال التعريف بفرص الإستثمار بالجهة.
	4.2.2.2 نسبة تقدم تنفيذ اتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي	- البحث عن فرص الشراكة والتعاون الفني وتدعيم قدرات الديوان. - متابعة أشغال المادة المستديرة الاقتصادية لولاية مدنين مع الجانب السويسري. - متابعة إنجاز مشروع تثمين قطاع تربية الماشية بولاية تطاوين في إطار التعاون التونسي الإيطالي. - متابعة إنجاز مشروع التعاون الفني مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمتعلق بـ " تعزيز مناخ ريادة الأعمال ودفع الإستثمار الخاص بالجنوب التونسي ".

5. الإجراءات المصاحبـة :

- تحيين الهيكل التنظيمي للدّيوان.
- مراجعة مهام الديوان وإعادة تموقعه.
- تمكين الديوان من الاعتمادات اللازمة بميزانية التنمية.
- دعم الديوان بالإطارات الفنية المختصة وبالبرامج التكوينية اللازمة لتطوير قدراته.

III- الميـزانيــة :

البيان		طلبات الديوان لسنة 2020
العنوان الاول	ميزانية	**4125**
	موارد ذاتية	**81**
التأجير العمومي	ميزانية	3730
	موارد ذاتية	-
وسائل مصالح	ميزانية	320

	موارد ذاتية	81
التدخلات	ميزانية	75
	موارد ذاتية	–
العنوان الثاني	ميزانية	**300**
	موارد ذاتية	–
المجموع العام	ميزانية	**4425**
	موارد ذاتية	**81**

بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج التعاون الدولي

بطاقة عدد 7: الوكالة التونسية للتعاون الفني

4. **البرنامج :** التعاون الدولي

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي :** تنفيذ سياسة الدولة في مجال التعاون الفني
2. **ترتيب المنشأة :** مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية صنف أ
3. **مرجع الإحداث :** القانون عدد35 لسنة 1972 المؤرخ في 27 أفريل 1972
4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي :** الأمر عدد 2239 لسنة 1998 المؤرخ في 28 أكتوبر 1998
5. **تاريخ امضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشآة/المؤسسة :.**

II- إطار القدرة على الآداء

1. **الاستراتيجية العامة :** تطوير نشاط التعاون الفني
2. **تحديد المساهمة في اهداف البرنامج :** المساهمة في تطوير نشاط التعاون الفني التونسي كجزء من سياسة تونس في مجال التعاون الدولي.
3. **أهم الأولويات والاهداف :** في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال التعاون الفني تسعى الوكالة إلى النهوض بالتعاون الفني التونسي من خلال تحقيق هدفين أساسيين هما:
   - **الهدف 1:** تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج
   - **الهدف 2:** تنمية نشاط التعاون جنوب-جنوب.
6. **مؤشرات قيس الأداء وأهم الانشطة :**
   - **مؤشر 1 :** تطور عدد المتعاونين المنتدبين

تم الاختيار على هذا المؤشر لقياس الأداء الفعلي لجميع مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج، فقياس هدف تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج يتم عبر احتساب تطور عدد المنتدبين من سنة إلى أخرى، وهو مؤشر يعكس مستوى العمل القائم على مستوى القدرة على الاستجابة لعروض الإنتداب وكذلك القدرة على استكشاف فرص الإنتداب بمختلف الأسواق.

   - **مؤشر 2 :** تطور عدد مشاريع التعاون جنوب جنوب

تتعلق برامج ومشاريع التعاون جنوب جنوب أساسا بنشاطين اثنين لهما دورا كبيرا في المساهمة في تنمية القدرات الفردية والمؤسساتية لعدد من البلدان المستفيدة خاصة منها العربية والإفريقية في المجالات التنموية التي تحظى بدعم الجهات المانحة. ولقياس الأداء الخاص بهذين النشاطين تم الاختيار على تطور عدد مشاريع المعونة الفنية المنجزة بالبلدان المستفيدة وهي مهمات يقوم بها خبراء ومستشارون تونسيون عادة في شكل مهام قصيرة المدى من جهة وعلى تطور عدد مشاريع الدورات التدريبية والزيارات الدراسية المنجزة من طرف الوكالة بالشراكة مع الجهات المانحة ومؤسسات التكوين التونسية والتي يستفيد منها إطارات البلدان الشقيقة والصديقة من جهة أخرى.

III- الميزانية

ميزانية سنة 2021: 6404 أ د

نفقات التصرف: 5804 أ د

- **التأجير**: 5006 أد
- **التسيير**: 768 أ د
- **التدخل**: 30 أ د

نفقات التنمية: 600 أ د

بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج الإحاطة بالاستثمار

بطاقة عدد 1: وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

البرنامج الذي يتضمن المؤسسة: برنامج الإحاطة بالاستثمار / البرنامج الفرعي" تنمية الاستثمار الخاص".

المؤسسة: وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

I. التعريف:

1. النشاط الرئيسي: تنفيذ سياسة الحكومة المتعلقة بالنهوض بالاستثمار الخارجي في كل القطاعات وتنمية عمليات الشراكة بين الباعثين المحليين ونظرائهم في الخارج وذلك في إطار المخططات التنموية.
2. ترتيب المؤسسة: مؤسسة صنف أ.
3. مرجع الاحداث: القانون عدد 19 لسنة 1995 المؤرخ في 06 فيفري 1995.
4. مرجع التنظيم الاداري والمالي: الأمر عدد 1804 لسنة 1998 المؤرخ في 21 سبتمبر 1998.
5. تاريخ امضاء اخر عقد أهداف: 2007

II. إطار القدرة على الأداء :

1. الاستراتيجية العامة: الترويج والنهوض بالاستثمار الخارجي
2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: المساهمة في الترويج لصورة تونس كموقع متميز للاستثمار
3. أهم الأولويات والأهداف: في إطار الترويج لصورة تونس كموقع متميز للاستثمار لدى أوساط الأعمال العالمية واستهداف القطاعات ذات الأولوية والأنشطة التي توفر فيها بلادنا مزايا تفاضلية، تسعى الوكالة إلى النهوض بالاستثمار الخارجي من خلال تحقيق نسبة هامة من الاتصالات مع المستثمرين الأجانب.
4. **مؤشرات قيس الأداء :**

- النسبة المئوية للاتصالات الهامة مع المستثمرين الاجانب (*)
- تطور حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات المعنية بالترويج (الصناعة +الفلاحة +الخدمات) بحساب المليون دينار

(*) تعريف الاتصالات الهامة: هي كل اتصال مع مستثمر أجنبي ويكون موضع متابعة منتظمة وذلك بمناسبة:

- إجراء أول اتصال مع المستثمر الأجنبي خلال التنظيم أو المشاركة في الصالونات أو الملتقيات الإعلامية وعَبّر المستثمر على إثره عن رغبته في الحصول على معلومات إضافية وتم هذا الطلب بصفة رسمية (مراسلة، بريد إلكتروني...)
- كل موافقة صادرة عن مستثمر أجنبي لإجراء لقاء معه وكان نتيجة لعملية الاتصال المباشر (Démarchage direct) التي تم انجازها بناء على قائمة أولية في المستثمرين المحتملين المحددة مسبقا من طرف الوكالة.
- كل زيارة يقوم بها مستثمر أجنبي بصفة تلقائية إلى مقر الوكالة بتونس أو إلى أحد المكاتب بالخارج وتكون هذه الزيارة محل فكرة لانجاز مشروع.

وقد شرعت الوكالة في اعتماد هذا المفهوم (الاتصالات الهامة) بداية من سنة 2014، وتم لهذا الغرض تحديد هدف سنوي لهذا المؤشر في إطار منظومة الجودة المعمول بها في الوكالة.

كما يهدف المؤشر الثاني الى تقييم المساهمة في تعبئة حجم الاستثمارات الخارجية مع التركيز على الاستثمارات المباشرة المنجزة خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية، ويعني بذلك الاستثمارات الخارجية المنجزة في قطاعات الصناعات المعملية والفلاحة والخدمات وهي الأنشطة التي تعمل مصالح الوزارة أساسا على دعمها وتطوير قدراتها التنافسية.

جدول: قياس المؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
4-1-4-1: نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الاجانب	%	51.7	83.4	65	70	70	75	80
4-1-4-2: تطور حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات المعنية بالترويج (الصناعة +الفلاحة +الخدمات)	مليون دينار	1342	1832	1570	1500	1500	1800	2000

✓ **أهم التوجّهات:**

وتتمثل أهم التوجهات للمرحلة القادمة فيما يلي:

المحافظة على الاستثمارات الموجودة عبر:

✓ الإحاطة بالمؤسسات الأجنبية الناشطة في تونس قصد:

- تأمين تواصل أنشطتهم
- تسهيل تزود حرفائهم وزيادة صادراتهم

✓ تنظيم برامج زيارات منتظمة للشركات الأجنبية قصد:

- الإنصات لمشاغلهم ومدهم بالمعطيات المحينة حول مناخ الاستثمار
- المساعدة على تذليل الصعوبات التي يمكن أن تعترضهم

تدعيم عمليات الاتصال المباشر بالشركات عير:

- تنظيم ندوات واجتماعات افتراضية
- تعزيز العمل عبر المنصات الرقمية المتوفرة وتدعيمها

تعزيز عمليات الاتصال الرقمي عير:

- تكثيف التواجد في الإعلام الدولي المختص
- شبكات التواصل الاجتماعي

III. الميزانية:

أ- تقديم ميزانية الوكالة لسنة 2021:

طبقا للتوجهات الواردة بمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 16 بتاريخ 14 ماي 2020 تمّ إعداد مشروع ميزانية الوكالة وفق منهجية المنظور البرامجي. وقد تمّ ضبط الاعتمادات لسنة 2021 في حدود 9754 ألف دينار أي بزيادة قدرها 346 ألف دينار وهو ما يمثل زيادة بحوالي 5.4 % مقارنة بميزانية سنة 2020 موزعة كما يلي :

✓ ميزانية التصرّف : 6754.000دينارا

✓ وميزانية التنمية : 3000.000 دينارا

ب-العنوان الأول: نفقات التصرف

ضبطت نفقات التصرف لوكالة النهوض بالاستثمار الخارجي لسنة 2021 كما يلي:

بيان النفقات	إنجازات 2019	قانون المالية 2020	تقديرات 2021	الفارق بين 2020-2021	
				المبلغ	النسبة ٪
التأجير العمومي	4 299 453	4 950 000	5 296 000	346 000	5.4%
وسائل المصالح	1 148 557	1 395 000	1 395 000	0	0

التدخل عمومي	63 000	63 000	63 000	0	0
نفقات التصرف	**5 511 010**	**6 408 000**	**6 754 000**	**346 000**	**5.4%**

ويعود هذا التطور في الميزانية إلى جملة من العناصر نوردها كالآتي:

✓ **<u>نفقات التأجير: زيادة ب5.4%:</u>**

- تحمّل مصاريف الدراسة عملا بمقتضيات الأمر عدد 917 لسنة 2013 المؤرخ في 5 فيفري 2013 والمتعلق بتحمل الدولة نفقات تعليم أبناء أعوان وزارة الشؤون الخارجية المباشرين بالإدارة المركزية بتونس
- تحمّل الأعباء الاجتماعية لأعوان الوكالة بالخارج عملا بمقتضيات الأمر عدد193 لسنة 1970 المؤرخ في 30 ماي 1970 والمتعلق بضبط التأجير والمنح الخاصة وتحمل الإدارة بالنفقات الممنوحة للسفراء وأعوان وزارة الشؤون الخارجية العاملين بالخارج وكذلك بنظامهم الاجتماعي.
- الانعكاس المالي المنجر عن الزيادة في الأجور
- انتداب 04 أعوان من ذوي الاحتياجات الخصوصية.

ت-<u>العنوان الثاني: نفقات التنمية</u>

حافظت نفقات التنمية لوكالة النهوض بالاستثمار الخارجي لسنة 2021 على نفس الاعتمادات المرسمة في سنة 2020 والمقدّرة ب 3 000 ا.د .

<u>ميزانية الاستثمار</u>

بيان الفصول	مصاريف سنة 2019	الاعتمادات المرسمة لسنة 2020	الاعتمادات المقترحة لسنة 2021
1-<u>انشطة الوكالة بالخارج</u>	**620.071**	**1800.000**	**1400.000**
2-مساندة عمليات النهوض بالاستثمار	**727.646**	**840.000**	**1275.000**
3. برامج الجودة والإعلامية والتجهيزات وتهيئة المقر	**81.354**	**360.000**	**325.000**
3.1-تعزيز نظام الجودة بالوكالة	11.436	20.000	20.000
3.2-اقتناء تجهيزات مختلفة	0	50.000	50.000
3.3-اقتناء تجهيزات اعلامية	51.018	100.000	225.000
3.4-تهيئة مقر الوكالة	15.460	20.000	20.000
3.5-اقتناء وسائل النقل	0.000	150.000	0.000

3.6- التعاون الفني	3.440	20.000	10.000
المجموع	**1429.071**	**3000.000**	**3000.000**

بطاقة عدد 2: الهيئة التونسية للاستثمار

البرنامج الذي يتضمن المؤسسة: الإحاطة بالاستثمار

I- التعريف:

1. **النشاط الرئيسي: تشجيع الاستثمار الخاص** ومتابعة المشاريع الاستثمارية.
2. **ترتيب المؤسسة:** هيئة عمومية غير خاضعة لمجلة المحاسبة العمومية.
3. **مرجع الإحداث:** القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016.
4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:** الأمر عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 09 مارس 2017.
5.

II- إطار القدرة على الأداء:

الإستراتيجية العامة:

- الإشراف على عمليات الاستثمار من خلال استقبال المستثمرين وتوجيههم وإرشادهم بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية بالاستثمار،
- تامين خدمات التصريح بالاستثمار المباشر وعملية التكوين القانوني للمؤسسات طبق الإضبارة الوحيدة،

- القيام لفائدة المستثمر بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسات أو التوسعة وبالحصول على التراخيص المستوجبة في مختلف مراحل الاستثمار،
- إسناد التراخيص في صورة ثبوت سكوت الإدارة المعنية بعد انقضاء الآجال القانونية للحصول على الترخيص،
- دراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية وتقييمها واقتراح الحوافز لفائدتها وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار للمصادقة،
- الإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها على تذليل الإشكاليات التي تواجهها وعلى تنفيذ برامجها الاستثمارية والتنسيق مع هياكل المساندة ومختلف الهياكل العمومية المعنية والهياكل المهنية وهياكل المجتمع المدني المختصة،
- معالجة الملفات الإدارية الخاصّة بالمستثمرين والموظفين الأجانب وذلك بالتنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الداخلية (التأشيرات، وتصاريح الإقامة...)،

تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

- مساهمة مباشرة

أهم الأولويات والأهداف:

- استقطاب المستثمرين الأجانب والتونسيين لبعث مشاريع استثمارية تتجاوز قيمة الاستثمار فيها الـ 15 مليون دينار مع متابعة إنجازها واسناد المنح والحوافز بعنوانها
- متابعة انجاز المشاريع ذات الأهمية الوطنية.
- تحسين مناخ الاستثمار من خلال تقديم المقترحات للمجلس الأعلى للاستثمار

مؤشرات قيس الأداء و أهم الأنشطة:

مؤشرات قيس الأداء:

4-1-3- 1نسبة الإشكاليات التي يتم حلها من قبل المخاطب الوحيد.

4-1-3-2 نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار.

كما تم اعتماد مؤشرات أخرى تتم متابعتها على مستوى الهيئة وتتعلق خاصة ل:

- نسبة احترام آجال دراسة مطالب الانتفاع بالحوافز
- نسبة المقترحات المضمنة بالتقرير السنوي لتقييم سياسة الاستثمار والسياسات والإصلاحات المصادق عليها من المجلس الأعلى للاستثمار.

أهم الأنشطة

- دراسة ملفات المشاريع الاستثمارية المعروضة على الهيئة ومتابعتها.
- تنظيم جلسات عمل مع الباعثين
- تقديم المشاريع وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار لمناقشتها واخذ القرار في شانها.
- التنسيق بين مختلف الإدارات المعنية لتجاوز الإشكاليات.

III- الميزانية:

تقديم عام لميزانية المؤسسة سنة 2021:

بيان الفصول	اعتمادات سنة 2021 بحساب الاف دينار
1-نفقات الأجور	2353
2-نفقات التسيير	1018
3التدخلات	21
مجموع نفقات التصرف	3392
نفقات التنمية	3000
الميزانية	6392